



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

التكفير عند الإمامية لاثني عشرية

دراسة تحليلية نقدية
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالبة
صفية بنت سليمان بن وائل التويجري

إشراف
فضيلة الدكتور/ عبدالله بن عمر الدميحي
الجزء الثاني

(1431هـ - 1432هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده...

عنوان الرسالة: «التكفير عند الإمامية الاثني عشرية» دراسة تحليلية نقدية.
من أسباب اختيار الموضوع:

- الحرص على إيضاح الحق، وإبراز جانب من حقيقة المذهب الإمامي الاثني عشري الذي يخفي وراءه الكثير من الخداع والتلبيس.
- زعم الإمامية الاثني عشرية أن مذهبها لا يختلف عن مذهب أهل السنة والجماعة، وسعيها الحثيث لتقريب أهل السنة والجماعة إليهم.
- ظهور عقيدة التكفير في أوساط الإمامية الاثني عشرية.

محتويات الرسالة:

- تشتمل الرسالة على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة.
- المقدمة:** اشتملت على أهمية الموضوع وسبب اختياره، وخطة البحث.
- الباب الأول:** حقيقة الإيمان والكفر عند أهل السنة والإمامية الاثني عشرية، ويشتمل على فصلين.
- الباب الثاني:** دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في التكفير، ويشتمل على أربعة فصول.
- الباب الثالث:** موقف الإمامية الاثني عشرية من غير المسلمين، ويشتمل على فصلين.
- الخاتمة:** وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ومنها:
- مخالفة الإمامية الاثني عشرية لأهل السنة والجماعة في الأصول وأكثر الفروع.
- تكفير الإمامية الاثني عشرية لكل من لم يوافقهم من المسلمين في معتقد الإمامية.
- تفضيل الإمامية الاثني عشرية اليهود والنصارى والمجوس على الصحابة وأتباعهم من أهل السنة والجماعة، وولائهم لهم ومعاونتهم على المسلمين.
- استحالة التقارب بين أهل السنة والجماعة والإمامية الاثني عشرية للاختلاف في أصول الدين إلا بتخلي أحد الطرفين عن أصوله.
- وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه..

Abstract

Praise be to God alone, prayer and peace upon the Prophet after him...

Title: «atonement when Twelver Imami» analytical study of cash.

Of the reasons for the choice of subject:

- Trying to clarify the truth, and to highlight the fact that the doctrine of the Twelver Imami who hides behind a lot of deception and typecast.
- Claimed that the Twelver Imami doctrine does not differ from the doctrine of the Sunnis and the community, and strive to bring the Sunnis and the community to them.
- The emergence of the doctrine of atonement among the Twelver Imami.

Message contents:

The message includes an introduction and three sections and a conclusion.

Introduction: the importance of the subject involved and the reason for his choice, and the research plan.

Part I: The reality of belief and disbelief when the Sunnis and Twelver Imami, and includes two chapters.

Part II: A study and critique Marwiyaat and the statements of Twelver Imami in the atonement, and includes four chapters.

Part III: Twelver Imami position of non-Muslims, and includes two chapters.

Conclusion: According to the most important findings, including:

- Violation of Twelver Imami of the Sunnis and the community in assets and more branches.
- Atone Twelver Imami did not agree with what each of the Muslim belief in the Imamate.
- Preference Twelver Imami Jews, Christians and Zoroastrians to the companions and their followers from the Sunnis and the community, and loyalty to them and helping them against the Muslims.
- The impossibility of rapprochement between the Sunnis and the group and the Twelver Imami of the difference in the fundamentals of Islam but abandoned one of the parties assets.

And blessings of Allah be upon our master Muhammad and his family and companions..

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الله تعالى دعا عباده الموحدين إلى الاجتماع على كلمة التوحيد، ونبذ الفرقة والاختلاف فقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَ الَّذِينَ جَاءُوا النَّبِيَّ فَسَمِعُوا الْقَوْلَ فَوَتِّرْنَا أَهْلَهَا نِجَاحًا﴾.

ونهى عن اتِّخاذ الأحزاب والتشيع للأفراد قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْأَهْزَابَ﴾.

وحدث النبي^ﷺ على لزوم الجماعة فقال: (يد الله مع الجماعة ومن شذَّ شذَّ إلى النار)⁽¹⁾.

وبيَّن من هي الجماعة التي ينبغي الانضمام تحت لوائها فقال: «وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنين وسبعين ملة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»⁽²⁾.

وقد سار أهل السنة والجماعة⁽³⁾ على سنة النبي^ﷺ وأصحابه إلى

(1) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «الفتنة» باب «ما جاء في لزوم الجماعة» برقم (2167) (446/4) وقال الترمذي «هذا حديث غريب من هذا الوجه» وقال الألباني: «صحيح دون: ومن شذَّ».

(2) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «العلم» باب «ما جاء في افتراق هذه الأمة» برقم (26419) (26/5) وقال الترمذي: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرف مثل هذا إلا من هذا الوجه» وقال الألباني: «حسن».

(3) أهل السنة والجماعة: هم الذين تمسكوا بسنة النبي^ﷺ علماً واعتقاداً وقولاً وعملاً، وأدباً وسلوكاً، وهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وهم الذين اجتمعوا على الكتاب والسنة وجانبوا الفرقة والابتداع في الدين، ويطلق عليهم السلف الصالح، والطائفة المنصورة، والفرقة الناجية. واشتهرت تسميتهم بـ (أهل السنة والجماعة) عندما ظهرت البدع فأطلقت السنة مقابلة للبدعة، والجماعة مقابل الافتراق وسموا الجماعة لاجتماعهم على الحق واتباعهم منهج

يومنا هذا في عقائدهم وعباداتهم وأحكامهم، وخالفت باقي الفرق منهج النبي ^{هـ} فأحدثوا بدعاً ما أنزل الله بها من سلطان، ودعوا الناس إلى تعبد الله بها، واتخذوها ديناً بنوه على أساس تفسير باطني فسروا به كتاب الله حسبما يوافق أهواءهم، وأحاديث ضعيفة وموضوعة رواها إما أشخاص مجهولون، أو اشتهر عنهم الكذب، ومن أشهر هذه الفرق، خاصة في وقتنا هذا فرقة الشيعة، وتحديدًا فرقة الإمامية الاثني عشرية إذ زعموا أن لهم اثني عشر إمامًا تجب طاعتهم واعتقاد إمامتهم نصًا بعد النبي ^{هـ}، وحكموا على من خالفهم في هذا المعتقد بالكفر حينًا وبالفسق حينًا آخر، مع زعمهم في مواضع من كتبهم بعدم تكفير أحد، ويبدلون قصارى الجهد لتغيب هذا المعتقد، وإتهام بقية الفرق الإسلام مية بأنها تكفيرية وتسعى إلى خلق التفرقة والتمذهب، زاعمين الحرص على الوحدة الإسلامية، ودعوى التقريب بين المذاهب مع تأصل هذه العقيدة فيهم -أعني عقيدة التكفير الغالي- وقطعية ثبوتها عندهم.

ومن باب الجهاد الذي لا قتال فيه، وإظهارًا للحق وبيانا لمعتقد هؤلاء القوم، وتحذيرًا للمسلمين من الاغترار بهم حرصت على تناول موضوع يتعلق بهذه الطائفة، موضحة ما يمكن أن يطلع عليه القارئ من معتقدات مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة في مسألة من أدق المسائل المتعلقة بتوحيد الله ألا وهي مسألة «التكفير».

ولا شك أن بيان الحق في أمر هذه الفرقة فيه تفويت للفرصة أمام أعداء الإسلام الذين يظنون أن الإسلام هو ما عليه الشيعة.

وبعد الاستشارة والاستشارة عقدت العزم على تناول موضوع «التكفير عند الإمامية الاثني عشرية» بالدراسة وذلك لأسباب منها:

- 1- الحرص على إيضاح الحق وإبراز جانب من حقيقة المذهب الإمامي الاثني عشري الذي يخفي وراءه الكثير من الخداع والتلبيس.
- 2- انتشار الفرقة الإمامية الاثني عشرية بين أوساط العامة من أهل السنة والتباسها عليهم، فكان من الواجب إيضاح جانب من جوانب حقيقة هذه الفرقة.
- 3- نشاط الإمامية الاثني عشرية في نشر مذهبهم، والدعوة إليه بشكل منظم تشرف عليه جمعيات ومؤسسات في شتى بقاع العالم.
- 4- زعم فرقة الإمامية الاثني عشرية أن مذهبها لا يختلف

أئمته. انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (271/2)، و«منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (221/2).

مع مذهب أهل السنة، وسعيها الحثيث للتقريب بين المذهبين وذلك بإقامة الندوات والمؤتمرات، وتأليف الكتب والنشرات بحجة الحرص على وحدة المسلمين.

5- إنكار بعض الإمامية الاثني عشرية مسلك التكفير عندهم وذلك عند مناظرتهم أو سؤالهم عن معتقدتهم فيه، سالكين بذلك مسلك التقية، فيظن السائل أن هذا حقيقة مذهبهم.

6- إصاق الشيعة تهمة التكفير بأهل السنة وبغيرهم من فرق المسلمين وتبرئة أنفسهم من ذلك.

7- ظهور آثار عقيدة التكفير وتحققها عملياً على أرض الواقع.

8- أن الموضوع مع أهميته لم يحظ ببحث علمي مؤصل.

9- إفادة الباحثة وإفادة المكتبة العلمية بهذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

لم أقف على رسالة علمية تناولت البحث في موضوع التكفير عند الإمامية الاثني عشرية.

وقد وفقت على كتابين هما:

1- الفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء.

تأليف: عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي، طبعة مكتبة الإمام البخاري.

1- والكتاب ليس رسالة علمية، ويقع في (237) صفحة والباحث

- وفقه الله - اقتصر على النقل من بعض كتب الإمامية الاثني

عشرية، نصوصاً في التكفير دون تعليق عليها إلا في مواضع

نادرة، وكان هذا هدفه من البحث، وهو كشف ما في طيات

بعض كتبهم من تكفير صريح لعموم المسلمين، ليوقف عليها

السني والإمامي ليعرف حقيقة القوم.

2- موقف الشيعة الإمامية من باقي فرق المسلمين.

تأليف: عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي، طبعة مكتبة الرضوان.

1- الكتاب أيضاً ليس رسالة علمية، ويقع في (400) صفحة

تقريباً. وقد تناول المؤلف فيه معتقد التكفير عند الإمامية الا

ثني عشرية بشكل مقارب جداً للكتاب السابق، وكان الغالب

عليه جمع لبعض روايات وأقوال أئمتهم وعلمائهم حول

معتقد التكفير وما يتعلق به، مثل الحكم بنجاسة أهل السنة

وفرص التقارب معهم، دون دراسة تحليلية أو نقدية لذلك

كله.

خطة البحث:

اشتملت الخطة على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.
أما المقدمة: فاشتملت على أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة البحث، وشكر القسم والكلية والجامعة ولمن له فضل.
التمهيد: تناول تعريفًا مختصرًا بفرقة الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

الباب الأول: حقيقة الإيمان والكفر عند أهل السنة والجماعة، والإمامية الاثني عشرية، ويشتمل على فصلين:
الفصل الأول: حقيقة الإيمان والكفر عند أهل السنة، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: حقيقة الإيمان عن أهل السنة والجماعة.
المبحث الثاني: حقيقة الكفر عند أهل السنة والجماعة.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الكفر عند أهل السنة والجماعة.
المطلب الثاني: المكفرات عند أهل السنة.
الفصل الثاني: حقيقة الإيمان والكفر عند الإمامية الاثني عشرية، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: حقيقة الإيمان عند الإمامية الاثني عشرية.
المبحث الثاني: حقيقة الكفر عند الإمامية الاثني عشرية.
وتحتة ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: أوجه أو ضوابط التكفير عند الإمامية الاثني عشرية.

المطلب الثاني: المكفرات عند الإمامية الاثني عشرية.
المطلب الثالث: الرد على معنى الكفر والمكفرات عند الإمامية الاثني عشرية.

الباب الثاني: دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في التكفير، ويشتمل على أربعة فصول:
الفصل الأول: دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في تكفير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصحابة رضوان الله عليهم.
وتحتة أربعة مباحث:

المبحث الأول: تكفير الإمامية الاثني عشرية للأنبياء والرسل عليهم السلام.

المبحث الثاني: تكفير الإمامية الاثني عشرية للخلفاء الراشدين.
المبحث الثالث: تكفير الإمامية الاثني عشرية للعشرة المبشرين بـ

الجنة.

المبحث الرابع: تكفير الإمامية الاثني عشرية لعموم الصحابة.
الفصل الثاني: دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في
 تكفير آل البيت. وتحتة أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الإمامية الاثني عشرية من أزواج النبي ^أ
 عمومًا.

المبحث الثاني: موقف الإمامية الاثني عشرية من أبناء النبي ^أ.
 المبحث الثالث: موقف الإمامية الاثني عشرية من علي وأبنائه
 رضي الله عنهم.

المبحث الرابع: موقف الإمامية الاثني عشرية من أعمام النبي ^أ
 وأبنائهم.

الفصل الثالث: دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في
 تكفير أهل السنة.
 وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الإمامية الاثني عشرية من الأئمة الأربعة
 وغيرهم من علماء المسلمين.

المبحث الثاني: تكفير الإمامية الاثني عشرية لبني أمية وبني
 العباس وحكام المسلمين من غيرهم.

المبحث الثالث: تكفير الإمامية الاثني عشرية لعموم المسلمين
 من غيرهم.

الفصل الرابع: دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في
 تكفير الفرق.

المبحث الأول: تكفير الإمامية الاثني عشرية للفرق الإسلامية.

المبحث الثاني: تكفير الإمامية الاثني عشرية للفرق المنتسبة للإس-

لام.

الباب الثالث: موقفهم من غير المسلمين، ويشمل على فصلين:

الفصل الأول: موقفهم من أهل الكتاب.

الفصل الثاني: موقفهم من بقية الكفار.

الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

منهجي في البحث:

أولاً: سأتبع في هذا البحث - بإذن الله - منهجين:

المنهج الأول: المنهج الوصفي التحليلي:

حيث أبين فيه معتقد الإمامية الاثني عشرية في التكفير من خلا ل كتبهم المتقدمة والمتأخرة، وموقف المتقدمين والمتأخرين من هذا المعتقد.

وسأنقل من مصادرهم مباشرة ما استطعت.

المنهج الثاني: المنهج النقدي:

أولاً: أناقش من خلاله معتقد الإمامية الاثني عشرية في التكفير وأبين الحق من خلال الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة.

وسأنقل من مصادرهم مباشرة ما استطعت لمناقشته والرد عليه.

ثانياً: أخرج الأحاديث الواردة في البحث بطريقة التخريج المتوسط بحسب المنهج التالي:

1- إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكتفي بذكر اسم المصدر واسم الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء و الصفحة.

2- إذا لم يوجد الحديث فيهما أو في أحدهما فإني أكتفي بتخريجه من السنن الأربع، مع بيان الحكم على الحديث.

3- إذا لم يوجد الحديث في المصادر السابقة فأخرجه من بقية كتب السنة المشهورة، كمسند الإمام أحمد، أو موطأ الإمام مالك، أو غيرهما مع بيان الحكم عليه.

4- إن لم يوجد الحديث في المصادر السابقة حاولت العمل على دراسة سنده للتوصل إلى حكمه.

ثالثاً: إذا كان الحديث الوارد من أحاديث الإمامية الاثني عشرية فإني أخرجه من مصادرهم.

رابعاً: أعرف بالفرق، والأعلام والأماكن غير المشهورة.

خامساً: عند العزو للمصادر والمراجع في حاشية البحث أكتفي بذكر اسم الكتاب واسم المؤلف عند أول ذكر له، مع الجزء والصفحة، إلا إذا كان الكتاب يشترك مع غيره في الاسم فإني أضيف اسم المؤلف، وأترك بقية المعلومات لفهرس المصادر والمراجع.

سادساً: إذا ذكرت تاريخاً فالمراد به التاريخ الهجري ما لم أعقبه بحرف (م) فالمراد به الميلادي.

سابعاً: أعقبت الكتاب بكشافات علمية وهي على النحو التالي:

- كشاف الآيات القرآنية.
- كشاف الأحاديث النبوية.

- كشف الآثار.
 - كشف روايات الشيعة
 - كشف الفرق.
 - كشف الأماكن.
 - كشف المصطلحات.
 - كشف الأعلام.
 - المصادر والمراجع.
 - كشف الموضوعات.
- والله أسأل التوفيق والسداد، وأن يجعله عملًا صالحًا ولخلقه
نافعًا.

ش-ك-ر

أبدأ بالشكر لله - سبحانه وتعالى - على ما منّ به عليّ من الهداية للدين والعلم والتعليم، وما أنعم به عليّ من نعمه الظاهرة والباطنة فله الحمد كله، وله الشكر كله، وإليه يرجع الأمر كله.

وأثني بالشكر للوالدين، قال تعالى: ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْوَالِدِيْنَ وَاللّٰهُ لَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ﴾ [لقمان: 14] على ما منحني به من عناية واهتمام وتوفير سبل الراحة في سبيل إنهاء هذا البحث، وما وفره لي والدي فضيلة الشيخ الدكتور / سليمان بن وائل التويجري من كتب ونصح وتوجيه، فجزاهما الله خير ما جزى به شيخاً عن تلميذه ووالداً عن ولده، ورحمهما كما ربياني صغيراً.

وأثنت بالشكر لزوجي على معاناته معي وصبره وتحمله انشغالي في البحث، فجزاه الله خيراً، وأعانه وأجزل له المثوبة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لفضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله الدميحي الذي أشرف على هذا البحث، وما منحني من عناية وتوجيه، فجزاه الله خيراً.

والشكر موصول لهذه الجامعة المباركة، جامعة أم القرى، والقائمين عليها على ما تبذله من جهود في سبيل خدمة العلم وأهله، وأخص بذلك كلية الدعوة وأصول الدين ممثلة في عميدها فضيلة الدكتور / محمد السرحاني، كما أشكر قسم العقيدة ممثلاً في رئيس قسمه فضيلة الدكتور / سالم القرني، وإلى فضيلة الشيخين المناقشين على تكرمهما بقراءة بحثي وإفادتي من مكنون علمهما.

ولكل من أسدى إليّ معروفاً بإعارة كتاب أو نصح أو توجيه، وأخص بذلك أخي عمر فرّج الله همه ويسر أمره ووفقه في الدارين.

هذا، والله - تعالى - أسأل أن يتقبله مني وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأدعو بما دعا به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأقول: «اللهم اجعل عملي هذا صالحاً ولوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً». وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد

تعريف مختصر بفرقة الإمامية

الاثنى عشرية وأهم عقائدها

تعريف الشيعة

التعريف اللغوي للشيعة:

«فلان من شيعة فلان، أي: ممن يرى رأيه، وشيعة الرجل على الأمر تشييعاً إذا أعنته عليه، وشايعة الرجل على الأمر مشايعة وشياعاً إذا مالته عليه»⁽¹⁾.

«والشيعة أنصار الرجل وأتباعه، وكل قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة، والجماعة شيع وأشياع، والشيعة: قوم يهوون هوى عترة النبي^{هـ} ويوالونهم.

وشيعة النار تشييعاً إذا ألقى عليها ما تذكىها به، ويقال: شيعة فلائاً، أي: خرجت معه لأودعه، ويقال: شيعةنا شهر رمضان بست من شوال أي: أتبعناه بها.. وتقول العرب: آتيك غداً، أو شيعةً أي: اليوم الذي يتبعه، والشيعة التي يتبع بعضهم بعضاً، والشيع الفرق الذي يتبع بعضهم بعضاً، وليس كلهم متفقين»⁽²⁾.

«والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شيع، وأشياع جمع الجمع، وأصل الشيعة: الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين و الجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد، وقد غلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل بيته، حتى صار لهم اسماً خاصاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة عرف أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا، أي: عندهم، وأصل ذلك من المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة.

والشيعة: قوم يرون رأي غيرهم، وتشايع القوم صاروا شيعةً. وشيعة الرجل إذا دعا دعوى الشيعة، وشايعة شياعاً وشيعة تابعه، وشيعة على رأيه وشايعة كلاهما تابعه وقواه»⁽³⁾.

من خلال هذه التعريفات يتبين أن لفظ الشيعة والتشييع يدور حول معنى المتابعة، والموافقة، والمناصرة ثم غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته.

ورود لفظ الشيعة في القرآن والسنة:

ورد لفظ الشيعة في القرآن في مواضع عدة، وقد بين الإمام ابن

(1) جمهرة اللغة، لابن دريد (63/3).

(2) تهذيب اللغة، للأزهري (61/3).

(3) لسان العرب، مادة (ش ي ع) (188/8، 189).

أحدها: الفرق، ومنه قوله تعالى: **ث ج چ چ چ چ چ** **ژ** [الأنعام: 159]، وقوله: **ژ ی ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ه ه** **ژ** [الحجر]، وقوله: **ژ گ گ گ گ** **ژ** [القصص: 4]، وقوله: **ژ ئی ئی ئی ی ی ی ی** **ژ** [الروم: 32].

والثاني: الأهل والنسب، ومنه قوله تعالى: **ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ف ف ف ف** **ژ** [القصص: 15]، أراد من أهله في النسب إلى بني إسرائيل.

والثالث: أهل الملة، ومنه قوله تعالى: **ژ چ چ چ چ چ چ** **ژ** [مريم: 69]، وقوله: **ژ پ پ پ پ پ ژ** [القمر: 51]، وقوله: **ژ گ گ گ گ گ** **ژ** [سبأ: 54]، وقوله: **ژ ق ق ق ق ق ج ج ج ج ج** **ژ** [الصافات: 83].

والرابع: الأهواء المختلفة، قال تعالى: **ثُمَّ وَوُذِّعُوا فِي الْأَنْعَامِ** [65]» (2).
أما في السنة فقد ورد لفظ الشيعة بمعنى الأتباع، ففي الحديث الذي قال فيه ذوالخويرة التميمي (3) للنبي ^(ص): **لَمْ أَرُكَ عَدَلْتُ، قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ** ^(ص): **«سَيَكُونُ لَهُ شِيعَةٌ يَتَعَمَّقُونَ فِي الدِّينِ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهُ»** (4).
وورد لفظ (شيعة الدجال) (5) في المكذبين بالقدر، والمراد بهم: الأتباع والأنصار.
أما الطائفة المعروفة فلم يرد في ذكرهم إلا أحاديث ضعيفة أو

(1) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي التيمي البكري، الواعظ صاحب التصانيف، كان رأساً، حسن السيرة، بحرًا في التفسير، علامة في السير، ولد سنة (509) وتوفي سنة (597) له مصنفات كثيرة منها: «صيد الخاطر»، و«منهاج القاصدين». انظر ترجمته: السير (21 /) وما بعدها.

(2) نزهة الأعين والنواظر، لابن الجوزي (376، 377).

(3) حُرْقُوص بن زهير السعدي، رأس الخوارج المقتول يوم النهروان، قال الحافظ بن حجر: «كانت له صحبة». انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة (49/2).

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (614, 613/11) برقم (7038)، قال عبدالله بن الإمام أحمد: «ولهذا الحديث طرق في هذا المعنى صحاح»، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح». وقال محققو المسند: «صحيح وهذا إسناده حسن» وأورده الهيتمي في «المجمع» (228, 227/6) وقال: «رواه أحمد والطبراني باختصار، ورجال أحمد ثقات».

(5) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: السنة، باب: في القدر، برقم (4692) (67/5)، وقال المنذري: «وفي إسناده عمر مولى غفرة لا يحتج بحديثه، ورجل من الأنصار مجهول» مختصر أبي داود للمنذري (61/6)، وقال الألباني: «ضعيف».

موضوعة. لكنهم يدخلون في الأحاديث الصحيحة في ذم الخوارج فقد
أدخل فيها العلماء لفظاً أو معنى من كان في معناهم من أهل الأهواء
الخارجين عن شريعة النبي^{هـ}(1).

(1) انظر: «مجموع الفتاوى» (467/28).

تعريف الشيعة اصطلاحاً:

(أ) تعريف الشيعة في كتب أهل السنة:

1- تعريف الإمام الأشعري⁽¹⁾ - رحمه الله -، حيث قال: «إنما قيل لهم: الشيعة؛ لأنهم شايعوا علياً رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله⁽²⁾».

ولعل هذا ينطبق على الشيعة الأولى الذين يكتفون بتقديم علي فقط دون الطعن بالصحابة، أو القول بالنص عليه.

2- تعريف الإمام ابن حزم⁽³⁾ - رحمه الله - حيث قال: «ومن وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله^أ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلفت فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً»⁽⁴⁾.

3- تعريف الشهرستاني⁽⁵⁾ - رحمه الله - حيث قال: «الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.

(1) علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، أبو الحسن، إليه تنتسب الفرقة الأشعرية، أحد المتكلمين المجتهدين، كان في أول حياته معتزلياً ثم كلابياً ثم سلفياً، توفي سنة (324). له مصنفات منها: «مقالات الإسلاميين»، و«الإبانة عن أصول الديانة». انظر ترجمته: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان (284/3، 285).

(2) مقالات الإسلاميين (65/1).

(3) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، الفارسي ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي، الإمام الفقيه الظاهري المجتهد، له مصنفات منها: المحلى، والفصل، ولد سنة (384)، وتوفي سنة (456). انظر ترجمته: السير (184/18) وما بعدها، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (435، 436).

(4) الفصل (107/2).

(5) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح، أحد علماء الكلام، توفي سنة (548)، له مؤلفات منها: نهاية الإقدام، والممل والنحل. انظر ترجمته: السير (286/20 - 288).

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك»⁽¹⁾.

من خلال هذا التعريف يتبين أن جميع فرق الشيعة، ما عدا بعض الزيدية، يتفقون على وجوب اعتقاد الإمامة والعصمة والتقية، لكنه فاته بعض العقائد الأساسية عندهم كالرجعة والغيبة والبداء والطينة وغيرها، إذ الشيعة لهم أطوار مختلفة ومراحل متطورة، لا يمكن أن تحاط بتعريف.

ففي العصور المتقدمة كان الشيعي هو من قدم علياً رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه فقط مع تفضيله أبا بكر وعمر رضي الله عنهما عليه.

قال أبو إسحاق السبيعي⁽²⁾ - رحمه الله -: «خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقدمهما، وقدمت الآن وهم يقولون ويقولون، ولا والله ما أدري ما يقولون»⁽³⁾.

قال محب الدين الخطيب⁽⁴⁾: «هذا نص تاريخي عظيم في تحديد تطور التشيع، فإن أبا إسحاق السبيعي كان شيخ الكوفة وعالمها، ولد في خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين، وعُمر حتى توفي سنة (127) وكان طفلاً في خلافة أمير المؤمنين علي، وهو يقول عن نفسه: رفعني أبي حتى رأيت علي بن أبي طالب يخطب أبيض الرأس واللحية. ولو عرفنا متى فارق الكوفة ثم عاد فزارها لتوصلنا إلى معرفة الزمن الذي كان فيه شيعة الكوفة علويين يرون ما

(1) الملل والنحل (146/6).

(2) عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي، أبو إسحاق السبيعي، الإمام الحافظ، أحد التابعين، توفي سنة (127). انظر: السير (392/5) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (116 - 114).

(3) المنتقى، للذهبي (360).

(4) محب الدين بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب، من الكتاب المعاصرين، توفي سنة (1389)، له مصنفات منها: «ذكر موقعة حطين»، و «تاريخ مدينة الزهراء بالأندلس». انظر ترجمته: «معجم المؤلفين» لعمر كحالة (16/2).

يراه إمامهم من تفضيل أبي بكر وعمر، ومتى أخذوا يفارقون علياً، ويخالفونه فيما كان يؤمن به، ويعلنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه صاحبي رسول الله ^أ ووزيريه وخليفته على أمته في أنقى وأظهر أزمانها»⁽¹⁾.

لكن التشيع لم يستمر على هذا، بل تطور إلى درجة الغلو والتكفير والطعن واللعن لأفضل الخلق بعد الأنبياء وهم صحابة رسول الله ^أ، وإلى اختراع عقائد لم ينزل الله بها من سلطان. فالتشيع أطوار ومراحل، وفرق متشعبة.

لكن يمكن أن يختار في تعريف التشيع، على مر العصور، تعريف عام مجمل، وهو: أنهم من يزعمون اتباع علي رضي الله عنه وتقديمه، وإن لم يتبعوه على الحقيقة.

تعريف الشيعة في كتب الإمامية الاثني عشرية:

1- «الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي ^أ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته»⁽²⁾.
لكن هذا تعريف عام لم يذكر أي أصل من أصولهم التي اختلفوا فيها عن غيرهم سوى قوله: «والقول بإمامته» لكنه لم يذكر أنه قد نص على إمامته.

كما أنه يزعم وجود شيعة لعلي في زمن النبي ^أ وهذا مخالف للواقع، إذ لم يظهر التشيع لعلي رضي الله عنه إلا بعد خلافة أبي بكر رضي الله عنه طلباً لإمامته.

2- «أتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه، على سبيل الولاء والا عتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإ مامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء»، ثم ذكر أنه يدخل في هذا التعريف الإمامية والجارودية من الزيدية⁽³⁾، أما باقي فرق الزيدية فليسوا من الشيعة»⁽⁴⁾.

(1) حاشية المنتقى (360، 361).

(2) المقالات والفرق، للقمي (15).

(3) سيأتي التعريف بهم ص (788).

(4) أوائل المقالات، للمفيد (39).

ففي هذا التعريف إخلال ببعض الجوانب، إذ لم يذكر شيئاً من أصولهم، كما أنه يذكر وجوب اتباع أمير المؤمنين، ولم يذكر وجوب اتباع أولاده من بعده.

وأما قوله: «بالاعتقاد بإمامة علي بعد الرسول ^أ بلا فصل» فهو مبني على إنكارهم صحة خلافة الخلفاء الثلاثة. وقد بين ذلك حيث قال: «وكانت إمامة أمير المؤمنين بعد النبي صلى الله عليه وآله ثلاثين سنة منها أربع وعشرون سنة وستة أشهر ممنوعاً من التصرف في أحكامها مستعملاً للتقية والمداراة، ومنها خمس سنين وستة أشهر ممتحناً بجهاد المنافقين من الناكثين والقاسطين والمارقين، ومضطهداً بفتن الضالين، كما كان رسول الله ^أ ثلاث عشر سنة من نبوته ممنوعاً من أحكامها خائفاً ومحبوساً هارباً ومطروداً لا يتمكن من جهاد الكافرين، ولا يستطيع دفعاً عن المؤمنين، ثم هاجر وأقام بعد الهجرة عشر سنين مجاهداً للمشركين ممتحناً بالمنافقين إلى أن قبضه الله جل اسمه إليه، وأسكنه جنات النعيم» ⁽¹⁾.

فالشبهة بحسب هذا التعريف لا ينطبق إلا على من اعتقد أن خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بدأت من وفاة النبي ^أ إلى وفاة علي رضي الله عنه، ولا صحة لخلافة الخلفاء الثلاثة. **فرق الشيعة:**

انقسمت الشيعة إلى فرق كثيرة عدّها بعضهم اثنتين وسبعين فرقة مشهورة ⁽²⁾، وعدّها آخرون ثلاثمائة فرقة ⁽³⁾.

ويرجع هذا الاختلاف والانقسام بينها إلى الاختلاف حول الإمامة ؛ فبعضهم يتوقف عند عدد معين للأئمة، وبعضهم يعتقد إمامة أحدهم دون الآخر، ولهذا قال العلامة ابن خلدون ⁽⁴⁾ - رحمه الله - بعد ما ساق اختلافهم في تعيين الأئمة فقال: «وهذا الاختلاف العظيم يدل على

(1) الإرشاد، للمفيد (12).

(2) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، لمجموعة من المستشرقين (67/14).

(3) انظر: الخطط، للمقريزي (351/2).

(4) عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن خلدون، أبو زيد، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، ولد سنة (732)، وتوفي سنة 808هـ، له مؤلفات منها: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، وشرح البردة. انظر: الأعلام (106/4، 107).

(1) «عدم النص»⁽¹⁾، أي: على أئمتهم، فلو كان نصاً من عند الله أو رسوله^أ لما وقع هذا، **چ چ د د ت ت ث ث ذ ذ ژ [النساء]**.
 أما أصول الشيعة فترجع عند الإمام الأشعري إلى ثلاث فرق، وهي: الغالية، والرافضة (الإمامية)، والزيدية. ويبلغ عدد مجموع الفرق الشيعة عنده خمساً وأربعين فرقة⁽²⁾.
 وقد سار على هذا التقسيم بعض العلماء⁽³⁾.
 لكن الإمام عبدالقاهر البغدادي⁽⁴⁾ أرجعها إلى أربع فرق، وهي: الزيدية، والإمامية، والكيسانية⁽⁵⁾، والغلاة، ويلقب الجميع بالرافضة⁽⁶⁾.
 لكن من الملاحظ أن الطائفة الأكثر بروزاً في وقتنا الحاضر هي فرقة الإمامية الاثني عشرية، حيث استوعبت جل الآراء والاعتقادات التي قالت بها باقي طوائف الشيعة الأخرى، كما أن الفرق الشيعة المعاصرة قد رست على ثلاث فرق، وهي: الاثنا عشرية، والإسماعيلية، والزيدية.
 وسأكتفي بالتعريف بطائفة الاثني عشرية لأنها موضوع البحث. أما الطائفتان الأخريان فسيأتي التعريف بهما لاحقاً.

- (1) لباب المحصول، لابن خلدون (130).
- (2) انظر: مقالات الإسلاميين (66/1، 88، 140).
- (3) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين للرازي (77)، و«مجموع فتاوى» لشيخ الإسلام (40/5).
- (4) عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفرائيني، أبو منصور، من أئمة الأصول والفرق، كان صدر الإسلام في عصره، توفي سنة (429)، له مؤلفات منها: فضائح القدريّة، والفرق بين الفرق. انظر ترجمته: الأعلام (173/4).
- (5) الكيسانية: فرقة من فرق الشيعة، وهم أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، الذي قام بثور الحسين ابن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقتل أكثر الذين قتلوه بكربلاء، وكان يقال له كيسان، وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعلي - رضي الله عنه - كان اسمه كيسان، والكيسانية فرق كثيرة يرجع محصلها إلى فرقتين: الأولى: تزعم أن محمد بن الحنفية حي لم يموت وهم على انتظاره، وهو المهدي المنتظر، والثانية: يقرون بإمامته في وقته وبموته، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون في المنقول إليه. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (91/1، 92)، والفرق بين الفرق (38/3) وما بعدها.
- (6) الفرق بين الفرق (21).

التعريف بفرقة الإمامية الاثني عشرية:

لقبت الإمامية الأثنا عشرية بعدة ألقاب أطلقها عليها كتاب الفرق والمقالات من أهل السنة والشيعة، منها:

1- الشيعة:

يرى بعضهم أن لقب الشيعة إذا أطلق فإنه ينصرف إلى فرق الشيعة كلها، لكنه إذا أطلق في هذا اليوم فالمراد به طائفة الاثني عشرية⁽¹⁾.

2- الإمامية:

وقد أطلقه بعض كتاب الفرق والمقالات على مجموعة من الفرق الشيعية، لكنه خصه بعضهم بالاثني عشرية. يقول ابن خلدون - رحمه الله -: «وأما الاثني عشرية فربما خصوا باسم الإمامية عند المتأخرين منهم»⁽²⁾.

وخص المفيد⁽³⁾ وكاشف الغطاء⁽⁴⁾ هذا اللقب بالاثني عشرية⁽⁵⁾. فقد عرفهم المفيد بأنهم من قال: «بوجوب الإمامة، والعصمة، ووجوب النص، وإنما حصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إمامي، وإن ضم إليها حقاً في المذهب كان أم باطلاً، ثم إن من شمله هذا الاسم واستحققه لمعناه، قد اختلفت كلمتهم في أعيان الأئمة، وفي فروع ترجع إلى هذه الأصول

(1) انظر: مستدرک المسائل، للنوري الطبرسي (311/3)، وأصل الشيعة وأصولها، لكاشف الغطاء (92)، والشيعة في التاريخ للعالمي (43)، والشيعة والتشيع لإحسان إلهي ظهير (9).

(2) تاريخ ابن خلدون (201/1).

(3) محمد بن محمد بن النعمان المفيد، أبو عبد الله، المعروف بابن المعلم، من علماء الإمامية الاثني عشرية ومتكلميهم، انتهت إليه رئاسة المذهب في وقته، هلك سنة (413)، له مؤلفات كثيرة، منها: «أوائل المقالات» و«الإرشاد». انظر ترجمته: «معجم رجال الحديث» (217/18).

(4) محمد حسين بن علي بن محمد رضا آل كاشف الغطاء، أحد علماء الإمامية الاثني عشرية المعاصرين، وصفوه في كتبهم بـ (فقيه حجة، وأصولي متتبع، وفيلسوف بارع، ومحدث ثقة، وخطيب مصقع، أديب لامع)، هلك سنة (1373). انظر ترجمته: ربع قرن مع العلامة الأميني لحسين الشاعر (25).

(5) انظر: أوائل المقالات، للمفيد (44)، وأصل الشيعة وأصولها (92).

وغير ذلك، فأول من شذ من فرق الإمامية الكيسانية»⁽³⁾.
 فعمم هنا هذا اللقب لكل من قال بعقيدة: الإمامة، والعصمة، والنص،
 لكنه قصر هذا اللقب على طائفة الاثني عشرية حيث يقول: «الإمامية
 علم على من دان بوجوب الإمامة، ووجودها في كل زمان، وأوجب
 النص الجلي، والعصمة، والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد
 الحسين بن علي، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليه السلام»⁽¹⁾.

وهنا أضاف شروطاً أخرى، وهي:
 أن يكون النص جلياً، وأن تكون الإمامة في ولد الحسين بن علي
 إلى الرضا علي بن موسى - رحمه الله - وهذا تعريف عالمهم المفيد،
 وأظن أنه معتبر عندهم لمكانة قائله عندهم.

أما تعريف الإمامية عند كتاب الفرق والمقالات من غير الشيعة
 فقد عرف الشهرستاني الإمامية بأنهم: «القائلون بإمامة علي رضي الله
 عنه نصاً ظاهراً، وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه
 بالعين»⁽²⁾، ووافقه الإمام الأشعري⁽³⁾.

3- الاثنا عشرية:

وهذا مصطلح لم يظهر في القرون المتقدمة، وأول من ذكره من
 الشيعة المسعودي المتوفى سنة (349)⁽⁴⁾.

أما من غير الشيعة فقد ذكره الإمام عبدالقاهر البغدادي المتوفى
 سنة (429)، فقد ذكر سبب تسميتهم بالاثني عشرية وذلك «لدعواهم
 أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسله إلى علي بن أبي طالب رضي
 الله عنه»⁽⁵⁾.

(1) أوائل المقالات (44).

(2) الملل والنحل (162/1).

(3) انظر: مقالات الإسلاميين (86/1).

(4) انظر: التنبيه والإشراف، للمسعودي (198).

المسعودي: علي بن الحسين بن علي المسعودي، أبو الحسن، من ذرية ابن مسعود -
 رضي الله عنه - كان إخبارياً صاحب غرائب وعجائب وفنون، كان شيعياً معتزلياً، له
 مصنوعات منها: مروج الذهب، هلك سنة (345). انظر ترجمته: السير (569/15)، وخلا
 صة الأقوال، للحلي (186).

(5) الفرق بين الفرق (64).

وأما زمن ظهور الإمامية الاثني عشرية فهو سنة مائتين وخمس وخمسين، وهي السنة التي زعمت اثنا عشرية أنه ولد فيها إمامهم الثاني عشر، والذي يزعمون أنه دخل السرداب وينتظرون خروجه، حيث إن إمامهم الحادي عشر وهو الحسن العسكري قد توفي سنة (260).

والأئمة الاثنا عشر الذين زعم الإمامية الاثنا عشرية الانتساب إليهم، وأنهم أئمتها المعصومون، فهم:

1. علي بن أبي طالب، أبو الحسن المرتضى.
2. الحسن بن علي، أبو محمد الزكي.
3. الحسين بن علي، أبو عبد الله الشهيد.
4. علي بن الحسين، أبو محمد زين العابدين.
5. محمد بن علي، أبو جعفر الباقر.
6. جعفر بن محمد، أبو عبد الله الصادق.
7. موسى بن جعفر، أبو إبراهيم الكاظم.
8. علي بن موسى، أبو الحسن الرضا.
9. محمد بن علي، أبو جعفر الجواد.
10. علي بن محمد، أبو الحسن الهادي.
11. الحسن بن علي، أبو محمد العسكري.
12. محمد بن الحسن، أبو القاسم المهدي.

4. الجعفرية:

وذلك نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس، بحسب زعمهم، ورووا أن شيعة جعفر في الكوفة سموها بالجعفرية، وأن هذه التسمية نقلت إلى جعفر فغضب ثم قال: «إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعه وعمل لخالقه»⁽¹⁾.

وقد أطلق لقب «الجعفرية» على طائفة شيعية انقرضت وكانت تقول بأن الإمام بعد الحسن العسكري أخوه جعفر⁽²⁾.

أهم عقائد الإمامية الاثني عشرية:

انفردت طائفة الإمامية الاثني عشرية ببعض الأصول والعقائد التي خالفوا فيها منهج السلف السائرين على الكتاب والسنة، وسأذكرها على وجه الاختصار، إذ التفصيل فيها يحتاج إلى مجلدات:

(1) رجال الكشي (255).

(2) انظر: اعتقادات فرق المسلمين (84)، ومختصر التحفة الاثني عشرية (21).

1- الإمامة:

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية بوجوب الاعتقاد بصحة إمامة أئمتهم الاثني عشر، وأنهم الأحق بالإمامة بعد النبي ^أ بنص منه، وأن «لكل نبي وصيًا أوصى إليه بأمر الله تعالى» ⁽¹⁾. وأنها «منصب إلهي ك النبوة» ⁽²⁾، بل أعلى منها، إذ يقول الجزائري: «الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة» ⁽³⁾.

حتى عدها علماءهم من أركان الإسلام، فقد رووا عن أبي جعفر - رحمه الله - كذبًا عليه أنه قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة، و الزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية» ⁽⁴⁾.

2- عصمة الإمام:

إذ يرون أن الإمام معصوم «من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منه ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه» ⁽⁵⁾.

لكن هذه العقيدة لم تقف عند حد عصمتهم من المعاصي، بل تجاوزت ذلك، إلى الاعتقاد: بأنهم «معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن فض عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر، واعتقادنا - أي اعتقاد الإمامية الاثني عشرية - فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا

(1) عقائد الصدوق (106).

(2) أصل الشيعة، (58).

(3) زهرة الربيع، لنعمة الله الجزائري (12).

(4) أصول الكافي، للكليني (18/2)، وقال في الشرح في بيان درجة هذا الحديث

عندهم: «موثق كالصحيح»، والشافعي شرح الكافي للمظفر (28/5).

(5) بحار الأنوار، للمجلسي (211/25).

عصيان ولا جهل»⁽¹⁾.

فهم معصومون عندهم من المعاصي، والجهل، والنقص، ولهم الكمال في حياتهم كلها.
ومن المعلوم أن الأنبياء قد يصدر منهم النسيان، وصغائر الذنوب أما الأئمة عند الإمامية الاثني عشرية فهم معصومون من ذلك، ولذا استحقوا أن يكونوا أفضل منهم.
ومن المعلوم بطلان هذه العقيدة المناقضة للكتاب والسنة وإجماع السلف.

3. التقية:

والمراد بها: «كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا»⁽²⁾.
أما من تركها فهو كمن ترك الصلاة، يقول ابن بابويه: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة»⁽³⁾.
بل إن «تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»⁽⁴⁾.
ولذا فإن من تركها فقد ارتكب ذنباً لا يغفر ففي رواية «أن الله يغفر للمؤمن كل ذنب يظهر منه في الدنيا والآخرة، ما خلا ذنبتين: ترك التقية، وتضييع حقوق الإخوان»⁽⁵⁾.

4. المهدية والغيبة:

ويريدون بها الاعتقاد بمهدية وغيبة الإمام الثاني عشر وهو محمد بن الحسن العسكري وأنه قد دخل سرداب سامراء⁽⁶⁾، وفي

(1) الاعتقادات، لابن بابويه (108، 109).

(2) شرح عقائد الصدوق، للمفيد (261).

(3) الاعتقادات (114).

(4) أصول الكافي (217/2)، وبحار الأنوار (423/75).

(5) « وسائل الشيعة » (474/11)، و«بحار الأنوار» (415/75).

(6) سامراء: لغة في سُرّ من رأى، وهي مدينة بين بغداد وتكريت على شرقي نهر دجلة ببلاد العراق، وبها السرداب بجامعها، وقيل إنها مدينة بنيت لسام بن نوح

رواية أنه بالمدينة، فقد رووا أنه «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة»⁽¹⁾.

وفي رواية أنه بجبل رضوى من جبال فارس⁽²⁾.

وفي رواية أنه بذي طوى وادٍ أسفل مكة⁽³⁾.

وقد شرعوا لزيارته أدعية ترجح أنه بسر من رأى⁽⁴⁾، وأنه إذا خرج «قسم بالسوية، وعدل في الرعية، واستخرج التوراة، وسائر كتب الله تعالى من غار بأنطاكية⁽⁵⁾، حتى يحكم بين أهل التوراة بالتوراة، وبين أهل الإنجيل بالإنجيل، وبين أهل الزبور بالزبور، ومن بين أهل القرآن⁽⁶⁾».

وإنه إذا خرج سيهدم المسجد الحرام، ومسجد الرسول^أ وسيقيمهما على أصليهما ويحرق أبا بكر وعمر رضي الله عنهما⁽⁷⁾. ولا ريب ببطلان هذه العقيدة المبنية على الكذب والأمانى، فلا دليل صحيحاً على ما زعموه، فلا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام، إذ «ليس له عين ولا أثر، ولا يعرف له حس ولا خبر، لم ينتفع به أحد لا في الدنيا ولا في الدين، بل حصل باعتقاد وجوده من الشر والفساد ما

فنسبت إليه بالفارسية (سام راه)، وقيل بل هو موضع عليه الخراج قالوا بالفارسية (ساء مره) أي هو موضع الحساب، وكان موضع قبض جية الروم، وقد حسنها وزينها المعتصم، فلما كملت قيل: (سر من رأى). انظر: معجم البلدان (173/3).

(1) أصول الكافي (340/1)، وبحار الأنوار (153/52).

(2) انظر: الغيبة، للطوسي (103)، والصحيح أن جبل رضوى بين ينبع والمدينة النبوية، وهو جبل ذو شعاب وأودية وأشجار كثيرة. انظر: معجم البلدان (51/3).

(3) انظر: تفسير العياشي (56/2)، والبرهان (81/2، 82).

(4) انظر: بحار الأنوار (102/102، 103).

(5) أنطاكية بالفتح ثم السكون والياء مخففة، مدينة جنوب تركيا على حدودها مع بلاد الشام، فتحها أبو عبيدة بن الجراح، وكانت مضرب المثل في جمالها وجوها العليل. انظر: معجم البلدان (266/1) وما بعدها.

(6) الغيبة، للنعماني (157).

(7) بحار الأنوار (346/52).

لا يحصيه إلا رب العباد»⁽¹⁾.
وقد ذكر أهل الأنساب أن الحسن العسكري توفي ولم يخلف
عقباً⁽²⁾.

5. الرجعة:

ومرادهم بالرجعة، أي: رجعة الناس إلى الدنيا بعد موتهم⁽³⁾.
واعتقادهم بالرجعة مما اتفقت عليه طائفتهم، إذ يقول المفيد:
«واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات»⁽⁴⁾، بل هي
«من ضروريات مذهبهم»⁽⁵⁾.

أما من يرجع إلى الدنيا بعد موته عند الإمامية الاثني عشرية فهم
ثلاثة أقسام:

الأول: أئمتهم الاثنا عشر، وذلك بعد خروج المهدي من سردابه،
فيرجع باقي الأئمة إلى الدنيا.

الثاني: ولاية أمر المسلمين الذين أخذوا الخلافة، من بعد وفاة
النبي^ص، وذلك للاقتصاص منهم.

الثالث: عامة الناس، وهم من محض الإيمان محضاً وهم الشيعة،
ومن محض الكفر محضاً وهم من عداهم من الناس سوى
المستضعفين⁽⁶⁾.

أما الغرض من الرجعة إلى الدنيا فهو الانتقام من أعدائهم وهم
سائر المسلمين من غيرهم عدا المستضعفين⁽⁷⁾.

6. الظهور:

ويراد به ظهور أئمتهم بعد موتهم لبعض الناس، ثم عودتهم إلى
قبورهم.

(1) منهاج السنة (213/4).

(2) انظر: المصدر السابق (164/2).

(3) مجمع البحرين، للطريحي (334/4).

(4) أوائل المقالات (51).

(5) الإيقاظ من الهجعة، للحر العاملي (60).

(6) انظر: أوائل المقالات (95)، والإيقاظ من الهجعة (58).

(7) انظر: الإيقاظ من الهجعة (58).

فكل محاسب على عمله، وهذا من عدل الله تعالى ورحمته بعباده ، إذ لم يجعل هذا الأمر بيد أحد من خلقه، كما أنه منزّه عن الظلم ث ر ث
ث ن ث ت ث ث ث ث [يونس].

8- البدء:

والبداء: هو الظهور بعد الخفاء⁽¹⁾.

قال الجوهرى⁽²⁾: «بدا له في الأمر بداء، أي: نشأ له فيه رأي»⁽³⁾.
وكلا المعنيين يستلزم سبق الجهل، واستحداث العلم، ويريدون بـ
البداء ظهور أمر بعد أن يكون خافياً على الله، تعالى الله عما يقولون
علواً كبيراً.

ويعد هذا المعتقد من أصول الاعتقاد عندهم حتى قالوا: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»⁽⁴⁾.

(5) «وما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر، وأن يقر لله بالبداء» ،
فقد جعلوا النسخ في الأحكام من قبيل البداء على الله .
ولا شك بفساد هذا المعتقد الذي لا يرجو أصحابه لله وقاراً حتى
نسبوا الجهل إلى الله والعياذ بالله .

قال تعالى: ثَبِّثْ بِي يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ جَعَلْنَا لَكَ نُجَاةً مِّنْكَ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ ﴿٢﴾ إِنَّكَ بِعَيْنِنَا ﴿٣﴾ وَلَئِنْ كُنَّا إِلَّا سِوَانَا ﴿٤﴾ فَلْيَنصِرْ إِلَيْنَا إِنَّا يُسْرِعُونَ ﴿٥﴾ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَكْفَادًا مِّنْ دُونِ مَا فِي الْأَنْفُسِ أَفَرَأْتُمْ أَتَيْدُوا بِقُلُوبِهِمْ لَافِكًا هَالِكًا ﴿٦﴾ نَّظَرَ إِلَى مَا لَا يَصْلَحُ لَهُ فَفَهِشَ فَاخْتَدَعَ عُرْسَهُ وَيَعْدُو تَوَاتُعًا ﴿٧﴾ وَأَتَىٰ بِزُبُنُهُ الْحَرْبَ مُحِبًّا ﴿٨﴾ وَمَا حَسْبُ الْكَافِرِينَ ﴿٩﴾ أَلَمْ يَكُن لَّهُمُ آيَاتُ الْفَخْرِ وَالْكِبَرِيِّ تَلَآءٍ يَوْمًا وَّنَوْمًا ﴿١٠﴾ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّمَاءَ أَن تُبَدِّلَ مِنْ سُحَابٍ ذُفْرَةٍ قَبْلَ أُخْرَىٰ ۖ ذُنُودًا مُّجْتَمِعَةً ﴿١١﴾ فَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَّا غَمَامًا ﴿١٢﴾ فَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقْبَامُ ﴿١٣﴾ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَاقَتْ أَكْثُمُوهَا ﴿١٤﴾ فَتَطْوٰى عَلَيْهِ السَّمَاءُ فَيَنفَضُّونَهَا فَيَفْجَرُهُمْ عَلَىٰ كَذِبٍ مُّبِينٍ ﴿١٥﴾

قال تعالیٰ: ثَبِّثْ بِیْ یٰٓأَیُّهَا الْمُدَّثِّرُ [البقرة: 106].

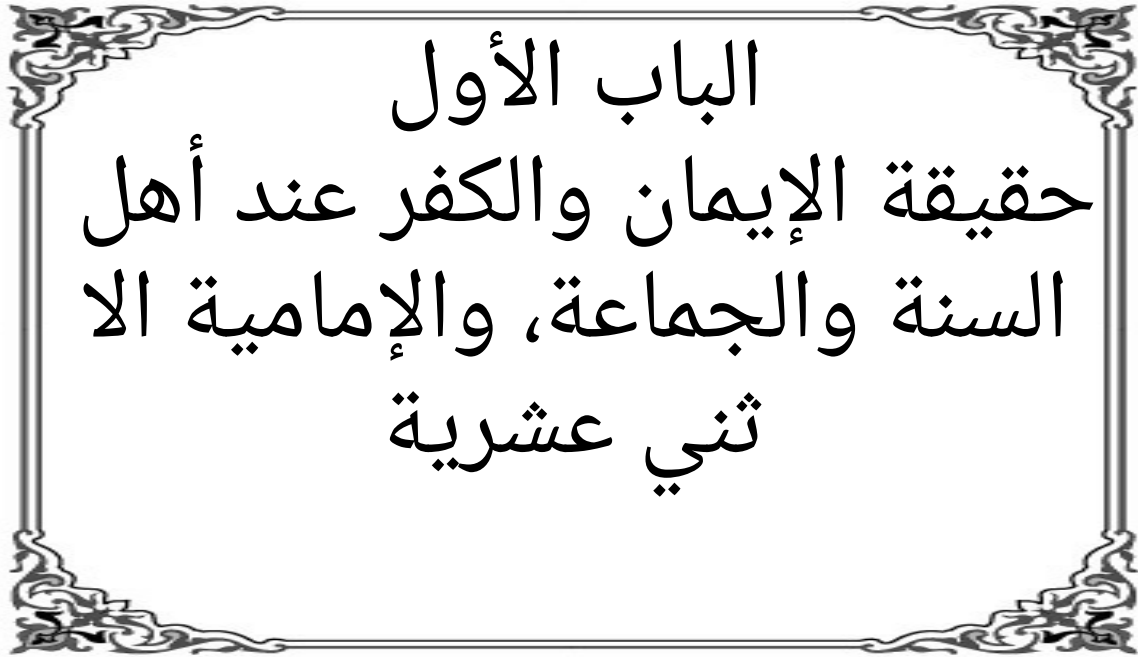
(1) انظر: لسان العرب (66/14).

(2) إسماعيل بن حماد التركي الجوهري، أبونصر، إمام في اللغة، أول من حاول الطيران ومات بسببه، توفي سنة (393). له مؤلفات منها: «العروض»، و«الصاح». انظر ترجمته: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (205/2).

(3) الصحاح (2278/6).

(4) أصول الكافي (1/146)، وبحار الأنوار (4/107).

(5) أصول الكافي (1/148)، وبحار الأنوار (4/108).



الفصل الأول

حقيقة الإيمان والكفر عند أهل السنة

المبحث الأول: حقيقة الإيمان عند أهل السنة
المبحث الثاني: حقيقة الكفر عند أهل السنة

المبحث الأول: حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة
تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة
تعريف الإيمان لغة:

للإيمان استعمالان في اللغة:
أولاً: إذا تعدى بنفسه فيكون بمعنى (الأمن).
يقال: «أمنتَه، أي: جعلت له الأمن والطمأنينة الذي هو ضد
الخوف» (1).

قال تعالى: ث ت ث ت ث ت [قريش] فالأمن ضد الخوف.
فأمن، أي: أصبح داخلاً في الأمن. واستأمن إليه: أي دخل في
أمانه.
ومنه اسم الله تبارك وتعالى (المؤمن) «لأنه سبحانه أمن عباده أن
يظلمهم» (2).

«وهو الذي يصدق عباده وعده، فهو من الإيمان والتصديق أو
يؤمنهم في القيامة عذابه فهو من الأمان ضد الخوف» (3).
ثانياً: إذا تعدى بالباء أو الكلام فيكون معناه (التصديق): أي الذي
يصدق قوله بالعمل، وفي القرآن ث ج ج ج ج ج [يوسف: 17] أي:
بمصدق. وآمن به إيماناً أي: صدقه (4).
والتصديق ضد التكذيب.

وإذا قال العبد: آمنت بالله تعالى رباً، أي: صدقت به، والمؤمن
مبطن من التصديق مثل ما يظهر.
والأصل في الإيمان: الدخول في صدق الأمانة التي ائتمنها الله
عليها، وهي الإيمان بالله تعالى، فإذا اعتقد التصديق بقلبه كما صدق
بلسانه فقد أدى الأمانة وهو مؤمن، ومن لم يعتقده فهو غير مؤدٍ للأمانة.
فهو «التصديق الذي معه أمن» (5).

(1) المفردات، للأصبهاني (26).

(2) الصحاح، للجوهري (2071).

(3) النهاية في غرب الحديث والأثر، لابن الأثير (69/1، 70).

(4) القاموس المحيط، للفيروزآبادي (197/4).

(5) المفردات، للأصبهاني (26).

قال الزجاج⁽¹⁾: «أما قوله عز وجل: **وَوُضِعَ الْكِتَابُ** [الأحزاب: 72] والذي عندي فيه أن الأمانة هاهنا النية التي يعتقدها الإنسان فيما ظهر باللسان من الإيمان، ويؤديه من جميع الفرائض في الظاهر لأن الله - عز وجل - أئتمنه عليها ولم يظهر عليها أحداً من خلقه، فمن أضمر التكذيب وهو مصدق باللسان في الظاهر فقد حمل الأمانة ولم يؤدها»⁽²⁾.

واستأمن إليه: دخل في أمانه، وقد أمانه وآمنه، وقرئ في سورة براءة: **ثُمَّ كُفِّرَتْ بَوَاقُهُمْ** [التوبة: 12] أي أنهم إن أجاروا وآمنوا المسلمين لم يفوا وغدروا، والإيمان هاهنا الإجارة⁽³⁾.

والإيمان يستعمل تارة اسماً للشريعة. قال تعالى: **ثُمَّ كُفِّرَتْ بَوَاقُهُمْ** [المائدة: 12] ويوصف به كل من دخل به.

ويستعمل تارة على سبيل المدح، ويراد به إذعان النفس للحق على سبيل التصديق وذلك باجتماع ثلاثة أمور: تصديق القلب وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، قال تعالى: **ثُمَّ كُفِّرَتْ بَوَاقُهُمْ** [الحديد: 19]⁽⁴⁾.

وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في تعريفه للإيمان لغة إلى رأي آخر، حيث يرى أن معنى الإيمان: الإقرار، لا التصديق، إذ الإقرار أصدق في الدلالة والبيان على معنى الإيمان الشرعي من غيرها.

قال رحمه الله: «فكان تفسيره - أي الإيمان - بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقاً»⁽⁵⁾.

وقال أيضاً: «ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، وإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو الإقرار»

(1) إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، من علماء النحو واللغة، له مصنفات كثيرة، منها: معاني القرآن، وكتاب العروض، توفي سنة (311). انظر ترجمته: تاريخ بغداد (89/6)، والسير للذهبي (360/14).

(2) لسان العرب، لابن منظور (24/13).

(3) انظر: الصحاح (2072).

(4) انظر: المفردات (26).

(5) الإيمان، لابن تيمية (256).

(الإيمان) و(الإقرار) لكان أجود، فنقول: الإيمان: الإقرار، ولا إقرار إلا بتصديق، فنقول: أقر به، كما نقول: آمن به، وأقر له، كما نقول: آمن له»⁽¹⁾.

والذي أراه - والله أعلم - أن لفظ الإقرار أقرب في المعنى إلى الإيمان منه إلى التصديق، إذ الإقرار أخص من التصديق.

تعريف الإيمان شرعاً:

بين النبي ^أ المراد بلفظ الإيمان وما يتعلق به بياناً لا يحتاج معه إلى الرجوع إلى غيره، وفسره بأحسن حال وأبينه، فقال عليه الصلاة والسلام: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث»⁽²⁾.

ومن المعلوم أن معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة، وكل من تأمل ما يقوله المخالفون لتعريف النبي ^أ من الخوارج، و المرجئة، وغيرهم من الفرق المخالفة للسلف في معنى الإيمان علم بالا ضطرار أنهم مخطئون.

وقد عرّف السلف - رحمهم الله - الإيمان بما عرّفه النبي ^أ، وأنه قول وعمل واعتقاد، وأجمعوا على ذلك، وروى عنهم هذا في نصوص كثيرة⁽³⁾.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: «وكان الإجماع من الصحابة و التابعين من بعدهم ممن أدركنا أن الإيمان: قول، وعمل، ونية. لا يجرى واحد من الثلاثة عن الآخر»⁽⁴⁾.

وقال الإمام البخاري - رحمه الله -: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل

(1) شرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (229/2) وانظر: الإيمان الأوسط (77).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ^أ، برقم (50) «الفتح» (76/1)، ومسلم برقم (1).

(3) انظر في ذلك: التمهيد لابن عبد البر (248/9)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (832/4)، وشرح السنة للبغوي (38/1)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (308/7).

(4) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (886/5).

وقال تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [الحجرات: 14].
 وقال تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [المجادلة: 22].
الأدلة على أن الإيمان إقرار باللسان:
 قوله تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [البقرة: 136].
 وقوله تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [العنكبوت: 46].
الأدلة على أن الإيمان عمل بالجوارح:
 قال تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [البقرة: 143]، قال البخاري - رحمه الله -: «يعني صلاتكم عند البيت، فسمى الصلاة إيماناً»⁽¹⁾.
 وقال تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [النساء: 124].
 وقال تعالى: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا اللّٰهَ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْاِيْمَانَ** [الأنفال: 4.2].
 وقال عليه الصلاة والسلام: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»⁽²⁾.
 وقال عليه الصلاة والسلام لوفد عبدالقيس: «أمركم بالإيمان بالله وحده، وقال: هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تعطوا من الغنائم الخمس»⁽³⁾ الحديث.
 وقد استدلل الإمام ابن منده⁽⁴⁾ بحديث «من رأى منك منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك

- (1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: الصلاة من الإيمان، «الفتح» (95/1).
- (2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب «الإيمان» باب «بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة» برقم (35) (63/1).
- (3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان، برقم (53) «الفتح» (129/1)، وبرقم (78، 523، 1398، 3095، 3510، 4368، 7266، 7556)، ومسلم برقم (23، 24، 26) (48/1).
- (4) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، أبو عبد الله، الإمام الحافظ، صنف في علوم كثيرة، منها: الحديث، والتفسير، والعقيدة، والتاريخ، ومن مصنفاته: معرفة الصحابة، وكتاب الرد على الجهمية، ولد سنة (310)، وتوفي سنة (395). انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (28/17) وما بعدها، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (299/3) وما بعدها.

أضعف الإيمان»⁽¹⁾ على أن الإيمان اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان، وأنه يزيد وينقص⁽²⁾.

فالإيمان مركب من ثلاث خصال:

- الاعتقاد بالقلب.

- القول باللسان.

- العمل بالأركان.

وإن اختلفت عبارات السلف في تعريف الإيمان، وبيان أركانه إلا أن مرادهم من ذلك أركانه الثلاثة، فمن قال منهم: أن الإيمان قول وعمل أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح. ومن زاد الاعتقاد، رأى لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب.

ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد (قول القلب) وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية (عمل القلب) فزاد ذلك.

فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر⁽³⁾.

وقول القلب وعمله هو محبة الله ورسوله[^]، والتوكل على الله، وإخلاص الدين له، والخوف منه، والرجاء له، وغير ذلك من الأعمال القلبية، وكلها واجبة على جميع الخلق باتفاق السلف.

ولا يتحقق صدق ما في القلب إلا بأعمال الجوارح إذ هي الأعمال الظاهرة، وإلا فمجرد التصديق مع البغض لله ورسوله[^] ومعادتهما وعدم الإخلاص لله تعالى فليس بإيمان⁽⁴⁾.

فأعمال القلوب هي المحرك لأعمال الجوارح، وأعمال الجوارح تبع لها، فإذا صلحت أعمال القلوب صلحت أعمال الجوارح، والنية بمنزلة الروح، وأعمال الجوارح بمنزلة الجسد، فهي متفرعة عنها، ولا تنفع بدون عمل القلب، خلافاً للمرجئة الذين يرون أن الإيمان هو أعمال القلب

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: كون النهي عن المنكر من الإيمان، برقم (49) (69/1).

(2) انظر: الإيمان، لابن منده (341/2).

(3) انظر: الإيمان، لشيخ الإسلام (163)، و«الإيمان الأوسط» له أيضاً (47، 48).

(4) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (5/10)، والإيمان الأوسط، لشيخ الإسلام (84، 83).

غير واحد من السلف والخلف، وأنهم يجعلون العمل مصدقًا للقول»⁽¹⁾.
وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - تعليقًا على قوله
^أ: «من قال: لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دونه حرم ماله ودمه
وحسابه على الله»⁽²⁾، قال: «وهذا من أعظم ما يبيّن معنى (لا إله إلا
الله) فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصمًا للدم والمال، بل ولا معرفة معناها
مع لفظهما، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا
شريك له، بل ولا يحرم ماله ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد
من دون الله، فإن شك أو توقف لم يحرم ماله ودمه»⁽³⁾.

والخلاصة: أن الإيمان مركب من قول وعمل، والقول قسمان:
قول بالقلب وهو الاعتقاد، وقول باللسان وهو النطق بالشهادتين، والعمل
قسمان: عمل القلب وهو: نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه
الأربعة زال الإيمان، وإذا زال تصديق القلب لم تعمل باقي الأجزاء، فإن
تصديق القلب شرط في اعتقادها وعملها⁽⁴⁾.
زيادة الإيمان ونقصانه:

أجمع أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بـ
المعصية، وأن الناس يتفاضلون فيه، واستدلوا على ذلك بأدلة صحيحة
صريحة من الكتاب والسنة. فمن ذلك: قوله تعالى: **ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ** أي
ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ أي **ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ** أي **ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ** أي
كثير - رحمه الله -: «وهذه الآية من أكبر الدلائل على أن الإيمان يزيد
وينقص كما هو مذهب أكثر السلف والخلف من أئمة العلماء، بل قد
حكى الإجماع على ذلك غير واحد»⁽⁵⁾. وقوله تعالى: **ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ**
ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ أي **ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ** أي **ثُمَّ لِيُؤْتِيَنَّكُمْ** أي
رحمه الله -: «زادتهم إيمانًا حين نزلت، لأنهم قبل أن تنزل السورة لم
يكن لهم فرض الإقرار بها والعمل بها بعينها إلا في جملة إيمانهم بأن

(1) الإيمان، لابن تيمية (261).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى
يقولوا: لا إله إلا الله... برقم (23) (53/1).

(3) كتاب التوحيد مع شرح فتح المجيد (81).

(4) انظر: الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم (54).

(5) تفسير ابن كثير (239/4).

كل ما جاءهم به نبيهم^١ من عند الله فحق»⁽¹⁾.
 وقال تعالى: ثُوْ وَ ثُوْ [الكهف]، قال الطبري - رحمه الله - في
 معنى هذه الآية: «زدناهم إلى إيمانهم بربهم إيماناً وبصيرة بدينهم». وقوله تعالى: ثُوْ ق ق ق ج ج ج ج [الفتح: 4]، قال
 الطبري - رحمه الله -: «ليزدادوا بتصديقهم بما حدد الله من الفرائض
 التي ألزموها التي لم تكن لازمة إيماناً»⁽²⁾.
 وقال تعالى: ثُوْ ك ك س س [المدثر: 31]. قال الطبري - رحمه الله -:
 «ليزداد الذين آمنوا بالله تصديقاً إلى تصديقهم بالله وبرسوله
 بتصديقهم بعدد خزنة جهنم»⁽³⁾.
 وقال السعدي - رحمه الله -: «والمؤمنون كلما أنزل الله آية فآمنوا
 بها وصدقوا ازداد إيمانهم»⁽⁴⁾.
 وقال^٥: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن
 شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن
 برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن
 ذرة من خير»⁽⁵⁾.
 ففي هذا الحديث دلالة واضحة على تفاوت الناس في الإيمان،
 فمنهم من في قلبه وزن شعيرة، ومنهم من في قلبه وزن برة، ومنهم من
 في قلبه وزن ذرة، وقد وضع الإمام البخاري هذا الحديث تحت باب
 (زيادة الإيمان ونقصانه).
 وقال^٦: «من أحب لله وأبغض لله، وأعطى لله ومنع لله فقد
 استكمل الإيمان»⁽⁶⁾.

- (1) تفسير الطبري (89/12).
- (2) المصدر السابق (245/21).
- (3) المصدر السابق (440/23).
- (4) تفسير السعدي (830).
- (5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: زيادة الإيمان ونقصانه، برقم (44) «الفتح» (103/1) وبرقم (7440) و(7510).
- (6) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، برقم (4681) (60/5) وقال الألباني: «صحيح»، والترمذي برقم

فقوله ^أ: «استكمل الإيمان» دليل على أن من لم يفعلها فإيمانه ناقص.

وقد بَوَّبَ الإمام أبوداود لهذا الحديث باب (الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه).

فالإعطاء والمنع والحب والبغض إذا كان ابتغاء رضا الله تعالى كان صاحبه ممن كمل إيمانه، وبنقصها ينقص الإيمان و«المؤمنون يتفاضلون في إيمانهم كما هم متفاضلون في أعمالهم، وحرّم أن يقول قائل: (إيماني وإيمان الملائكة والنبيين واحد) لأن الطاعات كلها إذا كانت إيماناً فمن كان أكثر طاعة كان أكثر إيماناً، ومن خلط الطاعات بالمعاصي كان أنقص إيماناً ممن أخلص الطاعات» ⁽¹⁾.

وقال ^أ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» ⁽²⁾، فقول الرسول ^أ: «أكمل» دليل على أن هناك من هو ناقص الإيمان، وأن الأحسن خلقاً أكمل إيماناً من غيره، و«أن حسن الخلق إيمان، وأن عدمه نقص، وأن المؤمنين متفاوتون في إيمانهم، فبعضهم أكمل إيماناً من بعض» ⁽³⁾.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ^أ: «بيننا أنا نائم رأيت الناس يَعرَضُونَ عليّ وعليهم قَمُصٌ منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما دون ذلك، وعَرَضَ عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره»، قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: «الدين» ⁽⁴⁾.

ففي هذا الحديث دليل على تفاوت الناس في إيمانهم، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أكمل إيماناً من غيره، حيث رآه النبي ^أ وعليه قميص يجره فكان الإيمان زاد فيه زيادة كبيرة عن غيره من الناس.

وقد تواترت النصوص عن السلف من الصحابة ومن تبعهم

(2521) وقال: «حديث حسن» وقد حسن إسناده الألباني.

(1) المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي (51/1).

(2) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، برقم (4682) (60/5)، والترمذي برقم (1162) وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وكذا قال الألباني.

(3) المنهاج في شعب الإيمان (61/1).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، برقم (23) «الفتح» (73/1)، وبرقم (3691، 7008، 7009).

بإحسان على زيادة الإيمان ونقصانه. فروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول لأصحابه: «(هلموا نزداد إيماناً) فيذكرون الله تعالى»⁽¹⁾.
وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «اللهم زدني إيماناً ويقيناً وفقهاً»⁽²⁾.
وعن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: «الإيمان يزداد وينقص»⁽³⁾.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «الإيمان يزداد وينقص»⁽⁴⁾.
وقال ابن أبي مليكة⁽⁵⁾: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي^ص كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل»⁽⁶⁾.
وقد وردت نصوص كثيرة عن الصحابة رضي الله عنهم مما يدل على أنه لا خلاف بينهم بأن الإيمان يزيد وينقص.
قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان فيه عن الصحابة، ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة»⁽⁷⁾.

(1) الشريعة، للآجري (585/2).

(2) أخرجه الآجري في الشريعة (585/2)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (846/2)
وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده صحيح» «الفتح» (48/1).

(3) أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في «السنة» (75)، والآجري في «الشريعة» (582/2)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (44/2).

(4) أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في «السنة» (74، 75)، وابن ماجه برقم (75)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (843/2).

(5) عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدعان، الإمام الحجة، أبو محمد القرشي التيمي، حدث عن بعض الصحابة منهم: عائشة، وابن عباس، وابن عمر، وكان عالماً مفتياً، ولد في خلافة علي رضي الله عنه أو قبلها، وتوفي سنة (117). انظر ترجمته: السير (88/5) وما بعدها.

(6) أورده البخاري تعليقاً في صحيحه «الفتح» (109/1).

(7) الإيمان، لابن تيمية (211).

وتعرف زيادة الإيمان ونقصانه بأمور، منها:

1. أن العلم والتصديق في نفس الشخص يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت، وأبعد عن الشك، فيعلم الإنسان من نفسه أنه أحياناً يكون أقوى إيماناً وأقرب إلى الله، وأعظم تصديقاً وإخلاصاً فيه من بعض، وأحياناً أقل من ذلك؛ وذلك لما يجده الإنسان في قلبه.
2. أن التصديق المستلزم عمل القلب، أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمل القلب، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به صاحبه، فالعلم بأوامر الله تعالى تستلزم خشيته والخوف من عقابه، والعلم بما نهى الله عنه يستلزم اجتناب ما نهى عنه، فالقلب هو الأمر للجوارح، وبقدر ما في القلب من إيمان يكون فعل الجوارح ⁽¹⁾.

3. أن الناس يتفاضلون في أعمالهم، فإننا نرى من خلال أفعالهم أن بعضهم عصاة، وبعضهم طائعون لله تعالى، وهذا دليل على أن ما في القلب يتفاوت. يقول ابن رجب ⁽²⁾ - رحمه الله -: «التصديق القائم بالقلوب يتفاضل، وهذا هو الصحيح، فإن إيمان الصديقين الذي يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة بحيث لا يقبل التشكيك والارتياب؛ ليس كإيمان غيرهم ممن لا يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك» ⁽³⁾.

4. ذكر الله تعالى في نفس الإنسان، ومعرفته لأسمائه الحسنى وصفاته العلا، ودعاء الله بها واستشعاره عظمة خالقه سبحانه، واستحضاره لما أمر به، وقلة غفلته عن ذلك أكمل ممن غفل عن ذكره، فالذكر واستحضار ما أمر به يكمل العلم

واليقين، قال تعالى: **ثُمَّ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ** [الأعلى]، وقال ^أ:

(1) انظر: المصدر السابق (211) وما بعدها.

(2) عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي السلامي الدمشقي، زين الدين، أبو الفرج، الإمام العلامة، شيخ الحنابلة في عصره، ولد سنة (736)، وتوفي سنة (795)، له مصنفات كثيرة منها: فضل علم السلف على علم الخلف، والفرق بين النصيحة والتعيير. انظر ترجمته: طبقات الحفاظ (540)، والمنهج الأحمد للعليمي (168/5).

(3) جامع العلوم الحكم لابن رجب (28).

«مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت»⁽¹⁾.
 فذكر الله تعالى يزيد الإنسان علم ما لم يكن علمه، وعملاً
 بذلك العلم، وتذكيراً بما نسيه، وعملاً بتلك التذكرة⁽²⁾.
 5. أصل التفاضل إنما هو بمعرفة الله تعالى ومحبته، والخوف منه،
 ورجائه، وهذا أمر لا يضبطه ولا يعلم به إلا الله تعالى.
 6. «نفس التصديق والعلم في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال و
 التفصيل، فليس تصديق من صدق الرسول[^] إجمالاً كتصديق من
 صدقه تفصيلاً وعرف ما أمر به ونهى عنه، وما له من معجزات، وما
 أتى به من الغيبات وأخبار الأمم السابقة»⁽³⁾.
 رأي الإمام مالك في زيادة الإيمان ونقصانه:
 أجمع السلف الصالح على أن الإيمان يزيد وينقص مخالفين بذلك
 سائر الفرق الإسلامية التي ترى أن الإيمان شيء واحد، إذا زال بعضه ز
 ال كله، وأنه لا يزيد ولا ينقص.

إلا أنه روي عن الإمام مالك - رحمه الله - القول بزيادة الإيمان
 فقط دون نقصانه، فقد روى ابن القاسم⁽⁴⁾ عن الإمام مالك أن الإيمان
 يزيد، ووقف في نقصانه⁽⁵⁾، بينما خالف ابن القاسم في هذه الرواية
 بعض من روى عن الإمام مالك فروى عنه القول بزيادة الإيمان ونقصانه،
 وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.
 فعن عبدالرزاق قال: «سمعت سفيان الثوري وابن جريج ومالك
 بن أنس ومعمّر بن راشد وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان: قول وعمل،

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الدعوات، باب: فضل ذكر الله عز وجل،
 برقم (6407) «الفتح» (107/8).

(2) انظر: الإيمان، لابن تيمية (211) وما بعدها.

(3) «الإيمان الأوسط» بتصرف يسير (107).

(4) عبدالرحمن بن القاسم، أبو عبد الله العتقي، مولا هم المصري، عالم الديار المصرية
 ومفتيها، صاحب الإمام مالك، ولد سنة (132)، وتوفي سنة (191). انظر ترجمته:
 السير (120/9) وما بعدها، والديباج المذهب لابن فرحون (146، 147).

(5) انظر: التمهيد (252/9)، وشرح النووي لصحيح مسلم (1046/1).

يزيد وينقص»⁽¹⁾.

وقال إسحاق بن محمد⁽²⁾: «كنت عند مالك بن أنس فسمعت حماد بن أبي حنيفة⁽³⁾ يقول لمالك: يا أبا عبد الله! إن لنا رأياً نعرض عليك فإن رأيته حسناً مضيئاً عليه، وإن رأيته غير ذلك كففنا عنه، قال: وما هو؟ فعرض عليه مسألة من أصول العقيدة، فوافقه الإمام مالك، فقام بعض تلامذة الإمام مالك فقالوا: يا أبا عبد الله، إن هذا يقول بالإرجاء، قال: ديني مثل دين الملائكة المقربين، قال مالك: لا والله، الإيمان يزيد وينقص»⁽⁴⁾.

وقال عبد الله بن نافع⁽⁵⁾: «كان مالك يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»⁽⁶⁾.

فقد تبين من خلال هذه الروايات أن الإمام مالك - رحمه الله - ذهب إلى ما ذهب إليه السلف من القول بزيادة الإيمان ونقصانه، فقد روي أنه توقف في النقصان، بينما في الروايات الأخرى أثبت أن الإيمان يزيد وينقص، ولعل توقفه في الرواية الأولى عن القول بالنقصان لأنه لم يثبت عنده دليل يدل على نقصان الإيمان بخلاف زيادته، ومتى ثبتت

(1) الشريعة، للآجري (641/2)، والتمهيد (252/9).

(2) إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الأموري، مولاهم الفروي المدني، أبو يعقوب، قال أبو حاتم: صدوق، ولكن ذهب بصره وربما لقن، وكتبه صحيحة، توفي سنة (226). انظر ترجمته: الجرح والتعديل (233/2)، والسير (649/10، 650).

(3) حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، مولى بني تميم الله بن ثعلبة، كان على علم وصلاح ودين وورع، توفي سنة (176). انظر ترجمته: السير (403/6)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (287/1).

(4) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (960/5).

(5) عبد الله بن نافع الصائغ، من كبار فقهاء المدينة، كان يفتي فتوى الإمام مالك وقد صحبه مدة طويلة، ولد سنة نيف وعشرين ومائة، وتوفي سنة (206). انظر ترجمته: الجرح والتعديل (183/5)، والسير (371/10) وما بعدها.

(6) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (26)، وأبوداود في «مسائل الإمام أحمد» (113)، والآجري في «الشريعة» (608/2).

الزيادة ثبت مقابلها وهو النقصان فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان⁽¹⁾. قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك، ورواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم: أنه يزيد وينقص»⁽²⁾.

وقد وجه بعض العلماء - رحمهم الله - توقف مالك عن القول بـ النقصان خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج في إخراج أصحاب الكبائر من الإيمان⁽³⁾ عند من يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه شيء واحد لا يتفاضل الناس فيه، فيكون القول بالنقصان عندهم يشبه إخراج أصحاب الكبائر من الإيمان على قول الخوارج عندهم، أما القول بالزيادة فلا يحتمل هذا المعنى⁽⁴⁾.

وقد تكون هذه الرواية للإمام مالك رواية قديمة قال بها قبل أن تبلغه الأحاديث والآثار عن الصحابة، ويظهر هذا من خلال كثرة النصوص عنه في القول بزيادة الإيمان ونقصانه وقلتها في التوقف عن القول بالنقصان فكانها رواية شاذة عنه، والله أعلم.

الفرق بين الإسلام والإيمان:

ذهب أهل السنة والجماعة في الفرق بين الإسلام والإيمان إلى قولين:

القول الأول: أن معناهما يختلف بحسب الأفراد والاقتران، فإذا اقترنا كان معناهما واحداً، وإذا أفردا اختلفا. وممن ذهب إلى هذا

(1) انظر: الفتاح (47/1).

(2) الإيمان الأوسط، لابن تيمية (48).

(3) يرى الخوارج أن مرتكب الكبيرة كافر في الدنيا وفي الآخرة، خالد مخلد في النار، وأن الكبائر لا تغفر، ولا يخرج أحد من النار بعد أن يدخلها لا بشفاعه ولا غيرها، وهو خلاف ما دلت عليه النصوص الصريحة من الكتاب والسنة، وما ذهب إليه السلف الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان من أن مرتكب الكبيرة يخرج من النار بشفاعه النبي^أ لأهل الكبائر من أمته، ولا يخلد في النار أحد من أهل الإيمان.

(4) انظر: شرح صحيح مسلم، للنووي (146/1).

القول: ابن عباس، والحسن البصري، والزهري، وقتادة⁽¹⁾، وابن سيرين⁽²⁾، وابن أبي ذئب⁽³⁾، والإمام أحمد، وعبدالرحمن بن مهدي⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وحماد بن زيد⁽⁶⁾، واللالكائي⁽⁷⁾، وابن رجب، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم من السلف⁽⁸⁾.
القول الثاني: أنهما اسمان لمسمى واحد.
وممن ذهب إلى هذا القول: الإمام البخاري، ومحمد بن نصر

(1) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري، أبو الخطاب، الحافظ العلامة، رمي بالقدر، توفي سنة (118). انظر ترجمته: الجرح والتعديل (133/7، 134)، وتذكرة الحفاظ (122/1) وما بعدها.

(2) محمد بن سيرين الأنصاري، أبوبكر، مولى أنس بن مالك، الإمام الرباني الورع، المتقن، معبر الرؤى، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة (110). انظر ترجمته: تذكرة الحفاظ (74/1، 75)، وطبقات الحفاظ (38، 39).

(3) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، الإمام شيخ الإسلام، أبو الحارث القرشي العامري المدني، الفقيه المحدث، ولد سنة (80)، وتوفي سنة (158)، وقيل: (159). انظر ترجمته: السير (139/7).

(4) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم البصري اللؤلؤي، أبوسعيد، الإمام الناقد الحافظ، ولد سنة (135)، وتوفي سنة (198). انظر ترجمته: السير (9/192) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (144).

(5) يحيى بن معين بن عون بن زياد الغطفاني المري، مولاهم البغدادي، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، صاحب الإمام أحمد، ولد سنة (158)، وتوفي سنة (203). انظر ترجمته: السير (71/11) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (188، 189).

(6) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم، أبو إسماعيل، العلامة الحافظ، كان ضريباً ويحفظ الحديث كله، ولد سنة (98)، وتوفي سنة (179). انظر ترجمته: السير (7/456) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (103).

(7) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، أبو القاسم اللالكائي، الحافظ الفقيه الشافعي، محدث بغداد، صنف في السنن رجال الصحيحين، توفي سنة (418). انظر ترجمته: تذكرة الحفاظ (3/1083) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (421).

(8) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (4/812، 815)، وجامع العلوم والحكم (26)، والإيمان لابن منده (311).

المروزي (1)، والمزني (2)، وابن عبد البر (3)، وأكثر أصحاب مالك (4)، وبعض أصحاب أبي حنيفة (5)، وبعض أصحاب الشافعي (6).
والذي عليه أكثر العلماء أن الإسلام غير الإيمان، وأن بينهما فرق، وبينهما تلازم في الوجود، فكل واحد منهما مكمل للآخر، وإذا اجتمعا افترقا في مدلولهما، وإذا افترقا اجتمعا في مدلولهما.
وإذا وجد أحدهما في نص دون الآخر فهو لازم له، وإن اجتمعا في نص واحد فكل منهما يفسر بمعناه المذكور.
فالإسلام يراد به الأعمال الظاهرة من العبادات، والإيمان يراد به الأعمال الباطنة من الاعتقادات.

وإذا جاء ذكر الإسلام مفردًا، أو الإيمان مفردًا فالمراد بهما الدين كله بما فيه من إسلام وإيمان، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخِذُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَقًّا وَاتَّخِذُوا دِينَكُمْ حَقًّا﴾ [آل عمران: 19]، وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخِذُوا دِينَكُمْ حَقًّا﴾ [آل عمران: 19].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخِذُوا دِينَكُمْ حَقًّا﴾ [الحديد: 1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في

(1) محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله، الفقيه الإمام، كان من أعلم الناس في زمانه

باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، من مصنفاته: كتاب «تعظيم قدر الصلاة» وكتاب «القسامة»، ولد سنة (202)، وتوفي سنة (294). انظر ترجمته: تذكرة الحفاظ (650/2) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (289).

(2) بكر بن عبد الله بن عمرو المزني، أبو عبد الله البصري، الإمام القدوة الواعظ الحجة الفقيه، توفي سنة (108). انظر ترجمته: السير (532/4) وما بعدها.

(3) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري القرطبي، الإمام الحافظ، أبو عمر، رجال، حافظ، متقن، له مصنفات، منها: التمهيد، والاستذكار، توفي سنة (463). انظر ترجمته: تذكرة الحفاظ (1128/3) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (432).

(4) انظر: التمهيد (247/9).

(5) انظر: التوحيد، للماتوريدي (394).

(6) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (145/1، 146).

(1) سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور».

والسلف - رحمهم الله - متفقون على أن العمل يدخل في مسمى الإيمان، وأن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والإسلام علامة الإيمان، إذ الإسلام الأعمال الظاهرة، والإيمان الأعمال الباطنة، وهي أعمال القلب، فإذا تحقق الإيمان في الباطن ظهرت آثاره على الجوارح. «فصلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد، فإذا كان الجسد غير صالح دل على أن القلب غير صالح، وقلب المؤمن صالح، فعلم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمناً... وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله ولا بعمله قط فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابع للقلب فلا يستقر شيء في القلب، إلا ظهر موجهه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه» (2).

وإذا انتقصت الأعمال الظاهرة كان ذلك لنقص ما في القلب، فلا يمكن كمال الإيمان الواجب في القلب مع نقص في الأعمال الظاهرة الواجبة، بل يلزم من كمال هذا كمال هذا، وكذا في النقص، «فتقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من القول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجب، وعلة تامة بلا معلولها، وهذا ممتنع»⁽³⁾.

أدلة الفريق الأول:

استدل الفريق الأول على أن هناك فرق بين الإسلام والإيمان بأدلة منها:

1۔ قال تعالى: ثَرْثُرٌ كَكَكَ كَ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ
گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ گِ [الحجرات: 14].
استدلوا بهذه الآية على أمرين:

(أ) أن الإسلام المذكور في الآية إسلام يثابون عليه ويخرجهم من الكفر والتفارق، وأن هناك فرق بين معنى الإيمان والإسلام عند الاقتران، حيث أضاف لهم وصف الإسلام ونفى عنهم وصف الإيمان وهو إسلام يثابون عليه، وروى هذا عن الحسن البصري، وابن سيرين، والإ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب «الإيمان»، باب «مَنْ قَالَ إِنْ الْإِيْمَانُ هُوَ الْعَمَلُ» حديث رقم (26).

(2) مجموع فتاویٰ شیخ الإسلام (121/14).

(3) الإيمان الأوسط، لابن تيمية (127).

إمام أحمد، وكثير من أهل الحديث⁽¹⁾.
 وقوله تعالى: **ثُمَّ نَبْذِرُهُمْ إِذَا أَطَاعُوا اللَّهَ**
 ورسوله مع هذا الإسلام أجرهم الله على الطاعة، والمنافق عمله حابط
 في الآخرة»⁽²⁾.

وقوله تعالى: **ثُمَّ يَكُفُّ لَكُمْ وَجْهَهُ إِذَا اسْتَأْذَنَ مِنْكُمْ**
 حصوله مترتباً، فدخل الإيمان منتظر منهم، والذي يدخل الإسلام
 ابتداء لا يكون قد حصل في قلبه الإيمان لكنه يحصل فيما بعد، والذين
 أسلموا رغبة ورهبة دخل الإيمان في قلوبهم بعد ذلك.
 وقوله تعالى: **ثُمَّ يَكُفُّ لَكُمْ وَجْهَهُ إِذَا اسْتَأْذَنَ مِنْكُمْ**
 يؤمر بشيء من هذا.

وقوله تعالى: **ثُمَّ نَبْذِرُهُمْ إِذَا أَطَاعُوا اللَّهَ**
 طاعة الله ورسوله حتى يؤمن أولاً»⁽³⁾.

(ب) أن نفي الإيمان هنا جنس، فالمنفي هو الإيمان الواجب وإن
 كانوا مسلمين، فهم معهم من الإيمان ما يثابون عليه⁽⁴⁾.

2- حديث جبريل المشهور: فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال:
 كان النبي ^أ بارئاً يوماً للناس فأتاه رجل فقال: ما الإيمان؟ قال: «الإيمان
 أن تؤمن بالله، وملائكته، وبلقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث»، قال: ما الإ
 سلام؟ قال: «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤدي
 الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله
 كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»⁽⁵⁾.

ففي هذا الحديث فرّق بين الإسلام والإيمان، وجعل الإيمان
 متعلق بالأعمال الباطنة، والإسلام بالأعمال الظاهرة، ففسر الإيمان بعمل
 القلب، وفسر الإسلام باستسلام مخصوص هو الأركان الخمسة، و

(1) انظر: الإيمان، لابن تيمية (216).

(2) المصدر السابق (220).

(3) المصدر السابق (228) بتصرف يسير.

(4) المصدر السابق (234) بتصرف.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ^أ عن الإ
 يمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، برقم (507) «الفتح» (114/1) و(4777)،
 ومسلم برقم (1، 5، 7).

المؤمن الإيمان التام لا بد أن يكون مسلماً، وأما المسلم فلا يلزم أن يكون تام الإيمان.

فاسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام أيضاً وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان ومتمماته وحافظاته⁽¹⁾.

3- عن سعد بن أبي وقاص: أن النبي ^أ أعطى رهطاً وسعد جالس فترك رسول الله ^أ رجلاً هو أعجبهم إليّ، فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً؟ فقال: «أو مسلماً»، فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي فقلت: ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال: «أو مسلماً»، فسكت قليلاً، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي، وعاد رسول الله ^أ ثم قال: «يا سعد، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار» (2).

في هذا الحديث أثبت النبي ^{هـ} الإسلام لأشخاص ولم يثبت الإيمان لهم، وأن معهم إسلامًا يثابون عليه، ولكنهم لم يبلغوا درجة الإيمان الواجب الذي يطلق على صاحبه اسم «مؤمن» بدون قيد. فدل ذلك على وجود فرق بينهما، وأن الإيمان أخص من الإسلام عند الاقتران.

أدلة الفريق الثانى:

استدل الفريق الثاني على أن الإسلام والإيمان شيء واحد بعدة أدلة، منها:

[illegible]

فلم يفرق بين قوله: **ثَقِفْ** و**ثَجِّ** و**ثَدِّلْ** ذلك على أن الإيمان وإسلام شيء واحد ولا فرق بينهما.

[illegible]

(1) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (148/1)، والإيمان لابن تيمية (249)، (250).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، برقم (27) «الفتح» (79/1) وبرقم (1478)، ومسلم برقم (150).

(3) التمهيد (247/9).

الدين القيم الذي أخبر الله أنه عنده الدين وهو الإسلام بعضاً، وقد اتفقت الطائفة الأولى التي ترى الفرق بين الإيمان والإسلام مع هذه الطائفة على أن الإيمان قول وعمل، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان، وقد سماها الله ديناً، وأخبر أن الدين عند الله الإسلام، وقد سمي الله تعالى الإسلام بما سمي به الإيمان، وسمى الإيمان بما سمي به الإسلام»⁽¹⁾.

الترجيح بين القولين:

يتضح من أدلة الفريقين ما يلي:

1- أن بين الإسلام والإيمان فرقاً، إلا أنهما متلازمان. فلا يمكن أن يوجد الإسلام المنجي إلا مع أصل الإيمان، ولا يمكن أن يوجد الإيمان إلا مع الإسلام، فالإيمان هو الأعمال القلبية، والإسلام هو الأعمال الظاهرة وهي أعمال الجوارح.

2- أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلا بد أن يكون معه إيمان إلا أنه ليس لهما المسمى نفسه⁽²⁾.

3- أن الله تعالى قال: **ث ج ج ج ج ج** [آل عمران: 19]، ولم يقل: إن الدين عند الله الإيمان، ولكن هذا الدين من الإيمان، وليس إذا كان منه يكون هو إياه، فإن الإيمان أصله الأعمال القلبية، ومنه الأركان الستة، والإسلام الأعمال الظاهرة التي تحركها أعمال القلب، ومنه الأركان الخمسة، فلا يكون (عمل) وهو الإسلام إلا (بتصديق) وهو الإيمان، فلو أتى بالعمل الظاهر دون الباطن لم يكن ممن أتى بالدين الذي هو عند الله الإسلام⁽³⁾.

4- أن الأدلة من الكتاب والسنة فسرت، الإيمان بغير ما فسرت به الإسلام، ففسرت الإيمان بالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله و اليوم الآخر والقدر خيره وشره.

وفسرت الإسلام بالشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان والحج. وبينت أن العمل بأركان الإسلام إيمان والإسلام فرض، والإيمان فرض آخر، فمن أتى بالإيمان الذي أمر به فلا بد أن يكون قد أتى بالإسلام، ومن أتى بالإسلام لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا

(1) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (348)، وانظر: الفتح (114/1).

(2) انظر: الإيمان، لابن تيمية (322).

(3) انظر: المصدر السابق (332).

بدليل آخر⁽¹⁾.

5- لم يرد في نصوص الكتاب والسنة نفي الإسلام عن ترك شيئاً من الواجبات أو فعل الكبائر، كما ورد في الإيمان.

6- الإسلام أوسع دائرة من الإيمان، فالنصوص التي أثبتت على من يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله هي في الوقت نفسه تثني على المسلم الذي أقام الصلاة، وأدى الزكاة، وصام رمضان، وحج البيت؛ لأنها متضمنة له، دون العكس، فالمؤمن كامل الإيمان لا بد أن يكون معه إسلام م كامل، ولا يلزم أن يكون المسلم الكامل الإسلام كامل الإيمان، ولكن لا بد أن يكون معه إيمان مجمل، لأن انتفاء الإيمان المجمل يعني الخروج من الإسلام إلى الكفر⁽²⁾.

7- الإسلام هو الأعمال الظاهرة، ولا يكون صالحاً خالصاً لله تعالى إلا إذا كان معلولاً للإيمان، وهو الأعمال القلبية، وموجباً لها، فالمعلول لا زم لعلته، والموجب لازم لموجبه، فإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقص ما في القلب من إيمان، وإذا زاد الإيمان في القلب زاد فعل الأعمال الظاهرة الواجبة، فلا يتصور مع كمال الإيمان في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة، بل يلزم وجودها كاملة⁽³⁾.

8- «الإيمان طمأنينة و يقين وتصديق، والإسلام جنس الدين و العمل والطاعة، والدين تابع له، وفي التنزيل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 197] وفيه أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي هِيَ رِجَالُ الْحُمَاهِ وَالْأَعْيُنُ﴾ [الأحزاب: 35]، فذكر المسميين دليل على افتراق معناه، وإلا كان تكراراً محضاً، وقال عليه الصلاة والسلام: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم»⁽⁴⁾. ومعلوم أن السلامة من ظلم الناس غير كونه مأموناً على الدم والمال، فإن هذا أعلى، والمأمون يسلم

(1) انظر: المصدر السابق، والموضع نفسه وما بعده.

(2) انظر: الإيمان لابن تيمية (257، 258).

(3) انظر: الإيمان الأوسط (127).

(4) أخرجه الترمذي، كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في أن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، برقم (2627) (7/5)، والنسائي برقم (4995)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وكذا قال الألباني.

وقال يحيى بن معين: «الإسلام سوى الإيمان» (4).
 وكان حماد بن زيد يفرّق بين الإسلام والإيمان، فيجعل الإيمان خاصاً، والإسلام عاماً، يعني: أن معرفة الإيمان عند الله دون خلقه خاص له، والإسلام عام. قال: «وكذلك قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ يَدْعُوا إِلَى دِينِ اللَّهِ﴾» (5).
 وسئل الإمام أحمد - رحمه الله -: «أتفرق بين الإيمان والإسلام؟ فقال: نعم، فقليل له: بأي شيء تحتج؟ فقال: قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ يَدْعُوا إِلَى دِينِ اللَّهِ﴾» (الحجرات: 14) قال: وأقول مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثنى.

- (1) الإيمان، لابن تيمية (332، 333) بتصرف يسير.
- (2) انظر: تفسير ابن كثير (422/7).
- (3) انظر: الإيمان الأوسط (15، 16).
- (4) السنة، للخلال (11/2).
- (5) الإيمان، لابن منده (311/1).

وقال أبوجعفر محمد بن علي⁽¹⁾ ووصف الإسلام فدور دائرة واسعة فهذا الإيمان، ودور دائرة صغيرة وسط الكبيرة، فإذا زنا وسرق خرج من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرج من الإسلام إلا الكفر بالله عز وجل⁽²⁾.

11. الخلاف بين الفريقين في مسمى الإيمان والإسلام لا يخرجهما عن قول أهل السنة والجماعة إلى قول المبتدعة بخروج العمل عن مسمى الإيمان، أو إخراج أهل الكبائر من الإيمان إلى الكفر كما ذهب إلى ذلك الخوارج والمعتزلة، بل يقولون: هم مؤمنون بإيمانهم، وإن ارتكبوا معصية نقص الإيمان بقدرها، وإذا نفي الإيمان في نص، ف المراد عدم كماله لإخراجه من الإيمان كلياً.

(1) محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب، أبوجعفر الباقر، العلوي الفاطمي المدني، ولد زين العابدين، اشتهر بالباقر لبقرة العلم، كان مجتهداً، توفي سنة (114). انظر ترجمته: السير (401/4) وما بعدها، وطبقات الحفاظ (56).

(2) الإيمان، لابن منده (311/1).

الاستثناء في الإيمان:

انقسم الناس في الاستثناء في الإيمان وهو قول: «أنا مؤمن إن شاء الله»، إلى ثلاثة أقسام:

1. فريق يرى تحريم الاستثناء في الإيمان.
2. وفريق يرى وجوب الاستثناء في الإيمان.
3. وفريق ثالث يرى استحباب الاستثناء باعتبار، وكراهته باعتبار.

1- الفريق الأول: وهو من يرى تحريم الاستثناء في الإيمان، وهم: المرجئة والجهمية⁽¹⁾ ونحوهم ممن يرون أن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، يعلمه الإنسان من نفسه، ويقطع به، ويرون أن قول: أنا مؤمن كالتكلم بالشهادتين ونحوها من الأمور التي يقطع بها صاحبها أنه تكلم بها. ويرون أن من يستثني في إيمانه فهو شك فيه، ويسمونهم الشكاكة⁽²⁾.

2- الفريق الثاني: من يرى وجوب الاستثناء في الإيمان، وهو رأي كثير من المتأخرين من الكلابية⁽³⁾، والأشعرية، وغيرهم ممن يريد أن ينصر قول أهل السنة في الاستثناء، ويريد مع ذلك التقيد بأن الإيمان لا يتفاضل. فيرون أن الإيمان هو ما عليه الشخص، والناس إما مؤمن أو كافر،

(1) الجهمية: فرقة خرجت عن معتقد أهل الإسلام في كثير من المسائل التي جعل بعض السلف يحكم بخروجهم عن الإسلام، وهي تنتسب إلى زعيمها الجهم بن صفوان، ومن أشهر معتقداتهم: أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وإنكار جميع الأسماء والصفات لله تعالى، وأن الله تعالى مع كل أحد بذاته، وأن الإنسان مجبور على أفعاله لا اختيار له فيها ولا قدرة، وهم ثلاث درجات: الجهمية الغالية، والجهمية المعتزلة، والجهمية الصفاتية، وهم من يقرون ببعض الأسماء والصفات، وينفون بعض الأسماء والصفات الخيرية وغير الخيرية ويؤولونها. انظر: الفرق بين الفرق (211)، ومختصر الصواعق المرسلة للموصلي (175-177).

(2) انظر: الإيمان، لابن تيمية (370).

(3) الكلابية: أتباع أبي محمد بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان، خالفوا أهل السنة والجماعة في كثير من مسائل الاعتقاد، منها: قولهم: إن أسماء الله وصفاته لا هي الله ولا هي غيره، وأنها قائمة بالله، ويثبتون الصفات إلا أنهم ينتهون بها إلى التجسيم والتشبيه، ويرون أن الإيمان إقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال. انظر: مقالات الإسلاميين (549/1) وما بعدها، والملل والنحل (144/1) وما بعدها، والفصل (2، 155/4).

فذهبوا إلى الاستثناء باعتبار الموافاة، وأن الله تعالى إذا علم أن الإنسان يموت كافراً، لم يزل مريداً لعقوبته، والإيمان الذي كان معه لا فائدة فيه، فليس هذا بمؤمن أصلاً.

وإذا علم أنه يموت مؤمناً لم يزل مريداً لإثباته، وذاك الكفر الذي فعله لا أثر له، فهذا ليس بكافر عندهم، فهم يستثنون في الإيمان لهذا الاعتبار.

وقد زادوا في الاستثناء، فصاروا يستثنون في الأعمال الصالحة بمعنى القبول، ثم صاروا يستثنون في كل شيء، ويريدون بقولهم: «إن شاء الله» جواز تغييره في المستقبل، وإن كان الحال لا شك فيه ⁽¹⁾.

3- الفريق الثالث: من يرى استحباب الاستثناء وكراهته باعتبارين ، وهم أهل السنة والجماعة.

فالإيمان يتضمن فعل الواجبات، وترك المحرمات، فلا يمكن للإنسان أن يجزم بتمام هذا الواجب على أكمل وجه أرادَه الله تعالى؛ لأن هذا تزكية للنفس بلا علم، فكأنه يشهد لنفسه بالجنة، فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال، فيستثنون لأجل ذلك (2).

وعلل بعضهم الاستثناء تبركا به.

وَحَكِي عَنْ بَعْضِهِمْ جَوَازَ الْإِطْلَاقِ دُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ.

قال الخلال⁽³⁾: «عن سليمان بن الأشعث - يعني أباداود السجستاني - قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل قال له رجل: قيل لي: مؤمن أنت؟ قلت: نعم، هل علي في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟

فغضب أحمد، وقال: هذا كلام الإرجاء، قال الله تعالى: **ثُمَّ يُؤْتَى** **ثُمَّ يُؤْتَى** [التوبة: 106] من هؤلاء؟ ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولًا وعملاً؟ قال له الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول؟ قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل؟ قال:

(1) انظر: الإيمان، لابن تيمية (370) وما بعدها.

(2) انظر: المصدر السابق (384) وما بعدها.

(3) أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، أبوبكر الخلال البغدادي الحنبلي، الحافظ العلامه، جمع ألفاظ الإمام أحمد وتتبع نصوصه في كتابه «السنة»، له مصنفات كثيرة، منها: الجامع، والعلل، ولد سنة (234)، وتوفي سنة (311). انظر ترجمته: تذكرة الحفاظ للذهبي (7/3)، وطبقات الحنابلة (223/3).

ال: لا، قال: فكيف تعيب أن يقول: إن شاء الله ويستثنى؟!⁽¹⁾
وقال سفيان الثوري: «من كره أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله
فهو عندنا مرجئ يمد بها صوته»⁽²⁾.

إلا أن السلف مع جوازهم للاستثناء في الإيمان يرون كراهية
السؤال: «أؤمن أنت؟»؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها
لقولهم.

فإن الإنسان يعلم من نفسه أنه ليس بكافر فيقول: أنا مؤمن،
فيثبت أن الإيمان هو التصديق والإقرار، فيجزم لنفسه بأنه مؤمن ولا
يجزم بأنه فعل كل ما أمر به، فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون
الجواب عن هذا السؤال، أو يجيبون بالتفصيل فيجيبون عما تيقنوا منه
وهو علمهم من أنفسهم بوجود الإيمان في قلوبهم، ولكن لا يعلمون
قبول العمل وأدائه على ما أوجبه الله تعالى عليهم، فيستثنون لذلك لأن
العمل من الإيمان، ويثبتون الشك فيما لا يعلم وجوده، وينفون الشك
ويثبتون اليقين فيما تيقنوه من أنفسهم.

قال الخلال - رحمه الله -: «أخبرني أحمد بن أصرم المزني⁽³⁾ أن
أبا عبد الله قيل له: إذا سألتني فقال: أؤمن أنت؟ قال: سؤاله إياك بدعة،
لا يشك في إيمانك، أو قال: لا نشك في إيماننا»⁽⁴⁾.

فالاستثناء مستحب للعمل الذي لا يعلم هل أتى به على أكمل
وجه أم لا، وهو جائز أيضًا لما تيقنه، فلو استثنى للإيمان الموجود في
قلبه جاز كقول النبي^أ: «والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»⁽⁵⁾،
وهو شيء موجود في الحال وهو كونه أخشانا لله لكنه يرجو أن يكون
حين هذا القول أخشانا لله، كما يرجو المسلم حين يعمل عملًا صالحًا أن

(1) السنة، للخلال (474/1).

(2) السنة، للبغوي (41/1).

(3) أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عباد بن عبد الله المزني، من أصحاب الإمام أحمد،
توفي سنة (285) بدمشق. انظر ترجمته: طبقات الحنابلة (48/1، 49)، والمنهج الأ
حمد (308/1).

(4) السنة، للخلال (478/1).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه
الفجر وهو جنب، برقم (79) (781/2).

ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك نعوذ ب
الله من الشك في الإيمان ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال
الإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟... هذا طريق
الصحابة والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا
يكون في القول والتصديق في القلب، وإنما الاستثناء في الأعمال
الموجبة لحقيقة الإيمان⁽¹⁾.

وخلاصة ذلك: أن السلف - رحمهم الله - استحبوا الاستثناء في الإ
يمان لأمر:

- 1- خوفهم من سوء العاقبة، وعدم قبول العمل.
- 2- أنهم يستثنون لا على الشك فهم متيقنون بوجود الإيمان في
قلوبهم، ولكنهم لا يعلمون قبولها عند الله تعالى، فيستثنون لذلك.
- 3- أن في عدم الاستثناء شهادة لأنفسهم بأنهم من الأبرار
وبدخولهم الجنة، وهذا فيه تزكية للنفس.

(1) الشريعة، للآجري (656/2، 657).

الاستثناء في الإسلام:

ذهب جمهور السلف - رحمهم الله - إلى عدم جواز الاستثناء في الإسلام، وهو قول: أنا مسلم إن شاء الله. وذلك بناء على تفريقهم بين الإسلام والإيمان، وأن الإيمان درجات، ومن خرج من الإيمان فهو لا يزال مسلمًا، إذ ذهب إيمانه وبقي إسلامه، فخرج من دائرة الإيمان إلى دائرة الإسلام.

أما من خرج من الإسلام فليس وراءه إلا الكفر، فمن لم يكن مسلمًا فهو كافر، لذا حرّموا الاستثناء فيه. قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ مَا أَفْعَزَ﴾ [الحجرات].

قال شيخ الإسلام: «وهذه الآية مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يستثنى في الإيمان دون الإسلام، وأن أصحاب الكبراء يخرجون من الإيمان إلى الإسلام».

قال الميموني⁽¹⁾: «سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في: أنا مؤمن إن شاء الله؟ فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني. قال: قلت لأحمد: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال لي: نعم. فقلت له: بأي شيء تحتج؟ قال لي: رُذِرَ كَكَ كَكَ كَكَ كَكَ كَكَ رُ

[الحجرات: 14]»⁽²⁾.

(1) عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي، أبو الحسن، عالم بلده ومفتيه، جليل القدر، من كبار أصحاب الإمام أحمد، له مسائل عن الإمام أحمد في ستة عشر مجلداً، ولد سنة (181)، وتوفي سنة (274). انظر ترجمته: طبقات الحنابلة (92/2) وما بعدها، وتذكرة الحفاظ (603/2).

(2) الإيمان، لابن تيمية (228).

المبحث الثاني حقيقة الكفر عند أهل السنة والجماعة

المطلب الأول: الكفر عند أهل السنة والجماعة.
المطلب الثاني: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة.
المطلب الثالث: المكفرات عند أهل السنة.

المطلب الأول الكفر عند أهل السنة والجماعة

تعريف الكفر:

الكفر لغة: الجحود، وأصله الكفر، وهو الستر والتغطية، يقال: كفرت الشيء إذا غطيته.

يطلق على الزارع «كافر»؛ لأنه يغطي البذر بالتراب، وعلى الليل؛ لأنه يستر بظلمته كل شيء، وعلى البحر؛ لستره ما فيه، وعلى الوادي العظيم، والنهر للمعنى المتقدم في البحر.

ومنه سمي الكفر الذي هو ضد الإيمان «كفرًا»؛ لأن في كفره تغطية للحق بجحده أو غيره، وقيل: سمي الكافر «كافرًا»؛ لأنه قد غطى قلبه بالكفر.

ويقال: كفر بالله، يكفر كفرًا، وكفورًا، وكفرائًا، ويقال: أكفر فلائًا إذا دعاه كافرًا⁽¹⁾.

شرعًا:

عرّف علماء السلف - رحمهم الله - الكفر بعدة تعريفات، منها:

1- تعريف الليث بن سعد⁽²⁾ - رحمه الله - حيث عرفه بأنه: «نقيض الإيمان»⁽³⁾.

2- تعريف الراغب الأصفهاني⁽⁴⁾ - رحمه الله - حيث أطلق لقب الكافر على من: «يجحد الوجدانية أو النبوة أو الشريعة أو ثلاثهما»⁽⁵⁾.

3- تعريف ابن حزم - رحمه الله - حيث عرف الكفر بأنه: «صفة من

(1) انظر: لسان العرب لابن منظور (144/5، 146، 147)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (128/2)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (186/4، 187).

(2) الليث بن سعد الفهمي، مولا هم، الأصبهاني الأصل، المصري، أبو الحارث، الإمام الحافظ، شيخ الديار المصرية وعالمها، تابعي كبير، توفي سنة (175) وله (81) سنة. انظر ترجمته: «تذكرة الحفاظ» (224/1)، و«السير» (126/8) وما بعدها.

(3) معجم مقاييس اللغة (159/2).

(4) الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني، أبو القاسم، إمام في اللغة، توفي سنة (425). له مصنفات منها: «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و«مفردات ألفاظ القرآن»، انظر ترجمته: «السير» (20/18)، و«الوافي بالوافيات» للصفدي (29/13).

(5) المفردات للراغب الأصفهاني (7/5).

جحد شيئاً مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه، أو بهما معاً، أو عمل عملاً جاء النص بأنه مخرج له بذلك عن اسم الإيمان»⁽¹⁾.

وعرفه في موضع آخر بأنه: «جحد الربوبية، وجحد نبوة نبي من الأنبياء صحت نبوته في القرآن، أو جحد شيء مما أتى به رسول الله^{هـ} مما صح عند جاحده بنقل الكافة، أو عمل شيئاً قام البرهان بأن العمل به كافر»⁽²⁾.

وقد عرفه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بقوله: «الكفر يكون بتكذيب الرسول^{هـ} فيما أخبر به، أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم»⁽³⁾.

وعرفه في موضع آخر فقال رحمه الله: «والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين ضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها»⁽⁴⁾.

وعرفه ابن القيم - رحمه الله - بأنه: «جحد ما علم من أن الرسول^{هـ} جاء به سواء كان من المسائل التي يسمونها علمية أو عملية، فمن جحد ما جاء به الرسول^{هـ} بعد معرفته بأنه جاء به فهو كافر في دق الدين وجله»⁽⁵⁾.

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن مدارها على ثلاثة معان:

الأول: نقيض الإيمان.

الثاني: الجحد والإنكار للربوبية أو الوجدانية أو النبوة.

الثالث: تكذيب النبي^{هـ} فيما أخبر به.

وجميعها حددت من مفهومها تعريف الكفر الأكبر المخرج من الملة وهو المراد عند الإطلاق.

أنواع الكفر:

ينقسم الكفر باعتبار حكمه إلى قسمين:

(1) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (49/1).

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (253/3).

(3) درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام (242/1).

(4) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (106/1).

(5) مختصر الصواعق المرسلّة (620).

كفر أكبر مخرج من الملة، وموجب للخلود في النار.
وكفر أصغر لا يخرج من الملة، ولا يوجب الخلود في النار.⁽¹⁾
تعريف الكفر الأكبر:

هو المضاد لأصل الإيمان، وهو ما سبق تعريفه، والذي دل عليه قوله تعالى: **ثِيَابُكَ يَتَّبِعُونَ** [البقرة: 102].
وقول تعالى: **ثِيَابُكَ يَتَّبِعُونَ** [البقرة: 102].
ومن أمثلته:

كفر التكذيب، وكفر الشك وهو التردد في اتباع النبي ^أ أو أنه حق ، وكفر الإباء والاستكبار، وكفر النفاق وهو إظهار المتابعة للنبي ^أ مع رفضه وجحده بالقلب، فهو مظهر للإيمان مبطن للكفر.⁽²⁾

تعريف الكفر الأصغر:

وهو يضاد كمال الإيمان الواجب، ولا يوجب استحقاق الوعيد، ولا يحبط العمل، وصاحبه تحت المشيئة إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه ، ويسمى كفراً دون كفر.
ومن أمثلته:

كفر النعمة: ويكون بجحدها أو نسبتها لغير مسديها، قال تعالى: **ثِيَابُكَ يَتَّبِعُونَ** [البقرة: 102].
قال الطبري - رحمه الله -: «ومن كفر نعمة الله عليه إلى نفسه أساء؛ لأن الله معاقب على كفرانه إياه»⁽³⁾.

وقال الشوكاني - رحمه الله - في بيان معنى هذه الآية: «أي: من جعل كفر النعم مكان شكرها فإن الله غني عن شكره غير محتاج إليه»⁽⁴⁾.

وكفر الحقوق والإحسان كما قال النبي ^أ: «أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأيت منك شيئاً ف

(1) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم (337/3).

(2) انظر: المصدر السابق (337/1).

(3) تفسير الطبري (549/18).

(4) فتح القدير، للشوكاني (237/4).

الت: ما رأيت منك خيرًا قط»⁽¹⁾.

وقد ذكر الإمام البخاري - رحمه الله - هذا الحديث تحت باب: «كفران العشير، وكفر دون كفر».

كما أخرجه مسلم وسمى النووي بابه ب- «بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، ككفر النعمة والحقوق»⁽²⁾.

وقال الإمام ابن عبد البر: «فأطلق عليهن اسم الكفر لكفرهن العشير والإحسان، وقد يسمى كافر النعمة كافرًا»⁽³⁾.

أصناف الكفار:

الكفار على صنفين:

الصنف الأول: الكفار كفرًا أصليًا، وهم كل من لم يدخل في الإسلام م، ولم يؤمن برسالة النبي^ه سواء كانوا من أهل الكتاب، أو من غيرهم من الوثنيين أو الدهريين، أو غيرهم من أمم الكفر.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَحْكُمُونَ بِأُفْسُسٍ كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ أَنِ لَا يَقُولُوا هَؤُلَاءِ نَبِيُّنَا فَاغْوَيْنَا بِهِ قُلُوبَنَا وَلَا نَكْتُمُ لَهُمُ الصَّغِيَرَاتِ عَلَى الْأَكْبَارِ﴾ [البينة].

الصنف الثاني: الكافر المرتد بعد إسلامه بارتكاب ناقض من نواقض الإسلام⁽⁴⁾.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَحْكُمُونَ بِأُفْسُسٍ كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ أَنِ لَا يَقُولُوا هَؤُلَاءِ نَبِيُّنَا فَاغْوَيْنَا بِهِ قُلُوبَنَا وَلَا نَكْتُمُ لَهُمُ الصَّغِيَرَاتِ عَلَى الْأَكْبَارِ﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَحْكُمُونَ بِأُفْسُسٍ كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ أَنِ لَا يَقُولُوا هَؤُلَاءِ نَبِيُّنَا فَاغْوَيْنَا بِهِ قُلُوبَنَا وَلَا نَكْتُمُ لَهُمُ الصَّغِيَرَاتِ عَلَى الْأَكْبَارِ﴾ [التوبة: 74].

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: كفران العشير وكفر دون كفر ، برقم (29) «الفتح» (83/1)، ومسلم (86/1).

(2) شرح النووي لصحيح مسلم (65/2).

(3) التمهيد (295/23).

(4) انظر: التكفير مفهومه وأخطاره وضوابطه، لأحمد بوقرين (23).

التكفير

تعريف التكفير:

لغة: «وضع اليدين على الصدر والانحناء خضوعاً واستكانة»⁽¹⁾.
وهو: «الذل والخضوع، وأكفرت الرجل دعوته كافراً، يقال: لا تكفر أحداً من أهل قبلتك، أي: لا تنسبهم إلى الكفر، أي: لا تدعهم كافراً، ولا تجعلهم كافراً بقولك وزعمك»⁽²⁾.

و«التكفير: أن يتكفر المحارب في سلاحه»⁽³⁾.
شرعاً: الحكم على الشخص بالخروج عن الإسلام، أو وصفه بـ الكفر.

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر (100/4).

(2) لسان العرب (146/5).

(3) لسان العرب (148/5).

حقيقة الشرك

تعريف الشرك:

لغة: كون الشيء بين اثنين لا يتفرد به أحدهما، يقال: شاركت فلانًا الشيء إذا صرت شريكه، وأشركت فلانًا إذا جعلته شريكًا لشيء⁽¹⁾.
 شرعًا: جعل شريك لله في حقه⁽²⁾. وقيل: أن تعدل بالله مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده⁽³⁾.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الشرك والكفر بمعنى واحد، فكل من جحد رسالة النبي^أ فهو مشرك.

وذهب بعضهم إلى التفريق بينهما، وأن الكفر أعم من الشرك. قال الإمام النووي - رحمه الله -: «إن الشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرق بينهما فيخص الشرك بعبادة الأوثان وغيرها من المخلوقات مع اعترافهم بالله تعالى ككفار قريش، فيكون الكفر أعم من الشرك»⁽⁴⁾.

وقد يطلق أحدهما على الآخر كما ورد في نصوص كثيرة، كقوله تعالى: **ثَرْثَرْ يُرْكَكُ كَكْ كَكْ** [المائدة: 73]، فأطلق سبحانه الكفر على بعض أجزائه وهو الشرك.

كما أطلق الشرك على معنى الكفر في قوله تعالى: **ثَرْثَرْ يُرْكَكُ كَكْ كَكْ** [الكهف]، فأطلق الشرك وهو أحد أجزاء الكفر على الكفر وهو الكل.

وقد بين من خلال تعريف الكفر وتعريف الشرك أن الكفر أعم من الشرك وأكثر شمولاً منه فيتضمن معنى الشرك وغيره.

أقسام الشرك:

ينقسم الشرك باعتبار حكمه قسمين:

شرك أكبر: وهو أن يجعل لله ندًا يعبد كما يعبد الله، وهذا النوع مخرج من الملة، ومحبط للعمل، وموجب للخلود في النار.
وشرك أصغر: وهو مساواة غير الله بالله في الأعمال الظاهرة أو الأقوال، ويدخل فيه الرياء.

(1) انظر: النهاية (466/2)، ولسان العرب (448/10)، ومختار الصحاح للرازي (142/1).

(2) انظر: النهاية (476)، والكبائر للذهبي (38).

(3) انظر: الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (344/1).

(4) شرح النووي لمسلم (71/2).

وهذا النوع لا يخرج من الملة ولا يحبط العمل، ولا يخلد في النار⁽¹⁾.

(1) انظر: حاشية كتاب التوحيد، لعبدالرحمن بن قاسم (50) وما بعدها.

الردة

لما كان التكفير حكماً على الآخر بالخروج عن الإسلام نتيجة ارتداده ورجوعه عنه بعد الدخول فيه، وجب التعريف بالردة وما يتفرع عنها من أحكام.

وسأقتصر هنا على ذكر أهم الأحكام المتعلقة بالردة.

تعريف الردة:

لغة: التحول، يقال: ارتد وارتد عنه بمعنى تحول⁽¹⁾. أي: رجع عن الطريق الذي جاء منه.

شرعاً: هي: «قطع الإسلام بنية، أو قول كفر، أو فعله سواء قاله استهزاء، أو عناداً، أو اعتقاداً»⁽²⁾. أو هي: كفر المسلم بقول صريح، أو بلفظ يقتضيه، أو بفعل يتضمنه كإلقاء مصحف بقدر، أو نحو ذلك⁽³⁾.

فالردة رجوع عن الإسلام بعد الدخول فيه، وتكون بارتكاب ناقض من نواقض القولية أو الفعلية أو الاعتقادية وهو صورة من صور الكفر. والمرتد كافر بنص القرآن والسنة، قال تعالى: **ثِيَابُكَ يُكْسِيكَ يَجْمَعُ كَفْرًا تَبْلُغُهُ أَعْيُنُهُمْ الْفِتْنَةُ وَفِي الصَّالِاتِ يَنْهَوْنَ عَنِ الذِّكْرِ هَٰذَا سَبِيلُ الْمُفْرَقِ** [البقرة]، وهو حلال الدم والمال، قال عليه الصلاة والسلام: «من بدل دينه فاقتلوه»⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة»⁽⁵⁾.

شروط الردة:

يشترط في المرتد أن يكون بالغاً عاقلاً. فإن كان عاقلاً وأقر بالإسلام بعد البلوغ ثم ارتد عنه قتل للأدلة المتقدمة.

(1) لسان العرب (173/3).

(2) منهاج الطالبين، للنووي (131/1).

(3) انظر: المغني، لابن قدامة المقدسي (264/12)، وشرح منح الجليل مختصر العلامة خليل لمحمد عlish (465/4).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، حديث رقم (3017) و (6922) «الفتح» (149/6).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الديات، باب: قول الله تعالى: **ثِيَابُكَ يُكْسِيكَ يَجْمَعُ كَفْرًا تَبْلُغُهُ أَعْيُنُهُمْ الْفِتْنَةُ وَفِي الصَّالِاتِ يَنْهَوْنَ عَنِ الذِّكْرِ هَٰذَا سَبِيلُ الْمُفْرَقِ**، برقم (6878) «الفتح» (201/12)، ومسلم برقم (1676).

أما إن أقر بالإسلام قبل البلوغ ثم ارتد عنه بعد البلوغ فإنه لا يقتل؛ لأنه حين دخل الإسلام لم يكن بالغاً، وبعد بلوغه ليس معه إيمان⁽¹⁾.

حكم المرتد:

يستتاب المرتد، سواء كان حراً أو عبداً، أو ذكراً أو أنثى، وتكون الاستتابة ثلاثة أيام متتالية، فإن تاب ورجع إلى الإسلام لا يقتل. وإن لم يتب وتمت الأيام الثلاثة فإنه بغروب اليوم الثالث يقتل⁽²⁾.
وأما ماله فهو فيء لبيت مال المسلمين⁽³⁾.

(1) انظر: الأم، للإمام الشافعي (172/6).

(2) انظر: شرح منح الجليل (465/4).

(3) انظر: المغني، لابن قدامة المقدسي (273/12).

الفرق بين التكفير المطلق والتكفير المقيد

فرق أهل السنة والجماعة بين التكفير المطلق والتكفير المقيد، فعرفوا التكفير المطلق بأنه: تعليق الكفر على وصف عام لا يختص بفرد عام. وله مرتبتان:

المرتبة الأولى: تعليقه على وصف عام من اعتقاد أو قول أو فعل،
 كأن يقال: من اعتقد كذا كفر، أو من قال كذا فقد كفر، أو من فعل كذا
 فقد كفر.

قال تعالى: ژ ژ ژ ک ک گ ژ [المائدة: 73].

المرتبة الثانية: تعليقه على وصف خاص كفرقة أو جماعة. كقوله تعالى: **ثَه ه ه ع ع ؤ ك ك ژ [هود]**.

التكفير المعين: وهو الحكم على شخص معين بالكفر. قال تعالى:
ث ه ا ب ج د ه ز ح ط ي ك ل م ن ع ء ك ث ر [البقرة].

وهذا النوع من التكفير يحكم فيه على الشخص المعين الذي اعتقد أمراً مكفراً أو قاله أو فعله بالكفر تحديداً إذا اجتمعت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع، وقامت عليه الحجة وانتفت عنه الشبهة، ولا يحكم عليه بمجرد فعله الظاهر حتى يتبين له الحق، فإن أصر على ذلك كفر؛ لأنه يكون حينئذ رد ورفض الشريعة، ورد الشريعة كفر.

ومن ارتكب أمراً مكبراً وكان جاهلاً، أو متأولاً عُذر، فقد كان الإمام أحمد - رحمه الله - يَكْفِرُ الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته؛ لأن أقوالهم مناقضة لما ورد في الكتاب والسنة، لكنه لم يكفرهم بأعيانهم لعلمه بعدم تكذيبهم الرسول ^٨، ولا جحدهم له، وإنما كانوا متأولين

(١) مخطئين .

أما من علم أن هذا القول كفر وعلم أنه مخطئ، واستمر عليه فإنه يكفر، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العشر لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً؛ لأنني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون؛ لأنكم جهال» (2).

فالشخص المعين من المسلمين لا يشهد عليه بجنة ولا نار لكنه يرجى للمحسن ويخشى على المسيء وحكمه عند الله لأنه قد يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو نحو ذلك، وهذا لا يمكن الدخول فيه.

(1) انظر: مجموع الفتاوى (348/23).

(2) الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية (494/2).

والتكفير المطلق يجب القول بعمومه، أما التكفير المعين فيقف على ثبوت الشروط وانتفاء الموانع عن الشخص المعين، ولا يحكم بكفره تعييناً؛ لأنه قد يكون لدمه موانع من التكفير كالتوبة والحسنات الماحية من المصائب المكفرة ونحوها، أو كونه جاهلاً أو حديث عهد بإسلام أو تأول النصوص وإن كان مخطئاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «والتكفير هو من الوعيد فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول ^أ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أو وجب تأويلها، وإن كان مخطئاً» ⁽¹⁾.

ولا يجوز أن يحكم بكفر أحد حتى تبلغه الحجة والدليل فيصح عنده ويستجيز مخالفته، أما من لم يبلغه الدليل والحجة فليس بكافر لأنه اعتقد أمراً لم يبلغه ولم تقم عنده فيه حجة ⁽²⁾.

وقد فرق النبي ^أ بين اللعن المطلق واللعن المعين فقد لعن عليه الصلاة والسلام شارب الخمر، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ^أ في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له» ⁽³⁾.

ومع لعنه عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث إلا أنه منع الصحابة من لعن شارب الخمر المعين الذي جلده النبي ^أ فقال: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله» ⁽⁴⁾. فنهى عن لعنه

(1) مجموع الفتاوى (231/3).

(2) انظر: الدرة فيما يجب اعتقاده، لابن حزم (413).

(3) أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب: البيوع، باب: النهي أن يتخذ الخمر خلاً،

برقم (1295)، وابن ماجه برقم (3381)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من

حديث أنس، وقد روى نحو هذا عن ابن عباس وابن عباس وابن عمر عن النبي ^أ»، وقال الألباني عن الحديث الذي أخرجه الترمذي: «حسن صحيح»، وعن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه: «صحيح».

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحدود، باب: ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة، برقم (6780) «الفتح» (75/12).

مع إصراره على شرب الخمر لوجود مانع وهو محبته لله ورسوله، مع أنه لعن في الخمر عشرة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «ولكن لعن المطلق لا يستلزم لعن المعين الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة به»⁽¹⁾.

وقد ألحق رحمه الله التكفير باللعن فقال: «وكذلك التكفير المطلق والوعيد المطلق، ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروطاً بثبوت شروط وانتفاء موانع»⁽²⁾.

فلا يحكم على شخص ارتكب أمراً مكفراً بكفره حتى تقوم عليه الحجة، وهذا الأمر مطرد في جميع نصوص الوعيد عند أهل السنة و الجماعة، فلا يحكم بكفر أحد من أهل القبلة لجواز فوات شرط أو ثبوت مانع.

(1) مجموع الفتاوى (330/10).

(2) المصدر السابق، والموضع نفسه.

للتكفير ضوابط لا بد من مراعاتها عند الحكم على الشخص بالكفر ، ومن هذه الضوابط:

3. الحكم بالتكفير يكون عن طريق الاستدلال بالنصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، ولا يصدر إلا من العلماء الراسخين في العلم المشهود لهم بالخيرية والفضل. يقول ابن الوزير ⁽⁵⁾ - رحمه الله -: «إن الدليل على الكفر والفسق لا يكون إلا سمعيًا قطعيًا ولا نزاع في

(5) حسين بن محمد بن الوزير الدمشقي، الإمام الحافظ، راوي كتاب «الأم» للشافعي، توفي سنة (400)، وله (101) سنة. انظر ترجمته: السير (63/17).

ذلك»⁽¹⁾.

4. هناك كفر دون كفر، وشرك دون شرك، فالكفر الأكبر مخرج من الملة، أما الكفر الأصغر فلا يخرج من الملة، إذ لا يلزم من قيام شعبة من شعب الكفر بالعبد أن يصير كافرًا كافرًا مخرجًا من الملة حتى يقوم به أصل الكفر.

5. وجوب التفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين. فالتكفير المطلق: هو التكفير على وجه العموم في حق من ارتكب فعلًا مكفرًا أو ناقضًا من نواقض الإيمان. والتكفير المعين: هو من ثبت في حقه فعل مكفر وناقض من نواقض الإيمان، وتوفرت فيه شروط التكفير وانتفت عنه موانعه.

6. النظر في فعل المكلف، وهو البالغ العاقل، إن كان صريح الدلالة على الكفر أو محتمل الدلالة على الكفر، فلا يكفر بمحتمل الدلالة إلا بعد تبين قصد المكلف، وكان هذا الفعل مناقضًا للإيمان بالله ورسوله وانقاد القلب لذلك.

7. النظر في حال المكلف عند ارتكابه فعلًا صريح الدلالة على الكفر في انطباق شروط وموانع التكفير عليه.

8. النظر في صراحة النص القاضي بكفر من فعل فعلًا مكفرًا من احتمال⁽²⁾.

يقول فضيلة الشيخ عبدالرحمن السعدي - رحمه الله -: «والحاصل أن من كذب الله أو كذب رسوله في شيء مما أخبر به فهو كافر، أو لم يلتزم ما أمر الله به ورسوله؛ لأن هذا كله مناقض للإيمان بالقرآن والسنة وكل ما ذكره الفقهاء من تفاصيل المكفرات الصحيحة فإنه يعود إلى هذا السبب»⁽³⁾.

شروط وموانع التكفير:

للتكفير شروط تتعلق بطرفين:

الطرف الأول: الفعل أو القول.

الطرف الثاني: الفاعل أو القائل.

الطرف الأول: الفعل أو القول:

(1) العواصم والقواصم، لابن الوزير (4/178، 179).

(2) انظر: مجموع الفتاوى (3/229)، ونواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف، للوهيبي (201) وما بعدها.

(3) الإرشاد إلى معرفة الأحكام، للسعدي (21).

يشترط لوقوع الكفر أن يكون الفعل أو القول ثابتًا بالأدلة الشرعية الصحيحة الثابتة الدلالة الصريحة أنه كفر أكبر أو شرك أكبر مخرج من الملة لا يتخلل هذا الحكم احتمال أو شبهة أو تأويل. أما الأقوال أو الأفعال المحتملة فإنه يحتاط ويتوقف في تكفير صاحبها إلا إذا التزم بلازمها صراحة⁽¹⁾.

الطرف الثاني: الفاعل أو القائل:

يشترط لوقوع الكفر من الفاعل أو القائل أمور، وهي:

1- أن يكون الفاعل أو القائل عاقلًا بالغًا.

فقد دلت الأدلة على رفع القلم عن فاقد العقل والصغير، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي^ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل، أو يفيق»⁽²⁾.

فدل الحديث على سقوط التكليف عن هؤلاء الثلاثة، ولم يعتبروا بردة الصبي ولا المجنون.

قال الإمام النووي - رحمه الله -: «فلا تصح ردة صبي ولا مجنون، ومن ارتد ثم جن فلا يقتل في جنونه»⁽³⁾.

2- أن يكون القائل أو الفاعل مختارًا غير متأول ولا جاهل فلا يؤاخذ من صدر منه القول أو الفعل بغير إرادة أو اختيار كالمكره.

والإكراه: هو تظاهر المكلف المختار بالكفر مع عدم الرضا به وعدم اعتقاده باطنًا، وإنما أظهره تقية لما حصل له من الإكراه والإلزام.

وقد أجمع العلماء على عذر المكره إذا نطق بكلمة الكفر، وذلك لعدم تحقق قصده من ذلك، وكون قلبه مطمئنًا بالإيمان قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَ بِهِ بُرْهَانٌ بَيِّنٌ كَرَّمَ كَيْدَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النحل].

(1) انظر: ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب وعلماء الدعوة الإصلاحية، لأبي العلاء الراشد (41) وما بعدها.

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم، برقم (2041) (658/1)، وصححه الألباني.

(3) روضة الطالبين، للنووي (1728). وانظر: المغني، لابن قدامة المقدسي (266/12).

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: «إن التقية باللسان»⁽¹⁾، أما إن تظاهر بالكفر مع عدم الإكراه فإنه يكفر؛ لانشراح صدره بذلك حيث تكلم به طوعاً، ولو كان الإيمان في قلبه لمنعه أن يتكلم بكلمة الكفر⁽²⁾.
أو من أغلق عليه فكره لشدة فرح أو حزن فتلفظ بكلمة الكفر وذلك لعدم اختياره، كما جاء في قصة الرجل الذي فقد دابته فأخطأ وقال من شدة الفرح: «اللهم أنت عبي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح»⁽³⁾.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «وقد تقدم أن الذي قال لما وجد راحلته (اللهم أنت عبي) لم يكفر بذلك، وإن أتى بصريح الكفر لكونه لم يرد»⁽⁴⁾.

فعدم المؤاخذه ممن صدر منه القول أو الفعل بغير إرادة واختيار من قواعد الشريعة.
ويقول - رحمه الله -: «فإذا اجتمع القصد والدلالة القولية أو الفعلية ترتب الحكم، هذه قاعدة الشريعة، وهي مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته»⁽⁵⁾.

أما المتأول فإنه قد يخالف النصوص الواردة لتأويل رأى أنه الصواب في معناه وكان قصده متابعة النص، فإنه لا يكفر ولا يفسق لأنه مخطئ، وقد عذر الصحابة رضوان الله عليهم قدامة بن مظعون⁽⁶⁾ حيث شرب الخمر مستحلاً شربها لخطئه في تأويل معنى قوله تعالى: ﴿ث

(1) رواه صالح بن الإمام أحمد في «مسائل الإمام أحمد» (571).

(2) انظر: الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (319/2، 320)، وتفسير ابن كثير (606/4).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: التوبة، باب: في الحز على التوبة والفرح بها، برقم (2747) (2104/4).

(4) إعلام الموقعين، لابن القيم (63/3).

(5) المصدر السابق (105/3).

(6) قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي، الجمحي، أبو عمرو، صحابي جليل، أحد السابقين الأولين، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، توفي سنة (56). انظر ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (1277/3) وما بعدها، وإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (425/5).

ث ث ڈ ڈ ژ ژ ر ر ک ک گ گ گ گ ی ی گ گ گ گ س
س ژ [المائدة]، مع أن اعتقاد جواز شرب الخمر كفر، لكن بسبب تأويله
رضي الله عنه لم يكفره الصحابة، وإتفقوا على قتله إن لم يتب.

قال ابن أبي العز الدمشقي ⁽¹⁾ - رحمه الله -: «وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام» ⁽²⁾.

فلا يحكم بكفره حتى يتبين له الصواب من معاني القرآن والسنة فيما تأوله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «والكفر لا يكون إلا بعد البيان»⁽³⁾.

ويقول ابن الوزير - رحمه الله -: «طوائف الإسلام وافقوا على الإيمان بالتنزيل، وخالفوا في التأويل فهؤلاء لا يكفر منهم إلا من تأويله تكذيب، ولكنه سماه تأويلاً مخادعة للمسلمين ومكيدة للقرامطة... أما أهل البدع الذين آمنوا بالله ورسوله وكتبه واليوم الآخر وإنما غلطوا في بعض العقائد لشبهة قصرت عنها أفهامهم، ولم تبلغ كشفها معرفتهم، فلا دليل على كفرهم، ومن كفرهم فقد اغتر في تكفيره من الشبهة بمثل ما اغتروا به في بدعتهم من ذلك» (4).

فتبيّن بهذا ثبوت العذر بالتأويل، فيمتنع من الحكم بالكفر على من كان تأويله راجعاً إلى الاجتهاد في معرفة الحق، وطلب الهدى الذي جاء به النبي ^أ، سواء كان التأويل متعلقاً بالفهم أو سائغاً في اللغة، يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله، ليس بآثم، إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب، وكان له وجه في العلم» ⁽⁵⁾.

(1) صدر الدين علي بن علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي الصالحي الدمشقي، فقيه، تولى القضاء في دمشق ثم مصر ثم دمشق، ولد سنة (731)، وتوفي سنة (792)، له مؤلفات منها: التنبيه على مشكلات الهداية، والنور الامع فيما يعمل به في الجامع. انظر ترجمته: شذرات الذهب (326/6)، والأعلام (129/5).

(2) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (448/2).

(3) مجموع الفتاوى (524/12).

(4) العواصم والقواصم لأبي بكر بن العربي (176/3، 177).

(5) الفتح (304/12).

أما من كان حاله كحال أصحاب البدع وأهل الأهواء الذين يتبين لهم الحق والدلالة الصحيحة للنص؛ ومع ذلك يتأولونه لأغراض في أنفسهم فإنه لا يعذر.

أما العذر بالخطأ فقد دلت النصوص على العذر به، إذ التأويل نوع من الخطأ في الاجتهاد، قال تعالى: **ثِيْبِيْ بِرَبِّ رَأْيَا ثِيْبِيْ** [البقرة: 286].
3- قيام الحجة على المكلف، فإذا بلغ الدليل من القرآن أو السنة أقيمت الحجة، قال تعالى: **ثِيْبِيْ بِرَبِّ رَأْيَا ثِيْبِيْ** [الإسراء].

يقول ابن حزم - رحمه الله -: «فصح بذلك أن من لم يبلغه الإسلام أصلاً فإنه لا عذاب عليه، وكذلك من لم يبلغه الباب من واجبات الدين فإنه معذور لا ملامة عليه»⁽¹⁾.

4- أن يكون الفاعل قادراً على القيام بالفعل أو القول، فالعاجز عن العلم كالمجنون، أو العاجز عن العمل لا أمر عليه ولا نهي. وإذا انقطع العلم ببعض الدين، أو حصل العجز عن بعضه كان ذلك في حق العاجز عن العلم أو العمل كمن انقطع عن العلم بجميع الدين أو عجز عن جميعه⁽²⁾.

ومثال ذلك: لما بلغت دعوة النبي ^{هـ} بعض الكفار الذين كانوا بمكة، وكانت دار كفر فأمنوا به واثقوا الله ما استطاعوا، ولكنهم لم يتمكنوا من الهجرة إلى دار الإسلام، ولا الالتزام بجميع شرائع الإسلام لكونهم ممنوعين من إظهار الدين، وليس عندهم من يعلمهم جميع الشرائع، فهو لاء مؤمنون⁽³⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فمن ترك بعض الإيمان لعجزه عنه، إما لعدم تمكنه من العلم مثل أن تبلغه الرسالة، أو لعدم تمكنه من العمل لم يكن مأموراً بما يعجز عنه، ولم يكن ذلك من الإيمان والدين الواجب في حقه، وإن كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل»⁽⁴⁾.

5- الفرق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، فإذا وقع الكفر في مسائل الكفر الظاهرة المعلومة بالاضطرار من دين الإسلام مع بلوغه

(1) الفصل (105/4). وانظر: طريق الهجرتين، لابن القيم (413).

(2) انظر: مجموع الفتاوى (59/20، 60).

(3) انظر: المصدر السابق (217/19).

(4) انظر: المصدر السابق (478/12).

الحجة فإنه يكفر، بخلاف المسائل الخفية فإنه لا يحكم بكفره إلا بعد إزالة الشبهة.

قال الإمام النووي - رحمه الله -: «وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً أجمعت عليه الأمة من علوم الدين إذا كان علمه منتشرًا كالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، والاعتساف من الجنابة... ونحوها من الأحكام إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام»⁽¹⁾.

6- ألا يقع تحت الحالات التي لا يقع عليه الكفر فيها، كأن يكون في أزمئة غلب عليها الجهل، أو كان حديث عهد بالإسلام ونحوها، أما من عاش بين المسلمين وجهل شيئاً من أصول الدين أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة فإنه لا يعذر بجهله⁽²⁾.

وللتكفير موانع إذا وجدت امتنع إلحاق الحكم بالتكفير للفاعل أو القائل، وتقع في: الفعل المكفر، والفاعل، والثبوت. أما الموانع في الفعل المكفر: فهو أن يكون الفعل المكفر غير صريح الدلالة أو غير قطعي الثبوت على الحكم بكفر فاعله. والموانع في الفاعل: وهي ما يعرض له شرعاً بما يجعله غير مؤاخذ بأفعال أو أقوال مكفرة، مثل: التأويل، والخطأ، والجهل، والإكراه، ونحوها.

والموانع في الثبوت: فيمنع من ثبوت الفعل أو القول المكفر كون أحد الشهود غير مقبول الشهادة⁽³⁾.

(1) شرح النووي لصحيح مسلم (250/1).

(2) انظر: مجموع الفتاوى (231/3)، وضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام: ابن تيمية، وابن عبد الوهاب، وعلماء الدعوة الإصلاحية (41) وما بعدها.

(3) انظر: ضوابط تكفير المعين (45).

المطلب الثالث المكفرات عند أهل السنة

المكفرات:

تقدم في تعريف الكفر أن الكفر قول وعمل واعتقاد، وأنه يقع إذا كان قولاً باللسان إذا وافقه القلب، فالقول المطلق يشمل قول القلب و اللسان، والعمل المطلق يشمل عمل القلب والجوارح.

والأقوال والأفعال التي توجب الكفر هي ما كان قائلها أو فاعلها متعمداً غير مكره، ولا جاهل، أو متأول، أو مخطئ أو عاجز، فإنه يقع في الكفر، ويلزمه أن يدخل في الإسلام من جديد وإلا اعتبر مرتدًا، ومن هذه المكفرات:

1- الشرك في عبادة الله، قال تعالى: **ث ت ث ث ث ث ث ث ث ث** ك **ث** [النساء: 116]، فمن صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله فهو مشرك كافر، سواء كانت هذه العبادة قلبية: كالترك والخشية ونحوهما، أو عبادة فعلية: كالصلاة والطواف ونحوهما، أو عبادة قولية: كالحلف بغير الله ونحوه.

2- من جعل بينه وبين الله وسائط يعبدهم ويسألهم الشفاعة. قال تعالى: **ث ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك** [الزمر: 44]، وقال سبحانه: **ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث** ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه [يونس: 18].

3- بغض شيء مما جاء به الرسول ^ه ولو عمل به فإنه يكفر لقوله تعالى: **ث ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب** [محمد]، ولا يحبط العمل إلا الكفر.

4- من اعتقد أن هدي غير النبي ^ه أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه.

5- من استهزأ بشيء من دين الرسول ^ه أو ثوابه أو عقابه كفر، قال تعالى: **ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث** ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك [التوبة: 65. 66].

7- الإعراض عن دين الله فلا يتعلمه ولا يعمل به، قال تعالى: **ث ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب** [السجدة].

8- من اعتقد أن أحداً يسعه الخروج عن شريعة محمد ^ه فهو كافر ، قال تعالى: **ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث** ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج [آل عمران: 85].

9- إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، فلا ينكر ذلك إلا جاهل مفرط في الجهل، أو مشاق لله ورسوله ⁽¹⁾.

(1) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (106/1) و(434/10، 435)، ونواقض الإسلام للشيخ محمد بن عبد الوهاب ضمن مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (385/1، 386)، والرد على الإخنائي لابن تيمية (25).

فالجَهل ببعض الشرائع المعلومة من الدين بالضرورة قد يحدث لمن كان حديث عهد بالإسلام، أو لكونه في ديار بعيدة عن ديار المسلمين أو لأي ظرف آخر أودى به إلى الجهل بالدين فإنه في هذه الحالة يعذر، فلا يكفر⁽¹⁾، قال تعالى: ثِي يٰٓيٰٓئِجْ نَحْ ثَم ثِي ثِي بَج بَح بَخ بِمِثْلٍ الْمَائِدَةِ قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في بيان وجه الدلالة من هذه الآية: «فإن من كفر بالإقرار الذي هو التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله والإسلام له المتضمن للاعتقاد والانقياد لإيجاب الواجبات وتحريم المحرمات، وإباحة المباحات فهو كافر، إذ المقصود من إنزال الكتب، وإرسال الرسل هو حصول الإيمان لنا فمن كفر بهذا فهو كافر بذلك»⁽²⁾.

10- الحكم بغير ما أنزل الله جملة وتفصيلاً، واعتقاد أن الشريعة الإسلامية لا تصلح لكل زمان ومكان، وأن الأحكام الشرعية جامدة وظالمة ورجعية، أو اعتقاد أن تحكيم القوانين أفضل من تحكيم حكم الله، أو استحلال الحكم بغير ما أنزل الله، أو أن تحكيم القوانين مساوٍ لتحكيم الشريعة، أو جوازه لتحكيم القوانين، فمن اعتقد ذلك فقد كفر، قال تعالى: ثَرْءٌ هَهُنَ بَهْهُنَ هَهُنَ هَهُنَ [المائدة: 44]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر»⁽³⁾.

فالحكم بالشريعة الإسلامية متعلق بتوحيد الألوهية، فتحكيمها طاعة لله تعالى، ومن نحى الحكم بالشريعة وحكم القوانين الوضعية فقد أشرك، والحكم بما أنزل الله على محمد ^أ واجب على النبي ^أ وعلى كل من اتبعه من هذه الأمة، ومن اعتقد أنه يجوز أن يحكم بين الناس بغير الكتاب والسنة فهو كافر، وإن ادعى الإيمان والإسلام.

وقد ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب أن من رؤوس الطواغيت الخمس: الحاكم بغير ما أنزل الله تعالى⁽⁴⁾، قال تعالى: ثَأْبُ

(1) انظر: المغنى (156/2).

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (383/2).

(3) منهاج السنة، لابن تيمية (130/5).

(4) انظر: حاشية الأصول الثلاثة للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تأليف: عبد الرحمن ابن قاسم (96).

الفصل الثاني

حقيقة الإيمان والكفر عند الإمامية الاثني عشرية

المبحث الأول: حقيقة الإيمان عند الإمامية الاثني عشرية
المبحث الثاني: حقيقة الكفر عند الإمامية الاثني عشرية

المبحث الأول

حقيقة الإيمان عند الإمامية الاثني عشرية

إن المتتبع لعقيدة الإمامية الاثني عشرية يجد أن الإيمان عندهم على ثلاثة إطلاقات:

1- المعنى المعروف: وهو التصديق الباطني بمضمون الشهادتين، وهو ما يقابل النفاق الذي يعني التكذيب الباطني بمضمونهما.

2- الثاني وهو المعنى الخاص بالإمامية: وهو الإسلام مع الإقرار بالولاية للأئمة الاثني عشر.

3 - الثالث وهو ما عرفه متقدموهم بأنه: «التصديق بالله وبالرسول وبما جاء به الرسول والأئمة عليهم السلام»⁽¹⁾.

وفي تعريف آخر مقارب له: «المراد بالإيمان معناه الأخص وهو الإسلام والولاية للأئمة الاثني عشر»⁽²⁾.

وعلى هذا المعنى معاصروهم فقد عرفوا الإيمان بأنه: «عبارة عن اليقين الثابت في قلوب المؤمنين مع الإقرار به في اللسان، فيكون على هذا أخص من الإسلام، ونحن نعتبر فيه الولاية مضافاً إلى ذلك فافهم»⁽³⁾.

فهنا أضاف الولاية وجعلها أهم مطالب الدين عندهم، وعليها يميز المسلم من الكافر في الدنيا، فمن أقر بإمامة أئمتهم الاثني عشر كان مؤمناً، وإن أنكر أحدهم كفر، وفي الآخرة مخلد في النار، فاعتقادهم بأنه من «جحد نبوة الأنبياء، والأئمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء، واعتقادنا - أي الإمامية الاثني عشرية - فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله»⁽⁴⁾.

ومن المعلوم أن إنكار نبوة نبي من الأنبياء كفر، فقد صرحوا بذلك وقارنوها بالإمامة وجعلوا: «دفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر؛ لأن

(1) الرسائل العشر، للطوسي (103).

(2) مسالك الأفهام، للشهيد الثاني (421/1).

(3) الفصول المهمة، لعبد الحسين شرف الدين (23).

(4) الاعتقادات، لابن بابويه (111)، وبحار الأنوار (62/27).

الجهل بهما على حد واحد»⁽¹⁾ وهو الثابت والمتقرر عند هذه الفرقة، وإن أخفوه في بعض كتبهم.

وبعد أن أثبتوا وجوب الاعتقاد بإمامة أئمتهم، وجعلوها أساس الإيمان، اختلفوا في تعريف الإيمان عمومًا على أربعة أقوال هي أقوال مخالفيهم:

الأول: الجهمية: وهو المعرفة. الثاني: المرجئة: التصديق. الثالث: مرجئة الفقهاء: التصديق مع الإقرار باللسان. الرابع: أهل السنة والجماعة: القول باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان.

1- الإيمان هو المعرفة:

وممن ذهب إلى هذا الطبرسي⁽²⁾ في تفسيره، فقال: «أصل الإيمان هو المعرفة بالله ورسوله وبجميع ما جاءت به رسله، وكل شيء فهو مصدق له»⁽³⁾.

واحتج هذا الفريق برواية: «أن رجلاً سأل أبا عبد الله - عليه السلام - عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما فلم يجبه... فقال: الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان فهذا الإسلام، وقال: الإيمان معرفة، وهذا الأمر مع هذا، فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً»⁽⁴⁾.

2- الإيمان هو التصديق بالقلب:

وقد عرف الإيمان بالتصديق بالقلب جمع من متقديهم ومتأخريهم ومنهم الطوسي⁽⁵⁾ والمرتضى⁽⁶⁾ والبحراني⁽⁷⁾.

(1) تلخيص الشافي، للطوسي (131/4)، وبحار الأنوار (368/8).

(2) الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي الطوسي السبزواري، أبوعلي، أحد مفسري الرافضة الإمامية الكبار، هلك سنة (548). له مؤلفات منها: البيان في تفسير القرآن، وغنية العابد ومنية الزاهد. انظر ترجمته: أعيان الشيعة للعالملي (276/42)، وروضات الجنات للخوانساري (514. 512).

(3) شرح أصول الكافي، لمحمد المازندراني (63/10).

(4) الكافي، للكليني (24/2).

(5) محمد بن الحسن بن علي الطوسي، أبوجعفر، فقيههم ومفسرهم وشيخ

يقول المرتضى: «الإيمان عبارة عن التصديق القلبي، ولا اعتبار بما يجري على اللسان، فمن كان عارفاً بالله تعالى وبكل ما أوجب معرفته مقرّاً بذلك ومصدقاً فهو مؤمن»⁽³⁾.

وأيد محققهم البحراني هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ يَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ۖ حَنِيفًا ۚ سَمِعْنَا مِنَ اللَّهِ وَإِلَيْهِ نَصْرًا﴾ [النساء: 136]، قال: «فإن المخاطبين هم المقرون بمجرد اللسان - وهو الإسلام - أمرهم بالإيمان بمعنى التصديق - وهو الإيمان»⁽⁴⁾.

ولكن شهيدهم الثاني⁽⁵⁾ يرى أن التصديق القلبي فرع المعرفة فكل مصدق عارف بما يصدقه ولا عكس، إذ ربما يعرف ولا يصدق، واستدل بما يؤيد قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ يَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ۖ حَنِيفًا ۚ سَمِعْنَا مِنَ اللَّهِ وَإِلَيْهِ نَصْرًا﴾ [البقرة: 136] فإنهم مع معرفتهم ما كانوا مؤمنين.

فإن التصديق سكون النفس وهو كسبي واختياري يؤمر به ويثاب

طائفتهم، تلميذ المفيد والمرتضى، قال عنه النجاشي الإمامي الاثني عشري: «جليل من أصحابنا ثقة عين» رجال النجاشي (403)، ولد سنة (385) وهلك سنة (460)، من تصانيفه: التبيان في تفسير القرآن، وتهذيب الأحكام. انظر ترجمته: السير (223/11)، وطبقات الشافعية للسبكي (51/3، 52). وخلاصة الأقوال «للحلي» (249) ورجال النجاشي (403).

(1) علي بن الحسين بن موسى الشريف المرتضى، أبو القاسم، فقيههم ومفسرهم وأديبهم، قال عنه الإمامي الحر العاملي: «الأجل المرتضى، قلم الهدى، مقدم في العلوم» أمل الآمل للحر العاملي (182/2)، ولد سنة (355)، وهلك سنة (436)، من تصانيفه: إيقاظ البشر في القضاء والقدر، والشافعي في الإمامة. انظر: ترجمته: السير (131/11)، وكتاب الرجال للنجاشي (192، 193).

(2) يوسف بن محمد بن إبراهيم البحراني، أحد علمائهم المتأخرين، عارف برجالهم، هلك سنة (1186)، من مصنفاته: الحقائق الناضرة، وكتاب في الرجال. انظر ترجمته: روضات الجنات، وأعيان الشيعة للأمين (317/10).

(3) رسائل المرتضى، للمرتضى (262/2).

(4) الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، للبحراني (153/18).

(5) زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد العاملي الشامي الجبعي، المعروف بابن الحاجة، الشهير بالشهيد الثاني، فقيههم وأصوليهم، ولد سنة (911)، وهلك سنة (965). من مصنفاته: روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان للحلي، ومسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام. انظر ترجمته: روضات الجنات (288/2 - 299)، وأعيان الشيعة للعاملي (223/33 - 296).

عليه. أما المعرفة فربما تحصل بلا كسب⁽¹⁾.

3- الإيمان هو التصديق القلبي مع الإقرار باللسان:

وإلى هذا ذهب النصير الطوسي⁽²⁾، إذ يقول: «الإيمان التصديق بـ القلب واللسان، ولا يكفي الأول وهو التصديق بالقلب، لقوله تعالى: ﴿ثَبِّتْ بِهِ [النمل: 14] ونحوه، ولا الثاني - اللسان - لقوله: ﴿كُذِّبَتْ بِهِ [الحجرات: 14]»⁽³⁾.

ويعد المجلسي⁽⁴⁾ أن من لم يصدق بلسانه ويقر بقلبه فهو كافر، ويستدل بقوله تعالى: ﴿ثَبِّتْ بِهِ [النمل: 14] ونحوه، ولا الثاني - اللسان - لقوله: ﴿كُذِّبَتْ بِهِ [الحجرات: 14]»⁽⁵⁾.

والتصديق شرط للحكم بالإيمان، وبدون الإقرار باللسان يعد مؤمناً بشرط ألا يكون تركه الإقرار عن جحد وإنما فقط لأنه لم يتلفظ به.

كما لا يكفي مجرد التصديق اللساني، فالأعراب قالوا: آمنا، ومع ذلك لم يجعل الله تعالى قولهم بالسنتهم إيماناً، فقال: ﴿كُذِّبَتْ بِهِ [الحجرات: 14]»، قال المجلسي: «ولا شك في أن أولئك الأعراب صوتوا بالسنتهم»⁽⁶⁾.

(1) انظر: حقائق الإيمان، للشهيد الثاني (50).

(2) محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، من علماء الشيعة ومجاهديهم ضد المسلمين، له مؤلفات في العلوم الحكيمة والشرعية على مذهب الإمامية، هلك سنة (672). انظر ترجمته: طرائف المقال للبردجدي (444/2).

(3) الإيمان والكفر، لجعفر السبحاني (22).

(4) محمد باقر بن محمد تقى بن المقصود علي المجلسي، أحد علماء الإمامية الاثني عشرية وثقاتهم، له مكانة عالية عندهم، من مؤلفاته: «بحار الأنوار في أخبار الأئمة الأطهار» جمع فيه أحاديث كتب الحديث عندهم إلا الكتب الأربعة وهي: الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه. و«مرآة العقول في شرح أخبار الرسول» وهو شرح لكتاب الكافي للكليني. هلك سنة (1111). انظر ترجمته: «معجم رجال الحديث» للخوئي (221/15)، أمل الآمل للعالمي (248/2، 249).

(5) بحار الأنوار (145/66).

(6) بحار الأنوار (129/66).

يقول الأشعري - رحمه الله -: «فأما المعرفة بذلك فضرورة عندهم - أي الشيعة -، فإذا أقر وعرف فهو مؤمن مسلم، فإذا أقر ولم يعرف فهو مسلم وليس بمؤمن»⁽¹⁾.

4- الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح: وقد ذهب إلى هذا جمع من متقدميهم ومتأخريهم، منهم: شيخهم الصدوق⁽²⁾، وقاضيهما النعمان المغربي⁽³⁾.

واستدلوا على هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّ يَدْرَأُ وَيُجَبِّجُ﴾ وقال: [الأ] فقال: 2- 4].

وبحديث عن الحسين بن علي بن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان»⁽⁴⁾.

ورواية عن جعفر بن محمد أنه قال: «الإيمان قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان»⁽⁵⁾.

(1) مقالات الإسلاميين (125/1).

(2) محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، أبوجعفر، يعرف بـ الصدوق الثاني، محدثهم، قال عنه الإمامي النجاشي: «شيخنا وفقهنا، ووجه الطائفة بخراسان، ورد بغداد سنة (355) وسمع منه شيوخ الطائفة، وهو حدث السن..» رجال النجاشي (389)، ولد سنة (306)، وهلك سنة (381)، له مصنفات كثيرة بلغت ما يقارب (300) منها: الغيبة، والشرائع. انظر ترجمته: الأعلام (274/6).

(3) النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد التميمي المغربي، أبوحنيفة، قاضي الإمامية الاثني عشرية، من أركان الدعوة للفاطميين بمصر، قيرواني الأصل، مالكي المذهب، تحول إلى مذهب الباطنية في آخر حياته، هلك سنة (363)، أما عند الإمامية فهو أحد علمائهم الأجلاء، قال عنه الحر العاملي: «في غاية الفضل من أهل القرآن والعلم بمعانيه، وعالم بوجوه الفقه وعلم اختلاف الفقهاء واللغة... وألف لأهل البيت من الكتب آلاف الأوراق بأحسن تأليف وأملح سبح» أمل الآمل للحر العاملي (335/2).

(4) الخصال، للصدوق (178).

(5) دعائم الإسلام، للنعمان المغربي (3/1).

وعن أبي الصلت الهروي⁽¹⁾ قال: سألت الرضا عليه السلام عن الإيمان؟ فقال: «الإيمان عقد بالقلب، ولفظ باللسان وعمل بالجوارح، لا يكون الإيمان إلا هكذا»⁽²⁾.

قال النعمان المغربي: «وهذا الذي لا يصح غيره»⁽³⁾.
 وحدد بعضهم الإيمان بأنه ولاية علي رضي الله عنه، وأن من أنكر ولايته فقد خرج من الإيمان وأحبط عمله، وخلد في النار⁽⁴⁾، وفسروا على هذا آيات كتاب الله، وحرفوا الكلم عن مواضعه إلى معان لا تمت إلى المعنى الذي أراده الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام بصلة⁽⁵⁾.
 ففسروا قوله تعالى: **يُؤْتِي السَّلَامَ** [الحجرات: 7] «يعني أمير المؤمنين عليه السلام»⁽⁶⁾.

وأن معنى قوله تعالى: **يُؤْتِي السَّلَامَ** أي يؤتي السَّلَامَ في بطن القرآن علي بن أبي طالب عليه السلام، فمن يكفر بولايته فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين»⁽⁷⁾.

(1) عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصلت الهروي، روى عن الرضا، قال العقيلي: «كان رافضيًا خبيثًا» ضعفاء العقيلي (70/3)، وقال الذهبي: «واو شيعي متهم مع صلاحه» الكاشف (652/1)، ووثقه النجاشي وصح حديثه، هلك سنة (236)، له كتاب: وفاة الرضا عليه السلام». انظر ترجمته: رجال النجاشي للنجاشي (245)، وخلاصة الأقوال للحلي (209).

(2) الخصال، للصدوق (178، 179).

(3) دعائم الإسلام، للنعمان المغربي (3/1).

(4) انظر: بحار الأنوار (390/23)، والشيعية في عقائدهم وأحكامهم، لأmir الكاظمي (4).

(5) انظر على سبيل المثال: بحار الأنوار (16/79)، ومستدرک سفينة البحار، لعلي الشاهرودي (20/6).

(6) الكافي، للكليني (426/1).

(7) تفسير فرات بن إبراهيم، لفرات الكوفي (120).

فعلي - رضي الله عنه - عندهم «إيمان لأن الإيمان إنما يتحقق بالإقرار بولايته، والقرآن الذي إياه هجر في قوله تعالى: ﴿وَوُؤْثُو﴾ [الفرقان] سمي هجره هجر القرآن لأنه مترجم القرآن ولسانه، ولأن من هجره هجر القرآن ومقتضاه من الأمر بولايته»^(١).

وَأَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَمْشِي عَلَى الْفُلِّ﴾ «إِلَى وَلَايَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»⁽²⁾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تَجْعَلُ الْإِيْمَانَ هُوَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نلاحظ من تعريفهم للإيمان بالمعرفة بالأئمة اقتصارهم على المعرفة فقط، حيث جعلوها هي الإيمان، فأخذوا بمذهب الجهمية، إلا أن الجهمية تقول: الإيمان هو المعرفة بالله وهؤلاء يقولون: الإيمان هو المعرفة بالأئمة، أو حب الأئمة ف-«لا يدخل الجنة إلا من أحبه - أي علي بن أبي طالب رضي الله عنه - من الأولين والآخرين، ولا يدخل النار إلا من أبغضه من الأولين والآخرين»⁽³⁾ فهو قسيم الجنة والنار عندهم، وعلى هذا فلا مكان للإيمان بالله تعالى ولا رسوله - عليه الصلاة والسلام - وتسقط جميع أركان الإيمان ولا يبقى إلا حب علي - رضي الله عنه - وأئمتهم من بعده وولايتهم، إذ هو الإيمان كله، وأصل دخول الجنة أو الخروج منها.

فجعلوا مسألة الإمامة أهم مسألة في دينهم فهي ميزان الإيمان و
الكفر، بل أهم من الإيمان بالله ورسوله وجعلوها شهادة ثالثة وهي
الشهادة لعلّي رضي الله عنه بأنه ولي الله وصارت مقارنة للشهادة لله بـ
التوحيد، ولنبيه بالرسالة، فهم يرددونها في آذانهم وبعد صلاتهم
ويلقنونها موتاهم (4).

فَعَن أَبِي جَعْفَرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: «لَوْ أَدْرَكَتْ عَكْرَمَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ لِنَفَعَتِهِ، فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بِمَاذَا كَانَ يَنْفَعُهُ؟ قَالَ: يَلْقَاهُ مَا

(1) شرح أصول الكافي، للمازندراني (280/11).

(2) تفسير القمى، لعلی القمى (255/2).

(3) علل الشرائع، للصدوق (162/1).

(4) انظر: الكافي، للكليني (123/3)، ووسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، للحر العاملي (1038/4) باب: استحباب الشهاداتتين والإقرار بالأئمة بعد كل صلاة.

أنتم عليه»⁽¹⁾.
 وفي رواية عنه أيضاً أنه قال: «لقنوا موتاكم عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله والولاية»⁽²⁾.
 كما استحبوا تلقينها موتاهم عند إدخالهم القبر فيلقنه الولي الشهادتين والإقرار بالأئمة، ولذا فقد بَوَّب الحر العاملي⁽³⁾ في كتابه «وسائل الشيعة» باباً بعنوان: «باب استحباب تلقين المحتضر الإقرار بالأئمة عليهم السلام وتسميتهم بأسمائهم»⁽⁴⁾ وساق في ذلك عدة روايات.
 أما أركان الإيمان عندهم فهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، و
 المعاد⁽⁵⁾.

تعريف المؤمن:

لما تبين أن أساس الإيمان عند الإمامية الاثني عشرية هو اعتقاد إمامة أئمتهم الاثني عشر فالمؤمن عندهم هو: «من عرف الله ورسوله و الأئمة عليهم السلام وتولاهم وتبرأ من أعدائهم فهو مؤمن، ومن أنكرهم أو شك فيهم، أو أنكر أحدهم أو شك فيه أو تولى أعداءهم أو أحد أعدائهم فهو ضال هالك؛ بل كافر لا ينفعه عمل ولا اجتهاد، ولا تقبل له طاعة ولا تصح له حسنات»⁽⁶⁾.

فمن أقر بإمامة أئمتهم الاثني عشر وآمن بهم فهو المؤمن عندهم، وإن ترك الصلاة وسائر الواجبات الدينية، ففي سؤال ورد إلى شيخهم

-
- (1) الكافي، للكليني (122/3) حديث رقم (3).
 - (2) المصدر السابق (123/3) حديث رقم (5)، وتهذيب الأحكام، للطوسي (82/1)، ووسائل الشيعة، للحر العاملي (665/2).
 - (3) محمد بن الحسن بن علي بن محمد الحر العاملي المشغري، أحد علماء الإمامية الاثني عشرية الكبار، ومؤلفيهم، ولد سنة (1033)، وهلك سنة (1104)، له مصنفات منها: الجواهر السنية في الأحاديث القدسية، وهداية الأمة إلى أحكام الأئمة. انظر ترجمته: معجم رجال الحديث، للخوئي (246/16).
 - (4) وسائل الشيعة، للحر العاملي (457/2)، وانظر: بحار الأنوار (258/60).
 - (5) انظر: بحار الأنوار (110/42)، والانتصار، للعاملي (281/6).
 - (6) بحار الأنوار (362/25).

أبي القاسم الخوئي⁽¹⁾: «لقب المؤمن خاص لشيعة أهل البيت (ع) هل يقال للشيعي مؤمن حتى لو ترك الواجبات كالصلاة مثلاً؟
 الخوئي: نعم، يقال له مؤمن»⁽²⁾.

(1) أبو القاسم الموسوي الخوئي، اعتلى منصب الزعامة العلمية والمرجعية العليا عند الإمامية الاثني عشرية فترة طويلة من الزمن فكان عالماً بمسائلهم الشرعية وعقائدهم، هلك عام (1413). انظر ترجمته: منهاج الصالحين، لمحمد صادق الروحاني (5/1)، والمسائل المنتخبة، للسيستاني (5).

(2) صراط النجاة، للخوئي (438/2) سؤال رقم (1375).

الرد على تعريف الإمامية الاثني عشرية للإيمان:

يختلف الإمامية الاثنا عشرية عن أهل السنة والجماعة في أصول دينهم، ومن ذلك مخالفتهم لهم في تعريف الإيمان، فقد جعل الإمامية الاثنا عشرية الإمامة ركناً من أركان الإيمان عندهم، بل جعلوها مساوية للإيمان بالله ورسوله.

كما خالفوهم في المعنى العام للإيمان، فذهب بعضهم إلى أن الإيمان قول، وذهب بعضهم إلى أنه اعتقاد في القلب فقط، أما أهل السنة والجماعة فأصل الإيمان عندهم هو قول وعمل ونية.

فعن ابن أبي حاتم - رحمه الله - قال: سألت أبي وأبازرعة عن مذهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركنا عليه العلماء في جميع الأمصار مصر وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص⁽¹⁾.

ويشمل القول: قول القلب واللسان، والعمل: عمل القلب و الجوارح.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول⁽²⁾».

فإذا زال قول القلب زال أصل الإيمان، يقول رحمه الله: «لا بد في أصل الإيمان من قول القلب وعمل القلب⁽³⁾».

كما أنه إذا زال قول اللسان زال أصل الإيمان أيضاً، الذي منه النطق بالشهادتين، يقول رحمه الله: «فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة عليهما فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها⁽⁴⁾».

وينطبق هذا أيضاً في كل الجوارح، إذ زوال أعمال الجوارح كلية يستلزم زوال أصل الإيمان، فـ«جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب،

(1) الإبانة الكبرى (176)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (830/4).

(2) مجموع الفتاوى (672/7).

(3) المصدر السابق (529/7).

(4) المصدر السابق (609/7).

وإيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع»⁽¹⁾.
 فلا بد من اجتماع هذه الأركان الثلاثة: القلب، واللسان، والجوارح
 إذ «الدين لا بد فيه من قول وعمل، ويمتنع أن يكون الرجل مؤمناً ب
 الله ورسوله بقلبه، وبقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة، ولا
 زكاة، ولا صياماً، ولا غير ذلك من الواجبات»⁽²⁾.
 وأما أفراد أعمال الجوارح فإن التقصير فيها لا يزيل الإيمان ب
 الكلية إلا إن كان من مباني الإسلام كالصلاة ونحوها على خلاف بين
 العلماء، أما إذا لم تكن من مباني الإسلام فأهل السنة والجماعة متفقون
 على أن أصل الإيمان لا يزول وإنما ينقص⁽³⁾.
 أما عند الإمامية الاثني عشرية فالإقرار بإمامة أئمتهم الاثني عشر
 ركن من أركان الإيمان، وعليها يتميز المسلم من الكافر، وهو أساس
 الدين؛ فلا يصح في ذلك دليل من الكتاب ولا من السنة، وتفسيراتهم
 التي فسروا بها زعمهم تخالف ظاهر الآيات، كما تخالف تفسير السلف.
 وأما الروايات التي استدلووا بها فإنها لم ترد إلا في كتبهم وهي
 تقوي بدعتهم فترد، إذ لم ترد في كتب أهل السنة الصحيحة، كما أنها
 تخالف ما ورد عن النبي^ﷺ في تعريف الإيمان، فإن جبريل عليه السلام
 لما سأله عن الإيمان قال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه
 ورسله وتؤمن بالبعث»⁽⁴⁾.
 ولم يذكر من أركانه الإيمان بالأئمة الاثني عشر، ولو كان الإيمان
 بهم واجباً أو ركناً من أركانه لعدّه منها عليه الصلاة والسلام وهو أنصح
 الناس وأحرصهم على أمته قال تعالى: ﴿ثُمَّ هَدَىٰ لَهُ سُبُلَ الْبِرِّ﴾
 وهو أفصح الناس، ولو كان كلامه محتملاً لبيّنه للناس إذ هو من
 مقتضيات الدعوة، والدين الإسلامي أتى بكل وضوح وبيان، لم يأت
 بالغاز يعجز عنها الناس لا يعلمها إلا فئة قليلة قال تعالى: ﴿ثُمَّ هَدَىٰ لَهُ سُبُلَ الْبِرِّ﴾
 ج ٣ [النحل: 89]، وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ هَدَىٰ لَهُ سُبُلَ الْبِرِّ﴾ [القيامة].
 فلم يرد ذكرهم في القرآن والسنة ولا حتى إشارة إلى ذكرهم

(1) مجموع الفتاوى (616/7) بتصرف يسير.

(2) المصدر السابق (621/7) بتصرف يسير.

(3) انظر: المصدر السابق (302/7)، و(478/12).

(4) تقدم تـخريجه ص(69).

فضلاً عن الإيمان بهم، ولا نجد ذكرهم إلا في نصوص القرآن المحرفة عند الشيعة الإمامية.

وعليه فإن ما استدل به الإمامية الاثنا عشرية على صحة مذهبهم في الإمامة وجعلهم لها ركناً من أركان الإيمان باطل لبطلان أدلتهم وأصولها.

زيادة الإيمان ونقصانه

اختلف الإمامية الاثنا عشرية في القول بزيادة الإيمان ونقصانه بحسب اختلافهم في تعريف الإيمان، فأنقسموا فريقين:

الفريق الأول: أن الإيمان يزيد وينقص، وهم القائلون بأن الأعمال داخله في الإيمان.

الفريق الثاني: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهم القائلون بأن الإيمان مجرد التصديق القلبي فقط.

احتج الفريق الأول برواية عن جعفر بن محمد - رحمه الله - عند ما سأله رجل فقال: «إن الإيمان ليتم وينقص؟ قال: نعم، قلت: وكيف ذلك؟ قال: إن الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح بني آدم وقسمه عليها وفرقه عليها، فليس من جوارحهم جارحة إلا وهي موكلة من الإيمان بغير ما وكلت به أختها»⁽¹⁾.

وقال الرضا في تفسير قول علي - رضي الله عنه -: «إن الإيمان ليبدو لمظة في القلب كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة»⁽²⁾.

«اللمظة، مثل النكتة أو نحوها من البياض، ومنه قيل: فرس ألمظ إذا كان بجحفلته شيء من البياض».

وقال ابن أبي الحديد⁽³⁾: وفي الحديث حجة على من أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص»⁽⁴⁾.

ويقول ابن بابويه الصدوق: «الإيمان يزيد بالأعمال وينقص بتركها»⁽⁵⁾.

الفريق الثاني:

(1) الكافي (38/2).

(2) نهج البلاغة (204/2)، والرواية أخرجها البيهقي في شعب الإيمان (70)، واللا لكائي في (اعتقاد أهل السنة) (941/5).

(3) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، عالم بالأدب وبرع في الإنشاد والشعر، من أعيان المعتزلة، ولد سنة (586)، وتوفي سنة (655)، له مؤلفات منها: الفلك الدائر على المثل السائر، والاعتبار. انظر ترجمته: الأعلام (60/4).

(4) بحار الأنوار (196/66).

(5) الهداية، للصدوق (55).

ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وعللوا ذلك بأن «التصديق القلبي الذي بلغ الجزم والثبات لا يتصور فيه الزيادة من ذلك، سواء أتى بالطاعات وترك المعاصي أو لا. وكذلك لا تعرض له النقيصة وإلا لما كان ثابتاً. وأيضاً حقيقة الشيء لو قبلت الزيادة والنقصان لكانت حقائق متعددة، وقد فرضناها واحدة وهذا خلف»⁽¹⁾.

الرد:

يعود السبب في قولهم بأن الإيمان لا يقبل الزيادة ولا النقصان إلى خطأهم في تعريف الإيمان، وهو أنه مجرد التصديق القلبي فقط، وهو شيء واحد إذا زال بعضه زال كله، وإذا ثبت بعضه ثبت كله. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وأساس شبهتهم في ذلك: أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها»⁽²⁾.

وقد تبين بطلان ما ذهبوا إليه، فإن الله تعالى ذكر أن الإيمان يزيد في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَظُنْ أَهْلَهُ لِمَنْ يَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ يَدْعُوهمَ إِلَى الْوَعْدِ﴾ [التوبة: 124]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَظُنْ أَهْلَهُ لِمَنْ يَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ يَدْعُوهمَ إِلَى الْوَعْدِ﴾ [المدثر: 31].

وبغیرها كثير تدل على أن الإيمان يزيد وينقص وأنه أجزاء لا جزء واحد، يزيد بكثرة الطاعات وينقص بنقصانها وبارتكاب المعاصي. وقد كتب عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله -: «إن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان»⁽³⁾.

(1) الإيمان والكفر، لجعفر السبحاني (36، 37).

(2) مجموع الفتاوى (511/7).

(3) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ^أ «بني الإسلام على

تفاضل الناس في الإيمان

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية أن الناس يتفاضلون في إيمانهم.... وأن الإيمان درجات ومنازل يتفاضل فيه الناس فبعضهم أعلى درجة من بعض، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَوُفِّيَتْ لَهُمْ ثَمَرَاتُ أَعْمَالِهِم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 160]، وبقوله تعالى: ﴿يَرْجُو أَجْرًا مِمَّنْ لَا يُلْحِقُهُ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [البقرة: 279]، وبقوله تعالى: ﴿يَرْجُو عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [النمل: 82]، وبقوله تعالى: ﴿يَرْجُو عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [النمل: 82]، وبقوله تعالى: ﴿يَرْجُو عَذَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [النمل: 82].

وبرواية عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الإيمان حالات ودرجات وطبقات ومنازل، فمنه التام المنتهي⁽¹⁾ تمامه، ومنه الناقص المبيّن نقصانه، ومنه الراجح الزائد رجحانه».

ولكن أوائل هذه الأمة أفضل من أواخرها لسبقهم بالإيمان، أما أواخرها فإنهم وإن كانوا أكثر عملاً من الأولين فلن يبلغوا درجتهم لقوله تعالى: **ثُمَّ وَوُثِّقَ وَوُثِّقَ وَوُثِّقَ**، وقوله تعالى: **ثُمَّ وَوُثِّقَ وَوُثِّقَ وَوُثِّقَ** [التوبة: 100].

قال أبو عبد الله - رحمه الله -: «فبدأ بالمهاجرين الأولين على درجة سبقهم ثم ثنى بالأَنْصار، ثم ثلث بالتابعين لهم بإحسان، فوضع كل قوم على قدر درجاتهم ومنازلهم عنده، ثم ذكر ما فضل الله عز وجل به أوليائه بعضهم على بعض فقال:

ب ب ب پ پ پ پ ی ی ی ی ن ن ن

(البقرة: 253)»⁽²⁾

ويزعمون أنه لا يمكن أحداً أن يبلغ أعلى مراتب الإيمان حتى يخرج قائمهم وهو الإمام الثاني عشر.

فعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كذبًا عليه - أنه قال عنهم: «كلا إنكم مؤمنون، ولكن لا تكملون إيمانكم حتى يخرج القائم، فعندها يجمع الله أحلامكم فتكونون مؤمنين كاملين»⁽³⁾.

وقد حدد الإمامية الاثنا عشرية منازل بعض الصحابة وجعلوا بعضهم أعلى درجة من بعض، ولم يتبين لي على أي أساس أنزلوهم تلك المراتب، وجعلوا بعضهم في مرتبة أعلى من الأخرى بلا دليل ولا حجة. فعن الصادق عليه السلام أنه قال: «الإيمان عشر درجات، فالمقداد

(1) تفسير نور اليقين، للحويزي (59/5).

(2) الكافي (41/2).

(3) مستدرک سفینه البحار، لعلی النمازی الشاهرودی (209/1).

في الثامنة، وأبوذر في التاسعة، وسلمان في العاشرة»⁽¹⁾.
 وفي رواية: «وكان المقداد في الثانية»⁽²⁾.
 وفي رواية عن أبي عبدالله زعموا أنه قال: «إن الإيمان عشر درجات بمنزلة السلم يصعد منه مرقة بعد مرقة»⁽³⁾.
 وعلى هذا فإن سلمان - رضي الله عنه - قد بلغ أعلى مراتب الإيمان، فهو في المرتبة العاشرة، خلافاً لما تقدم من أنه لا يبلغ أحد أعلى مراتب الإيمان حتى يخرج قائمهم.

(1) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(2) الخصال، للصدوق (448/7).

(3) الكافي (44/2).

الرد على معتقد الإمامية الاثني عشرية في تفاضل أهل الإيـمان في إيمانهم:

يعتقد السلف ومن تبعهم بإحسان أن الناس يتفاضلون في الإيمان فبعضهم أعلى درجة من بعض بحسب إيمانهم بالله تعالى وأن أكمل الناس إيماناً هم الأنبياء عليهم السلام، وقد حققوا كمال الإيمان، خلافاً لإمامية الاثني عشرية الذين اخترعوا عقيدة الإمامة وجعلوا كمال الإيمان لا يتم إلا بخروج إمامهم الثاني عشر، وما بني على باطل فهو باطل.

كما أنه لم يدل عليه دليل لا من الكتاب ولا من السنة، بل على العكس من ذلك فإن النبي ^{هـ} قد أخبر أمته بأمور تحقق لهم كمال الإيمان فما من أمر يقربهم إلى الجنة ويباعدهم عن النار إلا دلهم عليه، فعن طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ^{هـ} من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ^{هـ}: «خمس صلوات في اليوم و الليلة» فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال رسول الله ^{هـ}: «وصيام رمضان»، قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال: وذكر له رسول الله ^{هـ} الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ^{هـ}: «أفلح إن صدق» ⁽¹⁾.

فقد بين النبي ^{هـ} الأمور التي تدخل الجنة وتباعد عن النار وتساعد على تحقيق كمال الإيمان حتى قال: «أفلح إن صدق»، ولم يشترط بذلك خروج المنتظر والإيمان به، ولو كان هذا شرطاً لذكره للسائل، ولم يخفه عنه، وهو أنصح الناس لأمتهم وأفصحهم.

وأما تحديد درجات إيمان الصحابة رضوان الله عليهم فإن هذا أمر لا يعلمه إلا الله، فهو سبحانه أعلم بإيمان العبد واستحقاق الدرجة، وقد أوحى الله تعالى إلى نبيه بتفاضل إيمان بعض الصحابة، فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ^{هـ} يقول: «بيننا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما دون ذلك، وعرض عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره»

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الزكاة من الإسلام، برقم (46) «الفتح» (158/1)، وبرقم (1891، 2678، 2956).

قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: «الدين»⁽¹⁾.
 وإن أرادوا موافقة المتكلمين في قولهم بأن الإيمان هو التصديق
 فيلزمهم القول بعدم تفاضل الناس في الإيمان إذ هو مخالفة لقول
 المتكلمين القائلين بذلك، فإن المتكلمين لما قالوا: الإيمان هو التصديق
 منعوا من القول بتفاضله، إذ التصديق لا يتفاضل.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، برقم (23) «الفتح» (89/1) وبرقم (3691).

الفرق بين الإسلام والإيمان

الإيمان والإسلام يختلفان عند الإمامية الاثني عشرية. فالإيمان أخص من الإسلام وأرفع درجة، والإسلام يشارك الإيمان دون العكس. الإسلام ما حققت به الدماء وجرت عليه المناكح والمواريث، أما الإيمان فهو ما وقر في القلوب، وإن شارك الإسلام في الأعمال الظاهرة. فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً.

وأول ما يدخل الإنسان في الدين يدخل في الإسلام أولاً، ثم يأتي الإيمان في مرحلة متأخرة عنه، فالإسلام قبل الإيمان، وإذا أتى العبد كبيرة خرج من الإيمان وثبت له الإسلام، فقط على اختلاف بينهم، هل يخرج من الإسلام بالكلية، أم يخرج من الإيمان إلى الكفر؟! وقد احتج الإمامية الاثنا عشرية على هذا المعتقد بروايات في كتبهم، منها:

ما يروونه عن سماعة⁽¹⁾ قال: «قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان، فقلت: فصفهما لي؟ فقال: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس.

والإيمان: الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام وما يظهر من العمل به.

والإيمان أرفع من الإسلام بدرجة. إن الإيمان يشارك الإسلام في الظاهر، والإسلام يشارك الإيمان في الباطن. وإن اجتمعا في القول و الصفة»⁽²⁾ «والرواية موثقة سنداً»⁽³⁾ عندهم.

(1) سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي، مولاهم، يكنى بأبي ناشزة، وقيل: أبي محمد، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن رضي الله عنهما. قال عنه الإمامي النجاشي: «ثقة ثقة»، توفي سنة (145) تقريباً بالمدينة، وعمره نحواً من ستين سنة ، له كتاب اسمه: موثقة سماعة. انظر ترجمته: رجال الطوسي للطوسي (221) ورجال النجاشي (193).

(2) الكافي (25/2).

(3) موسوعة أحاديث أهل البيت، لهادي النجفي (492/1).

وفي رواية عن فضيل بن يسار⁽¹⁾ قال: «سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول: إن الإيمان يشارك الإسلام ولا يشاركه الإسلام. إن الإيمان ما وقر في القلوب والإسلام ما عليه المناكح والمواريث وحقن الدماء، والإيمان يشرك الإسلام، والإسلام لا يشرك الإيمان»⁽²⁾. و«الرواية معتبرة سنداً»⁽³⁾ عندهم.

وعن أبي جعفر - عليه السلام - قال: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله وصدق العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره، والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها وبه حقنت الدماء، وعليه جرت المواريث وجاز النكاح... قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَذَبَ الْكَافِرُ الْغَدَّارَ﴾ [الحجرات: 14] فقول الله أصدق القول»⁽¹⁾.

والثواب على الإيمان فقط دون الإسلام، «قال أبو عبد الله - عليه السلام -: والثواب على الإيمان»⁽¹⁾.

وجعلوا الإسلام مختصاً بالأعمال الظاهرة، أما الإيمان فهو معرفة وإقرار، فالإسلام يتمثل بالأركان الخمسة، والإيمان معرفتها والإقرار بها، فقد روي «عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه سأله رجل عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟ فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه، ثم التفت في الطريق وقد أزعج من الرجل الرحيل، فقال له أبو عبد الله - عليه السلام - كأنه قد أزعج منك رحيل؟ فقال: نعم، فقال: فالقني في البيت، فلقية فسأله عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟ فقال: الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً

(1) فضيل بن يسار النهدي البصري، أبو القاسم، قال عنه الحافظ ابن حجر: «رجل

سوء»، وقال عنه محمد بن نصر: «كان رافضياً كذاباً، ليس ممن يحتج به، ولا

يعتمد عليه» لسان الميزان لابن حجر (454/4).

أما عند الإمامية فهو ثقة، وأحد فقهاءهم الستة، يقول التفرشي الإمامي:

«أبو القاسم، عربي بصري، صميم، ثقة... روى عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليه الس

لام، ومات في أيامه... وأجمعت العصابة على تصديقه والإقرار له بالفقه» ، نقد

الرجال للتفرشي (30/4، 31). وانظر: اختيار معرفة الرجال للطوسي (507/2).

(2) الكافي (26/2).

(3) موسوعة أحاديث أهل البيت (493/1).

عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت وصيام شهر رمضان فهذا الإسلام، وقال: الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلمًا وكان ضالًّا»⁽¹⁾.

وقد شبه أبو عبد الله - رحمه الله - الفرق بين الإسلام والإيمان بـ الفرق بين الكعبة والمسجد من حيث المكانة فعن أبي الصباح الكناني⁽²⁾ قال: «قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: أيهما أفضل الإيمان أو الإسلام؟ فإن من قبلنا يقولون: إن الإسلام أفضل من الإيمان، فقال: لا لإيمان أرفع من الإسلام، قلت: فأوجدني ذلك، قال: ما تقول فيمن أحدث في المسجد الحرام متعمدًا؟ قال: قلت: يضرب ضربًا شديدًا، قال: أصبت، قال: فما تقول فيمن أحدث في الكعبة متعمدًا؟ قلت: يقتل، قال: أصبت، ألا ترى أن الكعبة أفضل من المسجد، وأن الكعبة تشرك المسجد، والمسجد لا يشرك الكعبة، وكذلك الإيمان يشرك الإسلام، والإسلام لا يشرك الإيمان»⁽³⁾ «والرواية صحيحة الإسناد»⁽⁴⁾ عندهم.

فالإيمان بمنزلة الكعبة، والإسلام بمنزلة المسجد فمن دخل الكعبة كان داخل المسجد، وليس كل من دخل المسجد كان داخل الكعبة، فكذلك من دخل الإيمان فقد دخل الإسلام، وليس كل من دخل الإسلام كان داخلًا في الإيمان، فالإيمان أفضل من الإسلام بدرجة، كما روي «عن أبي جعفر - عليه السلام - أنه قال: إن الله فضل الإيمان على الإسلام بدرجة كما فضل الكعبة على المسجد الحرام»⁽⁵⁾ «الرواية صحيحة الإسناد»⁽⁶⁾ عندهم.

واستحدثوا منزلة فوق الإيمان سموها التقوى ودرجة فوقها سموها اليقين، وهي أعلى المراتب عندهم.

(1) الكافي (24/2).

(2) إبراهيم بن نعيم العبدي، أبو الصباح الكناني، نزل فيهم فنسب إليهم، أحد رواة الشيعة، رأى أبا جعفر - رحمه الله -.. انظر ترجمته: اختيار معرفة الرجال للطوسي (640/2)، ونقد الرجال للفرشي (92/1).

(3) الكافي (26/2).

(4) موسوعة أحاديث أهل البيت (493/1).

(5) الكافي (52/2).

(6) موسوعة أحاديث أهل البيت (497/1).

فعن أبي الحسن عليه السلام أنه قال: «الإيمان فوق الإسلام بدرجة، والتقوى فوق الإيمان بدرجة، واليقين فوق التقوى بدرجة، ولم يقسم بين الناس شيء أقل من اليقين»⁽¹⁾.

وأما الأدلة التي فيها أن معنى الإسلام مرادف لمعنى الإيمان ففسروها بأن المراد بها الإسلام الذي فيه الإيمان فعن الصادق أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا نُفِذْنَا فِي أُولَٰئِكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسَوْنَ وَالْحَبَاسُ يُسْفَرُونَ﴾ فقال: «هو الإسلام الذي فيه الإيمان»⁽²⁾.

فلا خلاف بين الإمامية الاثني عشرية في أن هناك فرقاً بين الإيمان والإسلام وأن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، فالإيمان أخص من الإسلام.

يقول الغزالي⁽³⁾ - رحمه الله -: «واتفقت الإمامية على أن الإسلام غير الإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، وأن الفرق بين هذين المعنيين في الدين كما كان في اللسان»⁽⁴⁾.
وقد تقدم أن الإيمان بالأئمة الاثني عشر أساس الإيمان، وهو ركن من أركانه، وأن من لم يؤمن بهم فليس بمؤمن بل مسلم فقط عند بعضهم.

(1) الكافي (51/2).

(2) الهداية، للصدوق (56)، وبحار الأنوار (291/68).

(3) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الشافعي، برع في الفقه وعلم الكلام، توفي سنة (505)، له مصنفات منها: «الاقتصاد في الاعتقاد»، و«قواعد العقائد». انظر ترجمته: «الشذرات» (13.10/4).

(4) إحياء علوم الدين، للغزالي (116/1).

الوعد والوعيد

الوعد: عبارة عن الإخبار بوصول نفع إلى الآخر⁽¹⁾.

وهو عند الإمامية الاثني عشرية خاص بمن يعتقد معتقدهم دون غيرهم من فرق المسلمين؛ وذلك بحسب زعمهم أن الإيمان الحق هو إيمانهم؛ لأنهم الفرقة الناجية من بين الفرق، وذلك لمخالفتهم غيرهم في أصولهم، فلما خالفوهم استحقوا النجاة، أما غيرهم فقد اشتركوا في الأصول المعتبرة في الإيمان، والسبب الأول من ذلك لأنهم تولوا آل محمد واعتقدوا إمامتهم⁽²⁾، كما زعموا.

وقد ذهبوا إلى القول بالإرجاء، فقد جاء في الكافي باب: «أن الإيمان لا يضر معه سيئة والكفر لا ينفع معه طاعة»⁽³⁾، وأورد فيه مجموعة من الروايات منها قول أبي عبد الله كذباً عليه: «الإيمان لا يضر معه عمل، وكذلك الكفر لا ينفع معه عمل»⁽⁴⁾. والإيمان المراد به الإيمان بأئمتهم الاثني عشر كما تقدم.

ولما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «إن أكثر الشيعة يعتقدون أن حب علي حسنة لا يضر معها سيئة»⁽⁵⁾، تعقبوه فقالوا: «ما نسبته إلى كثير من الشيعة من القول بأن حب علي حسنة ليس يضر معها سيئة فإنه بهتان منه، فإنهم جميعاً متفقون على ذلك، فتخصيصه الكثير منهم بهذه العقيدة ليس له وجه سوى الكذب»⁽⁶⁾.

فالإيمان الحق هو إيمان الإمامية الاثني عشرية، وعليه فلا يقبل من أحد عمل إلا منهم، وهم خير البرية وأفضلها، ويزعمون أنهم المعنيون في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَكُنَّا وَكِيلًا﴾ و ﴿وَكُنَّا وَكِيلًا﴾ و ﴿وَكُنَّا وَكِيلًا﴾ فيروون عن أمير المؤمنين رضي الله عنه كذباً عليه أنه قال: «أنا المقصود والمعني بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَكُنَّا وَكِيلًا﴾ و ﴿وَكُنَّا وَكِيلًا﴾ و ﴿وَكُنَّا وَكِيلًا﴾ وشيعتي

(1) أوائل المقالات، للمفيد (188).

(2) انظر: إيضاح الفوائد، لابن العلامة (8/1).

(3) أصول الكافي (463/2).

(4) المصدر السابق (464/2).

(5) منهاج السنة (31/1).

(6) منهاج الشريعة في الرد على ابن تيمية، لمحمد مهدي الكاظمي (98/1).

المرسلين أفضل من شيعة علي ومحبيه الذين يظهرون أمره، وينشرون فضله، أولئك تغشاهم الرحمة وتستغفر لهم الملائكة، والويل كل الويل لمن يكتفم فضائله، وينكر أمره، فما أصبرهم على النار»⁽¹⁾.

فاستحقاقهم ذلك حسب زعمهم لأنهم أظهروا أمر علي رضي الله عنه وشايعوه وناصروه دون باقي فرق المسلمين، ولم يعلموا أنهم بكذبهم على رسول الله [^] استحقوا العقوبة.

أما من يتولى حسابهم يوم القيامة فهو الرسول عليه الصلاة والسلام، فيأخذ حقهم ممن ظلمهم أيًا كان «فعن الرضا عن آبائه صلوات الله عليهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله - كذبًا عليه -: إذا كان يوم القيامة ولينا حساب شيعتنا، فمن كانت مظلمته فيما بينه وبين الله عز وجل حكمنا فيها فأجابنا، ومن كانت مظلمته فيما بينه وبين الناس استوهبناها فوهبت لنا، ومن كانت مظلمته فيما بينه وبيننا كنا أحق من عفا وصفح»⁽²⁾.

أما حكم العصاة من فرقته في الآخرة، فذهب علماء الإمامية الاثني عشرية في ذلك إلى مذهبين:

الأول: أنهم يدخلون الجنة بلا عذاب فهم الفائزون، فرووا عن ابن زيد بن أرقم قال - أحسبه ثابتًا⁽³⁾ - قال: ذكر شيعة علي وشيعة عثمان عند أم سلمة فقالت: ما تذكرون من شيعة علي؟ قال: هم الفائزون يوم القيامة»⁽⁴⁾؛ لأن الذنوب التي ارتكبوها في الدنيا إما أنها محصت بعبادات شرعوها ورتبوا عليها الثواب العظيم، وجعلوها من أفضل القربات كلطم الخدود وشق الجيوب والضرب بالسكاكين والسلاسل باسم عزاء الحسين⁽⁵⁾، أو الطواف حول القبور والسجود لها والحج إلى الأضرحة والتوسل بأصحابها، ويرون أن هذا من أجل العبادات

(1) حلية الأبرار، لهاشم البحراني (127/2).

(2) مستدرک سفينة البحار (119/6).

(3) ثابت بن زيد بن أرقم الأنصاري، وثقه البخاري وأبو داود وغيرهما، قيل له صحبة. انظر ترجمته: الجرح والتعديل (451/2)، والتاريخ الكبير للبخاري (162/2).

(4) مناقب أمير المؤمنين، لمحمد الكوفي (292/2).

(5) انظر: البيئات، لمحمد حسين آل كاشف الغطاء (4) وما بعدها.

وأعظمها⁽¹⁾ فالأئمة عندهم بيدهم إدخال من شأؤوا الجنة أو إخراجهم من النار أو مغفرة ذنوبهم.

أو تدركهم شفاعة ساداتهم وأئمتهم فيقاصون بالأوجاع ونقص من الأموال والأولاد وتسلب الجائرين عليهم وإيصال الأذى لهم ولو من الجار أو المرأة، فإذا أخرجوا من الدنيا لم يبق عليهم ذنب يعاقبون عليه.

وقد يعذبون على ذنوبهم بغير النار إما في البرزخ أو بشدائد أهوال يوم القيامة⁽²⁾.

الثاني: أن عصاتهم يدخلون النار ويعذبون فيها لكن لا يخلدون⁽³⁾.

وقد حاول نعمة الله الجزائري⁽⁴⁾ الجمع بين هذين الرأيين بأن الاختلاف في ذلك «محمول على تفاوت مراتب الإيمان واختلاف الذنوب والانهماك فيها إلى غير ذلك»⁽⁵⁾.

وقد ذكر الإمام الأشعري - رحمه الله - أن طائفة من الروافض «يثبتون الوعيد على مخالفيتهم، ويقولون إنهم يعذبون، ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم ويزعمون أن الله سبحانه يدخلهم الجنة، وإن أدخلهم النار أخرجهم منها، ورووا عن أئمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة من المعاصي سألوا الله فيهم فصفح عنهم، وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجاوز عنهم، وما كان بين الشيعة وبين الناس

(1) انظر: بحار الأنوار (298/98، 323) باب أعمال يوم الغدير وليته وأدعيتها (419/98) باب عمل يوم النيروز وما يتعلق بذلك، ووسائل الشيعة (346/7) باب استحباب صوم يوم النيروز والغسل فيه ولبس أنظف الثياب والطيب، و(333/7) باب استحباب صوم يوم التاسع والعشرين من ذي القعدة وقال بأنه كفارة سبعين سنة.

(2) انظر: نور البراهين، لنعمة الله الجزائري (65/1).

(3) انظر: بحار الأنوار (363/8).

(4) نعمة الله بن عبد الله الحسيني الجزائري، تلميذ المجلسي وأحد علماء الإمامية الاثني عشرية ومحققهم، هلك سنة (1113) له مؤلفات منها: «شرح التهذيب» و«الفوائد النعمانية». انظر ترجمته: «معجم رجال الحديث» (188/20).

(5) انظر: بحار الأنوار (363/8).

من المظالم شفّعوا لهم إليهم حتى يصفحوا عنهم»⁽¹⁾.
 فيثبتون الوعيد على مخالفيهم والوعد لهم، وقد عقد المجلسي
 باباً بعنوان «باب الصفح عن الشيعة» وذكر فيه سبعة وتسعين رواية
 تثبت العفو عن الشيعة والمغفرة لهم والنجاة من النار، وأنهم على الحق،
 ولا يغفر إلا لهم؛ بل إنهم الفرقة التي تدين بدين إبراهيم عليه السلام
 دون غيرهم⁽²⁾، وفسروا على ذلك آيات كتاب الله، وحرفوا الكلم عن
 مواضعه.

(1) مقالات الإسلاميين (126/1).

(2) انظر: بحار الأنوار (98/65-149).

أما الوعيد في مذهب الإمامية الاثني عشرية فيدور حول ركن واحد وهو معيار الولاء والبراء، والحكم على الآخرين بالإيمان أو الكفر، ألا وهو الإيمان بإمامة أئمتهم الاثني عشري، فيرون أن من لم يقر بهم فهو مستحق للوعيد، والوعيد: «عبارة عن الإخبار بوصول ضرر إلى الموعود»⁽¹⁾.

والقول بثبوت الوعيد في حق المخالفين للإمامية الاثني عشرية ثابت في أصول مذهبهم، إذ ينكرون العفو الإلهي والتكفير بالمصائب في حق غيرهم، إلا أنهم اختلفوا في تخليدهم في النار على قولين: فريق وافق المعتزلة في ثبوت استحقاق مرتكب الكبيرة النار والخلود فيها إذا مات من غير توبة.

وقد حكى الأشعري - رحمه الله - ذلك عنهم فقال: «والفرقة الثانية منهم يذهبون إلى إثبات الوعيد، وأن الله عز وجل يعذب كل مرتكب الكبائر، من أهل مقاتلتهم كان أو غير أهل مقاتلتهم، ويخلدهم في النار»⁽²⁾.

فأدخل هنا أهل مقاتلتهم، خلافاً لما تقدم من أنهم لا يخلدون في النار.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في شرحه لحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»⁽³⁾ قال: «وحاصل ما اجتمع لنا من الأروال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج، وعن قول المعتزلة، قال المازري⁽⁴⁾: هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة: إن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار إذا

(1) الاقتصاد، للطوسي (107).

(2) مقالات الإسلاميين (126/1).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، «كتاب المظالم»، باب «النهب بغير إذن

صاحبه» برقم (2475)، «الفتح» (119/5) وبرقم (5578) و(6772) و (6810)، ومسلم برقم (75) (76/1، 77، 144).

(4) محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي، كان بصيراً بعلم الحديث وأحد الأئمة المتبحرين، توفي سنة (536) وله (83) سنة. من مصنفاته: المعلم بفوائد شرح مسلم، وإيضاح المحصول في الأصول. انظر ترجمته: السير (105/20-107).

مات من غير توبة»⁽¹⁾.

وذهب فريق منهم إلى القول بعدم خلود مرتكب الكبيرة في النار، ومنهم المفيد وزعم أن هذا إجماع الإمامية فقال: «واتفقت الإمامية على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة»⁽²⁾.

فالوعيد متوجه إلى الكفار فقط دون أصحاب الكبائر من أهل الملة، وإليه ذهب الطوسي كما ذكر ذلك في كتابه «التبيان» حيث قال: «فأما من ليس بكافر من فساق أهل الصلاة فلا يتوجه إليه الوعيد بالخلود»⁽³⁾.

وقال المروزي - رحمه الله -: «وقالت الرافضة بمثل قول المعتزلة إلا طائفة منها ذهبت إلى ما روي عن محمد بن علي أبي جعفر أنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام»⁽⁴⁾.

وقد ذكر الأشعري - رحمه الله - أن فرقة منهم قالت بهذا القول لكنها تسميه فاسقًا ولا تخرجه من الملة، وتحل مناهجته وموارثته ولا يتحقق في حقه الوعيد بالخلود في النار»⁽⁵⁾.

والوعيد بالنار عندهم «إنما هو على ترك العبادة رأسًا لا على ترك بعض أقسامه دون بعض»⁽⁶⁾.

وقد قسموا أهل النار قسمين، كفار مخلدون وإن زاد عقاب بعضهم على بعض بحسب كفرهم، وفساق مقطوع على خروجهم من

(1) فتح الباري، لابن حجر (62/12) كذا نقله الحافظ ابن حجر عن الحافظ المازري، ولكنني وجدته في «المعلم بفوائد مسلم» بما نصه: «وهذه التأويلات تدفع قول الخوارج إنه كافر بزناه، وقول المعتزلة: إن الفاسق الملي لا يسمى مؤمنًا» المعلم (197/1).

(2) أوائل المقالات، للمفيد (46).

(3) التبيان، للطوسي (524/2).

(4) تعظيم قدر الصلاة (362).

(5) انظر: مقالات الإسلاميين (126/1).

(6) تفسير الميزان، للطباطبائي (34/2).

النار إما بعفو مبتدئ أو بشفاعة أو بانتهااء عقابهم إلى غاية مستحقة، فيعذبون في مراتب بحسب عصيانهم، لكن لا يبلغون في عظم عقابهم عقاب الكفار⁽¹⁾.

لكن المفيد قصر الخلود في النار على مخالفهم، وعدهم مبتدعة وكل مبتدع كافر، وأوجب استتابتهم فإن تابوا وإلا قتلهم الإمام. يقول في كتابه «أوائل المقالات»: «اتفقت الإمامية على أن أصحاب البدع كلهم كفار، وأن على الإمام أن يستتيبهم عند التمكين بعد الدعوة لهم وإقامة البيئات عليهم، فإن تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردتهم عن الإيمان، وأن من مات منهم على تلك البدعة فهو من أهل النار»⁽²⁾ و«أن الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام أجمعين كفار ضلال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين، وأنهم بذلك في النار مخلدون»⁽³⁾.

(1) انظر: الكافي، للحلي (492).

(2) أوائل المقالات، للمفيد (46).

(3) المصدر السابق (45). وسيأتي في الفصول القادمة نصوص كثيرة تبين حكمهم على المخالفين وأنهم كفار مخلدون في النار.

يغفر الله له»⁽¹⁾.

والآلام القدرية على أقسام:

«الأول: آلام دنيوية كنقص الأموال والأنفس والثمرات.

الثاني: آلام برزخية وهي ما يكون في القبر من الفتنة من الأ

هوال والكربات والشدائد»⁽²⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «ما يحصل للمؤمن في الدنيا والبرزخ والقيامة من الآلام التي هي عذاب، فإن ذلك مما يكفر به خطاياه كما ثبت في الصحيحين عن النبي [^] أنه قال: «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها»⁽³⁾⁽⁴⁾.

وقال عليه الصلاة والسلام: «ما من مسلم يصيبه أذى شوكة فما فوقها إلا كفر الله بها سيئاته كما تحط الشجرة ورقها»⁽⁵⁾ فالمصائب مكفرات والثواب على الصبر إما:

الأول: أن الثواب إنما يكون على عمل العبد وهو الصبر.

الثاني: أن المصائب عقوبة وجزاء على الذنوب كما دل على ذلك

قوله تعالى: ثِي ي ي ئج ئح ئم ئى ژ [الشورى: 30]⁽⁶⁾.

كما أن الحدود تكفرها فإن «صاحب الكبيرة قد يدخله الله الجنة بلا عذاب، إما لحسنات تمحو كبيرته، وإما لمصائب كفرتها عنه وإما لغير

(1) مجموع الفتاوى (475/4). وانظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (834/2).

(2) موانع إنفاذ الوعيد، لعيسى السعدي (160).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المرضى، باب: ما جاء في كفارة المرضى،

رقم (5642) «الفتح» (137/5)، ومسلم (1993/4).

(4) مجموع الفتاوى (375/24). وانظر: (45/10).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المرضى، باب: أشد الناس بلاءً الأنبياء، برقم (5648) (139/6)، ومسلم (1991/4).

(6) انظر: قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام (136/1)، ومجموع الفتاوى (363/30).

(1) ذلك.

وقد دلت السنة على ذلك، فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ^أ في مجلس فقال: «تبايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تنزوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه» ⁽²⁾ فدل على أن العقاب مكفر للذنوب بمجرد فعله، وإن كان كبيرة فيعم العقوبات الشرعية المقدرة وهي الحدود، وغير المقدرة وهي التعزيرات ⁽³⁾.

فالإمامية الاثنا عشرية لما اعتقدوا أن الإمامة ركن من أركان الإيمان يحكموا بكفر منكرها وخلوده في النار، على رأي طائفة منهم، ويستحيل أن يمنع إنفاذ وعيده بغير مانع التوبة، فإذا دخل النار فلا بد أن يخلد فيها؛ لأن العقوبة تستحق على الدوام، ويعتبرون إقرارهم بإمامة أئمتهم الاثني عشر واعتقاد معتقدتهم فيهم هو المانع الوحيد من إنفاذ الوعيد.

وقد دلت النصوص الشرعية عند أهل السنة على أن العقوبة المستحقة نوعان:

الأولى: عقوبة تستحق على طريق الدوام، وهي عقوبة الكفار كما دل على ذلك قوله تعالى: هـ هـ ع ء ك ك و و و و و
و و و و و [النساء: 168-169].

الثانية: عقوبة تستحق مدة ثم تنقطع، وهي عقوبة الفساق و العصاة، فيعذبون بقدر ذنوبهم ثم يخرجون من النار بعد تمحيصها.

وقد دل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم إلى بعض... فأقول: يا رب! ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، قال: ليس ذلك إليك، ولكن وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله»⁽⁴⁾.

(1) مجموع الفتاوى (480/12).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الحدود، باب: الحدود كفارة لأهلها، برقم (1709) (1333/3)، وصحيح البخاري برقم (6784).

(3) انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب (161)، وفتح الباري (1/66-68).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها،

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، وقد يتجاوز الله تعالى عن مسيئتهم فلا يدخله النار أصلاً قال تعالى: ﴿ثُمَّ هَهِهِ هَهِهِ﴾ [النساء: 48]، فنص تعالى على أن مغفرته تقع لبعض دون بعض (1).

لكن الإمامية الاثني عشرية كقروا من خالفهم من عموم المسلمين، وفي هذا تضييع وإنكار لما أحسنوه من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره (2).

برقم (193) (182/1).

(1) انظر: النبوات، لابن تيمية (144).

(2) انظر: البعث والنشور للبيهقي (65).

المبحث الثاني الكفر عند الإمامية الاثني عشرية

المطلب الأول: حقيقة الكفر عند الإمامية الاثني عشرية.
المطلب الثاني: المكفرات عند الإمامية الاثني عشرية.
المطلب الثالث: الرد على معنى الكفر والمكفرات عند الإمامية الاثني عشرية

المطلب الأول

حقيقة الكفر عند الإمامية الاثني عشرية

عرّف الإمامية الاثنا عشرية الكفر بما نسبوه إلى الصادق - رحمه الله - بأنه «كل معصية عصي الله بها من جهة الجحد والإنكار والا ستخفاف والتهاون في كل ما دق وجل، وفاعله كافر، ومعناه معنى كفر، من أي ملة كان، ومن أي فرقة كان، بعد أن تكون صفة معصيته بهذه الصفات فهو كافر»⁽¹⁾.

ونسبوا إلى الباقر تعريف الكفر بأنه «كل شيء يجره الإنكار و الجحود»⁽²⁾.

وقيل: «هو إنكار صدق الرسول صلى الله عليه وآله وإنكار شيء مما علم مجيئه بالضرورة»⁽³⁾.

ويدور الكفر على الإنكار، وخاصة إنكار ما علم مجيء الرسول^{هـ} به، وقد أشار الطباطبائي اليزدي⁽⁴⁾ إلى أهم ما جاء به فقال: «الكافر من كان منكراً للألوهية أو التوحيد، أو الرسالة، أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة»⁽⁵⁾.

وقيل: هو «عدم الإيمان، إما مع الضد بأن يعتقد فساد ما هو شرط في الإيمان، أو بدون الضد كالشك الخالي من الاعتقاد الصحيح و الباطل»⁽⁶⁾.

لكن الإمامة التي تعد من الأصول الكبرى التي يفترق فيها الشيعة عن باقي الفرق الإسلامية، والتي تعتبر من أبرز المعتقدات التي حددت

(1) وسائل الشيعة (24/1، 25)، وتحف العقول، للحسن الحراني (330).

(2) الكافي، للكليني (387/2).

(3) قواعد المرام في علم الكلام، لابن هيثم البحراني (171).

(4) علي بن محمد بن علي الطباطبائي بن أبي المعالي الشهير بالصغير، هلك عام (1221)، له مصنفات منها: كتاب الرياض. انظر ترجمته: طرائف المقال (60/1) للبروجردى.

(5) العروة الوثقى، لليزدي (144/1).

(6) بحار الأنوار (129/66).

موقفهم من غيرهم، فإن من أنكرها فهو كافر في معتقدهم، وخالد مخلد في النار، أما من ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب وكان مقرراً بمعتقد الإمامة فلا يعذب، بل تمحص ذنوبه وتغفر قبل دخوله النار كما تقدم. حتى نسبوا قولاً إلى أبي جعفر الصادق زعموا فيه أن إنكار الإمامة هو الكفر ذاته وخصوا بذلك إنكار إمامة علي - رضي الله عنه - . فكذبوا على أبي جعفر أنه قال: «إن الله عز وجل نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة، ومن جاء بعداوته دخل النار»⁽¹⁾.

فإنكار إمامة علي - رضي الله عنه - كافية عند الإمامية الاثني عشرية في كفر صاحبها، والإقرار بها إيمان يدخل صاحبه الجنة.⁽²⁾

وفي رواية عن أبي إبراهيم عليه السلام - كذباً عليه أنه - قال: «إن علياً عليه السلام باب من أبواب الجنة فمن دخل بابه كان مؤمناً، ومن خرج من بابه كان كافراً، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة التي لله فيهم المشيئة»⁽³⁾.

فالإمامة هي أساس الإيمان عند الإمامية الاثني عشرية وعليها الإيمان والكفر، فالإقرار بها إيمان، وإنكارها كفر، وهي ميزان الولاء والبراء. وسيأتي في الفصول القادمة ما يؤكد ذلك، وحكمهم على من خالفهم في هذه المسألة.

(1) الكافي، للكليني (388/2).

(2) موسى بن جعفر الكاظم الإمام السابع من أئمتهم الاثني عشر، وهو الإمام عندهم بعد وفاة أبيه. انظر ترجمته: جامع الرواة للأردبيلي (464/2)، ومطالب السؤل في مناقب آل الرسول لمحمد طلحة الشافعي (446).

(3) الكافي (389/2).

المطلب الثاني

المكفرات عند الإمامية الاثني عشرية

عدّ الإمامية الاثنا عشرية المكفرات فجعلها بعضهم متعلقة بالكفر بالله ورسوله أو الشك فيها، ووافقوا السلف في بعضها، ولكن خالفوا السلف في مسألة الإمامة حتى جعلوا إنكار إمام من أئمتهم، أو ادعاء إمامة غيرهم أو من شك فيهم فهو كافر... وفيما يلي بيان هذه المكفرات.

الأول: «إنكار ما وجب الإيمان به تفصيلاً كإنكار الصانع أو توحيده ذاتاً وفعلاً وعبادة، وإنكار رسالة النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام بالمباشرة، أو يوم المعاد والجزاء.

الثاني: جهل ما علم الجاهل أنه من الإسلام سواء كان ضرورياً أم غير ضروري، وسواء كان أصلاً عقدياً أو حكماً شرعياً؛ لأن مرجعه إلى إنكار رسالته في بعض النواحي»⁽¹⁾.

الثالث: الشك في الله تعالى ورسوله. ونسبوا إلى الصادق عليه السلام قوله: «من شك في الله وفي رسوله

صلى الله عليه وآله فهو كافر»⁽²⁾.

الرابع: ترك العمل بالفرائض الواجبة أو جحدها. وحول هذا المعنى نسبوا إلى الصادق - عليه السلام - قوله: «إن الله عز وجل فرض فرائض موجبات على العباد فمن ترك فريضة من الموجبات فلم يعمل بها وجحدها كان كافراً»⁽³⁾.

وقال المجلسي بعدما عدّ «الإتيان بالفرائض التي ظهر وجوبها من القرآن، وترك الكبائر التي أوعدها الله عليها النار» من الإيمان، قال: «وعلى هذا المعنى أطلق الكافر على تارك الصلاة، وتارك الزكاة وأشباههم»⁽⁴⁾.

(1) الإيمان والكفر، لجعفر السحباني (50، 51).

(2) الكافي (386/2).

(3) المصدر السابق (283/2).

(4) بحار الأنوار (127/66).

الخامس: تشبيه الله بخلقه وإطلاق صفات المخلوقين عليه ⁽¹⁾.
السادس: استحلال الكبائر.

قال أبو عبد الله - عليه السلام - فيما نسبوا إليه: «من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجته ذلك من الإسلام. وعُدَّ أشد العذاب ، وإن كان معترفًا أنه أذنب ومات عليه أخرجته من الإيمان ولم يخرجته من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأول» ⁽²⁾.

السابع: ادعاء الإمامة لغير مستحقها وهم الأئمة الاثنا عشر. قال الصادق - عليه السلام - - كذبًا عليه :- «من ادعى الإمامة وليس من أهلها فهو كافر» ⁽³⁾.

الثامن: إنكار إمامة علي رضي الله عنه أو غيره من أئمتهم الاثني عشر أو محاربتهم.

يقول أبو جعفر - رحمه الله - - كذبًا عليه :- «إن عليًا صلوات الله عليه باب فتحه الله، فمن دخله كان مؤمنًا، ومن خرج منه كان كافرًا، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى لي فيهم المشيئة» ⁽⁴⁾.

قال المولى محمد المازندراني ⁽⁵⁾ معلقًا: «المراد بالداخل العارف بحقه، وبالخارج المنكر له سواء أنكره مطلقًا، أو أنكره في مرتبته» ⁽⁶⁾.
 وقال ابن بابويه: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء» ⁽⁷⁾.

(1) انظر: رسائل المرتضى، للشريف المرتضى (186/2)، والتبيان (51/2).

(2) الكافي (285/2).

(3) المصدر السابق (372/1)، وقد عقد بابًا بعنوان «باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جحد الأئمة أو بعضهم ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل».

(4) الكافي، للكليني (437/1).

(5) محمد صالح بن أحمد المازندراني، حسام الدين، أحد مشايخهم الكبار، له مصنفات منها: شرح أصول الكافي، وشرح من لا يحضره الفقيه. انظر ترجمته: تلا مذة المجلسي، للحسيني (164).

(6) شرح أصول الكافي، للمازندراني (64/10).

(7) الاعتقادات، لابن بابويه (111).

وقال المجلسي: «اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام وفضل عليهم غيرهم يدل على أنهم كفار مخلدون في النار»⁽¹⁾.

أما في محاربة علي - رضي الله عنه - فيقول المفيد: «وأنهم كفار ملعونون بحربهم أمير المؤمنين، وأنهم بذلك في النار مخلدون»⁽²⁾.

التاسع: بغض أهل البيت:

قال إمامهم الباقر - عليه السلام - - كذباً عليه - لزيد الشمام⁽³⁾: «يا زيد، حبنا إيمان وبغضنا كفر»⁽⁴⁾.

العاشر: إنكار شيء من معتقدات الإمامية الاثني عشرية:

يقول المجلسي: «فمن لم يكن إمامياً صحيح العقيدة فهو كافر»⁽⁵⁾.

ويقول ابن بابويه: «واعتقادنا فيمن خالفنا في شيء واحد من أمور الدين كاعتقادنا فيمن خالفنا في جميع أمور الدين»⁽⁶⁾.

هذه بعض المكفرات عند الإمامية الاثني عشرية، فمن ارتكب شيئاً منها اعتبر كافراً، وسلب اسم الإيمان.

-
- (1) بحار الأنوار (390/23).
 - (2) «أوائل المقالات» للمفيد (10).
 - (3) لم أعثر على ترجمته.
 - (4) بحار الأنوار (126/66).
 - (5) المصدر السابق (4/66).
 - (6) «الاعتقادات» لابن بابويه (116).

المطلب الثالث

الرد على معنى الكفر والمكفرات عند الإمامية الاثني عشرية

إن ربط الإمامية الاثني عشرية بالإيمان والكفر بمعتقد الإمامة وجعلها الأساس الذي يحكم على الآخرين بالإسلام والكفر ربط فاسد؛ لفساد أساس هذا المعتقد.

فزعهم كفر كل من لم يتول الأئمة الاثني عشر، أو خالف معتقدات الإمامية حكم باطل لبطلان أدلته.

فإن الأدلة الثابتة الصحيحة الصريحة في الكتاب والسنة قد بينت أتم البيان وأفصح الأمور التي يتم بها إيمان الشخص وإسلامه أو كفره، ووضح النبي ^أ لأئمة أركان الإيمان، وأركان الإسلام، والأمور التي تخرج من الملة، والتي يصبح الإنسان عند ارتكابه لها من الفساق والعصاة في أحاديث كثيرة، لكنه لم يذكر منها ولا احتمالاً واحداً معتقد الإمامة أو وجوب اعتقاد ما اعتقده الإمامية الاثني عشرية في مذهبهم واعتباره المذهب الناجي من النار، بل إن النبي ^أ ذكر الفرقة الناجية بين الفرق فقال: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، اثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة» ⁽¹⁾.

وقال عليه الصلاة والسلام: «فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» ⁽²⁾.

ومن المعلوم أن سنته عليه الصلاة والسلام وسنة أصحابه من بعده تخالف سنة الإمامية الاثني عشرية ومعتقداتهم المبنية على وجوب تولي أئمتهم الاثني عشر واعتقاد صحة إمامتهم وقولهم بالرجعة، واعتقاد خروج المهدي وغيرها من عقائدهم، فإن حكموا بكفر أحد خالف معتقدتهم فقد كفروا النبي ^أ وحاشاه من ذلك، وكفروا صحابته - رضوان الله عليهم - من بعده ومن تبعهم بإحسان.

(1) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: السنة، باب: شرح السنة، برقم (4597) (198/4)، وابن ماجه برقم (3992) (1322/2) وصححه الألباني.

(2) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: السنة، باب: لزوم السنة، برقم (4604) (200/4)، والترمذي برقم (2676) (44/5)، وابن ماجه برقم (42، 43) (15/1)، (16)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

الباب الثاني
دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في التكفير

الفصل الأول

دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية في الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام والصحابة رضي الله عنهم

المبحث الأول: موقف الإمامية الاثني عشرية من الأنبياء و
الرسل عليهم السلام

تمهيد: مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة

المبحث الثاني: تكفير الإمامية الاثني عشرية للخلفاء
الراشدين

المبحث الثالث: تكفير الإمامية الاثني عشرية للعشرة
المبشرين بالجنة

المبحث الرابع: تكفير الإمامية الاثني عشرية لعموم
الصحابة

المبحث الأول موقف الإمامية الاثني عشرية من الأنبياء والرسل عليهم الصلا ة والسلام

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية أن أئمتهم أفضل الخلق حتى بالغوا وجعلوا الأنبياء أتباعاً لعلي رضي الله عنه، وأن من خالف ذلك عوقب، فقد جاء في رواياتهم أن أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه قال - كذباً عليه -: «إن الله عرض ولايتي على أهل السماوات وأهل الأرض أقر بها من أقر، وأنكرها من أنكر، أنكرها يونس فحبسه الله في بطن الحوت حتى أقر بها»⁽¹⁾.

فالأئمة أفضل من الأنبياء؛ ولذا يعاقب الأنبياء إن أنكروا إمامة أحد منهم، ولهم في هذا أخبار كثيرة، فقد استشهد المجلسي لهذا المعتقد بثمان وثمانين رواية عن أئمتهم ثم قال: «والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، وإنما أوردنا في هذا الباب قليلاً منها، وهي متفرقة في الأبواب لاسيما باب صفات الأنبياء وأصنافهم عليهم السلام، وباب أنهم عليهم السلام كلمة الله، وباب بدو أنوارهم، وباب أنهم أعلم من الأنبياء، وأبواب فضائل أمير المؤمنين وفاطمة صلوات الله عليهما»⁽²⁾.

وقد أكد هذا المعتقد ابن بابويه فقال: «يجب أن يعتقد أن الله عز وجل لم يخلق خلقاً أفضل من محمد صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة، وأنهم أحب الخلق إلى الله عز وجل، وأكرمهم وأولوهم إقراراً به لما أخذ الله ميثاق النبيين في الذر، وأن الله تعالى أعطى كل نبي علي قدر معرفته بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وسبقه إلى الإقرار به..»⁽³⁾.

بل ما استحق الأنبياء منزلة النبوة والتفضيل إلا لإقرارهم بولاية الأئمة فزعموا أنه: «ما استوجب آدم أن يخلقه الله بيده وينفخ فيه من روحه إلا بولاية علي عليه السلام، وما كلم الله موسى تكليماً إلا بولاية علي عليه السلام، ولا أقام الله عيسى ابن مريم للعالمين إلا بالخضوع

(1) بحار الأنوار (282/26).

(2) المصدر نفسه (297/26، 298).

(3) الاعتقادات، لابن بابويه (106، 107).

لعلي عليه السلام»⁽¹⁾.
 بل «إن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم للأئمة صلوات
 الله عليهم»⁽²⁾.
 حتى وصلوا بهم إلى مرتبة الألوهية في إغداق صفات لا يستحق
 أن يوصف بها أحد من الخلق⁽³⁾.
 وقد قسم الإمام الأشعري - رحمه الله - الشيعة في مسألة تفضيل
 الأنبياء على الأئمة إلى ثلاثة أقسام:
 «الأول: من قال بأن الأنبياء أفضل من الأئمة، غير أن بعضهم
 جوز أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.
 الثاني: من زعم أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة.
 الثالث: من قال بالاعتزال والإمامة، وهؤلاء يقولون بأن الملائكة
 والأنبياء أفضل من الأئمة»⁽⁴⁾.
 وقد أضاف المفيد قسمًا رابعًا وهو تفضيل الأئمة على جميع الأ
 نباء ما عدا أولي العزم⁽⁵⁾.
 والذي استقر عليه مذهبهم هو: أن الأئمة أفضل من جميع الرسل
 والأنبياء، وهو ما تبين من خلال كتب متأخريهم كالبهار ونحوه حيث
 عقد بابًا بعنوان: «باب قول الرسول لعلي: أعطيت ثلاثًا ما أعط» وذكر
 تحته رواية تنص على تفضيل علي رضي الله عنه بإقرار النبي ^أ - كذبًا
 عليه - إذ يقول: «أعطيت ثلاثًا وعلي مشاركي فيها، وأعطي علي ثلاثًا
 ولم أشاركه فيها، فقل: يا رسول الله: وما هي الثلاث التي شاركك فيها
 علي عليه السلام؟ قال: لي لواء الحمد وعلي حامله، والكوثر لي وعلي
 ساقيه، ولي الجنة والنار وعلي قسيمهما، وأما الثلاث التي أعطيتها علي
 ولم أشاركه فيها فإنه أعطي ابن عم مثلي ولم أعط مثله، وأعطي
 زوجته فاطمة ولم أعط مثلها، وأعطي ولديه الحسن والحسين ولم أعط

(1) الاختصاص (250)، وبحار الأنوار (294/26).

(2) أوائل المقالات، للمفيد (221).

(3) انظر: أصول الكافي (197/1) وما بعدها.

(4) مقالات الإسلاميين (120/1).

(5) انظر: أوائل المقالات (43).

مثلهما»⁽¹⁾.

فقد تبين من خلال هذا النص أن علياً رضي الله عنه أفضل من محمد[^] عند الإمامية الاثني عشرية. ومن المعلوم أن أفضل الخلق محمد[^]، لكن علي رضي الله عنه أفضل من محمد[^]، وبالتأكيد فهو أفضل من جميع الأنبياء عندهم.

(1) بحار الأنوار (90/39). وانظر: مناقب آل أبي طالب (47/2).

الرد:

فضل الله تعالى محمدًا^١ على سائر الأنبياء، فقد قال عليه الصلاة والسلام مبيّنًا مكانته بين الأنبياء وما أنعم الله به عليه: «أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأَيُّما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحِلَّت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»⁽¹⁾.

وفي رواية: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأُحِلَّت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون»⁽²⁾.

فهذا فضله على الأنبياء؛ فكيف بغيرهم من الأئمة الاثني عشر وسائر الناس، مما يدل على أنه أفضل الخلق على الإطلاق.

وقال عليه الصلاة والسلام مبيّنًا مكانته عند الله تعالى، وأن الله منّ عليه بالخلة فقال^١ قبل أن يموت بخمس: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذه خليلًا كما اتخذه إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك»⁽³⁾.

ولم يذكر أن الله اختار أحدًا من الأئمة الاثني عشر خليلًا أو فضله على أحد من الأنبياء، مما يدل على ضعف ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية في زعمهم أن أئمتهم أفضل من الأنبياء.

وقد «اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء»⁽⁴⁾.

وورد في كتب الشيعة ما يدل على فساد هذا المعتقد وأن الأنبياء

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التيمم، باب: رقم (1)، حديث رقم (335) «الفتح» (293/1) وبرقم (438) و(3122).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، برقم (523) (371/1).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور...، برقم (532) (377/1).

(4) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (221/11).

أفضل من الأئمة، وأن من قال غير ذلك فهو ضال⁽¹⁾.
وهذا هو الحق فإن الله تعالى قد قدم الأنبياء على جميع الخلق
في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ يَرْزُقْكُمْ مِنْهُ عَلَىٰ حَدِّ أَعْيُنِكُمْ وَلَا يُنْقِصْ مِنْهُ شَيْئًا وَلَهُ الثَّغِيرُ الْحَقِيرُ﴾ [النساء].

ولا شك أن فساد معتقدهم في الأنبياء، وتقديم أئمتهم الذين لم ترد آية
واحدة بذكرهم واضح البطلان، فإن الأنبياء قد ورد الثناء عليهم في
مواضع كثيرة من الكتاب والسنة، وقد صرح بذكر أسمائهم، أما أئمتهم
فلم يرد ذكرهم لا إجمالاً ولا تفصيلاً ولو كانوا أفضل من غيرهم لذكروا.

(1) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (187).

تمهيد: مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة

تعريف الصحابي:

تعريف الصحابي في اللغة:

لفظ الصحابي في اللغة: مشتق من الصحبة، وهي بمعنى الملازمة.

«واستصحبه: أي دعاه إلى الصحبة ولازمه»⁽¹⁾.

«وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه»⁽²⁾.

و«الصاحب الملازم، إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً، ولا فرق بين أن تكون مصاحبته بالبدن، وهو الأصل والأكثر، ولا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته... والإصحاب للشيء: الانقياد له وأصله أن يصير له صاحباً»⁽³⁾.

«والأصحاب جمع صاحب، والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه، وذلك يقع على قليل الصحبة وكثيرها»⁽⁴⁾.

تعريف الصحابي شرعاً:

المراد بالصحابي هو: «من صحب النبي ^أ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»⁽⁵⁾.

وقال الإمام أحمد رحمه الله بعد أن ذكر من أصحاب النبي ^أ أهل بدر قال: «ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ^أ القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنة أو شهراً، أو يوماً أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه، له الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه»⁽⁶⁾.

وقال الإمام ابن حزم: «أما الصحابة رضي الله عنهم فهو كل من جالس النبي ^أ ولو ساعة، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها، أو شاهد منه

(1) القاموس المحيط، للفيروزآبادي (134/1).

(2) الصحاح، للجوهري (162/1).

(3) المفردات، للأصفهاني (275).

(4) الصارم المسلول على شاتم الرسول ^أ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (1076/3).

(5) الفتح (3/7).

(6) الكفاية، لأحمد الخطيب البغدادي (51).

عليه الصلاة والسلام أمرًا يعيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتصل
نفاقهم واشتهر حتى ماتوا على ذلك، ولا مثل من نفاه عليه الصلاة والس
لام... فمن كان كمن وصفنا أولًا فهو صاحب»⁽¹⁾.

واستقر تعريف الصحابي عند العلماء بما عرفه به خاتمة الحفاظ
الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حيث عرفه بأنه: «من لقي النبي ^ه مؤمنًا
به، ومات على الإسلام»⁽²⁾.

وشرح هذا التعريف فقال: «فيدخل في (من لقيه) من طالت
مجالسته له، أو قصرت، ومن روى عنه، أو من لم يرو عنه، ومن غزا معه
، أو لم يغز معه، ومن رآه رؤية، ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى
، ويخرج بقيد (الإيمان) من لقيه كافرًا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع
به مرة أخرى، وقولنا: (به) يخرج من لقيه مؤمنًا بغيره كمن لقيه من
مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، ويدخل في قولنا: (مؤمنًا به) كل مكلف
من الجن والإنس... وخرج بقولنا: (مات على الإسلام) من لقيه مؤمنًا به
ثم ارتد ومات على رده والعياذ بالله... ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى ا
لإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به ^ه مرة أخرى أم لا، وهذا هو
الصحيح المعتمد»⁽³⁾.

(1) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (85/5).

(2) الإصابة في تمييز الصحابة (6/1).

(3) المصدر السابق (6/1، 7).

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - عند قوله تعالى ﴿يُحِبُّ﴾ چ چ چ چ
الآية: «ذكر تعالى أصناف المؤمنين وقسمهم إلى مهاجرين خرجوا من
ديارهم وأموالهم وجاءوا لنصرة الله ورسوله وإقامة دينه، وبذلوا
أموالهم وأنفسهم في ذلك، وإلى أنصار، وهم المسلمون من أهل المدينة
إذ ذاك، آووا إخوانهم المهاجرين في منازلهم وواسوهم في أموالهم
ونصروا الله ورسوله بالقتال معهم، فهؤلاء بعضهم أولياء بعض...
وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَتَ اللَّهِ فَيَكُونُوا فِيهَا مِن مِّن دُونِ اللَّهِ﴾
في بواديهم فهؤلاء ليس لهم في المغانم نصيب ولا في قسمها إلا ما
حضروا فيه القتال» (١).

وقال الإمام القرطبي⁽²⁾ في تفسير قوله تعالى: ﴿يُذِيبُ سُدُورَهُمْ﴾:

(1) تفسیر ابن کثیر (3/351، 352).

(2) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المالكي أبو عبد الله، الإمام المفسر، توفى سنة (671)، له مصنفات منها: «الجامع لأحكام

القرون قرنه ^٨، والمراد أصحابه»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «قوله: «خير أمتي قرني»، أي: أهل قرني، والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة، ويقال: إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدة من الزمان، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة، وما عدا ذلك فقد قال به قائل.

وذكر الجوهري بين الثلاثين والثمانين وقد وقع في حديث عبد الله بن بسر⁽²⁾ عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة وهو المشهور... والمراد بقرن النبي ^٨ في هذا الحديث الصحابة»⁽³⁾.

وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»⁽⁴⁾.

قال القاضي عياض - رحمه الله - معلقًا على هذا الحديث: «وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت في وقت الضرورة وضيق الحال، بخلاف غيرهم، ولأن إنفاقهم كان في نصرته ^٨ وحمايته، وذلك معدوم بعده، وكذا جهادهم وسائر طاعتهم، وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِثْرًا يَمْشِي فِي الْغَيْثِ﴾ [الحديد: 10]، هذا كله مع ما كان في أنفسهم من الشفقة والتودد والخشوع والتواضع والإيثار والجهاد في الله حق جهاده؛ وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل ولا تنال درجتها بشيء، وفضائل لا تؤخذ بقياس، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»⁽⁵⁾.

(1) شرح النووي لصحيح مسلم، للنووي (84/16).

(2) عبد الله بن بسر أبو صفوان السلمي المازني الشامي، الصحابي الجليل، آخر من مات من الصحابة بالشام، توفي سنة (88). انظر ترجمته: رجال صحيح البخاري، للكمالابادي (394/1).

(3) الفتح (6/7).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ^٨: «لو كنت متخذًا خليلاً...»، برقم (3673) «الفتح» (21/7)، ومسلم برقم (2540) (1967/4).

(5) شرح النووي (93/16).

وأولى بنا منا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ^{هـ} فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم يخرج من أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»⁽¹⁾.

وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: «ومن السنة الواضحة الثابتة البينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ^{هـ} أجمعين، والكف عن ذكر ما شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ^{هـ} أو أحداً منهم، أو تنقصه، أو طعن عليهم، أو عرّض بعييبهم، أو عاب أحداً منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرقاً ولا عدلاً، بل حبه سنة و الدعاء لهم قرينة، والافتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة، وخير هذه الأمة بعد النبي ^{هـ} أبوبكر، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلي بعد عثمان، ووقف قوم على عثمان وهم خلفاء راشدون مهديون، ثم أصحاب رسول الله ^{هـ} بعد هؤلاء الأربعة خير الناس، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب، ولا ينقص، فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه؛ بل يعاقبه ويستتبيه، فإن تاب قبل منه، وإن ثبت أعاد عليه العقوبة، وخلده في الحبس حتى يموت أو يراجع»⁽²⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مبيّناً أن سلامة السنة والقلوب لأصحاب رسول الله ^{هـ} من أصول أهل السنة والجماعة، فقال: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ^{هـ} كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿ثَابِتٌ زَكِيٌّ﴾»⁽³⁾ و طاعة للنبي ^{هـ} في قوله: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصيفه»⁽³⁾.

ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كاذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص، وغير عن

(1) مناقب الشافعي، للبيهقي (1/442، 443).

(2) طبقات الحنابلة (1/30).

(3) تقدم تـ خريجه ص (186).

وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما لا يكون لمن بعدهم...»⁽¹⁾.

فهذه أقوال كبار أئمة أهل السنة والجماعة، وفيها بيان مكانة الصحابة وفضلهم مستدلين على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة على أنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء، وتحريم سبهم أو التنقص منهم، والإعراض عما شجر بينهم إذ هم أعلى مقاماً من أن يتحدث في ذلك أو ينال من أعراضهم، فمن أحب النبي [^] وجب عليه أن يحبهم لأنهم أصحابه، وأن يعترف بفضلهم ومكانتهم التي أنزلها الله إياهم.

(1) العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ ابن عثيمين (85/2).

المبحث الثاني

تكفير الإمامية الاثني عشرية للخلفاء الثلاثة

المطلب الأول: تكفير الإمامية الاثني عشرية لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وردتهما، والرد عليهما

المطلب الثاني: عقيدة الإمامية الاثني عشرية في البراءة من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والرد عليها

المطلب الثالث: دعوى الإمامية الاثني عشرية ردة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والرد عليها

المطلب الرابع: دعوى الإمامية الاثني عشرية نفاق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والرد عليها

المطلب الخامس: وصف الإمامية الاثني عشرية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بأنهما شيطانان، والرد عليها

المطلب السادس: دعاء صنمي قريش، والرد عليه

المطلب السابع: اعتقاد الإمامية الاثني عشرية في أبي بكر رضي الله عنه استقلالاً، والرد عليه

المطلب الثامن: اعتقاد الإمامية الاثني عشرية في عمر بن الخطاب رضي الله عنه استقلالاً، والرد عليه

المطلب التاسع: عذابهما في الدنيا ورجعتهما والاقتصاص منهما رضي الله عنهما كما يدعيه الإمامية الاثني عشرية، والرد عليه

المطلب العاشر: عذابهما في الآخرة رضي الله عنهما كما يدعيه الإمامية الاثني عشرية، والرد عليه

المطلب الحادي عشر: تكفير الإمامية الاثني عشرية عثمان بن عفان رضي الله عنه، والرد عليه

المطلب الثاني عشر: دعواهم ردة عثمان رضي الله عنه، والرد عليها

المطلب الثالث عشر: دعوى الإمامية الاثني عشرية نفاق عثمان رضي الله عنه، والرد عليها

المطلب الرابع عشر: حكمه رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية في الآخرة، والرد عليه

من أصول اعتقاد الإمامية الاثني عشرية أن الإمامة ⁽¹⁾ نص شرعي من الله تعالى لعلي بن أبي طالب بعد وفاة رسول الله ، ومن أخذها دون علي فقد خالف نصاً شرعياً، بل ركناً من أركان الإسلام عندهم.

وعلى هذا بنوا معتقدهم في الإمامة وحكموا بكفر الخلفاء الراشدين الثلاثة، كما نصت على ذلك رواياتهم وأقوال علمائهم، وقالوا بوجوب بغضهم والبراءة منهم، إذ من معتقدهم أن من أخذ الخلافة بعد النبي غير علي فقد أخذ حقاً خالصاً ومنصباً بأمر من الله نص عليه في كتابه وعلى لسان رسوله نصاً صريحاً أو محتملاً ولا ولاء -أي لآل البيت- إلا ببراءة -أي من الخلفاء-، وقالوا: لا حب -أي لآل البيت- لا يبغض للخلفاء.

يقول محمد جميل حمود ⁽²⁾: «إنهم - أي الإمامية الاثني عشرية - يعتقدون، طبقاً للأدلة القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة الصريحة على أن الإمام علي بن أبي طالب هو الخليفة الحق بعد النبي بلا فصل، وأن من نازعه في ذلك فقد أخذ ما ليس له، ونازع الله تعالى ورسوله» ⁽³⁾.

فهذا النص يشير إلى أن من تولى الخلافة بعد رسول الله وقبل علي فقد أخذ ما ليس له واغتصب الحق من أهله، ويعنون بذلك الخلفاء الراشدين الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - الذين تولوا - بحسب زعمهم - الخلافة دون صاحبها الشرعي الذي نص عليه الله في كتابه، ونص عليه النبي في سنته وقاية وخوفاً من

(1) الإمامة عند الإمامية الاثني عشرية: هي أن يتولى إمامة المسلمين بعد النبي ^أ أحد الأئمة المنصوص عليهم من الله تعالى - بحسب زعمهم - وأن لكل نبي وصياً أوصى إليه بأمر الله تعالى ، وهي عهد من الله معهود من واحد إلى واحد ، فكما يصطفي الله تعالى الأنبياء يصطفي الأئمة وينص عليهم ، بل لا فرق عندهم بين النبي والإمام ، فهي منصب إلهي كالنبوة ، بل أعلى منها ، وهي ركن من أركان الإسلام. انظر: «عقائد الشيعة» للصدوق (106) و «أصول الكافي» (227/1) (118/2) و «بحار الأنوار» (82/26).

(2) محمد بن جميل بن عبدالحسين بن يوسف حمود العاملي ، من علماء الإمامية الاثني عشرية المعاصرين، شديد على أهل السنة، له مصنفات منها: «ولاية الفقيه في الميزان»، و«إفحام الفحول في شبهة تزويج عمر بأُم كلثوم عليها السلام»، و«خيانة عائشة بين الاستحالة والواقع»، ولد سنة (1380). انظر ترجمته: مركز العترة الطاهرة للدراسات والبحوث رابط: www.alettra.org.

(3) أبهى المداد في شرح مؤتمر بغداد ، لحمد جميل حمود (116).

أخذ هذا المنصب من علي .
 فيقول: « إن هذا تدبير وقائي صدر من النبي تجاه الذين سيغتصبون الخلافة من صاحبها الشرعي الإمام علي بن أبي طالب بعد تواتر النصوص القرآنية والنبوية على أنه الخليفة »⁽¹⁾.
 وقد حاولت في هذا المبحث جمع بعض نصوص الإمامية الاثني عشرية التي تبين موقفهم من الخلفاء الراشدين وحكمهم عليهم من كتبهم مباشرة، وفيما يلي بيانها بدءاً بأبي بكر وعمر لذكرهما جميعاً في كثير من نصوصهم، ثم أفراد ما تفرد بالطعن بأحدهما، ثم عثمان رضي الله عنه ثم بقية الصحابة.
 وسأذكر موقفهم من علي في فصل موقفهم من آل البيت.

المطلب الأول

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وردتهما

وردت روايات كثيرة في كتب الإمامية الاثني عشرية تطعن في إيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتحكم بكفرهما وردتهما وخلودهما في النار، وفيما يلي ذكر بعضها.
 فيروون عن أبي علي الخراساني⁽²⁾ ع-ن مولى لعلي بن الحسين⁽³⁾ عليهما السلام قال: (كنت معه في بعض خلواته فقلت: إن لي عليك حقاً، ألا تخبرني عن هذين الرجلين، عن أبي بكر وعمر ؟ فقال: كافرين، كافر من أحبهما)⁽⁴⁾.
 وفي رواية عن أبي حمزة الثمالي⁽⁵⁾ قال: قلت لعلي بن الحسين

(1) المصدر السابق ، والموضع نفسه.
 (2) سلام بن أبي عمرة الخراساني الكوفي ، وثقه النجاشي الشيعي ، من أصحاب الباقر والصادق ، انظر ترجمته: « رجال النجاشي » (189) ، « معجم المحاسن و المساوئ » لأبي طالب التجليل التبريزي (8).
 (3) مولى علي بن الحسين هو أبو حمزة الثمالي الذي في الرواية الثانية.
 (4) « بحار الأنوار » للمجلسي (381/30). والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية فيها سلام بن عمرة الخراساني وقد وثقه النجاشي.
 (5) أبو حمزة الثمالي ، هو ثابت بن أبي صفية دينار ، مولى كوفي ، وثقه النجاشي الشيعي وعدّه من خيار أصحابهم وثقاتهم ومعتد بهم في الرواية. له كتاب « تفسير القرآن » توفي سنة (150). انظر ترجمته: « رجال الطوسي » (333) و

عليهما السلام - وقد خلا - أخبرني عن هذين الرجلين ؟ قال: هما أول من ظلمنا حقنا، وأخذنا ميراثنا، وجلسا مجلساً كنا أحق به منهما، لا غفر الله لهما ولا رحمهما، كافران، كافر من تولاهما (1).

هاتان الروايتان من رواية أبي حمزة الثمالي سأل فيهما علي بن الحسين رحمه الله وهو إمامهم الرابع، عن اعتقاده في أبي بكر وعمر فأخبره بكفرهما.

وعلى هذا الحكم بظلمهم إياهم وأخذ ميراثهم وهو تولي الخلافة بعد النبي ، وجلسا مجلساً كان علي أولى به منهما - حسب معتقدهم-.

وقد تواطأت هاتان الروايتان في الحكم عليهما ؛ بل إنه تعدى إلى كل من أحبهما، فإن المحبة لا تكون إلا عن موافقة، فلو لم يحبوهما لما تولوهما، فمن أحبهما فقد كفر بحسب هذه الرواية.

لكن ما المراد بالكفر هنا ؟ هل هو الخروج من الإسلام بالكلية ؟ أم هو الخروج من الإيمان إلى الإسلام فيكون صاحبه كافراً كفوفاً أصغر ؟ وهل هو كفر بالله أم كفر بولاية علي .

تجيب عن هذا التساؤل الرواية التالية، فقد روى مرفوعاً إلى أبي حمزة الثمالي أنه قال: قلت لمولاي علي بن الحسين عليهما السلام، أسألك عن شيء تنفي به عني ما ضامر نفسي ؟ قال: ذاك إليك. قلت: أسألك عن الأول والثاني (2) ؟ فقال: عليهما لعائن الله كلها، مضيا والله مشركين كافرين بالله العظيم، قال: قلت: يا مولاي! والأئمة منكم يحيون الموتى ؟ ويبرئون الأكمه والأبرص ويمشون على الماء ؟ فقال : ما أعطى الله نبياً شيئاً إلا أعطى محمداً مثله، وأعطاه ما لم يعطهم، وما لم يكن عندهم.. « (3).

فقول علي بن الحسين-حسب زعمهم- (مضيا والله مشركين كافرين بالله العظيم) فيها بيان أن الكفر كفر إسلام لا كفر إيمان، وأنه

«رجال النجاشي» للنجاشي (115).

(1) «بحار الأنوار» (381/30) وهي صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية فيها أبو حمزة الثمالي قد وثقه النجاشي.

(2) المراد بهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما للرواية التي يروونها عن أبي عبد الله - رحمه الله - وفيها: (فمضوا وفعلوا ما أمرهم به رسول الله^أ وآله فلم يجيبوا أبا بكر ولا عمر ، فقام علي وفعل ذلك فأجابوه وقال: لبيك لبيك - ثلاثاً - فقال لهم: لم تجيبوا صوت الأول والثاني، وأجبتم الثالث ؟).

(3) «تأويل الآيات» لشرف الحسيني (631/2) والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية مدارها على أبي حمزة الثمالي ، وقد وثقه النجاشي كما تقدم.

كفر بالله تعالى لا كفر بالولاية لعل فقط.
ومن المعلوم أن الكفر بالله موجب للخلود في النار، وعليه،
بحسب هذه الرواية عند الإمامية الاثني عشرية، أن أبا بكر وعمر كافرين
بالله العظيم مخلدان في النار.
وتعلل الرواية التالية ذلك فتنص على أن الكفر كان بسبب أخذهما
الخلافة من علي .

[illegible]

يفسر أبو عبد الله قوله تعالى: ﴿ثِيَابُكَ﴾ ر س ن ب ث ث
هـ ث كما يدعي الإمامية الاثنا عشرية، أن المراد بالذين كفروا أبو بكر وعمر، وأن الكفر كان كفرًا بالولاية والبيعة، وذلك بجحدهما وأخذهما لها ، فالكفر بحسب هذه الرواية والرواية المتقدمة، كفر بالولاية والكفر بالولاية، كفر بالله عند الإمامية الاثني عشرية.
فسرُوا الكفر الأول: الكفر بالولاية.

والكفر الثاني: بجحدهما وأخذهما البيعة بعد وفاة النبي .
فمضى ثبت عند الإمامية الاثني عشرية نص صريح على خلافة
علي -رضي الله عنه- وجب في المقابل إساءة الظن بالصحابة -رضي
الله عنهم-، وسبهم ولعنهم وتكفيرهم، إذ لا يمكن أن يجمع حب علي
وحب الصحابة رضوان الله عليهم في قلب واحد ؛ لأنه جمع بين
المتناقضات.

يقول المرتضى⁽³⁾: «فأما إذا فرضنا أنهم دفعوا النص الظاهر وخالفوه

(1) المراد بفلان وفلان أبو بك-ر وعمر وعثم-ان ، قال المجلسي: « بيان: قوله: ف
لان وفلان ، أبو بكر وعمر « بحار الأنوار » (107/20) وكما يدل عليه سياق
الرواية.

(2) الكافي (420/1).

(3) علي بن الحسين بن موسى بن محمد المرتضى ، أبو القاسم ، من علماء الكلام و
الفقه المتقدمين عند الإمامية الاثني عشرية ، هلك سنة (436). انظر ترجمته:

وعملوا بخلاف مقتضاه فالأمر حينئذ منعكس منقلب، وحسن الظن لا وجه له، وسوء الظن هو الواجب اللازم، فلا ينبغي للمخالفين لنا في هذه المسألة أن يجمعوا بين المتضادات، ويفرضوا أن القوم دفعوا النص وخالفوا موجبه، وهم مع ذلك على أحوال السلامة المعهودة منهم التي تقتضي من الظنون بهم أحسنها وأجملها⁽¹⁾.

ويؤكد محدثهم محمد طاهر القمي⁽²⁾ هذا التلازم بين القول بإمامة علي

- رضي الله عنه- وسب الصحابة وتكفيرهم فيقول: «لأن الأمة بين قائلين: قائل بكفر هؤلاء، وهم القائلون بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام من غير فصل، وكفر الخلفاء الثلاثة، وقائل بإيمان هؤلاء، وهم أكثر القائلين بإمامة الخلفاء الثلاثة، فلنا ثبت بطلان خلافة الثلاثة ثبت كفر هؤلاء؛ لعدم القائل بالفصل»⁽³⁾.

«معجم رجال الحديث» للخوئي (402 ، 401/21).

(1) «تنزيه الأنبياء عليهم السلام»، للشريف المرتضى (187).

(2) محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازي القمي، من علماء الإمامية الاثني عشرية ومحدثيهم، هلك سنة (1098). انظر ترجمته: مقدمة كتابه «الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين» (11) وما بعدها.

(3) «كتاب الأربعين في إمامة الأئمة الأربعين» لمحمد طاهر القمي (628).

ب - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية لأبي بكر وعمر ورضي الله عنهما

تقدم في مبحث موقف الإمامية الاثني عشرية من أبي بكر وعمر أنهم يقفون منهما موقفاً سلبياً ويحكمون بكفرهما وخلوئهما في النار بنصوص من أقوال أئمتهم أو أقوال العلماء المتقدمين أو المتأخرين، وأن هذا الموقف من أسس معتقدتهم إذ لم يتغير عما هو عن-د متقدميهم.

وأساس الموقف السلبي في هذا المعتقد هو تولي أبي بكر الخلافة بعد وفاة النبي وتولاها من بعده عمر ثم عثمان ، وأن نصوص الإمامية الاثني عشرية تنص على وجوب تولي علي الخلافة من بعده عليه الصلاة والسلام.

فلما تولى الخلفاء الراشدون الخلافة بعد النبي اعتبروهم غاصبين لها، واستولوا على حق غيرهم، مع أن النبي قد نص - بحسب زعمهم - على وجوب تولي علي من بعده.

فطعنوا في إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولم يروا أحقيتهم بذلك حتى حكموا بكفرهم والبراءة منهم، مع أن الصحابة قد أجمعوا على بيعتهم وصحة خلافتهم وبايعوهم عليها، وكان ممن بايعهم عليها علي الذي يزعم الإمامية الاثني عشرية أنه أحق منهم رضي الله عنهم بالخلافة، وأن الكتاب والسنة نصا على ذلك.

قال القرطبي - رحمه الله - : « وأجمعت الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعيين حتى قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون على ذلك وقالوا لهم: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش، ورووا لهم الخبر في ذلك فرجعوا وأطاعوا لقريش، فلو كان فرض الإمامة غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم، لما ساغت هذه المناظرة والمحاورة عليها، ولقال قائل: إنها ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم فما لتنازعهم وجه ولا فائدة في أمر ليس بواجب.

ثم إن الصديق لما حضرته الوفاة عهد إلى عمر في الإمامة ولم يقل أحد: هذا أمر غير واجب علينا ولا عليك، فدل على وجوبها وأنها ركن من أركان الدين الذي به قوام المسلمين والحمد لله رب العالمين »⁽¹⁾

إلا أن الإمامية الاثني عشرية لما اعتقدوا النص من النبي بالخلا

(1) «الجامع لأحكام القرآن» (1/264، 265).

قال القرطبي - رحمه الله :- «قال بعض العلماء في قوله تعالى: **چ ع ع ك ك** ما يدل على أن الخليفة بعد النبي أبو بكر الصديق ؛ لأن الخليفة لا يكون إلا ثانياً، وسمعت شيخنا أبا العباس أحمد بن عمر يقول: إنما استحق الصديق أن يقال له ثاني اثنين لقيامه بعد النبي بالأمر كقيام النبي به أولاً ، وذلك أن النبي لما مات ارتدت العرب كلها، ولم يبق الإسلام إلا بالمدينة فقام أبو بكر يدعو الناس إلى الإسلام ويقاثلهم على الدخول في الدين كما فعل النبي ، فاستحق من هذه الجهة أن يقال في حقه ثاني اثنين» (1).

وكان أحب الرجال إلى النبي ، فقد أخبر عليه الصلاة والسلام بقوله «لو كنت متخذاً خليلاً » لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي» (2).

وفي رواية: «لو كنت متخذاً خليلاً » لاتخذته خليلاً ، ولكن أخوة الإسلام أفضل» (3) وفي رواية: «ولكن صاحبكم خليل الله» (4). وعن عمرو بن العاص أنه سأله: من أحب الناس إليه؟ قال عليه الصلاة والسلام: «عائشة»، فقلت: «من الرجال» فقال: «أبوها»، فقلت: ثم من؟ قال: ثم عمر ابن الخطاب (فعد رجالاً) (5).

فمن كانت مكانته هذه كيف يحكم بكفره أو كفر صاحبه عمر الذي كان من السابقين إلى الإسلام واستعز به المسلمون. فعن عبد الله بن مسعود قال: (ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر) (6). وقد شهد له النبي بالجنة، فعن أبي هريرة قال: «بينما نحن عند رسول الله إذ قال: بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة

- (1) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (147/8 ، 148).
- (2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي » ، باب «مناقب المهاجرين وفضلهم » ، حديث رقم (3656) «الفتح» (17/7) ، ورقم (467) ومسلم برقم (2383).
- (3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي » باب «قول النبي (لو كنت متخذاً خليلاً ...) الحديث رقم (3657) «الفتح» (17/7).
- (4) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «من فضائل أبي بكر الصديق » حديث رقم (2383)، (1855/4).
- (5) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي » ، باب «قول النبي (لو كنت متخذاً خليلاً) » حديث رقم (3662) «الفتح» (18/7) ، ورقم (4308) ومسلم برقم (2384).
- (6) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي » باب «مناقب عمر بن الخطاب » حديث رقم (3684) «الفتح» (41/7) وبرقم (3863).

الله ورسوله محمد (1).

وقد رجح الإمام الطبري هذا الرأي (2).

وذهب الإمام ابن كثير إلى القول بأن المراد بالآية هم المنافقون (3).

(1) « تفسير الطبري » (596/7 ، 597).

(2) انظر: «المصدر السابق» (598/7).

(3) انظر: « تفسير ابن كثير » (435/2).

المطلب الثاني

أ - عقيدة الإمامية الاثني عشرية في البراءة من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما

برئ الله ورسوله عليه الصلاة والسلام من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما تنص على ذلك روايات الإمامية الاثني عشرية فالبراءة منهما ومن عثمان ومعاوية رضي الله عنهم من ضروريات هذا المذهب. يقول المجلسي: « ومن ضروريات دين الإمامية البراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية » (1)، فعن أبي الجارود (2) قال: (سئل أبو جعفر عنهما وأنا جالس، فقال: هما أول من ظلمنا حقنا، وحملنا الناس على رقابنا، وأخذنا من فاطمة عليها السلام عطية رسول الله فذك بنواضحها، فقام ميسر فقال: الله ورسوله منهما بريئان، فقال أبو جعفر :

لذي الحلم قبل اليوم ما تقرر العصا وما علم الإنسان إلا ليعلم. (3).
يحتج الإمامية الاثنا عشرية بهذا النص في ذكر مثالب خليفتي رسول الله ، وبغضهم لهما وتكفيرهم بأنهما:

1- أول من ظلم آل البيت حقهم وهو تولي الخلافة بعد رسول الله

2- حملا الناس على القتال بسبب الفوضى التي حصلت بتوليتهما الخلافة، وقتال آل البيت ومعاداتهم والكيد لهم.

3- أخذ حق فاطمة رضي الله عنها من ميراث النبي وهو أرض فدك.

وعليه فإن فاطمة - رضي الله عنها - قد توفيت رضي الله عنها وهي غاضبة عليهما وأوصت أن لا يصليا عليها ؛ وذلك لمنعها ميراثها من رسول الله ، فيروون أن زيد بن علي الثقفي (4) أتى عبد الله بن الحسن (5) - وهو بمكة - فقال: أنشدك الله أتعلم أنهم منعوا فاطمة عليها الس

(1) « الاعتقادات » للمجلسي (17).

(2) زياد بن المنذر الهمداني الخارفي ، أبو الجارود ، كوفي تابعي ، إليه تنسب الفرقة الجارودية من الزيدية ، له كتاب: «تفسير القرآن». انظر ترجمته: « معالم العلماء لابن شهر آشوب (87) و«خلاصة الأقوال» (348).

(3) « بحار الأنوار » (382/30).

(4) لم أعثر على ترجمته.

(5) عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد ، مدني تابعي ، من أصحاب جعفر الصادق شيخ الطالبين. انظر ترجمته: «نقد الزجال» للتفرشي

لام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثها ؟ قال: نعم، قال: فأنشدك الله، أتعلم أن فاطمة ماتت وهي لا تكلمهما - يعني أبا بكر وعمر ؟ - وأوصت ألا يصليا عليها ؟ قال: نعم، قال: فأنشدك الله أتعلم أنهم بايعوا قبل أن يدفن رسول الله صلى الله عليه وآله واغتنموا شغلهم ؟ قال: نعم، قال: وأسألك بالله أتعلم أن علياً لم يبايع لهما حتى أكره، قال: نعم، قال: فأشهدك أنني منهما بريء وأنا علي رأي علي وفاطمة عليهما السلام) قال موسى: فأقبلت عليه فقال أبي: أي بني ! والله لقد أتيا أمراً عظيماً⁽¹⁾.

في هذا النص بحسب زعمهم:

- 1- منع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ميراث فاطمة رضي الله عنها من أبيها عليه الصلاة والسلام بغير وجه حق، وهذا الأمر أدى إلى غضبها عليهما حتى وفاتها، بل إن هذا الغضب توارثه آل بيتها من بعدها.
 - 2- وصية فاطمة رضي الله عنها بأن لا يصليا عليها. لكن هل كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيمتنعان من الصلاة عليها ؟ !
 - 3- وصف الإمامية الاثني عشرية للصحابه رضي الله عنهم بـ الجشع والطمع في الحصول على الخلافة واهتمامهم بتقديمهم لها عن الاهتمام بأمور دين النبي^أ، واغتنام فرصة انشغال الصحابة بتجهيز النبي^أ ودفنه لأخذ الخلافة والمبايعه عليها.
 - 4- لم تذكر الرواية مطالبة علي بالخلافة كما ذكرت مطالبة فاطمة رضي الله عنها بميراثها من أبيها عليه الصلاة والسلام، مع أن الإمامية الاثني عشرية يزعمون النص على إمامته ، فلو كان نصاً لطالب به، خاصة مع وجود الكثير من آل البيت، فكان بالإمكان الانتصار بهم ومؤازرتهم له.
- فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما - بحسب معتقد الإمامية الاثني عشرية - قد ضرا كلا الطرفين، فضرا فاطمة بأخذ ميراثها، وعلياً بأخذ الخلافة منه، مع النص عليه؛ وذلك كله لطمعهما رضي الله عنهما وخيانتهم الأمانة وكفرهما بالله بعد الإيمان - وحاشاهما من ذلك - كما ستبين ذلك الروايات الآتية:
- فعن أبي جعفر (وسئل عن أبي بكر وعمر فقال: هما أول من

(97/3) و «جامع الرواة» للأرديلي (481/1).

(1) «بحار الأنوار» (386/30).

ظلمنا، وقبض حقنا، وتوثب على رقابنا وفتح علينا باباً لا يسده شيء إلى يوم القيامة، فلا غفر الله لهما ظلمهما إيانا (1).

لعله يريد بالباب الذي لا يسد أخذهما الخلافة فتجراً الناس من بعدهما على أخذها دون آل البيت، وإيمان الناس بعدم استحقاق آل البيت لها وتقدمهم على غيرهم، بل إن كل قطرة تقطر من دماء المسلمين في أعناق أبي بكر وعمر لأنهما - بحسب زعمهم - سبب الفتنة وهي تولي إمامة المسلمين.

فعن بشير (2) قال: سألت أبا جعفر عن أبي بكر وعمر فلم يجبني، ثم سأله فلم يجبني، فلما كان في الثالثة قلت: جعلت فداك، أخبرني عنهما؟ فقال: ما قطرت قطرة من دمائنا ولا دماء أحد من المسلمين إلا وهي في أعناقهما إلى يوم القيامة (3).

ويؤيد هذه الرواية ما رواه عن العباس بن الوليد الأعذارى (4) قال: سئل زيد بن علي (5) عن أبي بكر وعمر فلم يجب فيهما، فلما أصابته الرمية فنزع الرمح من وجهه استقبل الدم بيده حتى صار كأنه كبد، فقال: أين السائل عن أبي بكر وعمر؟ هما والله شركاء في هذا الدم، ثم رمى به وراء ظهره (6).

وفي رواية عن نافع الثقفى (7) - وكان قد أدرك زيد بن علي - قال: فسأله رجل عن أبي بكر وعمر فسكت فلم يجبه، فلما رمى قال: أين

(1) «بحار الأنوار» (383/30).

(2) بشير الجعفي الأزرق، يكنى أبا محمد المستنير، من أصحاب الباقر. انظر ترجمته: «رجال الطوسي» (127).

(3) «بحار الأنوار» (382/30).

(4) العباس بن الوليد بن صبيح الأعذارى، كوفي، وثقه الحلي الإمامي الاثنا عشري. انظر ترجمته: «خلاصة الأقوال» للحلي (210).

(5) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسين، مدني، تابعي، شهد له الصادق بالوفاء وترحم عليه، قتل سنة (121) وله (42) سنة، قال عنه الأربلي الإمامي الاثنا عشري: «جليل القدر عظيم المنزلة... ورد في علو قدره روايات يضيق المقام عن إيرادها» إليه تنسب فرقة الزيدية. انظر ترجمته: «جامع الرواة» (343/1) و«رجال ابن داود» (100) و«نقد الرجال» للتفريسي (287/2).

(6) «بحار الأنوار» (385/30).

(7) لم أعثر على ترجمته.

السائل عن أبي بكر وعمر ؟ هما أوقفاني هذا الموقف)⁽¹⁾.
يعني من هذين النصين قوله: (هما والله شركاء في هذا الدم)،
وقوله (هما أوقفاني هذا الموقف) وأن زيد بن علي - رحمه الله - جعل
سبب إصابته أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فهما اللذان أوقفاه هذا
الموقف فكانا شركاء في هذا الدم، فلم يفصح عن معتقده فيهما إلا بعد
إصابته.

فهل كان له اعتقاد آخر قبل ذلك فغيره بعد إصابته ؟ أم كان هذا
اعتقاده فلم يفصح عنه إلا بعد هذه الحادثة ؟ ولماذا سكت ولم يجب
سأله ؟!

بحسب هذه الروايات خليفتا رسول الله عند الإمامية الاثني
عشرية شركاء في كل دم أريق بغير حق، بل هما في هذا كالمحاربين
لعلي رضي الله عنهم، يقرر ذلك محدثهم يوسف البحراني فيقول: «
وحينئذ لا فرق في الحقيقة بين المحاربين له ولا بين الغاصبين للخلا
فة، بل الغاصبون أشد كفراً وزندقة ؛ لأنهم الأصل لكل فتنة متطرفة،
ولولا غضب الخلافة يوم السقيفة وفعلهم بأهل البيت تلك الأفعال
المخيفة لما طمع فيها طامع من الناس، ولا تقحمها أحد من أولئك الأ
رجاس من بني أمية وبني العباس »⁽²⁾.
في هذا النص حسب زعمهم:

1- أن غضب الخلافة أشد من محاربة علي ، فيرون أن أبا بكر
وعمر أعظم إثماً ممن حارب علياً ، إذ هما المؤسسان لهذه
الحرب بأخذ الخلافة، ولو تركاها لأهلها وهم علي وأبناؤه من
بعده لما تحملوا هذه الآثام.

2- أساس الخلاف بين المسلمين - بحسب معتقد الإمامية الاثني
عشرية - هو الخلاف حول إمامة المسلمين ومستحقيها، و
الذي أسس لهذا الخلاف هو أبو بكر وعمر اللذان جرأ الناس
على انتزاعها من أهلها وهم آل البيت.

3- إن إمامة المسلمين بعد رسول الله من حق علي وأبنائه من
بعده فهي وصاية من رسول الله اختص بها علياً ، فـ«إن
علياً هو وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا ريب..
إن الوصاية من الأوسمة الإسلامية الرفيعة التي اختص بها

(1) «بحار الأنوار» (385/30).

(2) «الشهاب الثاقب» ليوسف البحراني (228).

لإمام بلا ريب»⁽¹⁾.

وهذا الحكم التكفيري للخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مما لا مجال للشك فيه عند الإمامية الاثني عشرية فإن شيخهم المجلسي عقد باباً سماه: « باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم وقبائح آثارهم وفضل التبرؤ منهم ولعنهم ».

وقال بعد أن أورد فيه روايات تؤيد ما ذهب إليه قال مستقلاً لها: « والأخبار الدالة على كفر أبي بكر وعمر وأضرابهما وثواب لعنهم و البراءة منهم وما يتضمن بدعهم أكثر من أن يذكر في هذا المجلد أو في مجلدات شتى، وفيما أوردناه كفاية لمن أراد الله هدايته إلى الصراط المستقيم »⁽²⁾.

ويقول أيضاً: « إنهم- أي الخلفاء الراشدين الثلاثة - لم يكونوا إلا غاصبين حائرين مرتدين عن الدين، لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت من الأولين والآخرين »⁽³⁾.

ويقول آيتهم العظمى المعاصر السيستاني⁽⁴⁾: « كونهم - أي الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم- من صناديد الظلمة الذين ينطبق عليهم قوله تعالى: *چئی ئی ئی ئی چ- مما لا شك فيه* »⁽⁵⁾-أي لعنهم. فهذا الحكم الجائر الذي انبثق من معتقد الإمامية الاثني عشرية بحق الخلفاء الراشدين هو لمخالفتهم أهل الولاية أي: تجويزهم منصب الخلافة لغير الأئمة الاثني عشر.

ومن المعلوم قطعاً أن تهمة المخالفة لأهل الولاية ثابتة في حق الخلفاء الراشدين الثلاثة رضي الله عنهم، إذ هم المؤسسون لمبدأ وأصل مخالفة الولاية في زعم الإمامية الاثني عشرية وتبع الخلفاء الراشدين أهل السنة في ذلك في مسألة الإمامة، واقتدوا بهم من بعدهم.

فإذا أطلق علماء الإمامية الاثني عشرية الكفر اللعن في حق أهل السنة التابعين للخلفاء الراشدين في مخالفتهم الولاية فمما لا شك فيه إثباتهم اللعن والكفر - إن لم يكن أشد - في حق الخلفاء الراشدين إذ

(1) « فدك في التاريخ » لمحمد باقر الصدر (171).

(2) « بحار الأنوار » (399/30).

(3) المصدر السابق (385/4).

(4) علي بن محمد بن محمد الحسيني السيستاني ، تلميذ الخوئي ، من أبرز علماء الإمامية الاثني عشرية المعاصرين ، ولد سنة (1349). انظر ترجمته: موقع

www.sistani.org

(5) موقع الفرقان www.furqan.org.

هم المؤسسون لمبدأ مخالفة الولاية والمتبعون فيه؛ ولذا فقد عظموا ذنب الخلفاء الثلاثة حتى اعتقدوا أن كل من يضل بمخالفة الولاية لأهل البيت فائمه في أعناقهم إلى يوم الدين.

يقول يوسف البحراني: « وولاية أبيه - أي أبي يزيد ومراده معاوية - من قبل عمر وعثمان العالمين بما عمل من الجور والطغيان، فلو أنهم أفتوا بلعن يزيد وكفره لانجر ذلك إلى إظهار القدح في أصنامهم ؛ لأنهم المؤسسون لهذه المفاصد، والموطئون لهذه المقاصد » (1)

أما ثواب من تبرأ منهما ومات من ليلته فهو دخول الجنة.

روي الكليني (2) بسنده عن أحدهما (3) قال: « من قال: اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك المقربين وحمة عرشك المصطفين أنك أنت الله لا إله إلا أنت الرحمن الرحيم، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأن فلاناً (4) إمامي ووليي، وأن أباه رسول الله صلى الله عليه وآله وعلياً و الحسن والحسين وفلاناً وفلاناً - حتى ينتهي إليه - (5) أوليائي، على ذلك أحيا عليه وأموت وعليه أبعث يوم القيامة وأبرأ من فلان وفلان وفلان ف-إن مات من ليلته دخل الجنة » (6).

والمراد بفلان وفلان وفلان أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. كما تشير إلى ذلك الروايات الأخرى.

(1) الشهاب الثاقب (140).

(2) محمد بن يعقوب بن إسحاق أو جعفر الكليني الرازي ، أحد ثقات الشيعة وعظمائهم ، هلك سنة (328) أو (329) ، له كتاب «الكافي». انظر ترجمته: «مستدركات علم الرجال» للنمازي الشاهرودي (373/7).

(3) أحدهما: مصطلح يستعمله الإمامية الاثنا عشرية ويريدون به أحد الإمامين جعفر ١ الصادق أو أباه محمد ٢ الباقر.

(4) ويسمي إمام زمانه.

(5) أي: إلى إمام زمانه.

(6) «الأصول من الكافي» (522/2).

عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة ابن الجراح، ثم انتهت إلى هذا»⁽¹⁾.

وفي هذا نص على أحقية أبي بكر بالخلافة وتقدمه على غيره من الصحابة، يليه في ذلك عمر، ثم أبو عبيدة كما نصت على ذلك عائشة رضي الله عنها.

وقد أجمع الصحابة على تقدمه على غيره .

قال الإمام النووي - رحمه الله -: «هذا دليل لأهل السنة في تقديم أبي بكر ثم عمر للخلافة مع إجماع الصحابة، وفيه دلالة لأهل السنة أن خلافة أبي بكر ليست بنص من النبي على خلافته صريحاً بل أجمعت الصحابة على عقد الخلافة له وتقديمه لفضيلته، ولو كان هناك نص عليه أو على غيره لم تقع المنازعة من الأنصار وغيرهم أولاً ، ولذكر حافظ النص ما معه، ولرجعوا إليه، لكن تنازعوا أولاً ، ولم يكن هناك نص ثم اتفقوا على أبي بكر، واستقر الأمر.

وأما ما تدعيه الشيعة من النص على علي والوصية إليه فباطل لا أصل له باتفاق المسلمين، والاتفاق على بطلان دعواهم في زمن علي وأول من كذبهم علي بقوله: «ما عندنا إلا ما في هذه الصحيفة»⁽²⁾ ولو كان عنده نص لذكره، ولم ينقل أنه ذكره في يوم من الأيام ولا أن أحداً ذكر له، والله أعلم»⁽³⁾.

وقد كان الشيعة الأول أصحاب علي متفقين على تقديم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، عليه، وعلى هذا كان أهل السنة كلهم⁽⁴⁾. وروى العباس أنه قال لعلي عند وفاة النبي : «إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله فلنسأله فيمن هذا الأمر، إن كان فينا علمنا ذلك وإن كان في غيرنا فأوصى بنا، فقال علي إنا والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضل أبي بكر الصديق» حديث رقم (2385)، (4/1856).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «العلم» باب «كتابة العلم» حديث رقم (111) «الفتح» (1/...) بلفظ: (إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة) وبرقم (1870، 3047، 3172، 3179، 6755، 6903، 6915، 7300) ومسلم برقم (1370) (2/995).

(3) «شرح النووي لصحيح مسلم» (15/154، 155).

(4) انظر: «منهاج السنة» (2/72، 73).

الناس بعده، وإني والله لا أسأله رسول الله «⁽¹⁾.

فهذه النصوص تدل دلالة واضحة على بطلان ما ذهب إليه الإمامية لاثنا عشرية من النص على خلافة علي بعد النبي ، وتدل دلالة قاطعة على أن النبي لم يوص بالخلافة لأحد من بعده، وإنما ظهر منه أقوال وأفعال تدل على أحقية أبي بكر بالخلافة وترجيحه على غيره.

وقد بايع علي الخلفاء الراشدين الثلاثة، ومبايعته تدل على صحة خلافتهم عنده، ولو كان يرى أنه أحق منهم بنص النبي له ولأبناءه من بعده لامتنع من ذلك ولصرح وطالب به.

قال ابن كثير - رحمه الله -: « فأما ما يغتر به كثير من جهلة الشيعة والقصاص والأغبياء من أنه أوصى إلى علي بالخلافة، فكذب وبهت وافتراء عظيم يلزم منه خطأ كبير في تخوين الصحابة، ومما لنتهم بعده على ترك إنفاذ وصيته وإيصالها إلى من أوصى إليه، وصرفهم إياها عن غيره لا لمعنى ولا لسبب، وكل مؤمن بالله ورسوله يتحقق أن دين الإسلام هو الحق، يعلم بطلان هذا الافتراء لأن الصحابة كانوا خير الخلق بعد الأنبياء وهم خير قرون هذه الأمة التي هي أشرف الأمم بنص القرآن وإجماع السلف والخلف في الدنيا والآخرة، ولله الحمد »⁽²⁾.

فعلي كان معترفاً بحقهم ومكانتهم التي أنزلهم الله تعالى إياها مقراً بصحة خلافتهم، فقال مثنياً علي خلافة الثلاثة رضوان الله عليهم: « إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك رضا الله فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منها، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبي-ل المؤمنين وولاه الله ما تولى »⁽³⁾. ولما سئل لم اختار المسلمون أبا بكر خليفة للنبي قال: « إنا نرى أبا بكر أحق الناس بها، وإنه لصاحب الغار وثاني اثنين، وإنا

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب « المغازي » باب « مرض النبي ووفاته » حديث رقم (4447) « الفتح » (142/8) وبرقم (6266).

(2) « البداية والنهاية » لابن كثير (225/7).

(3) أخرجه الحاكم في « المستدرک » برقم (4422) (70/3) ، وقال: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » وسكت عنه الذهبي ، وانظر: « شرح نهج البلاغة » (50/2).

لنعرف له سنة، ولقد أمره رسول الله بالصلاة وهو حي» (1).
 وقال مثنياً على عمر بن الخطاب وولايته مصداقاً لرؤيا النبي
 التي قال فيها: «بينما أنا نائم رأيت الناس عرضوا علي وعليهم قمص
 فمناها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعرض علي عمر وعليه
 قميص اجتره» قالوا: «فما أولته يا رسول الله؟ قال: «الدين» (2).
 وقال: «ووليهم وال، فأقام واستقام حتى ضرب الدين بحرانه» (3).

قال ابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي بعد أن ذكر هذه الخطبة: «
 وهذا الوالي هو عمر بن الخطاب، وهذا الكلام من خطبة خطبها في أيام
 خلافته طويلة يذكر فيها قربه من النبي واختصاصه له، واختصاصه
 بإساراه إليه حتى قال فيها: فاختر المسلمون بعده بأرائهم رجلاً
 منهم فقارب وسدد حسب استطاعته على ضعف وجد كانا فيه، ثم
 وليهم بعده وال فأقام واستقام حتى ضرب الدين بحرانه» (4).
 فعلي صدق وأقر بقول النبي وطابق الصفات على أبي بكر
 وعمر رضي الله عنهما، وبين أن الدين قد استقر في عهد عمر في أيام
 خلافته وهو زمن لم يكن لعلي فيه حاجة إلى التهمة التي يلصقها
 الشيعة بأئمتهم حين يقولون الحق.
 وقد نهى عن تفضيله على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتى
 قال: « لا أسمع بأحد أنه فضلي على أبي بكر وعمر إلا جلدته أربعين » (5).

ولما سأله ابنه محمد بن الحنفية عن خير الناس بعد النبي قال:
 « أبو بكر، قلت: ثم من ؟ قال عمر، وخشيت أن يقول عثمان، فقلت:
 ثم أنت ؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين » (6).
 قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر هذه الرواية مبيناً صدق
 علي في مقولته هذه وأنه لم يقلها تقية لأحد، فقال رحمه الله: «

(1) «نهج البلاغة» خطب للإمام علي (7/3).

(2) تقدم تـخريجه ص(57).

(3) شرح «نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (218/20).

(4) المصدر السابق ، والموضع نفسه.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (349/6). وانظر: «تفسير القرطبي» (240/17)، و«منهاج

السنة» (511/7) و«البداية والنهاية» (277/10).

(6) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب « فضائل أصحاب النبي » باب « قول النبي

لو كنت متخذاً خليلاً » حديث رقم (3671) « الفتح » (21/7).

وهذا يقوله لابنه الذي لا يتقيه، ولخاصته، ويتقدم بعقوبة من يفضله عليهما، ويراه مفترياً، والمتواضع لا يجوز أن يتقدم بعقوبة من يفضله عليهما، يقول الحق ولا يسميه مفترياً»⁽¹⁾.

وعنه قال: «ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وخيرها بعد أبي بكر عمر، ثم يجعل الله الخير حيث أحب»⁽²⁾. قال شيخ الإسلام مؤيداً لهذه الرواية:

«وقد تواترت عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال: «خير الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» وقد روي هذا عنه من طرق كثيرة قيل إنها تبلغ ثمانين طريقاً، وعنه أنه قال: «لا أوتى أحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى»⁽³⁾.

وقد كان سائراً على مناهجهم، ولم يخالف ما كانوا عليه من السياسة والدين، فلما جاء أهل نجران يشكون إلى علي ما فعله بهم عمر قال: (إن عمر كان رشيد الأمر، فلا أغير شيئاً صنعه عمر)⁽⁴⁾. وقال الحسن بن علي: «لا أعلم علياً خالف عمر ولا غير شيئاً مما صنع حين قدم الكوفة»⁽⁵⁾.

وهذا يخالف ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية من الطعن بخلاف عمر واتهامه بالكفر، فإن إمامهم الذي يزعمون أنهم ينتسبون إليه مذهبياً يرى أحقية أبي بكر وعمر بالخلافة وصحة إيمانهما. وقد شهدت كتب الإمامية الاثني عشرية بصحة خلافة أبي بكر وعمر ففي كتاب «نهج البلاغة» أن علياً قال: «لله بلاء فلان - أبو بكر وفي بعض الشروحات عمر - فقد قوم الأود وداوى العمد، خلف الفتنة وأقام السنة، ذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها وسبق شرها، أدى إلى الله طاعته واتباعه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي»⁽⁶⁾.

(1) «منهاج السنة» (511/7، 512)، وانظر: (11/1، 12، 308)، (72/21، 137، 178)، (284/7، 385).

(2) مسند الإمام أحمد (238/2) برقم (908) قال محققو المسند: «إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد خير فمن رجال أصحاب السنن»، و«الاختصاص» (128)، و«الشافعي في الإمامة»، للمرتضى (94/3).

(3) «منهاج السنة» (137/6). والأثر سيأتي تخريجه ص (542).

(4) «مصنف ابن أبي شيبة» (357/6) و«سنن البيهقي» (120/10).

(5) «كتاب الخراج» ليحيى بن آدم القرشي (21).

(6) «نهج البلاغة» (222/2).

وقد شهدت بذلك كتبهم، فعن أبي بصير قال: «كنت جالسا عند أبي عبد الله، إذ دخلت علينا أم خالد، التي كان قطعها يوسف بن عمر، تستأذن عليه فقال أبو عبد الله: أيسرك أن تسمع كلامها؟ قال: فقلت: نعم، قال: فأذن لها، قال: وأجلسني معه على الطنفسة⁽¹⁾، قال: ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأة بليغة فسألتها عنهما - أي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - فقال لها: توليها، قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم»⁽²⁾.

فسلك السلف الصالح مسلك الصحابة رضوان الله عليهم فاعتقدوا في أبي بكر ما اعتقده الصحابة من أحقيته في التقديم للخلافة وفهموا النصوص على ما فهمها الصحابة.

كما أقر بصحة خلافة أبي بكر وأحقيته بالخلافة المصنفون من الإمامية الاثني عشرية المعاصرين، يقول أحد معاصريهم المعتدلين «كان أبو بكر معروفا بمكانته وسداد رأيه واعتداله، فبايعه علي وغيره من كبار آل البيت، بغيرتهم المعتادة على الدين، ورغبة منهم في جمع كلمة المسلمين»⁽³⁾.

كما بين محمد آل كاشف الغطاء الأسباب التي جعلت الصحابة يقدمون أبا بكر في الخلافة على علي فقال: «ولما ارتحل الرسول من هذه الدار إلى دار القرار ورأى جمع من الصحابة أن لا تكون الخلافة لعلي إما لصغر سنة أو لأنه قرشياً كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة لبني هاشم - إلى أن قال -: وحين رأى أن الخليفة الأول والثاني بذلا أقصى الجهد في نشر كلمة التوحيد وتجهيز الجيوش وتوسيع الفتوح ولم يستأثروا ولم يستبدوا بايع وسالم»⁽⁴⁾.

فهذا إقرار من علماء الإمامية الاثني عشرية أنفسهم فلو كان تقديم أبي بكر بالخلافة على علي كفر لما أقروا بذلك، وهذا تناقض. وما زعموه من غضب فاطمة رضي الله عنها عليهما رضي الله عنهما بسبب الميراث فإن أبا بكر أخبرها بقول النبي (لا نورث ما تركنا صدقة).

وقال: (إنما يأكل آل محمد في هذا المال وإني والله لا أغير

(1) الطنفسة: البساط الذي له خمل رقيق. «لسان العرب» (127/6).

(2) «الكافي» (101/8).

(3) «مختصر تاريخ العرب» (28) نقله إلى العربية عفيف بعلبكي.

(4) «أصل الشيعة وأصولها» لآل كاشف الغطاء (192).

شيئاً من صدقة رسول الله عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته. ثم قال: أبو بكر لعلي رضي الله عنهما والذي نفسي بيده لقراءة رسول الله أحب إلي أن أصل من قرابتي، وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فلم آل فيها عن الخير، ولم أترك أمراً رأيت رسول الله يصنعه فيها إلا صنعته (1).

ثم بايعه علي على مشهد من الناس على المنبر. فتأخر علي لا ينقص بيعة أبي بكر ولا يقدر فيها، « وقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها - أي صحة البيعة - مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجتماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدر فيه فلا نه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام فيضع يده في يده، ويبايعه، وإنما يلزمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له، وأن لا يظهر خلافاً ولا يشق لعصا، وهكذا كان شأن علي في تلك المدة التي قبل بيعته فإنه لم يظهر على أبي بكر خلافاً ولا شق للعصا ولكنه تأخر عن الحضور عنده للعدر المذكور في الحديث » (2).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي باب « غزوة خيبر » حديث رقم (4241) ، «الفتح» (493/7) و (3093) و (3712) و (4036) و (6726) ومسلم برقم (1759) و (1761) و (1380/3، 1381).
(2) « شرح النووي لصحيح مسلم » (78 ، 77/12).

ب - الرد على دعوى الإمامية ردة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
تقدم أن الإمامية الاثنا عشرية يزعمون أن أبا بكر وعمر رضي الله
عنهما ارتدا بعد وفاة النبي ، وأن هذه الردة كانت ردة عن تولي علي ،
والردة عن ولاية علي ردة عن الإسلام عندهم.
والصحيح أن أبا بكر وعمر لم يتوليا الخلافة إلا بإجماع من
الصحابة رضوان الله عليهم كما تقدم.
وأن ما زعموه من ردة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم -
عن الهدى بعد أن تبين لهم، فيقال:

إن كان الهدى هو علي- رضي الله عنه- فقد ارتدوا - بحسب زعم
الإمامية الاثني عشرية- بترك إمامة علي- رضي الله عنه-، وهذا لا يوجب
ردة عن الإسلام ؛ بل ترك لأمر ساغ فيه الاجتهاد.

كما أن في الآية إخباراً بحسب تفسيرهم، بردة أبي بكر وعمر
وعثمان- رضي الله عنهم- قبل وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم- فهل هي
ردة عن الإيمان أم ردة عن تولي علي- رضي الله عنه- ؟

فإن زعموا أنها ردة عن الإيمان فهذا باطل وينافي نصوصهم التي
تنص على أنهم - رضي الله عنهم- كانوا مسلمين في حياة النبي ^أ.

وإن أرادوا: أنها ردة عن تولي علي - رضي الله عنه- فإن علياً لم
يكن زمن ولايته، والآية نزلت على النبي- صلى الله عليه وسلم- في
حياته، فكيف يرتدون وعلي- رضي الله عنه- لم يتول الخلافة ؟!

فلما لم يرد في ذلك آية من القرآن ولا حديث صحيح من السنة تبين
بطلان مدعاهم

وقد بشرهم النبي بالجنة، فعن أبي موسى الأشعري قال: «كنت مع
النبي في حائط من حيطان المدينة فجاء رجل فاستفتح، فقال
النبي : «افتح له وبشره بالجنة» ففتحت له، فإذا هو أبو بكر فبشرت-
ه بما قال النبي فحمد الله. ثم جاء رجل فاستفتح فقال النبي :
«افتح له وبشره بالجنة» ففتحت له، فإذا هو عمر فأخبرته بما قال
النبي فحمد الله، ثم استفتح رجل فقال لي: «افتح له وبشره بالجنة
على بلوى تصيبه» فإذا عثمان فأخبرته بما قال رسول الله فحمد الله
، ثم قال: الله المستعان»⁽¹⁾.

وكون النبي يبشر هؤلاء الخلفاء الثلاثة بالجنة دلالة على أنه
كان يعلم أنهم يموتون على الإسلام، وذلك بوحي من الله تعالى چ پ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب « فضائل أصحاب النبي » باب « فضائل
عمر بن الخطاب برقم (3693) «الفتح» (43/7) وبرقم (3674) و (3695) و
(6216) ومسلم برقم (2403).

ي ن ث ت ث ت ج [النجم: 3-4].

ولو كانوا سيرتدون بعد وفاته عليه الصلاة والسلام لعلم بذلك بوحى من الله ولم يشهد لهم بالجنة، وفي زعم الإمامية الاثني عشرية ردة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، طعن في رسول الله ، فيكون بحسب زعمهم قد بشرهم بأمر لن يقع.

وطعن في الوحي الذي أخبر النبي ، وطعن في رب الوحي الذي أوحى للوحي بأن يبلغ النبي تلك البشارة.

ثم كيف يرتدون بعد وفاته وقد جاهدوا معه وناصروه في صدرا لإسلام، ثم لما عز وانتشر ارتدوا !!.

وقد دخلوا الإسلام رغبة فيما عند الله وجاهدوا وهاجروا مع النبي وتركوا الأموال والديار ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ولو كانوا كارهين للإسلام لما دخلوا فيه أصلاً ، ولما سابقوا إلى الخير وكانوا من أسبق الناس إسلاماً ثم حرصا على الأعمال الصالحة.

فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله : «من أصبح منكم اليوم صائماً؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «فمن تبع منكم اليوم جنازة؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «فمن أطعم منكم اليوم مسكيناً؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «من عاد منكم اليوم مريضاً؟» قال أبو بكر: أنا فقال رسول الله : «ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة»⁽¹⁾.

وكما أنه يتعارض مع دخولهم في الإسلام وقت الضعف والقلّة، ولو كان هذا معتقدهم لتأخروا حتى ينالوا حظوظهم من الدنيا كما فعله المنافقون.

فلما لم يقع منهم ذلك ولم يثبت بالأدلة الصحيحة وثبت خلافه تبين أن ما زعمه الإمامية الاثنا عشرية من القول بردة الخلفاء الراشدين الثلاثة غير صحيح، وأن الأدلة تناقض ما ذهبوا إليه.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب « فضائل الصحابة » باب « فضل أبي بكر الصديق » حديث رقم (1028) (712/2) و (1857/4).

المطلب الرابع

أ- دعوى الإمامية الاثني عشرية نفاق أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما

لم يكتف الإمامية الاثنا عشرية بتكفير خليفتي رسول الله بل زعموا أنهما كانا منافقين، فكانا يخفيان الكفر ويظهران الإسلام له، فزعموا أن أبا بكر كان له صنم معلق في عنقه يسجد له ويوهم النبي أنه يسجد لله.

يقول نعمة الله الجزائري: « كما نقل في الأخبار أن الخليفة الأول قد كان مع النبي صلى الله عليه وآله وصنمه الذي كان يعبد زمن الجاهلية معلق بخيط في عنقه سائر بثيابه، وكان يسجد ويقصد أن سجوده لذلك الصنم إلى أن مات النبي صلى الله عليه وآله فأظهروا ما كان في قلوبهم »⁽¹⁾.

فِي هَذَا النَّصِّ بِحَسَبِ زَعْمِهِمْ:

- 1- نفاق أبي بكر ، وإيهامه النبي بأن سجوده لله لا للصنم.
 - 2- قدرة أبي بكر في إخفاء الكفر عن النبي طيلة فترة حياته مع شدة ملازمته له، ومع ذلك لم يشعر به.
 - 3- وصف النبي بالغفلة - والعياذ بالله - وأنه مع طيلة فترة ملازمة أبي بكر له إلا أنه لم يتنبه لكفره أو لسجوده لصنم معلق في عنقه.
 - 4- مع إخبار الله تعالى النبي بالمنافقين إلا أنه لم يعد منهم أبا بكر ، فكان من الأولى أن يخبره الله بذلك، خاصة وأنه كان أشد الصحابة رضي الله عنهم مرافقة له حتى في أسفاره.
 - 5- ردة أبي بكر عن إظهاره الإسلام بعد وفاة النبي ، حيث كان ينتظر وفاته ليظهر ما كان في قلبه من كفر.
- والكفر عند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حسب زعم الإمامية الاثني عشرية، أفضل من الإيمان، بل يزعمون أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يعتقدان أن الكفار من المؤمنين، إذ هما لم يسلما إلا نفاقاً ورغبة في تولى الخلافة بعد رسول الله .

فيروون عن أبي جعفر - كذبًا عليه - في قوله تعالى: چ مؤ ئي
مئي ئپ ئي ئي ئي يي چ « فلان وفلان »⁽²⁾ چ ئج ئح ئم ئي

(1) « الأنوار النعمانية » للجزائري (111/2).

(2) المراد بقولهم (فلان وفلان) أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كما تقدم.

عن الذكر بعد إذ جاءني.

ق-ال العباس ب-ن الحارث ⁽¹⁾: لما تعاقدوا عليها نزلت: چ چ گ گ گ گ چ ⁽²⁾ الآية.

وفي رواية أخرى ذكروا فيها الصحابة الذين تواطؤوا مع أبي بكر وعمر في كتابة الصحيفة.

فعن سليم بن قيس قال: قال سلمان الفارسي: (.. فلما تـخوف أبو بكر أن ينصره الناس وأن يمنعه بادرهم فقال له: كل ما قلته حق قد سمعناه بأذاننا وعرفناه ووعته قلوبنا، ولكن سمعت رسول الله يقول بعد هذا: (إنا أهل بيت اصطفانا الله وأكرمنا واختار لنا الآخرة على الدنيا، وإن الله لم يكن ليجمع لنا أهل البيت النبوة والخلافة) فقال علي : هل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله شهد هذا معك ؟ قال عمر: صدق خليفة رسول الله قد سمعته منه كما قال. وقال أبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل: صدق، قد سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال لهم علي : لقد وفيتم بصحيفتكم الملعونة التي تعاقدتم عليها في الكعبة: إن قتل الله محمداً أو مات لتزورن هذا الأمر عنا أهل البيت، فقال أبو بكر: فما علمك بذلك ؟ ما أطلعناك عليها ؟ قال علي: أنت يا زبير، وأنت يا سلمان، وأنت يا أبا ذر، وأنت يا مقداد أسألكم بالله وبالإسلام أما سمعتم رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ذلك تسمعون: (إن فلاناً وفلاناً - حتي عد هؤلاء الخمسة - قد كتبوا بينهم كتاباً وتعاهدوا فيه وتعاقدوا أيماناً على ما صنعوا إن قتل أو مت ؟ قالوا: اللهم نعم قد سمعناه يقول ذلك لك) إنهم قد تعاقدوا وتعاقدوا على ما صنعوا، وكتبوا بينهم كتاباً إن قتل أو مت أن يتظاهروا عليك وأن يزووا عنك هذا يا علي.. ⁽³⁾ .

في هذا النص بزعمهم:

- 1- تواطؤ أبي بكر وعمر وأبي عبيدة وسالم مولى حذيفة ومعاذ بن جبل على الكذب والخيانة.
- 2- دعواهم كذب أبي بكر وشهادة عمر وأبي عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل للزور من أجل أخذ الخلافة.
- 3- علم النبي بكتابة هذا الكتاب ولم ينههم عنه.
- 4- علم النبي بكتابة هذا الكتاب إلا أنه لم ينص على الخلافة

(1) لم أعثر على ترجمته.

(2) « الصراط المستقيم » لعلي العاملي (153/3).

(3) « كتاب سليم بن قيس » (153).

لعلي من بعده، مع أن هذه المسألة كانت ممتدة الصراع حتى في حياته عليه الصلاة والسلام كما أنه لم يرد نص صريح في القرآن للدلالة على ذلك.

إن لماذا سبق أبو بكر وعمر الناس إلى الإسلام فأما بالنبي في بداية الدعوة، ولماذا لم يبقيا على الكفر كما بقي عليه كثير من قريش، بل تحملا العذاب ومفارقة الأهل والهجرة والنصرة والصدع بالحق ؟

يجيب عن ذلك سيدهم علي بن طاووس ⁽¹⁾ فيقول: « ووقفت أنا على كتاب دانيال المختصر من كتاب الملاحم - وهو عندنا الآن - يتضمن ما يقتضي أن أبا بكر وعمر كانا عرفا من كتاب دانيال - وكان عند اليهود - حديث ملك النبي صلى الله عليه وآله وولاية رجل من تيم، ورجل من عدي بعده دون وصية أبيك علي وصفتها، فلما رأيا الصفة في محمد ج-دك صلى الله عليه وآله تبعاه وأسلما معه طلبا للولاية التي ذكرها دانيال في كتابه » ⁽²⁾.

في هذا النص بحسب زعمهم:

- 1- حجة على الإمامية الاثني عشرية، ولو فرضنا جدلا صحة فيه مبشرات، وإثبات لصحة خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فإن الكلام عن توليها الخلافة ذكر في كتاب دانيال الموجود عند اليهود، فكانا أحق بالخلافة من غيرها؛ لأن ذلك الخبر وجد في كتاب متقدم مما يدل على صحة خلافتها وأنهما لم يأخذاهما غصبا.
- 2- علم النبي بتوليها الخلافة من بعده، ومع ذلك لم ينكر ولم يحذر منهما.
- 3- زعمهم أن إسلامهما رضي الله عنهما كان تصديقا لهذه الرواية، وطمعا في تولي الخلافة.

(1) رضي الدين علي بن طاووس بن سعد الدين أبي إبراهيم موسى بن جعفر الطاوسي العلوي الحلي الحسني الحسيني أحد علماء الإمامية الاثني عشرية ومؤلفيهم، له مصنفات منها «الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف»، ولد سنة (589) وهلك سنة (664). انظر ترجمته: «إلزام النواصب» لمفلح بن راشد (20).
(2) «كشف المحجة لثمره المهجة» لابن طاووس (61).

وأعدل جث ق ف ج، يعني: من الذين صدقوا الله ورسوله، وأقروا بما جاءهم به نبيهم محمد (سبيلا) يعني طريقاً⁽¹⁾.

فلا دليل على ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية من القول بأن الآية دليل على الإمامة ولا ذكر لها.

وأما ما زعموا من كتابة صحيفة ودفنوها في جوف الكعبة اتفقوا فيها على أخذ الخلافة بعد النبي لأبي بكر فإن الرواية من ناحية الإسناد: ضعيفة عندهم فيها أبان بن أبي عياش وقد ضعفه الطوسي والحلي⁽²⁾ كما ضعف شيخهم الغضائري صحة كتاب سليم بن قيس الذي وردت فيه هذه الرواية⁽³⁾.

وأما من ناحية المتن فإنها تتعارض مع ما ورد عن النبي من محبته لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وجميع الصحابة الذين ورد ذكرهم في هذه الرواية، فأبو بكر أشد الناس ملازمة للنبي، وقال عنه عليه الصلاة والسلام: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر»⁽⁴⁾ وهو صاحبه في الغار، وقد شهد له بالجنة.

وأما عمر فله من المكانة العظيمة والمنزلة الرفيعة عند النبي وقد أخبر عليه الصلاة والسلام من فضله أن قال: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر»⁽⁵⁾.

وفي رواية «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر»⁽⁶⁾.

وقد بلغ من شدة تمسكه بالدين أن رآه النبي في المنام وفسرها بقوله: «بينما أنا نائم رأيت الناس عرضوا علي وعليهم قمص فمنها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعرض علي عمر وعليه قميص اجتريه، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قالوا: الدين»⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق (141/7).

(2) انظر: «رجال الطوسي» (126)، «خلاصة الأقوال» (325).

(3) انظر: «رجال الغضائري» للغضائري (118).

(4) تقدمت-خريجه ص(202).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب «فضائل أصحاب النبي» باب «مناقب عمر بن الخطاب» حديث برقم (3689) «الفتح» (42/7)، وبرقم (3469) و«مسلم» برقم (2398).

(6) المصادر السابقة، والمواضع نفسها.

(7) تقدمت-خريجه ص(57).

فمن كانت هذه حاله لا يمكن أن يكون منافقاً أو حريصاً على تولي الخلافة فيبيع دينه بدنياه لعرض زائل.

فكيف للصحابة الأجلاء أن يتآمروا على عصيان النبي قبل أمره ثم ينخرطون في مجتمع الصحابة ويأمنهم على تبليغ الدعوة.

بل كيف يمكن أن يكون منافقاً وقد دخل في الإسلام وقت ضعف المسلمين وقتلتهم فباعوا الأنفس والأموال وهاجروا من ديارهم ابتغاء رضوان الله والدار الآخرة، ثم يمكن أن يقال إنهم أسلموا نفاقاً، وأنهم اتفقوا على صحيفة بأن يتولوا الخلافة !!

إن أمر الخلافة عند الصحابة رضوان الله عليهم من الأمور الواجبة التي يجب على المسلمين أن يولوها أحد أكفائهم ممن تقوم به شروط ولاية أمر المسلمين من الأمانة والقدرة التامة على حزم الأمور والعدل والنصح وغيرها، فمتى قام بها من هو بهذه الصفات كفاهم، إذ لم تكن همّتهم قاصرة على أمور الدنيا بل هي أعلى وأرقى، فهمّتهم متعلقة بالدار الآخرة لا الدنيا الزائلة.

ولو كانت الرواية صحيحة لن-زل وحي يخبر النبي علي ما تأمروا عليه ويحذر منهم، كما حذر من المنافقين وفضحهم في آيات كثيرة.

وأما ما ذكره علي بن طاووس من أن سبب إسلام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما هو ذكرهما في كتاب دانيال أنهما يليان الخلافة دون علي ففيه حجة على الإمامية الاثني عشرية، فإن هذا ولا بد أن يكون النبي - إن كان حقاً - قد أطلعه الله عليه لأنه من الأمور المتعلقة بأمرته من بعده، ومع ذلك فإن النبي لم يحذر منه، ولم يرد في السنة الصحيحة ما يدل على ذلك أو الكلام عن صحة هذا القول. ثم إن هذا كلام في كتاب دانيال عند اليهود، وهذه دعوى مجردة لا دليل عليها عقلاً ولا شرعاً.

المطلب الخامس

أ - وصف الإمامية الاثني عشرية أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بأنهما شيطانان

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية أن الخليفين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما شيطانان خلقهم الله لإغواء النبي إلا أن نصوصهم اضطربت، فتارة تصفهما بأنهما شيطانان للنبي ، وتارة تصف عمر فقط بأنه هو الشيطان، وتارة يجعلون أحدهما شيطاناً من الإنس، والآخر شيطاناً من الجن، وهذا الاضطراب مخالف للعقل الصريح والنقل الصحيح.

يروى علي بن إبراهيم⁽¹⁾ بإسناده عن علي بن أبي حمزة⁽²⁾ عن أبي عبد الله قال: «ما بعث الله رسولا إلا وفي وقته شيطانان يؤذيانه وينتابانه ويضلان الناس بعده، فأما الخمسة أولو العزم من الرسل: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم، وأما صاحب نوح فتيطيفوس وخرام، وأما صاحب إبراهيم فمكيل ورذام، وأما صاحب موسى فالسام-ري ومرعقيا، وأما صاحب عيسى فمولس ومريسا، وأما صاحب محمد فحبتري وزريق»⁽³⁾.

قال المجلسي: «بيان: الحبتري: الثعلب، وعبر عن أبي بكر به لكونه يشبهه في المكر والخديعة، والتعبير عن عمر بزريق إما لكونه أزرق، أو لكونه شبيهاً بطائر يسمى زريق في بعض خصاله السيئة، أو لكون الزرقة مما يبغضه العرب ويتشاءم به كما قيل في قوله تعالى: **چ چ چ چ**»⁽⁴⁾.

في هذا النص بزعمهم:

- 1- أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما شيطانان خاصان بالنبي خلقهما الله تعالى لإغواء نبيه عليه الصلاة والسلام.
- 2- مخالفة هذه الرواية للرواية التي تنص على أن أبا بكر وعمر

(1) علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، أبو الحسن ، أحد ثقات الإمامية الاثني عشرية ومحدثهم ومفسريهم ، له كتب منها: «التفسير» و «الناسخ والمنسوخ» ، هلك في القرن الخامس. انظر ترجمته: «معجم رجال الحديث» (212/12) وما بعدها.

(2) علي بن أبي حمزة بن الحسن بن عبيد الله ، أبو محمد أحد رواة الشيعة الثقات عندهم. انظر ترجمته: « خلاصة الأقوال » للحلي (181) و « التحرير الطائوسي » لحسن صاحب المعالم (354).

(3) «تفسير القمي» (422). والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية مدارها على علي بن أبي حمزة أحد رواة الشيعة الثقات.

(4) « بحار الأنوار » (12/31).

من الوعد بمعنى: الإيعاد»⁽¹⁾.

في هذا النص بحسب زعمهم:

- 1- تخصيص عمر بأنه شيطان لأبي بكر .
- 2- التجاوز عن سيئات الشيعة دون غيرهم.
- 3- الوعد للشيعة والوعيد لمخالفهم من أهل السنة.
- 4- زعمهم تبدل سيئات الشيعة يوم القيامة إلى حسنات، قال تعالى: **چ ئو ئو ئو چو چو ئو چ نافية، تنفي تبدل القول** عن جميع الناس، ولم تأت بعدها أداة استثناء لتأييد رأيهم. ويؤيد هذا النص تفسير المجلسي لكلام الطبرسي حيث قال الطبرسي:

«قرأ أهل العراق غير أبي بكر (حتى إذا جاءنا) على الواحد و الباكون (جاءنا) على الاثنين»⁽²⁾ انتهى.

قال المجلسي: «أقول: قد مر في الآية السابقة **چ ٹ ٹ ٹ ٹ** عن أبي بكر حي-ث عمي عن ذكر الرحمن، يعني أمير المؤمنين، و الشيطان المقيض له هو عمر **چ چ چ چ** أي الن-اس **چ چ چ** وه-و أمير المؤمنين وولاية-ه **چ چ چ چ**»⁽³⁾.

ثم قال بعد ذلك: (حتى إذا جاءنا) يعني العامي عن الذكر وشيطانه: أبا بكر وعمر (قال) أبو بكر لعمر (يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين) ويؤيد أن المراد بالشيطان عمر: ما رواه علي بن إبراهيم عن أبي عبد الله في قوله تعالى: **چ پ ٹ ٹ ٹ ٹ** [الزخرف: 62]، قال: يعني الثاني عن أمير المؤمنين «⁽⁴⁾.

في هذا النص بزعمهم:

- 1- أن عمر شيطان خاص بأبي بكر وهو الذي صده عن السبيل وهو اتباع علي .
- 2- أن ترك متابعة علي توجب الدخول في النار.
- 3- علي هو الرحمن عند المجلسي حيث قال: «الموصول كناية عن أبي بكر حيث عمي عن ذكر الرحمن، يعني أمير المؤمنين

(1) «بحار الأنوار» (159/30).

(2) «تفسير مجمع البيان» للطبرسي (81/9).

(3) «بحار الأنوار» (602/31).

(4) «بحار الأنوار» (603/31) وانظر «تفسير القمي» (287/2).

- «.
- 4- تفسيرهم الباطني للآية بأنها تحذر من اتباع عمر في صده
عن علي .
- 5- زعمهم أنه لولا اتباع أبي بكر لعمر لكان أبو بكر موالياً لعلي،
وهذا يخالف الرواية التي تقول: إنه كان كافراً، وأنه يسجد
لصنم، ونفاقه، وأمره الناس بمبايعته بعد وفاة النبي
وانشغاله بأمور الخلافة عن تجهيز النبي ودفنه.

ب - الرد على دعوى الإمامية الاثني عشرية أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما شيطانان

تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يزعمون أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما شيطانان خلقهما الله لإيذاء النبي وإضلال الناس. وزعموا في روايات أن أبا بكر شيطان من الإنس، وعمر شيطان من الجن.

وفي رواية يزعمون فيها أن عمر هو الشيطان، وهو شيطان خاص بأبي بكر.

ففي رواية علي بن أبي حمزة التي رواها عن أبي عبد الله رحمه الله والتي يزعمون أنه قال فيها: (وأما صاحب محمد فحبت وزريق) ويريد بهما أبا بكر وعمر، فهذا يخالف ما تقدم من بيان مكانتهما من النبي ، ومن سرعة استجابتهما للدخول في الإسلام.

ثم إن الشيطان الذي ذكره في هذه الرواية، وأنه يؤذي النبي ويضله، وزعموا أنه أبوبكر وعمر رضي الله عنهما باطل إذ لم يرد في السنة الصحيحة الثابتة ما يدل على إيذائهما النبي ، بل كانوا على العكس من ذلك، فهما المدافعان عنه في السلم والحرب، وكان عليه الصلاة والسلام لا يرضى أن يقال بأبي بكر ما يؤذيه.

فعن أبي الدرداء قال: «كنت جالسا عند النبي إذ أقبل أبو بكر أخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي : «أما صاحبكم فقد غامر» فسلم، وقال: يا رسول الله، إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء، فأسرعت إليه ثم ندمت فسألته أن يغفر لي فأبى علي فأقبلت إليك، فقال: «يغفر الله لك يا أبا بكر» ثلاثاً، ثم إن عمر ندم فأتى منزل أبي بكر فسأل أثم أبو بكر ؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي فسلم عليه فجعل وجه النبي يتمعر حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه فقال: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم مرتين، فقال النبي : «إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟» مرتين، فما أؤذي بعدها» (1).

وكان عمر إذا رأى أحداً تجاوز على النبي استأذنه في قتله، غضباً وحمية للنبي ، فلما قال له الرجل: يا محمد، اعدل قال عليه الصلاة والسلام: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أكن أعدل، لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل». فقال عمر بن الخطاب : دعني يا رسول الله فأقتل

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي » باب «قول النبي (لو كنت متخذاً خليلاً) حديث رقم (661) «الفتح » (18/7) وحديث رقم (4640).

هذا المنافق» (1).

وكيف يمكن أن يؤذياه وقد كانا ملازمين له طيلة حياته، ولو شعر منهما بإيذاء لتجنبهما ولحذر منهما، ولكن كان على العكس من ذلك حتى حرصا على صحبته بعد وفاته، فدفنا بجواره عليه الصلاة والسلام محبة له.

ثم إن هذه الرواية تخالف ما زعموه من ردة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بعد وفاة النبي .

فلو كانا شيطانين في حياته لكانا كافرين، ولم يحصل منهما ردة بعد وفاته؛ لأن الكفر فيهما أصل، ولم يدخل في الإسلام بحسب زعمهم، ولو كانا شيطانين فإما أن يكونا من الجن، أو من الإنس، فإن كانا من الجن فكيف يصاحب النبي أحدا من الجن ويرافقه في حياته كلها، وكيف يجيز الصحابة أن يكون إمامهم من الجن؟؟!

وأما رواية أبي عبد الله والتي فسروا فيها قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي السُّبْحَ ثَمَنًا عَنُّهُ﴾ [فصلت: 29] بأنهما أبوبكر وعمر، وأن عمر كان شيطانًا، فهذا مخالف لقول النبي لعمر: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا قط إلا سلك فجا غير فجا» (2).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر هذا الحديث:

«فيه فضيلة لعمر تقتضي أن الشيطان لا سبيل له عليه، لا أن ذلك يقتضي وجود العصمة، إذ ليس فيه إلا فرار الشيطان منه أن يشاركه في طريق يسلكها، وهذا دال على صلابته في الدين واستمرار حاله على الجد الصرف والحق الحض» (3).

وما فسروه من أن عمر رضي الله عنه شيطان من الإنس، وإبليس شيطان من الجن يتعارض مع آرائهم المتقدمة، ورواياتهم، كما يتعارض مع قولهم بأنه شيطان خاص بأبي بكر، وأن قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي السُّبْحَ ثَمَنًا عَنُّهُ﴾ [فصلت: 29] بأن المراد به عمر في إطفائه لأبي بكر، وهذا التناقض والاضطراب يدل على شدة ضعف تلك الرواية والتفاسير المحرفة، فهي وإن تناقضت فيما بينها إلا أن الأشد من ذلك هو

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الزكاة» باب «ذكر الخوارج وصفاتهم» حديث رقم (1063)، (740/2).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي» باب مناقب عمر بن الخطاب حديث (3683) «الفتح» (41/7)، وبرقم (3294).

(3) «الفتح» (47/7).

مخالفتها ومناقضتها لما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة من مكانة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما العلية عند رسول الله والصحابة عموماً.

وما رواه مفسرهم علي بن إبراهيم عن أبي عبد الله رحمه الله من تفسيره لقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ أَطِيعُوا أَسَافَةَ الْكَلْبِ** [الزخرف: 6] قال: « يعني الثاني عن أمير المؤمنين » ففيها لولا اتباع أبي بكر لعمر رضي الله عنهما لكان أبو بكر موالياً لعلي ، وهذا مخالف للروايات التي تنص على كفره، وأن دخوله الإسلام كان طمعاً في الخلافة، وأنه كان يسجد لصنم معلق في عنقه وغيرها، فيكون الإغواء من عمر ، ولولا عمر لكان أبو بكر موالياً للنبي ولعلي ، وهذا مخالف لنصوصهم التي تصفه بأنه كافر أصلاً لا بسبب عمر .

المطلب السادس

أ - دعاء صنمي قريش

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية وجوب لعن خليفتي رسول الله اقتداءً ببعض أئمتهم المتقدمين - بحسب زعمهم - فنسبوا إلى علي أنه لما قام إليه أحد الناس وطلب منه أن يبايعه على ما فعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال: « فمد يده وقال له: اصفق لعن الله الاثنين (1) »

وزعم سليم بن قيس - أحد متقدميهم - أن علياً كان يلعن الشيخين دائماً (2).

فأنشؤوا دعاءً ذكره في كتبهم يدعونه ويقصدونه يدعون فيه عليهما رضي الله عنهما سموه « دعاء صنمي قريش » يشتمل على سب وقدح فيهما رضي الله عنهما ووضعوا في فضله أحاديث كثيرة ترغب شيعتهم في ترديده، ورتبوا عليه الأجر العظيم.

وقبل سياق هذا الدعاء العظيم عندهم والذي يتعبدون الله تعالى به لأبد من معرفة المراد بالصنمين إذ هما المقصودان فيه فكله، في لعنهما ووصف أفعالهما، ولا يمكن أن يتبين ذلك إلا من خلال كتبهم، إذ هم أعلم بالمراد من ذلك.

فرووا عن « عبد الله بن سنان (3) عن جعفر بن محمد (ع) قال: قال لي: أبوبكر وعمر صنما قريش اللذان يعبدونهما » (4).

وقال المجلسي في بيان المراد بصنمي قريش:

« بيان: يعني اللات والعزى صنمي قريش أبا بكر وعمر » (5).

وقال آقابزرگ الطهراني (6): « زخر العاملين في شرح دعاء

(1) «بصائر الدرجات الكبرى» للصفار (412) و«الاختصاص» (12).

(2) «كتاب سليم بن قيس» (194) وانظر: «نفحات اللاهوت» (161).

(3) عبد الله بن سنان بن طريف، مولى بني هاشم، كان خازناً لبعض خلفاء بني العباس، كوفي، وثقه النجاشي والطوسي. انظر ترجمته: «رجال النجاشي» (214) و«الفهرست» للطوسي (165).

(4) «بحار الأنوار» (384/30).

(5) «المصدر السابق» (284/52).

(6) محمد محسن بن علي الطهراني النجفي، المعروف بآقابزرگ الطهراني، أحد علماء الإمامية الاثني عشرية المعاصرين، له مؤلفات منها: «محصول مطلع البدور في تلخيص ما فيه من المنثور» و«الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، ولد سنة (1293) وهلك سنة (1389). انظر ترجمته: «الذريعة» (9/1).

الصنمين » أي صنمي قريش المذكور في الجزء الثامن صفحة (192) وهما اللات والعزى (أبوبكر وعمر) ⁽¹⁾.

ثبوت هذا الدعاء في كتبهم:

ثبت ورود هذا الدعاء في كتب الإمامية الاثني عشرية مما لا مجال للشك فيه، فقد اعتنوا به شرحاً وبياناً، واعتبروه من الأدعية المشروعة، وعمدوا إلى شرحه، فبلغت شروحه أكثر من عشرة ⁽²⁾.
قال قاضيهم نور الله المستري ⁽³⁾:

« كما أشار إليه مولانا أمير المؤمنين علي في دعاء صنمي قريش ».

ثم علق عليه المرعشي ⁽⁴⁾ في شرحه للكتاب بقوله:
« أورده العلامة المجلسي في باب القنوت من كتاب الصلاة في مجلدات البحار ونقل هناك فوائد عن كتاب «رشح الولاء في شرح الدعاء» للشيخ الجليل أسعد بن عبد القاهر بن الأسعد الأصفهاني ⁽⁵⁾.
ثم اعلم أن لأصحابنا شروحاً على هذا الدعاء منها:
« الرشح » المذكور، ومنها كتاب « ضياء الخافقين » لبعض العلماء من تلاميذ الفاضل القزويني ⁽⁶⁾ صاحب « لسان الخواص » ومنها

(1) «الذريعة» لأقابر الطهراني (9/10).

(2) انظر: «البلد الأمين» للكفعمي (511)، و «فصل الخطاب» للنوري الطبرسي (221، 222)، و «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (9/10) و «أمل الآمل» للحر العاملي (32/2).

(3) نور الله بن محمد بن نور الله الحسيني المستري المعروف بالقاضي المستري، أحد علماء الإمامية الاثني عشرية ومؤرخيهم، من مؤلفاته: «إحقاق الحق وإزهاق الباطل» و «إقام الحجر في الرد على ابن حجر»، ولد سنة (956) وتوفي سنة (1019). انظر ترجمته: «شرح إحقاق الحق» (82/1).

(4) أحمد بن محمد بن يوسف الحسيني، الملقب بشهاب الدين، فقيه الإمامية الاثني عشرية المعاصرين، له مصنفات منه: «البيان في أصل تكوين الإنسان» و «إعلام الباحث بقبح أم الخبائث». هلك سنة (1303). انظر ترجمته: موقع موسوعة الجياشي.

(5) أسعد بن عبد القاهر بن أسعد الأصفهاني، أبو السعادات، من علماء الإمامية الاثني عشرية ومحققيهم، له مصنفات منه: «كتاب توجيه السؤالات في حل الإشكالات» و «مجمع الفضائل». هلك سنة (640). انظر ترجمته: «أمل الآمل» العاملي (32/2).

(6) رضي الدين محمد بن الحسن القزويني، من علماء الإمامية الاثني عشرية ومحققيهم له مؤلفات منها: «رسالة المقادير» و «رسالة التهجد». هلك سنة

شرح مشحون بالفوائد للمولى عيسى بن علي الأردبيلي⁽¹⁾ وكان من علماء زمان الصفوية، وكلها مخطوطة.

وبالجملة: صدور هذا الدعاء مما يطمئن به لنقل الأعظم إياها في كتبهم واعتمادهم عليها⁽²⁾.

وممن ذكرت مقتطفات من هذا الدعاء، أو أشارت إليه من مصنفات الإمامية الاثني عشرية: «قرة العيون»⁽³⁾، «مرآة العقول»⁽⁴⁾، و«إحقاق الحق»⁽⁵⁾ و«إلزام الناصب»⁽⁶⁾ و«فصل الخطاب»⁽⁷⁾ و«حق اليقين»⁽⁸⁾ وغيرها.

ثواب من دعا بهذا الدعاء:

أوحى الشيطان إلى أوليائه أن يضعوا الأجر العظيم لمن دعا بدعاء صنمي قريش حتى رووا (عن عبد الله بن عباس عن علي - كذباً عليها - أنه كان يقنت به، وقال: (إن الداعي به كالرامي مع النبي في بدر وأحد وحنين بألف ألف سهم)⁽⁹⁾. ونسبوا إليه أنه كان يواظب عليه في ليله ونهاره وأوقات أسحاره⁽¹⁰⁾. ونسبوا إلى زين العابدين رحمه الله أنه قال: «من قال: اللهم العن الجبت والطاغوت كل غداة مرة واحدة كتب الله له سبعين ألف حسنة، ومحا عنه سبعين ألف سيئة ورفع ألف درجة»⁽¹¹⁾.

وبعد أن تبين المراد بصنمي قريش وثبت ورود هذا الدعاء في كتبهم وثواب من دعا به بقي أن أذكره بنصه من كتبهم والذي يشتمل على أشنع السب والشتم لخليفتي رسول الله وأبنتيهما عائشة

(1096). انظر ترجمته: «أمل الآمل» للحر العاملي (260/2) و«مستدركات

علم رجال الحديث» لعلي الشاهرودي.

(1) لم أعثر على ترجمته.

(2) «شرح إحقاق الحق» للمرعشي (337/1).

(3) انظر «قرة العيون» (426).

(4) انظر «مرآة العقول» (356/4).

(5) «إحقاق الحق» (133/58).

(6) «إلزام الناصب» (95/2).

(7) «فصل الخطاب» (221، 222).

(8) «حق اليقين» (219/1).

(9) «بحار الأنوار» (260/82).

(10) انظر المصدر السابق (261/82).

(11) «الصحيحة السجادية» لزين العابدين (51).

وحفصة زوجتي رسول الله .
وقد سمو هذا الدعاء بدعاء صنمي قريش - كما تقدم - لأن أوله:
« اللهم العن صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيها وإفكيهما وابنتيهما...
الخ » ومرادهم بالصنمين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كما صرح بذلك
العديد منهم في مصنفاتهم⁽¹⁾. وبعضهم لم يصرح بذلك تقية واكتفوا با
لإشارة إلى ألقابهما ليدرك الإمامية منهم المراد وينتظي ذلك على غيره
(2).

نص دعاء صنمي قريش:

أورد شيخهم المجلسي دعاء صنمي قريش بطوله في كتابه « بحار ا
لأنوار » فقال:

« اللهم العن صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيها وإفكيهما
وابنتيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا
رسولك، وقلبا دينك، وحرفا كتابك، وعطلا أحكامك، وأبطلا فرائضك،
وألحدا في آياتك، وعاديا أولياءك، وواليا أعداءك، وخربا بلادك، وأفسدا
عبادك، اللهم العنهما وأنصارهما فقد أخربا بيت النبوة، وردا بابه، ونقضا
سقفه، وألحقا سماءه بأرضه، وعاليه بسافله، وظاهره بباطنه، واستأصلا
أهله، وأبادا أنصاره، وقتلا أطفاله، وأخليا منبره من وحيه ووارثه،
وجحدا نبوته، وأشركا بربهم، فعضم ذنبهما وخلدهما في سقر ! وما
أدراك ما سقر؟ لا تبقي ولا تذر، اللهم العنهما بعدد كل منكر أتوه، وحق
أخفوه، ومنبر علوه، ومنافق ولوه، ومؤمن أرجوه، وولي آذوه، وطريد
آووه، وصادق طردوه، وكافر نصره، وإمام قهره، وفرض غيره، وأثر
أنكروه، وشر أحمروه، ودم أراقوه، وخبر بدلوه، وحكم قلبوه، وكفر
أبدعوه، وكذب دلسوه، وإرث غصبوه، وفيء اقتطعوه، وسمت أعلوه،
 وخمس استحلوه، وباطل أسسوه، وجور بسطوه، وظلم نشره، ووعد
أخلفوه، وعهد نقضوه، وحلال حرموه، وحرام حللوه، ونفاق أسروه،
وعذر أضمره وبطن فتقوه، وضلع كسروه، وصك مزقوه، وشمل بددوه،
وذليل أعزوه، وعزيز أذلوه، وحق منعوه، وإمام خالفوه.

(1) انظر على سبيل المثال: «المصباح» (552 ، 554) «مرآة العقول» (356/4)
«إحقاق الحق» (133 ، 134) «إلزام الناصب» (95/2) «فصل الخطاب» (9) ،
10).

(2) انظر: «قرة العيون» للكاشاني (432 ، 433).

اللهم العنهما بكل آية حرفوها، وفريضة تركوها، وسنة غيروها، وأحكام عطلوها، وأرحام قطعوها، وشهادات كتموها، ووصية ضيعوها، وأيمان نكثوها، ودعوى أبطلوها، وبينة أنكروها، وحيلة أحدثوها، وخيانة أوردوها، وعقبة ارتقوها، ودباب دحرجوها، وأزياف لزموها، وأمانة خانوها.

اللهم العنهما في مكنون الشر وظاهر العلانية لعنا كثيراً دائماً أبداً دائماً سرمداً لا انقطاع لأمد، ولا نفاذ لعدد، ويغدو أوله ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم وأنصارهم ومحبيهم ومواليهم والمسلمين لهم، والمائلين إليهم والناهضين بأجنتهم والمقتدين بكلامهم والمصدقين بأحكامهم (1).

ثم يقول: اللهم عذبهم عذاباً يستغيث منه أهل النار آمين رب العالمين أربع مرات « (2) في هذا الدعاء:

- 1- أشنع أنواع السب والشتم لخيفتي رسول الله وابتنيهما رضي الله عنهم.
- 2- الذنب الذي استحقه خليفتي رسول الله عند الإمامية الاثني عشرية والذي استحقا به هذا الدعاء هو تولي الخلافة دون علي .
- 3- إلصاق كل تهمة على وجه الأرض بهما رضي الله عنهما.
- 4- الدعاء تناول أيضاً ابنتي خيفتي رسول الله وزوجتيه عائشة وحفصة رضي الله عنهما، كما تناول أيضاً كل محب وموال ومناصر لخيفتي رسول الله .
- 5- لا يمكن أن يصدر هذا الدعاء عن مسلم فضلاً أن يتعبد به، فضلاً عن أن يدعو به علي .
- 6- في هذا الدعاء ذكر لبعض مثالب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما عند الإمامية الاثني عشرية لا كلها، يقول شيخهم المجلسي بعد أن ذكر هذا الدعاء: « ثم إنا بسطنا الكلام في مطاعنهما في كتاب الفتن، وإنما ذكرنا هنا ما أورده الكفعمي ليتذكر من يتلو الدعاء بعض مثالبهما لعنة الله عليهما وعلى

(1) المقصود بهذه الفقرة من الدعاء المسلمون من غير الشيعة منهم المقتدون بالخلفاء الراشدين السالكين سبيلهم.

(2) «بحار الأنوار» (260/82 ، 261).

من يتولاهما» (1).

- 7- أن هذا الدعاء ملآن بالافتراءات المكذوبة والبهتان المبين والا
تهمات الباطلة لأفضل الناس بعد النبيين، مثل: دعواهم أنهما
أنكرا الوحي، وحرفا القرآن، وخالفا الشرع، وعطلا الأحكام،
وخربا البلاد و... وفيه من السخافات ما فيه مثل: «ومنبر
علوه، وبطن فتقوه، وضلع كسروه...» وهو بطن فاطمة زعموا²
'فكم هذا العدد الذي ساقوه على سبيل الكثرة.
8- من قرأ هذا الدعاء فكأنه يقرأ دعاءً على أحد أعظم جرماً من
إبليس، وهذا إن دل فإنما يدل على شدة حقدهم وبغضهم لهما
رضي الله عنهما.
9- في هذا الدعاء كشف عما يعتمل في صدور الإمامية الاثني
عشرية من حقد دفين، وبغض شديد لصحابة رسول الله ،
خاصة أقربهم له وهما خليفته رضي الله عنهما.

(1) «بحار الأنوار» (261/82).

(2) انظر في هذه الفرية والرد عليها (الدستور الإيراني في ميزان الإسلام «عصمة الإ
مام» في الفقه السياسي الشيعي «دراسة مقارنة ، لحافظ موسى عامر
(870/2).

ب - الرد على دعاء صنمي قريش

تقدم في مبحث موقف الإمامية الاثني عشرية من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ذكر دعاء صنمي قريش، وثبت أنهم يريدون بالصنمين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وتبين ما ينطوي عليه هذا الدعاء من أشنع أنواع السب والشتم لأفضل الخلق بعد الأنبياء وابنتيهما الطاهرتين، وما نسب إليهما من الاتهامات الباطلة، والبغض الشديد الذي ظهر في هذا الدعاء وأظهر ما يعتمل في صدورهم.

وهذا الدعاء لا يمكن أن يصدر عن أمير المؤمنين علي ولا عن أحد من المسلمين، فهو:

أولاً : لم يثبت بنقل صحيح، إذ لم يروَ إلا في كتبهم، ومن المعلوم كذبهم وبدعتهم.

ثانياً: يتعارض مع موقف علي من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إني لواقف في قوم يدعون الله لعمر بن الخطاب ، وقد وضع على سريره، إذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول: يرحمك الله إن كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك؛ لأني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله يقول: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما » فالتفت فإذا هو علي بن أبي طالب (1).

ثالثاً: يكفي في الرد على هذا الدعاء أنه لا يمكن أن يصدر عن إنسان رأى النبي وعاصر الصحابة رضوان الله عليهم، لأنه يثم عن حقد دفين وبغض شديد لا يليق بمسلم أن يدعو به على كافر، فضلاً عن أفضل الصحابة، فإن أخلاق المسلمين تترفع عن النطق بهذا الدعاء، فضلاً عن أن يتخذ عبادة يردد في أوقات الإجابة، والعياذ بالله، وقد قال النبي : «من لعن مؤمناً فهو كقتله» (2) وقال: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء» (3).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي» باب «قول النبي (لو كنت متخذاً خليلاً)» حديث رقم (3677) «الفتح» (22/7)، ورقم (3685)، ومسلم برقم (2389).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الأدب» باب «ما ينهي عن السباب واللعن»، حديث رقم (47) «الفتح» (465-464/10).

(3) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «البر والصلة» باب «ما جاء في اللعنة» حديث رقم (1977)، (350/4)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب» وقال الأ

رابعاً: ركافة أسلوبه وسماجة معانيه وتكلفه السجع الممجوج.
وقد كان علي من أشد الناس تحذيراً عن هذا الخلق، فقد أنكر
على من سب معاوية ومن معه فقال: « إني أكره لكم أن تكونوا
سبابين، ولكنكم لو وصفتهم أعمالهم، وذكرتم حالهم كان أصوب في
القول، وأبلغ في العذر، وقتلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا
ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم » (1).

ألباني: «صحيح».
(1) «نهج البلاغة» (2/186).

المطلب السابع

أ - اعتقاد الإمامية الاثني عشرية في أبي بكر استقلالاً
يعتقد الإمامية الاثنا عشرية عدم صدق إيمان أبي بكر رضي الله
عنه، ويصفونه بأنه رجل سوء ⁽¹⁾، أمضى أكثر عمره على الكفر خادماً لـ
الأوثان ⁽²⁾، عابداً للأصنام.
بل زعموا أن إيمانه كإيمان اليهود والنصارى ؛ لأنه لم يتابع محمداً
لاعتقاده أنه نبي، بل لاعتقاده أنه ملك ⁽³⁾.
فكان ينافق النبي فيصلي خلفه موهماً إياه أنه يصلي لله، بينما
كان يعلق صنماً في عنقه يسجد له ⁽⁴⁾.
بل زعموا أنه لم يكن عارفاً بالله قط، يقول الطوسي « إن من
الناس من شك في إيمانه - أي أبا بكر - ؛ لأن في الأمة من قال: إنه
لم يكن عارفاً بالله تعالى قط » ⁽⁵⁾.
وقد جزم المجلسي بعدم إيمانه ⁽⁶⁾.
أم - باطنه ، فقد زعموا أنهم اطلعوا عليه وتبين لهم من خلال
هذا الاطلاع أنه كافر ⁽⁷⁾، وحرّفوا قول النبي : «إن أبا بكر لم يسؤني
قط» ⁽⁸⁾ بما يوافق مزاعمهم الباطلة، فقالوا: « هذه صيغة ماض وهي
تستلزم أن كفر أبي بكر لم يسؤه » ⁽⁹⁾.
وتصوّر كتب الإمامية الاثني عشرية اعتقاد أبي بكر بالنبي
فكان يرى أنه ساحر، فيؤمن به في حال الضراء ويكفر به في حال
السراء.

-
- (1) ذكر ذلك الجزائري في كتابه «الأنوار النعمانية» (111/2).
(2) ذكر ذلك البياضي في «الصراط المستقيم» (155/3) ، والكاشاني في «علم
اليقين» (707/2).
(3) كما ذكر ذلك حيدر الأملي في كتابه «الكشكول» (104).
(4) انظر: «الأنوار النعمانية» (153/1).
(5) «تلخيص الشافي» للطوسي (407).
(6) انظر: «مرآة العقول - شرح الروضة» للمجلسي (429/3 ، 430).
(7) ذكر ذلك الكوفي الإمامي الاثنا عشري في كتابه «الاستغاثة من بدع الثلاثة»
(20).
(8) «المعجم الكبير» للطبراني (104/6) ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»
(157/9). « رواه الطبراني وفيه جماعة لم أعرفهم ».
(9) ذكر ذلك البياضي في كتابه «الصراط المستقيم» (149/3).

رسول الله صلى الله عليه وآله أبا بكر الصديق ؟ قال: نعم، قلت: فكيف ؟ قال: حين كان معه في الغار، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني لأرى سفينة جعفر بن أبي طالب تضطرب في البحر ضالة قال: يا رسول الله، وإنك لتراها ؟ قال: نعم. قال: فتقدر أن ترينها ؟ قال: ادن مني. قال: فدنا منه، فمسح على عينيه، ثم قال: انظر، فنظر أبو بكر فرأى السفينة وهي تضطرب في البحر، ثم نظر إلى قصور أهل المدينة فقال في نفسه: الآن صدقت أنك ساحر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (الصديق أنت) (1).

فكان النبي سماه بالصديق على التهكم أو على الاستفهام الإنكاري، كما ذكر ذلك المجلسي (2).
في هذا النص بزعمهم:

1- علم النبي بمعتقد أبي بكر فيه أنه ساحر ولم ينكر عليه ذلك.

2- استمرار مصاحبة أبي بكر للنبي حتى وفاته عليه الصلاة والسلام مع علمه باعتقاد أبي بكر فيه أنه ساحر.

3- إنكار أبي بكر لنبوة النبي واعتقاده أنه ساحر كما زعموا، وهذا كفر بالله تعالى وبنبوة النبي وبالقرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه، فكيف ينزل القرآن على ساحر ؟ !!

للكتشي (150).

(1) «تفسير القمي» (290/1) و «بصائر الدرجات» (442) و «الاختصاص» (19).

(2) «بحار الأنوار» (194/30).

ب - الرد على اعتقاد الإمامية الاثني عشرية في أبي بكر رضي الله عنه استقلالاً

تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يزعمون كفر أبي بكر وردته ونفاقه واتهموه جميع التهم ولم يبق خلق سيئ إلا نسبوه إليه. ومن هذه التهم السيئة أنهم يرون أن أبا بكر كان يعتقد في النبي أنه ساحر، فكان يتوب إلى الله من قوله هذا في الضراء وينسى التوبة في حال السراء. وأن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الزمر: 8] الآية، أنها نزلت فيه.

ويرد على ذلك: أن الآية عامة في كل من اتبع هذا السبيل. من آمن بالله تعالى وأخلص له في الضراء وتاب إليه، ثم إذا منحه نعمة منه وعافية وصحة كفر فإن مصيره النار، ما كثأ فيها لم ينفعه إيمانه في الضراء (1).

ثم كيف يمكن أن يعتقد أن النبي ساحر وبيصاحبه ويناصره ويجاهد معه، ويشهد له النبي بالجنة، وكيف يمكن أن يكون هذا معتقده في النبي ولم يخبر الله تعالى نبيه بذلك ولم يطلعه عليه؟! فإن في ذلك مخادعة للرسول، وكيف أن الله تعالى أطلعه على المنافقين ولم يطلعه على معتقد أبي بكر، هذا مع أنه أكثر الناس مرافقة له في حياته وبعد وفاته.

ورواية خالد بن نجيم التي سأل فيها أبا عبد الله فقال (جعلت فداك، سمى رسول الله أبا بكر الصديق؟ قال: نعم، قلت: فكيف؟).. فالرواية لم ترد إلا في كتبهم وفيها ما يقوي بدعتهم فترد.

وقد ذكر علي أن الله تعالى هو من سمى أبا بكر بالصديق، حالفاً (لله أنزل اسم أبي بكر من السماء الصديق) (2).

وإن هذا اعتقاد أبنائه من بعده، كما روت ذلك كتب الإمامية الاثني عشرية، فعن «عروة بن عبد الله قال، سألت أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام عن حلية السيوف فقال: لا بأس به، قد حلّى أبو بكر الصديق سيفه، قلت فتقول الصديق؟ قال: فوثب وثبة واستقبل القبلة وقال: نعم الصديق، نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله له قولا في الدنيا ولا في الآخرة» (3).

(1) انظر: «تفسير الطبري» (170/20)، وما بعدها و «تفسير السعدي» (666).

(2) «المعجم الكبير» للطبراني (55/1)، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله ثقات» «مجمع الزوائد» (41/9).

(3) «كشف الغمة» لابن أبي الفتح الأربيلي (360/2).

المطلب الثامن

أ - اعتقاد الإمامية الاثني عشرية في عمر بن الخطاب استقلالاً

لا يختلف اعتقاد الإمامية الاثني عشرية في عمر بن الخطاب عن اعتقادهم في أبي بكر ، إلا أنهم يطعنون في عمر أكثر لكونه أشد على الكفار، وفتح بلاد فارس، ويعظمون أبا لؤلؤة المجوسي قاتله. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حاكياً عن الشيعة: « ولهذا تجد الشيعة ينتصرون لأبي لؤلؤة الكافر المجوسي، ومنهم من يقول: اللهم ارض عن أبي لؤلؤة واحشرنى معه، ومنهم من يقول في بعض ما يفعله من محاربتهم: واثرات أبي لؤلؤة كما يفعلون في الصور التي يقدرّون فيها صورة عمر من الجبس وغيره، وأبو لؤلؤة كافر باتفاق أهل الإسلام كان مجوسياً من عباد النيران،... فقتل عمر بغضاً في الإسلام وأهله، وحباً للمجوس، وانتقاماً للكفار لما فعل بهم عمر حين فتح بلادهم، وقتل رؤساءهم، وقسم أموالهم » (1).

فزعّموا، حقدوا عليه وكرهوا، له أنه منافق، يبطن الكفر ويظهر الإسلام (2)، بل إنه بلغ من شدة كفره أنه أشد كفراً من إبليس (3). فلا مجال للشك في كفره عندهم، وكل من يشك في كفره عندهم استحق اللعن والعياذ بالله.

يقول المجلسي: « لا مجال للعقل أن يشك في كفر عمر، فلعنة الله ورسوله عليه، وعلى كل من اعتبره مسلماً، وعلى كل من يكف عن لعنه » (4).

وقد خص القوم عمر بن الخطاب بمزيد من العذاب في الآخرة لكونه أشد كفراً من إبليس بحسب زعمهم.

ففي رواية يروونها:

« عن الأرجائي عن أبي عبد الله أنه قال: (وأشدّهما تضرعاً واستكانة الثاني، فربما وقفت عليهما ليسألا عن بعض ما في قلبي وربما طويت الجبل فما تسمع ؟ قال: أسمع أصواتهما يناديان: عرّج علينا نكلمك فإننا نتوب ؟ وأسمع من الجبل صارخاً -1 يصرخ

(1) «منهاج السنة النبوية» (370/6 ، 371).

(2) انظر: «الصراط المستقيم» (129/3) و «إحقاق الحق» للتستري (284) و «عقائد الإمامية» للزنجاني.

(3) انظر: «تفسير العياشي» (223/2 ، 224) و «البرهان» للبحراني (310/2).

(4) «جلاء العيون» للمجلسي (45).

- 3- يتبين من هذا التفسير شدة حقد وغضب الإمامية الاثني عشرية على عمر حتى صاروا يكذبون الأكاذيب ويخترعون أنواع العذاب وأقبحه لينال عمر .
- 4- مع أن عمر كغيره من الخلفاء رضي الله عنهم الذين تولوا خ لافة المسلمين ولم يصدر عنهم مخالفة لأمر الله تعالى أو قتل أو تعذيب للمسلمين, لكن لما كان هو الفاتح لبلاد فارس والأشد إذللاً للمشركين استحق أشد العذاب عند الإمامية الاثني عشرية.

ب - الرد على موقف الإمامية الاثني عشرية من عمر بن الخطاب استقلالاً

خص الإمامية الاثنا عشرية عمر بن الخطاب بمزيد من الطعن و التكفير والعذاب في الآخرة.

فزعّموا أنه أشدّ عذاباً من إبليس، وأن إبليس يتعجب من شدة عذابه حتى فاقه فيه، وفيما يلي الرد على نصوصهم في ذلك.
فإن مارواه الأرجائي عن أبي عبد الله أنه قال: (وأشدّهما تضرعاً واستكانة الثاني، قربما وقفت عليهما ليسألا عن بعض ما في قلبي وربما طويت الجبل فما تسمع ؟ قال: أسمع أصواتهما يناديان ..)
وما روه كذباً عن أبي عبد الله في تفسيره لقوله تعالى: چ تي چ [المدثر: 17].

ورواية سليم أنه قال: (سمعت سلمان الفارسي يقول: إذا كان يوم القيامة يؤتى بإبليس مزموماً بزمام من نار...)
ورواية أبي عبد الله: (أنه إذا كان يوم القيامة يؤتى بإبليس في سبعين غلاّ وسبعين كبلاّ ، فينظر الأول إلى زفر في عشرين ومائة حبل وعشرين ومائة غل..) فإنها لم ترد إلا في كتبهم وقد روت ما يقوي بدعتهم فتد.

كما أنها معارضة لما ورد في الصحيح عن النبي من الشهادة له بـ الجنة، وأن النبي رأى في المنام بيته في الجنة.
فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال النبي : «رأيتني دخلت الجنة فإذا بالرميصاء، امرأة أبي طلحة، وسمعت حشفة فقلت: من هذا ؟ فقال: هذا بلال، ورأيت قصراً بفناءه جارية، فقلت: لمن هذا ؟ فقال: لعمر، فأردت أن أدخله، فأنظر إليه، فذكرت غيرتك» فقال عمر: بأبي وأمي يا رسول الله عليك أغار ؟! ⁽¹⁾

وفي رواية أن أبا هريرة قال: «بينما نحن عند رسول الله فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر ؟ قالوا: لعمر، فذكرت غيرته فوليت مدبراً فبكى عمر وقال: عليك أغار يا رسول الله ؟!!» ⁽²⁾

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي ، باب «مناقب عمر بن الخطاب » حديث رقم (3679) ، «الفتح » (40/7) ، وبرقم (5226) و (7024).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي ، باب «مناقب عمر بن الخطاب » حديث (3680) «الفتح » (40/7) ، ومسلم برقم (2394) ، و (2395).

فكيف يمكن أن يقال في شخص شهد له النبي بالجنة ورأى بيته، ورؤيا الأنبياء حق - أن يقال فيه: إنه أشدّ عذاباً من إبليس !!
إنما هذا لما تكنه قلوبهم من حقد على من فتح بلاد الفرس ونشر الإسلام فيها، وما تخفي صدورهم أكبر.

وما فسروا به قوله تعالى: **چ پ پ پ پ چ** [الفجر:25] أنها نزلت في عمر فغير صحيح، فإن التفسير الصحيح لها هو: أي لا يستطيع أحد أن يعذب عذاب الله في الدنيا ⁽¹⁾ وليس أحد أشدّ عذاباً من تعذيب الله من عصاه» ⁽²⁾.

وما فسروا به قوله تعالى: **چ ن ت ت ت چ** [الانفطار:5] بأنها نزلت في عمر ، وما قدمت نفسه من ولاية أبي بكر وولاية نفسه، وما أخرت من ولاية علي فهو مخالف للتفسير الصحيح واللغة.
فإن (نفس) نكرة وتعم كل نفس، فيوم القيامة، تعلم ما قدمت وأخرت من أعمال بعد أن يأخذ كل كتابه، إما يمينه إن كان من أصحاب اليمين، أو بشماله إن كان من أصحاب الشمال، فتعلم ما قدمت من طاعة الله، وما أخرت مما أمرت به من حق الله عليها فلم تعمل به ⁽³⁾.

(1) انظر: «تفسير الطبري» (392/24).

(2) انظر: «تفسير ابن كثير» (400/8).

(3) انظر: «تفسير الطبري» (176/24-177) ، بتصرف يسير.

ج.- احتفال الإمامية الاثني عشرية بيوم مقتل عمر

يحتفل ويبتهج الإمامية الاثنا عشرية بيوم مقتل عمر ويتخذونه عيداً، ورووا فيه روايات تبين فضله وثواب الاحتفال به، ويعتبرون قاتله أبا لؤلؤة المجوسي من أفضل المسلمين. فيذكر نعمة الله الجزائري رواية تصور فضل هذا اليوم تحت عنوان « ثواب يوم مقتل عمر بن الخطاب » عن الفقيه بن الحسين السامري⁽¹⁾ أنه قال: (كنت أنا ويحيى بن أحمد بن جريج البغدادي⁽²⁾ فقصدا أحمد بن إسحاق القمي⁽³⁾ ، وهو صاحب الإمام الحسن العسكري بمدينة قم⁽⁴⁾ فقررنا عليه الباب فخرجت إلينا من داره صبية عراقية فسألت عنه فقالت: هو مشغول وعياله فإنه يوم عيد، قلنا: سبحان الله ! الأعياد عندنا أربعة: عيد الفطر، وعيد النحر والغدير، والجمعة، قالت: روى سيدي أحمد بن إسحاق عن سيده العسكري عن أبيه علي بن محمد عليهم السلام أن هذا يوم عيد، وهو من خيار الأعياد عند أهل البيت عليهم السلام، وعند مواليتهم، قلنا: فاستأذني بالدخول عليه وعرفني مكاننا، قال: فخرج علينا وهو مؤتزر بمئزر له متشح بكسائه يمسح وجهه فأكرمنا عليه ذلك فقال: لا عليكم، إنني كنت اغتسل للعيد فإن هذا اليوم، وهو يوم التاسع من شهر ربيع الأول، يوم عيد، فأدخلنا داره وأجلسنا على سرير له ثم قال: إني قصدت مولاي أبا الحسن العسكري مع جماعة من إخواني في مثل هذا اليوم وهو اليوم التاسع من ربيع الأول فرأينا سيدنا قد أمر جميع خدمه أن يلبس ما

(1) الحسن بن الحسين السامري ، قال الشاهرودي: «لم يذكره روى عن محمد بن علي الهمداني، عنه ، عن أحمد بن إسحاق القمي عن أبي الحسين صلوات الله عليه .» « مستدركات علم رجال الحديث » للشاهرودي (371/2).

(2) لم أعثر على ترجمته.

(3) أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد الأحوص الأشعري ، أبو علي القمي ، كان وافد القميين قال عنه الطوسي: «كبير القدر ، وكان من خواص أبي محمد ، ورأى صاحب الزمان » ووثقه. له كتب منها: «كتاب علل الصلاة » و «مسائل الرجال ، لأبي الحسن الثالث » . انظر ترجمته: «معجم رجال الحديث » للخوئي (52/2) وما بعدها.

(4) قم: بالضم وتشديد الميم ، كلمة فارسية ، وتقع هذه المدينة في بلاد فارس ، وغالب أهلها شيعة إمامية اثني عشرية دخلها التشيع في القرن الأول أيام الحجاج ، وبها حوزات دينية للشيعة يتلقون فيها تعليمهم. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (397/4) و«مع رجال الفكر في القاهرة» لمرتضى الرضوي (167/2).

يمكنه من الثياب الجدد، وكان بين يديه مجمرة يحرق فيها العود. قلنا: يا بن رسول الله، هل تجد في هذا اليوم لأهل البيت فرحاً فقال : وأي يوم أعظم حرمة من هذا اليوم عند أهل البيت وأفرح ؟ !».

وقد حدثني أبي أن حذيفة دخل في مثل هذا اليوم، وهو اليوم التاسع من شهر ربيع الأول، مع رسول الله قال حذيفة: فرأيت أمير المؤمنين مع ولديه الحسن والحسين عليهما السلام مع رسول الله يأكلون والرسول يتبسم في وجوههما ويقول: كلا هنيئاً مريئاً لكما ببركة هذا اليوم وسعادته فإنه اليوم الذي يقبض الله فيه عدوه وعدو جدكما ويستجيب دعاء أمكما، فإنه اليوم الذي يكسر فيه شوكة مبغض جدكما وناصر عدوكما، كلا فإنه اليوم الذي يفقد فيه فرعون أهل بيتي وهامانهم وظالمهم وغاصب حقهم، كلا فإنه اليوم الذي يفرح الله فيه قلبكما وقلب أمكما، قال حذيفة: قلت: يا رسول الله، في أمتك وأصحابك من يهتك هذا الحرم ؟ قال رسول الله : جبت من المنافقين يظلم أهل بيتي، ويستعمل في أمتي الرياء، ويدعوهم إلى نفسه، ويتناول على الأمة من بعدي، ويستجلب أموال الله من غير حله وينفقها في غير طاعته، ويحتمل على كتفه درة الخزي، ويضل الناس عن سبيل الله، ويحرّف كتابه، ويغير سنتي، ويغصب إرث ولدي، وينصب نفسه علماً، ويكذبني ويكذب أخي ووزيرتي ووصيي وزوج ابنتي، ويتغلب على ابنتي، ويمنعها حقها وتدعو فيستجاب لها الدعاء في مثل هذا اليوم.

قال حذيفة: قلت: يا رسول الله، ادع الله ليهلكه في حياتك، قال: يا حذيفة، لا أحب أن أجترئ على الله، لما قد سبق في علمه، لكني سألت الله عز وجل أن يجعل لي اليوم الذي يقبضه فيه إليه فضيلة على سائر الأيام، ويكون ذلك سنة يستن بها أحبائي وشيعة أهل بيتي ومحبوهم، فأوحى الله عز وجل إليّ فقال: يا محمد، إنه قد سبق في علمي أن يمس أهل بيتك محن الدنيا وبلاؤها وظلم المنافقين و المعاندين من عبادي ممن نصحتهم وخانوك.

- إلى أن قال :- إني قد أمرت سكان سبع سماواتي من شيعتكم أن يتعبدوا في هذا اليوم الذي أقبضه إليّ فيه، أمرتهم أن ينصبوا كراسي كرامتي بإزاء بيت المعمور، ويثنوا عليّ ويستغفروا لشيعتكم من ولد آدم، يا محمد، وأمرت الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن الخلق ثلاثة أيام من أجل ذلك اليوم، ولا أكتب شيئاً من خطاياهم كرامة لك ولوصيك، يا محمد، إني قد جعلت ذلك عيداً لك ولأهل بيتك وللمؤمنين من شيعتك، وآليت على نفسي، بعزتي وجلالي وعلوي في رفيع مكاني،

أن من وسع في ذلك اليوم على أهله وأقاربه لأزیدن في ماله وعمره، و لأعتقنه من النار، ولأجعلن سعيه مشكوراً، وذنبه مغفوراً وأعماله مقبولة، ثم قام رسول الله فدخل بيت أم سلمة فرجعت عنه وأنا غير شاك في أمر الشيخ الثاني حتى رأيته بعد رسول الله قد فتح الشر وأعاد الكفر والارتداد عن الدين وحرف القرآن (1).

في هذا النص بزعمهم:

- 1- ثواب الاحتفال بيوم مقتل عمر ، وثواب من وسع على نفسه وأهله في ذلك اليوم في الدنيا والآخرة حتى فاق فضله فضل يومي عيد الفطر والأضحى.
 - 2- تبشير النبي بمقتل عمر ، ومع ذلك لم يبشر بفتح بلاد معينة أو قتل مدعي النبوة أو غيرها من الأمور العظيمة التي تدخل على المسلمين، فكأن مقتل عمر أعظم فتحاً وانتصاراً للمسلمين؛ فلذا بشر به بحسب زعمهم.
 - 3- معرفة النبي بمواصفات المقتول، ومع ذلك لم يصرح به، وقد جزم الإمامية الاثنا عشرية بأنه عمر .
 - 4- التصريح بكفر هذا الموصوف في النص، وأنه يحرف كتاب الله ويغير سنة النبي ويكذبه، ويظلم الناس ويضلهم عن سبيل الناس.
- ومن المعلوم أن قاتل عمر بن الخطاب هو أبو لؤلؤة المجوسي، اندفع ثأراً لدينه ووطنه لقتل عمر ، وقتل معه بضعة عشر صحابياً.
- إلا أن الإمامية الاثني عشرية يعظمونه ويسمونهم « بابا شجاع الدين » بسبب فعلته الشنيعة هذه.
- ففي كتاب «الكنى والألقاب» يقول مؤلفه عنه: « بابا شجاع الدين ، أبو لؤلؤة قد ذكرنا في بعض مصنفاتنا ما يتعلق به » (2).
- ويقول أيضاً: « أبو لؤلؤة: فيروز الملقب ببابا شجاع الدين النهاوندي الأصل والمولد المدني » (3).

(1) «الأنوار النعمانية» (108/1 - 111). وانظر: «الصراط المستقيم» (29/3) مختصراً، و «بحار الأنوار» (330/20) و «فصل الخطاب» للنوري الطبرسي (219) و «مجالس الموحدين» لمحمد الطبطبائي (691) و «شرح الخطبة الشقشقية» لمحمد رضا الحكيمي (220-222).

(2) «الكنى والألقاب» للعباس القمي (62/2).

(3) المصدر السابق (147/1).

د - الرد على احتفال الإمامية الاثني عشرية بيوم مقتل عمر
 يزعم الإمامية الاثنا عشرية أن ليوم مقتل عمر فضلاً عظيماً
 فيتخذونه عيداً، وأنه من خيار الأعياد عند أهل البيت وعند مواليهم،
 ويفعلون فيه ما يفعلون في يومي عيد الفطر وعيد الأضحى، وهو اليوم
 التاسع من شهر ربيع الأول.
 وأن النبي ﷺ اتـخذه عيداً قبل قتل عمر ، فكان يحتفل فيه
 ويحث الناس على ذلك.

والصحيح أنه لم يثبت في السنة الصحيحة أن النبي ﷺ احتفل
 في هذا اليوم بل نهى عن اتـخاذه يوم عيد غير يومي عيد الفطر وعيد
 الأضحى. فعن أنس أن الأنصار كان لهم يومان يلعبون فيهما في
 الجاهلية فلما قدم رسول الله ﷺ قال: «قد أبدلكم الله عز وجل يومين
 خيراً منهما الفطر والأضحى» وفي رواية: «إني قدمت عليكم ولكم
 يومان تلعبون فيهما، وقد أبدلكم الله عز وجل يومين خيراً منهما: يوم
 الفطر ويوم النحر»⁽¹⁾.

كما أخبر عليه الصلاة والسلام أن عمر يقتل شهيداً، فإنه لما
 اهتز جبل أحد قال: «أثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان»⁽²⁾
 وكان عليه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهما.

ولم يتخذ النبي ﷺ يوم مقتل أشد الناس كفراً في عصره أمثال
 أبي جهل وعتبة ابن ربيعة وعقبة بن أبي معيط وغيرهم من صناديد
 قريش لم يتخذوه يوم عيد، فكيف يتخذ يوم مقتل شخص لم يقتل بعد
 - يزعم الإمامية الاثنا عشرية أنه كافر - يوم عيد.

إن السبب الذي يمكن أن يفسر به شدة حقدهم وتكفيرهم لعمر
 خصوصاً هو قوته في الحق فكانت لا تأخذه في الله لومة لائم، وبعد ما
 تولى الخلافة بعد أبي بكر الصديق كانت ولايته فتحاً للإسلام،
 فتهافت في أيامه عروش كسرى وقيصر وقضى على أعظم دولتين في
 ذلك الزمان، والله أعلم.

(1) أخرجه الضياء في «الأحاديث المختارة» (275/5)، برقم (1910)، وقال: «إسناده صحيح».

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الجمعة» باب «الطيب للجمعة» حديث رقم (3657).

المطلب التاسع

أ - عذابهما في الدنيا والاقتصاص منهما رضي الله عنهما
كما يدعيه الإمامية الاثنا عشرية
لما قضى الإمامية الاثنا عشرية بكفر أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما، كان ولا بد من النظر في عقابهما في الدنيا والآخرة.
فزعموا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يرجعان إلى الدنيا قبل
يوم القيامة للاقتصاص منهما على يد قائم أهل البيت مهديهم وإمامهم
المنتظر الثاني عشر، فيقتلان في كل يوم وليلة ألف قتلة انتقاماً للإمامية الاثني عشرية.

وروا عن جعفر الصادق كذباً عليه أنه قال: «والله ليردن
وليحضرن السيد الأكبر محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و
الصديق الأكبر أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم
السلام، وكل من محض الإيمان محضاً، أو محض الكفر محضاً،
وليقتصن منهما لجميعهم حتي إنهما ليقتلان في كل يوم وليلة ألف قتلة
ويردان إلى ما شاء ربهما» (1).

ولم يكتفوا بذلك، بل زعموا أن إمامهم الثاني عشر، وهو محمد بن
الحسن العسكري، يرجع إلى الدنيا فيخرجهما ويصلبهما ويقتلهما،
فيروون أنه قال: «يأذن لولي الله فأخرج بين الصفا والمروة في ثلا
ثمائة وثلاثة عشر فأجيء إلى الكوفة وأهدم مسجدها، وأبنيه على بنائه
الأول وأهدم ما حوله من بناء الجبابرة، وأحج بالناس حجة الإسلام،
وأجيء إلى يثرب فأهدم الحجرة، وأخرج من بها وهما طريان، فأمر بها
تجاه البقيع وأمر بخشبتين يصلبان عليهما، فتورق من تحتها فيفتتن
الناس بهما أشد من الأولى، فينادي مناد من السماء: «يا سماء أبيدي،
ويا أرض خذي»، فيومئذ لا يبقى على وجه الأرض إلا مؤمن قد خلص
قلبه للإيمان، قلت - أي الراوي -: يا سيدي! ما يكون بعد ذلك؟

قال: الكرة الكرة الرجعة، ثم تلا هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَكُونُ الْأَرْضُ لَهَا عَظِيمَةٌ وَالْجِبَالُ تَطُوفُ سِوَاهَا﴾ (2) [الإسراء: 6].

والغرض من ذلك هو الانتقام من خليفتي رسول الله في
أخذهما الخلافة من علي - حسب زعمهم - فيخرجان من قبريهما
ويصلبان ويموت كل من ناصرهما وكان على دينهما، ويؤيد ذلك ما بشر
به علي عمر، بحسب رواياتهم، إذ يزعمون أن علياً بشر عمر بن

(1) «بحار الأنوار» (14/53).

(2) «دلائل الإمامة» لمحمد بن جرير الطبري (542).

الخطاب بقتله من أبي لؤلؤة المجوسي « قال أمير المؤمنين لعمر: يا مغرور، إني أراك في الدنيا قتيلاً بجراحة من عبد أم معمر تحكم عليه جوراً فيقتلك توفيقاً، يدخل بذلك الجنة على رغم منك، وإن لك ولصاحبك الذي قمت مقامه صلباً وهتكاً تخرجان من عند رسول الله صلى الله عليه وآله فتصلبان على أغصان دوحة يابسة فتورق فيفتتن بذلك من والاك.

فقال عمر: ومن يفعل ذلك يا أبا الحسن ؟ فقال: قوم قد فرقوا بين السيوف وأغمادها ثم يؤتى بالنار التي أضمرت لإبراهيم ويأتي جرجيس دانيال وكل نبي وصديق، ثم يأتي ريح فينسفكما في اليم نسفاً» (1).

وقد حاولوا تأويل النصوص لتأييد معتقداتهم وإن لم تمت لها بصلة.

فاستدلوا بقوله تعالى حاكياً عن موسى وما وقع عليهم من فرعون وجنوده چې ي پ پ د ن ا ن ه ئو ئو ئو ا ب ب ب پ پ پ پ پ پ چ [القصص].

فرووا عن محمد الباقر وجعفر الصادق-رحمهما الله-قولهما في تفسير هذه الآية: « إن فرعون وهامان ها هنا شخصان من جبابرة قريش يحييهما الله تعالى عند قيام القائم من آل محمد في آخر الزمان فينتقم منهما بما أسلفنا » (3).

وعلق المجلسي على رواية الكليني وفيها القول المنسوب إلى علي : (وقد قتل الله الجبابرة على أفضل أحوالهم.. وأمات هامان وأهلك فرعون) بقوله: « وأمات هامان أي عمر، وأهلك فرعون أي أبا بكر، ويحتمل العكس، ويدل على أن المراد هذان الأشقيان » (4).

ولم يقصر الإمامية الاثنا عشرية صلب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على زمن الرجعة بل زعموا أنهما يصلبان في كل عام، فرووا عن

(1) «مشارك أنوار اليقين» لرجب البرسي (120) و « مدينة المناجز » لهاشم البحراني (44/2).

(2) وضع الجزائري في كتابه «الأنوار النعمانية» (89/2) وشبر في كتابه «حق اليقين» (10/2 ، 25 ، 28) «أبو بكر وعمر» بدل «شخصان من جبابرة قريش» ، وعزوا هذا القول إلى الصادق فقط.

(3) «البرهان» للبحراني (220/3) وانظر: «الإيقاظ من الهجعة» (256 ، 342).

(4) «مرآة العقول» - «شرح الروضة» للمجلسي (277/4).

عيسى بن عبد الله بن أبي طاهر العلوي (1) عن أبيه (2) عن جده (3) « أنه كان مع أبي جعفر محمد بن علي الباقر بمنى وهو يرمي الجمرات، وأن أبا جعفر رمى الجمرات. قال: فاستتمها ثم بقي في يده بعد خمس حصيات فرمى اثنتين في ناحية وثلاثاً في ناحية فقال له جدي: جعلت فداك لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعه أحد قط. رأيتك رميت الجمرات ثم رميت بخمسة بعد ذلك ثلاث في ناحية واثنين في ناحية ؟ قال: نعم، إنه إذا كان كل موسم أخرج الفاسقين الغاصبين ثم يفرق بينهما ها هنا لا يراهما إلا إمام عادل، فرميت الأول اثنين والآخر ثلاثاً لأن الآخر أخبث من الأول » (4).

نلاحظ في هذه النصوص:

- 1- أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما - بحسب معتقد الإمامية الاثني عشرية - قد ارتكبا أمراً فظيماً لا يمكن أن يغفر لهما ولا يكفّيهما عذاب الآخرة، بل لابد أن ينالهما عذاب الدنيا قبله.
- 2- أمر النبي ^{هـ} بقتلهما مما يدل على مشروعيته - بحسب زعمهم -.
- 3- القتل لا يقتصر على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بل وصل إلى كل من هو على معتقدهما من المسلمين.
- 4- عمر كان مستحقاً للقتل، فقتله، بحسب زعمهم، كان هو الحد الذي يجب أن يحد به لقوله (فيقتلك توفيقاً) وقاتله في الجنة لأنه قتل في أمر واجب بحسب مدعاهم.
- 5- اجتماع الأنبياء والصديقين لرؤية عذابهما، وذلك للتنكيل والاكتفاء بهما - وكأنهم يقولون - چ چ چ چ چ چ چ.
- 6- إدعاء علي علم الغيب - وحاشاه من ذلك - لقوله بزعمهم: (إني أراك في الدنيا قتيلاً) بجراحة من عبد أم معمر (وعلمه بما سيحصل له، أو أنه كان يخطط مع عبد أم معمر -

(1) عيسى بن عبد الله بن أبي طاهر العلوي، قال الشاهرودي: «روى الصدوق بإسناده عن الحسين بن يزيد.. ما يفيد حسنه وكماله». «مستدركات علم رجال الحديث» للشاهرودي (166/6).

(2) لم أعثر على ترجمته.

(3) أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد أبو طاهر العلوي العمري شيخ الإمامية الاثني عشرية وفقههم، قال الشاهرودي: «لم يذكره». «مستدركات علم رجال الحديث» (394/1).

(4) «الاختصاص» (277) و«بحار الأنوار» (305/27)، «بصائر الدرجات الكبرى» (306، 307).

- وهو أبو لؤلؤة المجوسي - لقتل عمر .
- 7- تشبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بإبليس الذي تمثل لإبراهيم في مواضع الجمرات.
- 8- أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يخرجان من قبريهما كل عام، واختصاص الإمام العادل برؤيتهما، أما عند خروج قائمهم فإنه يراهما كل أحد.
- 9- رجعة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلى الدنيا وإذاقتهما أشد أنواع العذاب على يد قائمهم من العقائد الأساسية عند الإمامية الاثني عشرية، فالرجعة خاصة بمن كان مؤمناً خالصاً، أو منافقاً خالصاً، ومعلوم أن الشيخين الجليلين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ليسا ممن محض إيمانه عند الإمامية الاثني عشرية، فهما من الفريق الثاني.

المطلب العاشر

أ - عذابهما في الآخرة رضي الله عنهما كما يدعيه الإمامية الاثنا عشرية

لا تتوقف مزاعم الإمامية الاثني عشرية على التصريح بكفر الشيخين رضي الله عنهما وتعذيب قائمهم لهما في الدنيا، بل زعموا أن هناك عذاباً لا يعذبه الله أحداً من العالمين ينتظرهما يوم القيامة، فحرفوا القرآن الكريم، ولووا أعناق النصوص لتوافق ما ذهبوا إليه ففسروا القرآن بغير ما أراده الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، وزعموا أن قوله تعالى **يَذَرُ أَيُّهُمَا يَرَىٰ مَا بِهِ قُلُوبُ بَنِي آدَمَ** أن قوله تعالى **يَذَرُ أَيُّهُمَا يَرَىٰ مَا بِهِ قُلُوبُ بَنِي آدَمَ** في رواية عن أبي الحسن الرضا ، وساق الحديث إلى أن قال:

(قلت: **يَذَرُ أَيُّهُمَا يَرَىٰ مَا بِهِ قُلُوبُ بَنِي آدَمَ** ؟ قال: هما يعذبان، قلت: الشمس والقمر يعذبان؟ قال: سألت عن شيء فأيقن أنه إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يجريان بأمره، مطيعان له، ضوءهما من نور عرشه وحرهما من جهنم، فإذا كانت القيامة عاد إلى العرش نورهما، وعاد إلى النار حرهما، فلا يكون شمس ولا قمر، وإنما عناهما، لعنهما الله، أوليس قد روى الناس أمر رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الشمس والقمر نوران في النار؟ قلت: بلى، قال: أما سمعت قول الناس: فلان وفلان شمسا هذه لأمة ونورهما؟ فهما في النار، والله ما عنى غيرهما)⁽¹⁾.

فيقسم إمامهم الرضا رحمه الله حسب زعمهم أنهما هما المرادان بقوله تعالى: **يَذَرُ أَيُّهُمَا يَرَىٰ مَا بِهِ قُلُوبُ بَنِي آدَمَ** بل على الـذم لأن النبي قال: (الشمس والقمر نوران في النار) فهما وإن كانا نورين لكنهما في النار.

وإن سميا بالشمس والقمر إلا أنه لا يستفاد منهما فهما ضرر على لأمة حسب مدعاهم.

ولشدة جرم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كان من الواجب عند الإمامية الاثني عشرية أن ينالا أشد العذاب قبل يوم القيامة، فزعموا أنهما يعذبان الآن، فعن عبد الله بن بكير الأرجاني⁽²⁾ قال: صحبت أبا

(1) «تفسير القمي» لعلي بن إبراهيم القمي (343/2) عن أبيه عن الحسين بن خالد عن أبي الحسين الرضا . والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية فيها علي بن إبراهيم القمي، وهو أحد كبار مفسري الإمامية الاثني عشرية وثقاتهم، وأبوه إبراهيم القمي، وقد رجحوا قبول قول الحسين بن خالد الخفاف، وثقه الخوئي وغيره. انظر: «خلاصة الأقوال» (49، 187) و«معجم رجال الحديث» (249/6) وما بعدها.

(2) عبد الله بن بكير الأرجاني ، من أصحاب الصادق رحمه الله وأحد رجال الشيعة.

عبد الله في طريق مكة من المدينة فنزلنا منزلاً⁽¹⁾ يقال له عسفان ثم مررنا بجبل أسود على يسار الطريق موحش، فقلت له: يا بن رسول الله، ما أوحش هذا الجبل! ما رأيت في الطريق مثل هذا؟ فقال لي: يا بن بكير أتدري أي جبل هذا؟ قلت: لا، قال: هذا جبل يقال له: الكمد، وهو على وادٍ من أودية جهنم وفيه قتلة أبي الحسين صلوات الله عليه، استودعهم فيه، تجري من تحتهم مياه جهنم من الغسلين والصيد و الحميم وما يخرج من جب الجوى، وما يخرج من الفلق وما يخرج من آثام، وما يخرج من طينة الخبال، وما يخرج من جهنم، وما يخرج من لظى ومن الحطمة، وما يخرج من سقر، وما يخرج من الحميم، وما يخرج من الهاوية، وما يخرج من السعير، وما مررت بهذا الجبل في سفري فوقفت به إلا رأيتهما يستغيثان إلي، وإني لأنظر إلى قتلة أبي وأقول لهما: هؤلاء فعلوا ما أسستما لم ترحمون! إذا وليتم وقتلتمونا وحرمتمونا ووثبتم على حقنا واستبددتم بالأمر دوننا، فلا رحم الله من يرحمكما، ذوقا وبال ما أتيتما وما الله بظلام للعبيد⁽²⁾.

فهذا إمامهم أبو عبد الله جعفر الصادق رحمه الله يعلل وحشة الجبل الذي مرا عليه بأنه على وادٍ من أودية جهنم ليس كأوديتها فحسب؛ بل لأن فيه قتلة جده الحسين ومن أسس لهذا القتل بحسب مدعاهم، وهما أبوبكر وعمر رضي الله عنهما، إذ هما يعذبان الآن وقد رآهما إمامهم أبو عبد الله رحمه الله، لكن لماذا لم يطلع عبد الله بن بكر الأرجائي عليهما ويُرّه وادي جهنم؟!

وفي رواية أخرى يزعمون فيها أنهما في جوف حية في قليب في شعب في النار مع أشد الناس كفراً وطغياناً.

فعن موسى بن جعفر عليهما السلام في رواية طويلة إلى أن قال: (وإن في ذلك الشعب لقليباً يتعوذ أهل ذلك الشعب من حر ذلك القليب وتنته وقذره، وما أعد الله فيه لأهله، وإن في ذلك القليب لحية يتعوذ جميع أهل ذلك القليب من خبث تلك الحية وتنته وقذرها وما أعد الله في أنيابها من السم لأهلها، وإن في جوف تلك الحية لسبعة صناديق فيها خمسة من الأمم السابقة، واثنان من هذه الأمة. قال: قلت جعلت

انظر ترجمته: «خلاصة الأقوال» للحلي (374) و«رجال ابن الغضائري» (75).

(1) عُسْفَان: بضم أوله وسكون ثانيه ثم فاء وآخره نون فُعْلَان، منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة والمدينة، وهي حد تهامة، بها نخيل ومزارع. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (122/4)، و«معجم ما استعجم» لأبي عبيد الله ندلسي (956/3).

(2) «كامل الزيارات» لجعفر بن محمد بن قولويه (54).

من شدة حره، فسأل الله أن يأذن له أن يتنفس فأذن له فتنفس فأحرق جهنم.

قال: وفي ذلك الجب صندوق من نار يتعوذ أهل الجب من حر ذلك الصندوق، وهو التابوت، وفي ذلك التابوت ستة من الأولين وستة من الآخرين..... وأما الستة من الآخرين فهم الأول والثاني والثالث والرابع وصاحب الخوارج وابن ملجم⁽¹⁾.

ويبين «تفسير العياشي» المراد من الأول والثاني والثالث والرابع وصاحب الخوارج فـ«عن أبي بصير⁽²⁾ عن جعفر بن محمد قال: (يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم، وهو زريق، وبابها الثاني: لحيتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية والباب الخامس لعبد الملك، والباب السادس لعسكر بن هوسر، والباب السابع لأبي سلامة، فهم أبواب لمن اتبعهم)⁽³⁾.

فهم أبواب لمن اتبعهم يدخلونهم النار بسبب اتباعهم واقتدائهم بهم ومناصرتهم وإقرارهم بخلافتهم، فاستحقوا بذلك النار مع خلفائهم، كما يتمنى ذلك الإمامية الاثنا عشرية.

ومن صور العذاب التي يتمنونها لخليفتي رسول الله وصفهم لهما بأنهما في صورة حمارين في النار، ففسروا قوله تعالى: *ثي ثي ثي* [لقمان: 19] أنهما أبوبكر وعمر رضي الله عنهما. فرووا أن رجلاً سأل علياً عن معنى الحمير في الآية؟ فقال: (الله أكرم من أن يخلق شيئاً ثم ينكره، إنما هو زريق وصاحبه في تابوت من نار في صورة حمارين، إذا شهقا في النار انزعج أهل النار من شدة صراخهما)⁽⁴⁾.

وقد تقدم أن المراد بزريق: أبو بكر الصديق، وصاحبه هو عمر.

وبعد أن أصل القوم وقرروا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في النار وأنهما مع أشد الناس عذاباً فيها، زعموا أن عذابهما لم يصل إليه

(1) «تفسير القمي» (449/2).

(2) يحيى بن القاسم، وقيل ابن أبي القاسم، إسحاق، يكنى بأبي بصير الأسدي، وقيل أبو محمد أحد رجال الإمامية الاثني عشرية، له كتاب «مناسك الحج». هلك سنة (150). انظر ترجمته: «رجال النجاشي» (441)، و«رجال ابن داود» (284).

(3) «تفسير العياشي» (243/2).

(4) «مشارك أنوار اليقين» (120)، ولم أقف على سندها.

أحد قبلهما حتى أشد الناس كفراً، فيروون عن الحارث الأعور ⁽¹⁾ أنه قال لعلي: (إني لأتوهم توهماً فأكره أن أرمي به بريئاً أباً بكر وعمر، فقال: إي والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنها لهما ظلماني حقي ونغصاني ريقى، وحسداني وأذياني، وإنه ليؤذي أهل النار ضجيجهما ورفع أصواتهما وتعبير رسول الله صلى الله عليه وآله إياهما) ⁽²⁾.

ففي هذا النص بحسب زعمهم:

- 1- بغض علي لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أشد البغض، وتعليه ذلك بكونهما ظلما مأخذ الإمامة.
- 2- تقرير علي لعذاب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في النار وأنهما أشد الناس عذاباً، حتى إنه ليؤذي أهل النار ضجيجهما، ورفع أصواتهما، وزيادة العذاب عليهما بتغيير النبي لهما وهما يعذبان في النار.
- 3- تحريض علي للحارث الأعور على كره أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.
- 4- الحارث الأعور لا يعلم ببغض علي لهما حتى أخبره بذلك، ويزعم الإمامية أنهما أخذتا الخلافة بعد رسول الله غصباً من علي ومع ذلك لم يكن الحارث يعلم به وهو من خاصته، مع أن هذا الأمر أساس تكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأساس معتقد الإمامية الاثنى عشرية، بل إنه بحسب زعمهم نص من رسول الله ، ومع ذلك جهله الحارث ولم يعلم به حتى أخبره علي .
- ومن زيادة العذاب عليهما زعموا أن علياً يضحك منهما وهما يعذبان في النار، حيث فسروا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ثِيءَ بِهِمْ وَفُتِحَتْ لَهُمُ أَبْوَابُ النَّارِ﴾ بأن الكفار في الآخرة هنا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يضحكان منها علي .
(فعن علي بن الحسين عليهما السلام قال: إذا كان يوم القيامة أخرجت أريكتان من الجنة فبسطنتا على شفير جهنم، ثم يجيء علي)

(1) الحارث بن قيس، وقيل ابن عبد الله، الأعور الهمداني، من أصحاب علي، وثقه الشاهرودي والجواهري الإماميان الاثنا عشريان. انظر ترجمته: «خلاصة الأقوال» (123) و«مستدركات في علم رجال الحديث» (257/2) و«المفيد في معجم رجال الحديث» للجواهري (122).

(2) «بحار الأنوار» (379/30) والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية مدارها على الحارث الأعور وقد وثقوه.

حتى يقعد عليهما، فإذا قعد ضحك، وإذا ضحك انقلبت جهنم فصار ع
اليها سافلها ثم يخرجان فيوقفان بين يديه فيقولان: يا أمير المؤمنين،
يا وصي رسول الله، ألا ترحمنا؟ ! ألا تشفع لنا عند ربك؟ قال: فيضحك
منهما، ثم يقوم ويدخل الأريكتين ويعادان إلى موضعهما، وذلك قوله عز
وجل: چ ٹج ثم ثى جح جم حج أ ب ب پ پ پ پ پ پ پ پ پ

(۱)
پ پ چ .

في هذه الرواية بزعمهم:

١- تأكيد دخول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما النار، وأنهما كفار إسلام لا كفار إيمان، ولو كانا كافرين إيمان لشفع لهما وأخرجهما من النار حسب زعمهم دخولهما النار، فتكون شفاعته علي لهما من شفاعته المؤمنين لإخوانهم.

2- حقد علي وغلّه عليهما حتى إنه يخرج من الجنة ليقف على شفير جهنم للشماتة بهما.

3- الرواية التالية تصور لنا صورا من أنواع عذابهما وتخالف هذه الرواية، ففيها أن علياً لم يعرفهما وهما في النار، رضي الله عنهما.

في رواية طويلة يروونها: « عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه قال: فخرجت نار ظننت أنها قد أكلتني وأكلت مالاً وجميع ما خلقه الله عز وجل، فوضعت يدي على عيني، وقلت: مرها يا مالك أن تخمد وإلا خمدت، فقال: إنك لن تخمد إلى الوقت المعلوم، فأمرها فخمدت، فرأيت رجلين في أعناقهما سلاسل النيران معلقين بها إلى فوق، وعلى رؤوسهما قوم معهم مقامع النيران يقمعونهما بها، فقلت: يا مالك من هذان ؟ فقال: أو ما قرأت في ساق العرش، وكنت قبل قد قرأته قبل أن يخلق الله الدنيا بألفي عام: لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله أيدته ونصرته بعلي، فقال: هذان من أعداء أولئك وظالمهم (2) .

في هذه الرواية بحسب زعمهم:

1- أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما عدوان لرسول الله لأنهما لم يستجيبا لأوامره عليه الصلاة والسلام في وصيته بالخلافة لعلّى .

2- الوصية لعلی بالخلافة مكتوبة في ساق العرش، وقرأها علی

(1) «تأويل الآيات الظاهرة» (81/2).

(2) «الاختصاص» (109) وانظر: «حق اليقين» للمجلسي (509، 510).

گ گ گ ن چ إلى آخر الآية » (1).

قال شيخهم المجلسي بعد ذكره لهذه الرواية:

بيان: قوله : فيرد زفر عليه... ظاهر السياق أن يكون قوله چ گ گ چ كلام إبليس، فيكون كلام زفر ما ذكر قبل تلك الآية من قوله چ ق ق ق چ و ترك اختصاراً، ويحتمل أن يكون إشارة إلى ما يجري بين عمر وبين أتباعه، فيكون المراد بالرد عليه الرد على أتباعه أو يكون (عليهم)، مصححاً، ولعله سقط من الكلام شيء. وفي بعض النسخ لم تكن كلمة (ما) في (ما) قال الله، ولعله أقرب، وعلى تقديره يمكن أن يقرأ فيرد - على بناء المجهول - والظرف يدل على زفر فتكون الجملة بيان للجملة السابقة » (2).

ففي هذه الآية بحسب زعمهم:

1- أن عمر فاق في كفره وتجبره إبليس، حتى إن إبليس استغرب من ذلك.

2- مع زعمهم أن عمر استجاب لأوامر إبليس إلا أنه فاقه في الكفر والعذاب.

3- تصریحهم بعلّة شدة العذاب على عمر ، وهو بغيه على علي بأخذ الخلافة منه.

وفسروا قوله تعالى: چ پ پ پ پ چ [الفجر: 25] بأنه

عمر .

فيروون عن عمر بن أذينة (3) عن معروف بن خربوذ (4) قال: قال لي أبو جعفر : « يابن خربوذ، أت-دري ما تأوي-ل هذه الآية چ پ پ پ پ پ پ پ ؟ قلت: لا، قال: ذلك الثاني، لا يعذب الله

(1) «تفسير العياشي» (223/2) والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية عن أبي بصير، وهو يحيى بن القاسم، من رواة الإمامية الاثني عشرية، وقد وثقه النجاشي كما في كتابه «رجال النجاشي» (441).

(2) «بحار الأنوار» (233/30).

(3) عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة ، شيخ البصريين ، وثقه الطوسي. له كتاب «الفرائضي». انظر ترجمته: «رجال النجاشي» (284) و «الفهرست» للطوسي (184).

(4) معروف بن خربوذ المكي القرشي مولا هم ، قال الكشي الإمامي الاثنا عشري: «إنه ممن اجتمعت العصاة على تصديقهم ، من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: إنهم أفقه الأولين». وقال الشاهرودي: «ثقة أجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنه». انظر ترجمته: «جامع الرواة للأردبيلي» (246/2) و «مستدركات علم رجال الحديث» (453/7).

يوم القيامة عذابه أحد)⁽¹⁾.

هذا العذاب الجسدي، أما العذاب النفسي الذي سيلحق عمر فإنه سيناله أشد الندم على توليه الخلافة وولايته لأبي بكر .

فقد فسر مفسرهم علي بن إبراهيم القمي قوله تعالى: **ثُمَّ نَزَلَتْ فِي الثَّانِي - عمر - يعني ما قدمت من ولاية أبي فلان ومن ولاية نفسه، وما أخرت من ولاية الأمر من بعده.... إلى قوله: **چ چ چ چ قال: الولاية»⁽²⁾.****

ففي هذا النص بزعمهم:

- 1- ندم عمر على مبايعة أبي بكر .
- 2- ندمه على الاستجابة لأبي بكر في توليته إياه الخلافة.
- 3- أن الدين هو الولاية، وتناسوا غيرها مما هو من الدين، بل أركان الإسلام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها.
- 4- أن تقديم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على علي تكذيب بالدين.
- 5- من كذب بالدين - وهو دين الإمامية الاثني عشرية - استحق العذاب.

(1) «تأويل الآيات الظاهرة» للشرف الحسيني (295/2). والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية مدارها على عمر بن أذينة وهو شيخ الشيعة البصريين في زمانه وأحد ثقاتهم، ومعروف بن خربوذ ممن اجتمعت عصاة الشيعة على تصديقه وتصحيح ما يصح عنه. انظر: «رجال النجاشي» (284) و «مستدركات علم رجال الحديث» (453/7).

(2) «بحار الأنوار» (231/30) ولم أقف عليه في تفسير القمي.

ب - الرد على دعوى الإمامية الاثني عشرية عذاب أبي بكر وعمر في الآخرة

زعم الإمامية الاثنا عشرية أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يعذبان في النار مع أشد الناس عذاباً، وأن الله تعالى أنزل في كتابه ما يؤيد ما ذهبوا إليه.

فزعموا أن قوله تعالى: ﴿يَذَرِيهِمْ فِيهَا يَذَبُونَ﴾ [القمر:5] المراد بهما أبو بكر وعمر في النار، فهما شمساً هذه الأمة ونورهما إلا أن هذا الوصف ذم لا مدح عندهم.

فيرد عليهم: أن التفسير الثابت في كتب التفسير الصحيحة عند أهل السنة يخالف ما ذهبوا إليه، كما يخالف ما فسروه في كتبهم الأخرى، ففي تفسير «مجمع البيان» وهو أحد تفاسير الإمامية الاثني عشرية الكبار، قال مؤلفه فيه: ﴿يَذَرِيهِمْ فِيهَا يَذَبُونَ﴾ أي يجريان بحسبان ومنازل لا يعدوانهما، وهما يدلان على عدد الشهور والسنين والأوقات، عن ابن عباس وقتادة.

فأضمر يجريان، وحذفه لدلالة الكلام عليه، وتحقيق معناه: إنهما يجريان على وتيرة واحدة وحساب متفق على الدوام لا يقع فيه تفاوت، فالشمس تقطع بروج الفلك في ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً، والقمر في ثمانية وعشرين يوماً، فيجريان أبداً على هذا الوجه، وإنما خصهما بالذكر لما فيهما من المنافع الكثيرة للناس من النور والضياء، ومعرفة الليل والنهار، ونضج الثمار، إلى غير ذلك، فذكرهما لبيان النعمة بهما على الخلق»⁽¹⁾.

أما أهل السنة ففسروا قوله تعالى: ﴿يَذَرِيهِمْ فِيهَا يَذَبُونَ﴾ أي: «يدوران في مثل قطب الرحا»⁽²⁾.

وقيل: «يجريان بحساب ومنازل»⁽³⁾.

وبهذا يتبين عدم صحة ما ذهب إليه الإمامية الاثني عشرية من التفسير الباطني وتحريف الكلم عن مواضعه لهذه الآية التي ظنوا بتحريفهم لمعناها أنها تخدم أغراضهم.

فهم وإن فسروا هذا التفسير الباطني الذي ظنوا أنه يخدم ما ذهبوا إليه إلا أنه وقع موقع الضد عليهم؛ لأنه قال: «إن الشمس والقمر

(1) «تفسير مجمع البيان» للطبرسي (330/9) وانظر: «التيبان» للطوسي (463/9)، و«تفسير جمع الجوامع» للطبرسي (475/3).

(2) «تفسير الطبري» (172/22).

(3) المصدر السابق (173/22)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (489/7).

آيتان من آيات الله يجريان بأمره مطيعان له، ضوءهما من نور عرشه «
ففيه ثناء عليهما ومدح لهما بطاعتهما لله تعالى، واتباع أمره، ومن أمره
توليتهما الخلافة، فهو شاهد شهدوا به على أنفسهم من تحريفهم.
وأما الرواية التي رواها عبد الله بن بكير الأرجائي عن أبي عبد
الله رحمه الله وقصة مرورهما بجبل أسود موحش فلم ترد إلا في كتب
الإمامية الاثني عشرية، وتؤيد ما افتروه على الصحابة-رضي الله عنهم-
فترد.

ورواية موسى بن جعفر - رحمه الله - التي ذكر فيها: (وإن في
القلب لحية يتعوذ جميع أهل ذلك القلب من خبث تلك الحية ونتنها
وقذرهما.. ومن هذه الأمة الأعرابيان)، وأراد بهما أبا بكر وعمر كما فسره
بذلك شيخهم المجلسي، فإن ذلك يخالف ما ثبت عن النبي من مكانة
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وشهادته لهما بالجنة، وأنهما أقرب
الناس إليه في حياته وبعد مماته.
فكيف يمكن أن ينالا أشد العذاب مع حصول الخير منهما،
وجهادهما ونصرتهم النبي .

وقد شهد لهما بدخول الجنة بعد وفاتهما فعن أبي موسى قال:
«كنت مع النبي في حائط من حيطان المدينة، فجاء رجل فاستفتح
فقال النبي ^٨: «افتح له وبشره بالجنة» ففتحت له فإذا هو أبو بكر
فبشرته بما قال النبي فحمد الله. ثم جاء رجل فاستفتح فقال
النبي : «افتح له الباب وبشره بالجنة» ففتحت له فإذا هو عمر
فأخبرته بما قال النبي فحمد الله، ثم استفتح رجل فقال لي: «افتح
وبشره بالجنة على بلوى تصيبه» فإذا عثمان فأخبرته بما قال رسول
الله فحمد الله ثم قال: الله المستعان» (1).

فهذه شهادة منه عليه الصلاة والسلام بدخولهما الجنة بعد
وفاتهما تناقض ما زعموه من أنهما في النار مع أشد الناس كفرًا.
وأما رواية جعيد بن همدان: فتردّ فقد روى ما يقوي بدعته، ولم ترد إلا
في كتبهم.

وتفسير علي بن إبراهيم القمي لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ثَبَّتْنَاكَ﴾ [الفلق:1] وأن الفلق جب في جهنم يعذب فيه أشد الناس كفرًا، ومنهم أبو
بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعبد الله وعسكر بن هوسر.
فهذا التفسير غير صحيح، فإنه وإن كان من معاني الفلق عند

(1) تقدم ت-خريجه ص(228).

فإنه لما سأل ابنه محمد بن الحنفية: «أي الناس خير بعد رسول الله ؟ قال: «أبو بكر»، قلت: ثم من ؟ قال: «ثم عمر». وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت ؟ قال: «ما أنا إلا رجل من المسلمين»⁽¹⁾.

وقال بعد أن وضع عمر على سريرته لما توفي قال: (يرحمك الله إن كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك لأنني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله يقول: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما»⁽²⁾.

وقال مبيناً خير هذه الأمة بعد نبيها، فقال: «ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، وخيرها بعد أبي بكر عمر، ثم يجعل الله الخير حيث أحب»⁽³⁾.

وفي تلك الرواية أن بغض علي لهما رضي الله عنهما بحسب زعمهم، لم يكن ظاهراً منه، حتى إن الحارث الأعور، وهو من أصحاب علي، لم يعلم بموقفه منهما حتى أخبره بذلك.

كما أنه لو كان أخذ الخلافة بعد رسول الله غصباً من علي لا شتهر هذا الأمر ولعلمه الحارث، ولم يجهله حتى أخبره بذلك علي، خاصة وأنه أساس تكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأساس معتقد الإمامية الاثني عشرية، بل إنه بحسب زعمهم نص من رسول الله .

وأما رواية علي بن الحسين رضي الله عنهما: (إذا كان يوم القيامة أخرجت أريكتان من الجنة فبسطتا على شفير جهنم..) فإن الرواية لم ترد إلا في كتبهم وقد روت ما يقوي بدعتهم فترد.

وكذا رواية أبي عبد الله عن أبيه من أمير المؤمنين قال: (فخرجت نار ظننت أنها قد أكلتني وأكلت ملكاً وجميع ما خلقه الله عز وجل)، كما أن البشارة لعلي بنصرته النبي لا تعارض نصرة غيره له عليه الصلاة والسلام ولا تعارض إمامة غيره المسلمين.

(1) تقدم ت-خريجه (220).

(2) تقدم ت-خريجه ص(262).

(3) تقدم ت-خريجه من مسند الإمام أحمد، وانظر: «الاختصاص» (128)، و«الشافعي في الإمامة» (94/3).

ج- دعوى الإمامية الاثني عشرية خلود أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما في النار

وبعد أن يُعذب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بحسب زعم الإمامية الاثني عشرية، وتمحص ذنوبهما، هل يخرجان من النار؟
تجيب عن هذا التساؤل الرواية التالية:

فيروون عن إبراهيم بن عبد الحميد⁽¹⁾ قال: « دخلت على أبي عبد الله فأخرج إلي مصحفاً قال: فتصفحته فوقع بصري على موضع منه، فإذا فيه مكتوب: هذه جهنم التي كنتم بها تكذبان، فأصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحيان، يعني الأولين⁽²⁾ ».

وفي قراءة أخرى قرأها أبو عبد الله: « هذه جهنم التي كنتم بها، فأصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحيان »... يعني الأولين.

وفي قراءة أخرى له: « هذه جهنم التي كنتم بها تكذبان تصليانها لا تموتان فيها ولا تحيان » يعني الأولين⁽³⁾.

فهما في النار من قبل دليل قوله (كنتم بها) وفي قوله (تصليانها) فعل مضارع يدل على الاستمرار (لا تموتان فيها ولا تحيان) تخلدان فيها.

(1) إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي مولاهم كوفي، وثقه شيخهم الطوسي، له كتاب نوادر. انظر ترجمته: « رجال النجاشي » (20) و « الفهرست » للطوسي (40) و « خلاصة الأقوال » (313).

(2) « قرب الإسناد » للحميري القمي (15).

(3) « بحار الأنوار » (175/30).

د - الرد على الإمامية الاثني عشرية خلود أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في النار

تقدم الرد على دعوى الإمامية الاثني عشرية دخول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في النار، ونوالها أشد العذاب فيها، ولم يشف غليلهم ذلك بل زعموا خلودهما في النار.

فرووا عن إبراهيم بن عبد الحميد قال: (دخلت على أبي عبد الله فأخرج لي مصحفاً قال: فتصفحته فوقع بصري على موضع منه، فإذا مكتوب: (هذه جهنم التي كنتما بها تكذبان فاصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحيان) يعني « الأولين » فإن هذه القراءة لم تثبت في كتب السنة الصحيحة، ولم ترد قراءة صحيحة عند أهل السنة بلفظ هذه القراءة، مما يدل على ضعفها؛ فإن الآية الثابتة في كتاب الله تعالى: ﴿ تَوَلَّى نِيَّتِي نِيَّتِي ﴾ [الطور: 4].

كما أن التحديد بأن المراد بهما الأولان وهما أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يخالف سياق الآية فإنها في المكذبين (1).

وما زعموه وما يجري يوم القيامة حيث يؤتى إبليس في سبعين غلا وسبعين كبلا ، فينظر الأول إلى زفر، ومرادهم به عمر - رضي الله عنه - وقول المجلسي في اختلاف نسخ القرآن وتعامله مع النص القرآني والتلاعب به، واحتمال التصحيف ، وإحداث قراءات من عندهم، وكأن القرآن مخطوط لأي مؤلف قابل للتغيير والتبديل، والعياذ بالله.

كما أنها تخالف ما افتروه على هؤلاء الصحابة ويخالف ما روي في الصحيح عن النبي من إيمانها والشهادة لهما بالجنة، فحفظ الصحابة حقهما، واعترفوا بفضلهم وآمنوا ببشارة النبي لهما بالجنة، فكانوا يحبونهم مع النبي رجاء أن يكونوا معهم في الجنة.

فعن أنس : «أن رجلا سأل النبي عن الساعة فقال: متى الساعة ؟ قال: «وماذا أعددت لها ؟» قال: لا شيء إلا أنني أحب الله ورسوله ، فقال: «أنت مع من أحببت». قال أنس: فما خرجنا بشيء فرحنا بقول النبي : «أنت مع من أحببت».

قال أنس: «فأنا أحب النبي وأبا بكر وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم».

(1) انظر: « تفسير الطبري » (576/21) ، و « تفسير ابن كثير » (431/7). و « فتح القدير » للشوكاني (95/5).

المطلب الحادي عشر

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية عثمان بن عفان

نال حكم التكفير عثمان بن عفان ، فهو ثالث الخلفاء الراشدين، وزوج ابنتي رسول الله ، فكان من البدعي بحسب معتقد الإمامية الاثني عشرية في صحابة رسول الله ، تكفيره هدماً للدين وحملته ومبلغيه وناشريه.

فقضوا بكفره ورووا في ذلك روايات كثيرة ملؤوا بها كتبهم، فعقد المجلسي باب-1 بعنوان « كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم وفضل التبرؤ منهم ولعنهم »⁽¹⁾ وعقد أبو الصلاح الحلبي⁽²⁾ فصلاً كاملاً بعنوان « تكفير عثمان »، افتتحه بقوله: « تكفير عثمان، ثم اشتهر التدين بتكفير عثمان بعد قتله وكفر من تولاه من علي وذريته وشيعته ووجوه الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا، وحفظ عنهم التصريح بذلك، المستغني عنه بمعلوم المقصود منهم »⁽³⁾.

وروي فيه عدة روايات في تكفيره منها:

قوله: « ورووا أن رجلاً سأل علياً عن عثمان ؟ فقال: وما سؤالك عن عثمان ! إن لعثمان ثلاث كفرات، وثلاث غدرات، ومحل ثلاث لعنات، وصاحب بليات، لم يكن بقدي-م الإيمان، ولا ثابت الهجرة. وما زال النفاق في قلبه، وهو الذي صد الناس يوم أحد »⁽⁴⁾.

في هذا النص بحسب زعمهم:

- 1- الحكم بكفر عثمان - رضي الله عنه-، وغدره ولعنه.
- 2- طعنهم به، ومن هذه الطعون زعموا: أنه لم يكن بقديم الإيمان، ولا ثابت الهجرة، واستمراره على النفاق، وصد الناس عن أحد.

وقد زعموا في رواية يروونها عن أبي سعيد التيمي⁽⁵⁾ قال:

(1) «بحار الأنوار» (145/30).

(2) تقي الدين بن نجم أو نجم الدين بن عبيد الله بن عبد الله الحلبي، أبو الصلاح، أحد علماء الشيعة المتقدمين وثقاتهم، من تلامذة المرتضي، ولد سنة (374)، وهلك

سنة (447)، له مصنفات منها: «البداية» في الفقه، و«شرح الذخيرة للمرتضي».

انظر ترجمته: مقدمة كتابه الكافي (4) وما بعدها.

(3) المصدر السابق (293).

(4) «تقريب المعارف» لأبي الصلاح الحلبي (293).

(5) دينار، أبو سعيد التيمي الكوفي، لقبه عقيص شيعي من أصحاب علي والحسين،

الآية فيه.

وقد فسروا هذا الكفر بأنه كفر بالولاية وكفر بعدم تحكيمه شرع الله، فرووا عن بعض أصحاب أبي بصير قال: سمعت عماراً يقول على منبر الكوفة: (ثلاثة يشهدون على عثمان أنه كافر وأنا الرابع، وأنا أتم لأربعة، ثم قرأ هؤلاء الآيات في المائدة $\text{چ د ه و ز ح ط ي ك ل م ن هـ هـ و}$ ⁽¹⁾ [المائدة]:.

قال المجلسي: « بيان: يعني أن الآيات الثلاثة يشهدون على عثمان أنه كافر وأنا رابعهم، وأتم وأوضح دلالة منهم على كفره » ⁽²⁾.
فهؤلاء شهداء على عثمان أنه كافر؛ لأنه بزعمهم لم يحكم بما أنزل الله، حيث أخذ الولاية من علي بعد أن نص الله تعالى على إمامته، ثم بعد أن تولى الخلافة حكم بحسب ما يراه لا بما ورد في الشرع، ومن هنا شهدت عليه هذه الآيات الثلاث، والأكبر منها شهادة عمار، وعمار -رضي الله عنه- أقوى شهادة عندهم من كلام الله تعالى، والعياذ بالله.

وزعموا أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على تكفيره، وأن حذيفة بن اليمان كان يقول: (ما في كفر عثمان بحمد الله شك) ⁽³⁾.
ولما سئل زيد بن أرقم ⁽⁴⁾ عن سبب تكفيره (قال: بثلاث: جعل المال دولة بين الأغنياء، وجعل المهاجرين من أصحاب رسول الله بمنزلة من حارب الله ورسوله، وعمل بغير كتاب الله) ⁽⁵⁾.
ومم-ا ذكروه من تسويغ تكفيرهم ل-ه: « غيبته عن بدر وبيعة الرضوان وفراره يوم أحد » ⁽⁶⁾.
فهذه الأسباب هي التي حكموا بسببها عليه بالكفر، وهي التي

(1) « تفسير العياشي » (323/1)، ولعله يريد بعض أصحاب أبي بصير شقيق بن ثور، فقد روى هذا الحديث عن عمار رضي الله عنه كما في « بحار الأنوار » (80/31).

(2) « بحار الأنوار » (222/30).

(3) « أصول الأخيار إلى أصول الأخبار » لوالد البهائي العاملي (77).

(4) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري، اختلف في كنيته، ف قيل أبو عمر، وقيل أبو عامر، وقيل أبو سعد، وقيل أبو سعيد، صحابي جليل، غزا مع رسول الله ﷺ سبع عشرة غزوة، روى عن النبي ﷺ كثيراً من الأحاديث. انظر ترجمته: « الاستيعاب » (535/2) و « الإصابة » (589/2).

(5) « سفينة البحار » (255).

(6) « بحار الأنوار » (255/31).

أجمع الصحابة بسببها على كفره، رغم أنهم يرون أن الصحابة كفار، ومع ذلك استشهدوا بأقوالهم كذباً عليهم، وهذا من التناقض الواضح إذ يحكمون على شخص بالكفر، ثم يستشهدون بقوله على أصحابه رغم زعمهم كفر الجميع.

ب - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية عثمان

تقدم طعن الإمامية الاثني عشرية بالخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ، وتناولوه بأشد السباب واللعن والتكفير، وزعموا اشتهار التدين بتكفيره بعد مقتله، وبكفر كل من تولاه؛ وذلك لنفس السبب الذي طعنوا به على الخليفتين أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، وهو توليهاما الخلافة بعد رسول الله .

فرووا روايات تؤيد ما ذهبوا إليه.

ومنها: ما روي أن رجلا سأل علياً عن عثمان، فقال: (وما سؤالك عن عثمان! إن لعثمان ثلاث كفرات وثلاث غدرات، ومحل ثلاث لعنات..).

ورواية أبي سعيد التيمي فإنها لم ترد إلا في كتبهم، وقد روت مايقوى بدعتهم فتردّ.

ۛما فسروا به قوله تعالى: ڇ ه ه ع ع ء كڻ ڇ [التحریم:
[11] بانه مثل ضربه الله لرقية بنت رسول الله التي تزوجها عثمان
وأن قوله تعالى ڇ و و و و و [التحریم: 11] يعني عثمان وعمله، فهو
مخالف للتفسير الصحيح الثابت الذي فسرہ به النبي والصحابه من
بعده.

« فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ضَرَبَ مِثْلًا ً لِلْمُؤْمِنِينَ امْرَأَةً فَرَعُونَ الَّتِي آمَنَتْ بِ
اللَّهِ تَعَالَى وَصَدَقَتْ نَبِيَّهٖ مُوسَى ، وَكَانَتْ تَحْتَ أَكْبَرِ جَبَابِرَةِ الْأَرْضِ
عَتَوْا وَكَفَرُوا، فَلَمْ يَضُرَّهَا كُفْرُ زَوْجِهَا إِذْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً بِاللَّهِ تَعَالَى » ⁽¹⁾ .

لكن الإمامية الاثني عشرية لما اتخذوا التفسير الباطني فسروا
 فرعون بأنه عثمان، وأن امرأته هي رقية.

كما أن الرواية الأخرى التي زعموا فيها أنهم أيدوا بها هذا التفسير وأن قوله تعالى چأ ب چ [الحاقة: 9] أن المراد به عثمان؛ فإنها تنقض قولهم برده بعد وفاة النبي ، فبحسب هذه الرواية أنه كان كافراً في زمن النبي .

والرواية التي تليها وفيها قول عمار : (ثلاثة يشهدون على عثمان أنه كافر وأنا الرابع...)

وما نسبوه إلى حذيفة من قوله (ما في كفر عثمان بحمد الله شك) و أولوا سبب تكفيره (بثلاث: جعل المال دولة بين الأغنياء، وجعل المهاجرين من أصحاب النبي بمنزلة من حارب الله ورسوله، وعمل بغير كتاب الله).

(1) «تفسير الطبري» (114/23) بتصرف يسير.

غير صحيح؛ إذ لم يثبت في كتب السنة الصحيحة قول عمار وقول حذيفة - رضي الله عنهما - هذا عن عثمان - رضي الله عنه -، وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم كما وصفهم الله چ پ پ پ پ چ [الفتح: 29].
وأما قولهم: جعل المال دولة بين الأغنياء: فإنه كان متأولاً فيها، وله حق الاجتهاد، فهو أحد الخلفاء الراشدين الذين دعا النبي إلى التمسك بسنتهم، فقال عليه الصلاة والسلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» (1).

وكما أنه تأول في المال فإن علياً تأول في الدعاء، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «وأما الأموال التي تأول فيها عثمان فكما تأول علي في الدعاء، وأمر الدعاء أخطر وأعظم» (2).

وأما قولهم جعل المهاجرين بمنزلة من حارب الله ورسوله فغير صحيح، فقد كان يتولاهم حتى جعل بعضهم عمالاً له على المناطق، كما اعترفوا بحقه وأنزلوه مكانته، وهم الذين اختاروه خليفة بعد أن جعل عمر الشورى في ستة، فاختراروه مع الأنصار وأجمعوا على ذلك.

ثم إن الإمامية الاثني عشرية كقروا المهاجرين والأنصار إلا عدداً قليلاً لا يتجاوز السبعة على خلاف بينهم، كما سيأتي، فكيف يطعنون في عثمان بأنه - بحسب زعمهم - جعل المهاجرين بمنزلة من حارب الله ورسوله، فإن كانوا يرون كفر الصحابة إلا العدد القليل، فمن الإنصاف أن يرفعوا مكانة عثمان ويجعلوه موالياً بل إماماً لهم لأنه - بحسب رأيهم - كفر الصحابة، ولكن هذا من التناقض الذي هو ديدنهم.

ومافي الرواية من أسباب كفر عثمان - رضي الله عنه - حسب زعمهم: «وجعل المهاجرين من أصحاب رسول الله بمنزلة من حارب الله ورسوله» فإنه ينبطق على الإمامية الاثني عشرية، وهو نص بكفرهم في قولهم من قدم المهاجرين والأنصار فقد حارب الله ورسوله، وهذا ما صنعه المهاجرون والأنصار.

وأما عمله بغير كتاب الله فإنه من الثابت أن عثمان كان من الصحابة المشهود لهم بالجنة، وله من الفضائل العظيمة التي يضيق المجال لذكرها، لكن إن خالف ظاهراً نصاً في كتاب الله فهو مجتهد وله حق الاجتهاد لعلمه وفهمه للنصوص وصحبته للنبي ومعرفته بأسباب النزول.
وما روي من غيبته عن بدر وبيعة الرضوان وفراره يوم أحد فقد أجاب عنها عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(1) تقدم تـ خريجه ص (170).

(2) « منهاج السنة » (192/6).

ج. - دعواهم إجماع الصحابة على قتله

ولعظم جرم عثمان عند الإمامية الاثني عشرية فقد زعموا أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كانت تحرض على قتله، فكانت تأمر الصحابة بذلك لكفره، فادعوا زوراً أنها قالت: (اقتلوا نعثلاً فقد كفر) ⁽¹⁾، ولما قتل خرجت لقتال علي

- رضي الله عنه - للمطالبة بدم عثمان، مع أنه لا ذنب لعلّي ⁽²⁾.

بل إن الصحابة أجمعوا على قتله، وأن علياً لم يعارض قتله، ففي « شرح نهج البلاغة » ع-ن أمير المؤمنين حين قتل عثمان قوله: (ما سرنى ولا أساءنى، وقيل له: أرضيت بقتله ؟ فقال: لم أرض، فقليل له: أسخطت قتله ؟ فقال: لم أسخط) ⁽³⁾ وقد أباحوا دمه « لأن إباحة دمه دليل على بطلان خلافته وبيعته، وعلى أن الشورى العمرية لم تكن صواباً، بل يدل على أن عثمان لم يكن مؤمناً ؛ لأنه كان ناصراً للمؤمنين، فلو كان عثمان مؤمناً لم يخذله » ⁽⁴⁾، وكان لا يعرف بين الناس إلا باسم الكافر، دلالة على شدة كفره واشتغاره بين الناس. فيروون أن عماراً قال: « ما كان لعثمان اسم في أفواه الناس إلا الكافر حتى ولي معاوية » ⁽⁵⁾.

وزعموا أن «من أدل دليل على كفر عثمان واستحقاقه اللعن، ولو لم يكن إلا هذا لكفى في الدلالة، وهو أن عثمان لو لم يكن كافراً لما جاز للصحابة أن يتفقوا على قتله ؛ لأنهم كانوا بين قاتل وخازل، ومن المؤلّبين عليه عائشة.

وأنه غير سنة رسول الله... وشهادة عمار، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم بكفره، وهذا بحمد الله أوضح من أن يحتاج إلى البيان » ⁽⁶⁾.

« وأن الصحابة تركوه بعد قتله ثلاثة أيام لم يدفنوه ولم يدافعوا

(1) « بحار الأنوار » (142/32).

(2) انظر: « المناظرات بين فقهاء السنة وفقهاء الشيعة » لمقاتل بن عطية (152).

(3) « شرح نهج البلاغة » (128/2).

(4) « كتاب الأربعين » لمحمد طاهر القمي الشيرازي (611).

(5) « الصراط المستقيم » لعلّي بن يونس العاملي (36/3). والرواية صحيحة عند الإمامية الاثني عشرية مدارها على أبي وائل وهو عمرو - وقيل عمرة - ابن الزبير

وعده الطوسي من رجال الشيعة. انظر: « رجال الطوسي » (77) و « نقد الرجال

» للتفرشي (377/3).

(6) « نفحات اللاهوت » للكركي (107).

(د) الرد على دعواهم الإجماع على قتله
وما افتروه من رواية عائشة رضي الله عنها التي زعموا فيها أنها
قالت: (اقتلوا نعثلاً) ضعيفة عند الإمامية الاثني عشرية، فيها أحمد بن
أعثم الكوفي، قال عنه النمازي الشاهرودي الإمامي الاثني عشري: «وهو
-أي أحمد بن أعثم- عند أصحاب الحديث ضعيف»⁽¹⁾.

وكلمة «نعثل» لم تعرف إلا من السنة قتلة عثمان رضي الله عنه،
وأول من تفوه بها هو جبلة بن عمرو الساعدي «وقد جاء بجامعة»⁽²⁾ في
يده وقال مجاهراً بوقاحة مخاطباً عثمان رضي الله عنه: يا نعثلاً والله
لأقتلنك ولأحملنك على قلوب جرباء ولأخرجنك إلى حرة النار»⁽³⁾.

والمنقول عن عائشة رضي الله عنها يكذب ما ذهب إليه الإمامية
لاثني عشرية فقد أنكرت قتله وذمت من قتله⁽⁴⁾، ودعت على أخيها
محمد⁽⁵⁾ وغيره لمشاركتهم في ذلك.

وعائشة رضي الله عنها قد بدى منها التألم لقتل عثمان وذم قتلته
، وطلب الانتقام منهم، والمسير إلى الجمل وفي هذا دلالة على فضل
عثمان واعترافها له بالحق⁽⁶⁾.

وما زعموه من أن عائشة رضي الله عنها سألت بعد أن قتل عثمان
رضي الله عنه من تولى الخلافة، قالوا: علي، فخرجت لقتاله على دم
عثمان رضي الله عنه فهذا كذب ظاهر، وإنما طلبوا القتلة الذين تحيزوا
إلى علي رضي الله عنه، وعائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير كانوا
يعلمون براءة علي رضي الله عنه من ذلك ولكن كانوا عاجزين عن ردهم
؛ لأن القوم كان لهم قبائل يذبون عنهم، والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء
فيها عن دفع السفهاء، قال تعالى: ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
[الأنفال 25] وأما قولهم: «فأي ذنب كان لعلي في قتله» فهذا تناقض منهم، فإن
الشيعة يقولون: «إن علياً كان ممن يستحل قتل عثمان، وترى الإعانة
على قتله من الطاعات والقربات، فكيف يقول من هذا اعتقاده أي ذنب
كان لعلي على ذلك وإنما يليق هذا التنزيه لعلي بأقوال أهل السنة لكن

(1) «مستدرک علم رجال الحديث» لعلي النمازي الشاهرودي (264/1).

(2) الجامعة: الغل يوضع في العنق. انظر: «لسان العرب» (504/11).

(3) «تاريخ الأمم والملوك» للطبري (365/4).

(4) انظر ما جاء من إنكارها قتل عثمان رضي الله عنه: تاريخ خليفة بن خياط (175)،
(176).

(5) انظر: مصنف ابن شعبة (277/15).

(6) انظر «منهاج السنة» (335/4).

الرافضة من أعظم الناس تناقضاً»⁽¹⁾.
وأما ما زعموه من الإجماع على قتله رضي الله عنه فغير ثابت
عند الإمامية الاثني عشرية، ولا عند أهل السنة.
فالرواية التي يروونها عن علي رضي الله عنه والتي قال فيها لما
سئل حين قتل عثمان رضي الله عنه قال: (ما سرني ولا ساءني).
فلو كان الإجماع على قتله ثابتاً لسره.
فعلي رضي الله عنه وهو إمامهم - حسب زعمهم - لم يسره مقتل
عثمان وهذا طعن في مدعاهم.
كما أن الصحابة لم يجمعوا على قتله، بل إنهم أنكروه وذلك
لمكانته وفضله، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (كنا في زمن النبي^أ
لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي^أ لا
نفاضل بينهم)⁽²⁾.
وفي رواية قال: (كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله^أ
فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم)⁽³⁾.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فهذا إخبار عما كان
عليه الصحابة على عهد النبي^أ من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان
وقد روي أن ذلك كان يبلغ النبي^أ فلا ينكره، وحينئذ فيكون هذا
التفضيل ثابتاً بالنص وإلا فيكون ثابتاً بما ظهر بين المهاجرين والأنصار
على عهد النبي من غير نكير»⁽⁴⁾.
لكن قد أخبر النبي^أ بأنه رضي الله عنه يقتل بعد فتنة يصبر
عليها، فلذا كان صابراً عليها لم يستسلم لمن أراد خلعه حيث قال له
عليه الصلاة والسلام: (يا عثمان إنه لعل الله يقمصك قميصاً فإن أرادوك
على خلعه فلا تـخلعه لهم)⁽⁵⁾.
ففي هذا الحديث «إشارة إلى الخلافة واستعارة القميص لها،

(1) المصدر السابق (194/3).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب فضائل أصحاب النبي^أ»، باب «مناقب عثمان بن عفان أبو عمرو القرشي رضي الله عنه» حديث رقم (3698) «الفتح» (54/7).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي^أ» باب فضل أبي بكر عبد النبي^أ حديث رقم (3655) «الفتح» (16/7).

(4) «منهاج السنة» (165/3).

(5) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «الناقب» باب «مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه» حديث رقم (3705) (658/5)، وقال: «هذا حديث حسن غريب» وصححه لألباني.

وذكر الخلع ترشيح أي: سيجعلك الله خليفة، فإن قصد الناس عزلك فلا تعزل نفسك عنها لأجلهم لكونك على الحق، وكونهم على الباطل» (1).

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ^{هـ} قال (ادعوا لي، أو ليت عندي رجلاً من أصحابي) قالت: قلت: أبو بكر؟ قال: (لا)، قلت: عمر؟ قال: (لا) قلت: ابن عمك علي؟ قال: (لا) قلت: فعثمان؟ قال: (نعم) قالت: فجاء عثمان فقال: (قومي) قال: فجعل النبي ^{هـ} يسر إلى عثمان ولون عثمان يتغير قال: فلما كان في الدار قلنا: ألا تقاتل قال: لا، إن رسول الله ^{هـ} عهد إليّ أمراً فأنا صابر نفسي عليه (2).

وقد عمل رضي الله عنه بوصية النبي ^{هـ} وصبر على بلوائه ولم يعزل نفسه لما حاصروه يوم الدار.

وهذا الإخبار من النبي ^{هـ} لما سيتعرض له رضي الله عنه، ورواية عائشة لهذا الحديث تناقض ما ذهب إليه الإمامية الاثني عشرية من القول بأن عائشة رضي الله عنها كانت تحرّض على قتله.

فلو كانت ترى قتله أو وجوبه لم ترو هذا الحديث على الأقل ولكتمته، ولكن حاشاها من ذلك رضي الله عنها، بل كانت من أشد المدافعين عنه والمطالبين بدمه، والمحافظين على سنة رسول الله ^{هـ} و الموالين لأصحابه رضوان الله عليهم.

وما نشب القتال في موقعتي الجمل وصفين بين الصحابة وسقط فيها الآلاف منهم إلا من أجل إقامة القصاص على قتلته رضي الله عنه والصحيح الثابت في كتب التواريخ أن الصحابة كلهم كانوا معه واستأذنوه في قتال المحاصرين له فلم يأذن لهم بذلك وعزم ألا يراق فيه قطرة من دم.

فعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: (قلت لعثمان: إنا معك في الدار عصاة مستبصرة ينصر الله بأقل منهم، فأذن لنا، فقال: أذكر الله رجلاً أهراق في دمه، أو قال: دمًا) (3).

وعن محمد بن سيرين قال: (انطلق الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان كلهم شاكي السلاح حتى دخلوا الدار، فقال عثمان: أعتزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم ولزمتكم بيوتكم) (4).

وقد أرسل علي رضي الله عنه ابنه الحسن والحسين لحماية

(1) «الدين الخالص» (446/3).

(2) أخرجه الحاكم «المستدرک» برقم (4543) (99/3) وقال: «هذا الحديث صحيح لا سند ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(3) تاريخ خليفة بن خياط (173).

(4) المصدر السابق (174).

عثمان أثناء الحصار دون استشارة منه وقال لهما: «اذهبا بسيفكما حتى تقوموا على باب عثمان، فلا تدعا أحداً يصل إليه»⁽¹⁾.

ولم يكن أحد من الصحابة شارك في قتله ولا أمر بقتله وإنما قتلته طائفة من المفسدين من أوباش القبائل.

قيل للحسن رضي الله عنه: «أكان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والأنصار؟ قال: لا، كانوا أعلاجاً من أهل مصر»⁽²⁾.

وقد بلغ من علي رضي الله عنه الحزن مبلغه لما علم بقتل عثمان رضي الله عنه.

فعن قيس بن عباد⁽³⁾ قال: (سمعت علياً رضي الله عنه يوم

الجمل يقول: اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي وجاؤني للبيعة فقلت: والله إني لأستحي من الله أن أبايع قوماً قتلوا رجلاً قال له رسول الله^أ: «ألا أستحي ممن

تستحي منه الملائكة»⁽⁴⁾، وإني لأستحي من الله أن أبايع وعثمان

قتيل على الأرض لم يدفن بعد فأنصرفوا، فلما دفن رجع الناس

فسألوني البيعة فقلت: (اللهم إني مشفق مما أقدم عليه، ثم جاءت

عزيمة فبايعت فلقد قالوا: يا أمير المؤمنين فكأنما صدق قلبي وقلت: اللهم خذ مني لعثمان حتى ترضى)⁽⁵⁾.

وعن أبي العالية⁽⁶⁾: «أن علياً دخل على عثمان فوقع عليه وجعل

يبكي حتى ظنوا أنه سيلحق به».

وعن ابن عباس قال: قال علي يوم قتل عثمان: «والله ما قتلت ولا

أمرت ولكني غلبت، وثبت عنه أيضاً من غير وجه أنه قال: كان عثمان

(1) «أنساب الأشراف» للبلاذري (284/2).

(2) المصدر السابق (176).

(3) قيس بن عباد القيسي الضبعي، من كبار التابعين، روى عن عمر وعلي وأبي ذر

وغيرهم رضي الله عنهم، وثقه النسائي وغيره. توفي بعد الثمانين. انظر ترجمته: «ا

لإصابة في تمييز الصحابة» (535/5)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (457/1).

(4) أخرجه مسلم برقم (2401) (1866/4).

(5) أخرجه الحاكم في «المستدرک» برقم (4527) (3/أ) وقال: «هذا حديث صحيح

على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وسكت عنه الذهبي و(4556) (3/111) و

«البداية والنهاية» لابن كثير (212/7).

(6) رفيع بن مهران البصري الرياحي، أبو العالية، من كبار التابعين، وثقه أبو ذرعة

وأبو حاتم وغيرهما، توفي سنة (90) وقيل (93). انظر ترجمته: «تذكرة الحفاظ»

للذهبي (61/1، 62)، و«السير» (207/4).

 Modifier avec WPS Office

المطلب الثاني عشر

أ - دعواهم ردة عثمان

وزعم الإمامية الاثنا عشرية ردة عثمان مع قولهم بكفره، فيروون عن سلمان أنه قال: (قال عثمان: يقتل ابن الجاهلية وهو مرتد عن الإسلام، قال: فقلت لعلي ذلك، فقال: صدق عثمان، وذلك أنه يبايعني ثم ينكت فيقتل مرتداً⁽¹⁾).

فالردة هنا عن ولاية علي ، لكن ذكر المفيد أن الردة ردة عن الدين، لا ردة عن ولاية علي، فقال: « إن علياً مر به -أي بعثمان- وهو مرمي فقال: قد كان لك صحبة، لكن دخل الشيطان منخريك فأوردك النار) ودعوى التوبة دعوى علم الغيب، إذ كل كافر وضال مات يمكن دعوى توبته باطناً، وانهزام الزبير لا يدل على توبته، وإلا لكان كل من يحارب النبي صلى الله عليه وآله ولا أقر بنبوته ظاهراً يمكن دعوى إيمانه باطناً..»⁽²⁾ .

وفي رواية يروونها عن الحسن أنه قال لأبيه علي : (كيف، وقد سمعت عثمان يقول: شهد النبي صلى الله عليه وآله لي ولعشرة بـ الجنة، فقال علي : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: تسعة ممن ذكرتهم في تابوت في أسفل درك الجحيم، على رأسه صخرة إذا أراد الله عذاب أهلها رفعت)⁽³⁾ .

في هذه النصوص:

- 1- ردة عثمان وموته على الكفر.
- 2- أن الردة سواء كانت ردة عن مبايعة علي ، كما تنص على ذلك الرواية الأولى، أوردت عن الدين كما في الرواية الثانية و الثالثة فصاحبها من أهل النار.
- 3- مساواتهم ولاية علي بالدين.
- 4- أن عثمان يموت قتيلاً .
- 5- مع شهادة النبي لعثمان بالردة إلا أن ذلك خالف الواقع كما زعموا وأنه ارتد في حياة النبي ومات كافراً.
- 6- الانهزام في المعارك دليل على الكفر عندهم، فانهزام الزبير دليل على كفره واستمراره عليه، ولا صحة لدعوى توبته

(1) «الصراط المستقيم» لعلي العاملي (171/3).

(2) المصدر السابق (171/3).

(3) «الصراط المستقيم» (173/3).

بحسب زعمهم.

ب - الرد على دعوى الإمامية الاثني عشرية ردة عثمان رضي الله عنه

تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يرون أن عثمان رضي الله عنه ارتد بعد وفاة النبي ^أ وأن سلمان رضي الله عنه قال: (قال عثمان: يقتل ابن الجاهلية وهو مرتد عن الإسلام، قال: فقلت لعلي ذلك، فقال: صدق عثمان وذلك أنه يبايعني ثم ينكت فيقتل مرتدًا).

وأن عليًا رضي الله عنه مر به وهو مرمي فقال: (قد كان لك صحبة لكن دخل الشيطان منخريك فأوردك النار). فهذه فيها أن سبب كفره هو ترك ولاية علي، بدليل قوله: (وذلك أنه يبايعني ثم ينكت فيقتل مرتدًا).

ولم يثبت في كتب السنة الصحيحة أن عثمان رضي الله عنه بايع عليًا فإنه بعد وفاة عمر رضي الله عنه اجتمع كبار الصحابة وهم من مات النبي ^أ وهو راض عنهم، وقد سماهم عمر رضي الله عنه قبل وفاته فسمى عليًا وعثمان والزبير وطلحة وسعدًا وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم فلما فرغوا من دفنه رضي الله عنه اجتمعوا فقال عبد الرحمن رضي الله عنه: (اجعلوا إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبدالرحمن بن عوف. فقال عبد الرحمن: أيكما تبرا من هذا الأمر فنجعلها إليه والله عليه وكذا الإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه. فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن رضي الله عنه: أفتجعلونه إليّ والله عليّ ألاّ لو من أفضلكم؟ قالوا: نعم، فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله ^أ والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمرتك لتعدلن ولئن أمر عثمان لتسمعن ولتطيعن؟ ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه وبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه ⁽¹⁾.

ففي هذه الرواية إجماع الصحابة علىبيعة عثمان ومن أول من بايعه علي رضي الله عنه، وهو يخالف ما زعمه الإمامية الاثني عشرية من مبايعة عثمان له ثم نقضه البيعة.

فالردة عن مبايعة علي رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية ردة عن الإسلام لأن تقديم علي رضي الله عنه على الصحابة هو الإيمان عندهم وتأخير كفر بالله تعالى.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي ^أ» باب «قصة البيعة و الاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه» حديث رقم (3700) «الفتح» (62/7) برقم (392).

يقول المجلسي: «اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر -يعني في نصوصهم- مع من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام، وفضل عليهم غيرهم يدل على أنهم كفار مخلدون في النار»⁽¹⁾. وما رَوَاهُ عن علي رضي الله عنه أنه قال لعثمان لما ذكر له حديث العشرة المبشرين بالجنة فقال: (سمعت رسول الله ^ص يقول: تسعة ممن ذكرتهم في تابوت أسفل درك الجحيم، على رأسه صخرة إذا أراد الله عذاب أهلها رفعت).

فهي مخالفة لحديث النبي ^ص «عشرة في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص هؤلاء التسعة وسكت عن العاشر فقال القوم ننشدك الله يا أبا الأعور من العاشر؟ قال نشدتموني بالله أبو الأعور في الجنة».

قال أبو عيسى الترمذي: أبو الأعور هو سعيد بن زيد بن عروبة (2) (نفيل)

ولم يرد في السنة الصحيحة أنه تراجع عن قوله هذا عليه الصلاة والسلام فإنه قد بشرهم رضوان الله عليهم ولم يخبر أحداً بأنه رجع ذلك على عن حد زعم الإمامية الاثني عشرية إلا علياً رضي الله عنه، فلما بشرهم لماذا لم يخبرهم بأنهم سينالون العذاب؟ فإن في ذلك مخادعة لهم، والنبي ^ص حاشاه من ذلك

(1) «بحار الأنوار» (390/23).

(2) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «المناقب»، باب «مناقب عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه» حديث رقم (3748) (648/5) و برقم (3747) (4757) وقال الترمذي: «حسن صحيح» وأبو داود برقم (4648) و(4649) (211/4) وقال الألباني: «صحيح».

المطلب الثالث عشر

أ - دعوى الإمامية الاثني عشرية نفاق عثمان

يزعم الإمامية الاثنا عشرية أن عثمان كان منافقاً يظهر الإسلام ويبطن الكفر.

يقول نعمة الله الجزائري: «إن عثمان كان في زمن النبي ممن أظهر الإسلام وأبطن النفاق»⁽¹⁾.

بل يروون أن هذا الكفر يتناول كل من لم يحكم بكفره و « أن من لم يجد في قلبه عداوة لعثمان ولم يستحل عرضه، ولم يعتقد كفره، فهو عدو لله ولرسوله، كافر بما أنزل الله »⁽²⁾.

فتكفير عثمان من أصول الدين عندهم، بل مما ثبت وأنزل، فإن مجرد الاعتقاد بعدم كفره كفر بما أنزل الله عندهم.

(1) «الأنوار النعمانية» (81/1).

(2) «نفحات اللاهوت» للكركي (109).

ب - الرد على دعوى الإمامية الاثني عشرية نفاق عثمان بن عفان رضي الله عنه

كما كفر الإمامية الاثني عشرية عثمان رضي الله عنه وحكموا بردته، كذلك اتهموه بالنفاق، وأنه كان في زمن النبي ^أ ممن أظهر إسلامه وأبطن كفره.

وهذا يخالف ما ثبت من صدق إسلامه وجهاده ونصرته النبي ^أ وحبه للخير ومسابقته لذلك وتزويج النبي ^أ له ابنتيه زوجه ابنته رقية فلما توفيت زوجه ابنته الأخرى أم كلثوم.

فكيف يزوج النبي ^أ ابنتيه عثمان وهو منافق حسب زعم الإمامية الاثني عشرية، وقد أخبر الله تعالى نبيه ^أ بالمنافقين.

ومن المعلوم أن المنافق لا يدخل الجنة ^ث كذا وكذا ^و وفكيف يتفق حكم الإمامية الاثني عشرية على عثمان رضي الله عنه بالنفاق مع شهادة النبي ^أ له بالجنة.

وكيف يتفق مع مبادرته وحرصه على الصدقة والخير والإحسان وحفر بئر رومه، وتجهيز جيش العسرة؟! فعن عثمان رضي الله عنه أنه لما حوَصِرَ (أشرف عليهم وقال: أنشدكم بالله ولا أنشد إلا أصحاب النبي ^أ أستم تعلمون أن رسول الله ^أ قال: من حفر بئر رومة فله الجنة فحفرتها؟ أستم تعلمون أنه قال: (من جهز جيش العسرة فله الجنة) فجهزته؟ قال: فصدقوه بما قال ⁽¹⁾.

وقد بلغ من شدة بغضهم له رضي الله عنه أن حكموا بكفر كل من لم يجد في قلبه عداوة لعثمان أو لم يستحل عرضه ويعتقد بكفره؛ لأنه كفر حسب زعمهم بما أنزل الله.

وكل هذا كذب وافتراء ودعاوى باطلة خالية من أي دليل، وإن استدلوها بأدلة يزعمون أنهم يروونها عن علي أو أحد أئمتهم فسندها باطل، أو متنها مخالف للصحيح الثابت عن النبي ^أ.

وبهذا يتبين أن ما يوردونه في حق الصحابة رضوان الله عليهم إنما تمليه عليهم عقيدتهم المبنية على بغض الصحابة وتكفيرهم والقول بوجوب لعنهم والبراءة منهم.

(1) صحيح البخاري كتاب «الوصايا» باب إذا أدقت أرضاً أو بئراً حديث رقم (2778) «الفتح» (407/5).

المطلب الرابع عشر

أ - حكمه في الآخرة

أما حكم عثمان بن عفان في الآخرة فيروي الإمامية الاثنا عشرية، كذباً وزوراً¹، أن النبي قد شهد له بالنار، فأوردوا عن ابن مسعود قال: قال رسول الله -كذباً عليه-: (يدخل عليكم رجل من أهل النار) فدخل عثمان⁽¹⁾.

وعليه فإن النبي كان قد زوج ابنتيه لرجل من أهل النار مع علمه بذلك، إذ كان كافراً أو علامات الكفر كانت بادية عليه، أو ثبى بذلك، عليه الصلاة والسلام، ومع ذلك لم يبال وصاهره.

(1) « الصراط المستقيم » (237/3).

ب - الرد على حكم الإمامية الاثني عشرية على عثمان رضي الله عنه في الآخرة

تقدم أن عثمان رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية كافر وأنه مرتد ومنافق، ومن كانت هذه حاله كان ولا بد أن يحكم عليه في الآخرة بالنار.

فزعم الإمامية الاثنا عشرية أن عثمان رضي الله عنه رجل من أهل النار.

وروا عن النبي ^أ كذبا عليه أنه قال: «يدخل عليكم رجل من أهل النار» فدخل عثمان.

وهذه الرواية تنافي ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه في صحيح البخاري قال: «كنت مع النبي ^أ في حائط من حيطان المدينة فجاء رجل فاستفتح فقال النبي ^أ: «افتح له وبشره بالجنة»، ففتحت، فإذا هو أبو بكر فبشرته بما قال النبي ^أ فحمد الله. ثم جاء رجل فاستفتح فقال النبي ^أ: «افتح له وبشره بالجنة» ففتحت له، فإذا هو عمر فأخبرته بما قال النبي ^أ فحمد الله، ثم استفتح رجل فقال لي: «افتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه» فإذا عثمان فأخبرته بما قال رسول الله ^أ فحمد الله ثم قال: الله المستعان» ⁽¹⁾.

وقد شهد له النبي ^أ بالشهادة في سبيل الله فقال عليه الصلاة والسلام لما اهتز جبل أحد: «اثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان» وكان عليه النبي ^أ وأبو بكر وعمر وعثمان» ⁽²⁾.

فلا يمكن أن يشهد النبي ^أ لأحد بأنه يستشهد في سبيله ويدخل الجنة ويكون من أهل النار، فهذا مناقضة صريحة للأدلة الثابتة.

كما أنه لا يمكن أن يزوج النبي ^أ ابنته لرجل من أهل النار وهو يعلم ذلك، ولما أراد علي رضي الله عنه الزواج من ابنة أبي جهل نهى النبي ^أ أن تجتمع ابنته مع ابنة كافر عند رجل واحد.

فعن ابن شهاب ⁽³⁾ أن علي بن حسين حدثه: أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل حسين بن علي رحمة الله عليه لقيه المسور بن مخرمة فقال: هل لك إلي من حاجة تأمرني بها؟ فقلت له: لا، فقال: فهل أنت معطي سيف رسول الله ^أ فإني أخاف أن يغلبك

(1) تقدم تخريجه ص(228).

(2) تقدم تخريجه ص(282).

(3) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري المدني، من كبار التابعين الحفاظ الثقات، ومن بحور العلم، توفي سنة (124). انظر ترجمته: «تذكرة الحفاظ» (108/1) وما بعدها.

القوم عليه؟ وإيم الله لئن أعطيتنيه لا يخلص إليه أبداً، حتى تبلغ نفسي، إن علي ابن أبي طالب خطب ابنة أبي جهل على فاطمة عليها السلام، فسمعت رسول الله ^أ يخطب الناس في ذلك علي منبره هذا، وأنا يومئذ المحتلم فقال: (إن فاطمة مني، وأنا أت-خوف أن تفتن في دينها، ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه، قال: (حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي، إني لست أحرم حلالاً، ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ^أ وبنت عدو الله أبداً) ⁽¹⁾.

فأقسم عليه الصلاة والسلام ألا تجتمع ابنته وابنة عدو الله عند رجل واحد؛ فكيف يرضى عليه الصلاة والسلام أن يزوج ابنته لشخص كافر عدو لله ولرسوله من أهل النار حسب زعم الإمامية الاثني عشرية. إن هذا الافتراء ظاهر البطلان، يكفي في تصور بطلانه مجرد مقارنته بما ورد من الأدلة الصحيحة الثابتة، ثم العقل الصريح.

وإن مما ينقض ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية من موقفهم من عثمان رضي الله عنه إقرار علي بخلافته وثنائه عليه. فكان يرى صحة خلافة عثمان رضي الله عنه وإمامته لاجتماع المهاجرين والأنصار عليه، وأن خلافته رضا من الله، ولم يكن لأحد الخيار أن يرد بيعته بعد ذلك أو ينكرها.

فقال رضي الله عنه رداً على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: «إنما الشورى، للمهاجرين الأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان لله رضا، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى» ⁽²⁾.

وكان أحد الستة الذين عيّنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهم أهل الشورى وكان أول من بايعه بعد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه «فأول من بايع عثمان عبد الرحمن بن عوف ثم علي بن أبي طالب» ⁽³⁾.

وقد شهدت بصحة خلافة عثمان رضي الله عنه كتب الإمامية الاثني عشرية، فروت كتبهم تلك البيعة، وأن علياً رضي الله عنه قال: «لما

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: فرض الخمس، باب: ما ذكر من درع النبي ^أ وعصاه وسيفه، حديث رقم (3110) «الفتح» (212/6، 213)، ومسلم برقم (2449) (1902/4).

(2) «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (128/59)، «وشرح نهج البلاغة» (75/3) و (35/14).

(3) «طبقات ابن سعد» (63/1) و«أنساب الأشراف» للبلاذري (262/2).

قتل -يعني عمر رضي الله عنه- جعلني سادس ستة فدخلت حيث أدخلني وكرهت أن أفرق جماعة المسلمين وأشق عصاهم فبايعتم عثمان فبايعته»⁽¹⁾.

كما أثنى على عثمان رضي الله عنه وشهد له بالإيمان والصحة والعلم والسبق في الإسلام، فقال له حين سأله الناس عنه: «إن الناس ورائي وقد استفسروني بينك وبينهم، ووالله ما أدري ما أقول لك ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم وما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغك، وقد رأيت كما رأينا وسمعت كما سمعنا، وصحبت رسول الله كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بالعمل منك، وأنت أقرب إلى أبي رسول الله[^] وشيعة رحم منهما، وقد نلت من صهره ما لم ينال.

فالله الله في نفسك، فإنك والله ما تبصر من عمى، ولا تعلم من جهل»⁽²⁾.

ولا يصدر هذا القول إلا ممن يقر بخلافة عثمان رضي الله عنه ويشهد بصحة إيمانه وصحته للنبي[^] وفضله.

(1) «الأمالى» للطوسي (507).

(2) «نهج البلاغة» (68/2).

المبحث الثالث

تكفير الإمامية الاثني عشرية لبقية العشرة
المبشرين بالجنة ومعاوية بن أبي سفيان رضي
الله عنهم

- المطلب الأول: تكفير الإمامية الاثني عشرية لطلحة بن عبيدالله و
الزبير بن العوام رضي الله عنهما والرد عليه
- المطلب الثاني: تكفير الإمامية الاثني عشرية لعبدالرحمن بن عوف
رضي الله عنه والرد عليه
- المطلب الثالث: تكفير الإمامية الاثني عشرية لسعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه والرد عليه
- المطلب الرابع: تكفير الإمامية الاثني عشرية لسعيد بن زيد رضي
الله عنه والرد عليه
- المطلب الخامس: تكفير الإمامية الاثني عشرية لأبي عبيدة عامر
بن الجراح رضي الله عنه والرد عليه
- المطلب السادس: تكفير الإمامية الاثني عشرية لمعاوية بن أبي
سفيان رضي الله عنه والرد عليه

تمهيد: تكفير الإمامية الاثني عشرية للعشرة المبشرين بالجنة

ورد في كتب السنة الصحيحة أن النبي ^أ بشر عشرة من أصحابه بـ الجنة بوحى من الله تعالى، فروى سعيد بن زيد رضي الله عنه أن النبي ^أ قال: «عشرة في الجنة: أبوبكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص، هؤلاء التسعة، وسكت عن العاشر، فقال القوم: نشدك الله يا أبا الأعور من العاشر؟ قال: نشدتموني بالله، أبوالأعور في الجنة» ⁽¹⁾، قال الترمذي: «أبوالأعور هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل». فصدق أهل السنة والجماعة بهذا الحديث وقبلوه، وحفظوا لهؤلاء الصحابة حقوقهم ومنزلتهم من الاحترام والتقدير والمحبة والترضي عنهم، إلا أن الإمامية الاثني عشرية كان موقفهم منهم كموقفهم من كبار الصحابة، وهم الثلاثة المتقدمون على علي رضي الله عنه، فكذبوا به الحديث، واعتقدوا أنه موضوع، وضعه راويه سعيد ابن زيد رضي الله عنه.

فتناولوا الصحابة المبشرين بالجنة بالتكفير واللعن والتطاول القبيح الذي لا يستجيز المسلم أن يطلقه على أفسق الناس فضلاً ^ع عن شهد لهم النبي ^أ بالجنة. وجعلوا السبب الرئيس في ذلك هو ولايتهم أبا بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - وتقديمهم على علي رضي الله عنه بالخلافة، وعدم إيمانهم بالنص عليه وعلى من بعده من أئمتهم. يقول القاضي عبد الجبار ⁽²⁾: «وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثني عشر النص الحلي الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره فكفروا لذلك صحابة النبي ^أ» ⁽³⁾. فلا الخلفاء الراشدون الثلاثة سلموا من تكفير الإمامية الاثني

(1) تقدم تخريجه (338).

(2) عبد الجبار بن أحمد الهمداني، أبوالحسن المعتزلي، شيخ الاعتزال، ولي قضاء

الري - وهي مدينة بالعراق - ، توفي سنة (415). له مصنفات منها: «تنزيه القرآن

عن المطاعن»، و«الأمالى». انظر ترجمته: «الوافي بالوفيات» (22.20/18).

(3) شرح الأصول الخمسة (761).

عشرية لهم ولا بقية العشرة المبشرين بالجنة باستثناء علي - رضي الله عنه - بل زادوا عليهم من الطعن واللعن.

يقول المفيد في بيان حكمه على حديث العشرة المبشرين بالجنة: «وأما ما ادعوه على النبي ^أ وآله من قوله: (عشرة من أصحابي في الجنة) ثم سموه أبابكر وعمر وعثمان ومن تقدم ذكره فيما حكيناه، فإنه ساقط من غير وجه.

أحدها: أن الذي رواه فيما زعموا عن النبي صلى الله عليه وآله سعيد بن زيد ابن نفيل، وهو أحد العشرة بما تضمنه لفظ الحديث على شرحهم إياه، وقد ثبت أن من زكى غيره بتزكية نفسه لم تثبت تزكيته لذلك في شريعة الإسلام، ومن شهد لغيره بشهادة له فيها نصيب لم تقبل شهادته باتفاق.

ومنها: أن سعيداً واحداً، ورواية الواحد لا يقطع بها على الحق عند الله سبحانه.

ومنها: أن دليل العقل يمنع من القطع بالجنة والأمان من النار لمن تجوز منه موقعة قبائح الأعمال، ومن ليس بمعصوم من الزلل والضلال؛ لأنه متى قطع له بما ذكرناه وهو من العصمة خارج بما وصفناه، كان مغرى بموقعة الذنوب والسيئات، فرحاً في ارتكاب ما تدعوه إليه الطبائع والشهوات؛ لأنه يكون آمناً من العذاب، مطمئناً إلى ما أخبر به من حسن عاقبته، وقطع له به من الثواب في الجنات، وذلك فاسد، لا يجوز على الحكيم سبحانه، ولا يصح منه تدبير العباد.

وإذا وجب ما ذكرناه، وكانت الأمة مجمعة على ارتفاع العصمة لما تذهب إليه الشيعة من عصمته، ومفارقته للجماعة، في التوفيق للصواب، ثبت أن الحديث باطل مختلق، مضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله ⁽¹⁾.

في هذا النص:

- 1- التكذيب بشهادة النبي ^أ للعشرة المبشرين بالجنة.
- 2- أن رواية سعيد بن زيد رضي الله عنه الحديث غير مقبولة؛ لأنه واحد، ومع أنه صحابي إلا أن هذا الأمر غير معتبر عند الإمامية الاثني عشرية، فيجب أن تنطبق عليه شروط من هم دون الصحابة.
- 3- رد هذه الرواية؛ لاشتغالها على تزكية سعيد بن زيد، فلما شهد له النبي ^أ في هذه الرواية بالجنة سقطت الرواية عندهم؛ لأنه «من زكى غيره بتزكية نفسه لم تثبت تزكيته لذلك».

4- لما كان الصحابة غير معصومين كان من المحتمل، عند الإمامية الاثني عشرية أن يغتروا بهذا الحديث فيجتروا على ارتكاب المعاصي؛ فقد شهد لهم النبي ^أ بالجنة فلا حرج في ارتكاب المعاصي، لأنهم قد آمنوا من العذاب، بحسب زعم الإمامية الاثني عشرية.

5- أن الشهادة بالجنة لا تحقق ولا تصح في هذا الحديث إلا لعل رضي الله عنه فهو المعصوم - عندهم - دون غيره من الصحابة، فلما عصم كان من الجائز أن يبشر بالجنة دون غيره من الصحابة.

فالمفيد يرى ضعف هذا الحديث، وأنه لا يمكن أن يقبل لوجوه ذكرها، إلا أن كتبهم روت هذا الحديث فسلخوا باعتقادهم صحته مسلخاً آخر زعموا في روايته أن من بشره النبي ^أ بالجنة بشره بالنار فيكون في تابوت من نار في أسفل درك جهنم - والعياذ بالله -.

فرووا - حسب زعمهم - أن علياً - رضي الله عنه - قال للزبير - رضي الله عنه - يوم الجمل: «ارجع بالعار قبل أن يجتمع عليك العار والنار، قال: كيف أدخل النار وقد شهد لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة؟ قال: متى؟ قال: سمعت سعيد ابن زيد يحدث عثمان بن عفان في خلافته أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: عشرة في الجنة، قال: ومن العشرة؟ قال: أبوبكر، وعمر، وعثمان، وأنا، وطلحة، حتى عد تسعة، قال: فمن العاشر؟ قال: أنت، قال: أما أنت فقد شهدت لي بالجنة، وأما أنا فلك ولأصحابك من الجاحدين، ولقد حدثني حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن سبعة ممن ذكرتهم في تابوت من نار في أسفل درك الجحيم، على ذلك التابوت صخرة إذا أراد الله عز وجل عذاب أهل الجحيم رفعت تلك الصخرة، قال: فرجع الزبير وهو يقول:

نادى علي بصوت لست أجهله قد كان عمر أبيك الحق من حين
فقلت: حسبك من لومي أبا فبعض ما قلته ذا اليوم
حسن يكفيني»⁽¹⁾

في هذا النص:

- 1- إقرار بحديث العشرة المبشرين بالجنة.
- 2- أن من بشرهم بالجنة ماتوا على الردة فبعد أن بشرهم بالجنة حدث علي - رضي الله عنه - بأنهم في تابوت من نار في أسفل الجحيم.
- 3- اختصاص النبي ^أ لعل دون غيره بهذا الأمر.

(1) كفاية الأثر، للخراز القمي (116).

4- علم النبي ^{هـ} بأنهم في النار، ومع ذلك بشرهم بالجنة، فلماذا بشرهم إذن مع علمه بذلك؟!
وقد خُص كل صحابي من هؤلاء العشرة رضي الله عنهم بتكفير وطعن خاص، وقد تقدم بيان حكمهم على الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم.
وسأذكر هنا حكمهم على كل واحد منهم، من خلال نصوص القوم من كتبهم.

الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية للعشرة المبشرين بـ الجنة

تقدم في المبحث السابق تكفير الإمامية الاثني عشرية للعشرة المبشرين بالجنة؛ حيث حكموا بكفرهم ودخولهم النار، وطعنوا في قول النبي^أ: «عشرة في الجنة» وحكموا بضعفه، يريدون بذلك الوصول إلى تأييد ما ذهبوا إليه من تكفيرهم، فقصوا بكفرهم وطعنوا في عدالتهم. ووجهوا إلى قول النبي^أ: «عشرة في الجنة» عدة طعون:

1- أن الحديث من رواية سعيد بن زيد - رضي الله عنه - وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأن من زكى غيره بتزكية نفسه لم تثبت تزكيته، ومن شهد لغيره بشهادة له فيها نصيب لم تقبل شهادته.

فيقال: أولاً: إن سعيد بن زيد رضي الله عنه روى هذا الحديث وهو يعلم أن الكذب على النبي^أ ليس كالكذب على أحد، وأنه من كذب عليه متعمداً تبوأ مقعده من النار، فلا يمكن أن يكذب سعيد رضي الله عنه على النبي^أ ليجعل نفسه من أهل الجنة بروايته لهذا الحديث.

ثانياً: أنه روى الحديث في عهد النبي^أ ولو كان كاذباً لأخبر النبي^أ الصحابة بكذبه، ولرد عليه وفضحه؛ لأنه تقول على الله وعلى رسوله.

ثالثاً: أن سعيداً رضي الله عنه ذكر جميع الصحابة المذكورين في الحديث ولم يذكر اسمه حتى سأله الصحابة عن العاشر، ولو كان غرضه من ذكر هذا الحديث أن يشهد لنفسه بالجنة لذكره بلا سؤال.

رابعاً: قولهم: بأن راوي الحديث واحد وهو سعيد بن زيد رضي الله عنه: فيرد عليهم:

1- أن كثيراً من الأحاديث عند الشيعة رواها آحاد، ومع ذلك تلقوها بالقبول مع صراحة الكذب فيها.

2- أن أفراد الصحابي برواية الحديث لا يخل بقبوله، فإن الصحابي معدل بتعديل الله تعالى له، بخلاف غيره.

والعدالة: «محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة وليس معها بدعة، وتتحقق باجتنب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر وبعض المباح»⁽¹⁾.

«والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة،

(1) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (368/2).

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»⁽¹⁾.
فالعدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى واجتناب الصغائر من الذنوب وفعل بعض الأشياء المخلّة بالكرامة، وقد تحققت العدالة في أصحاب رسول الله^ﷺ فهم، وإن وقع منهم بعض الصغائر، فإنهم سرعان ما يحصل منهم التوبة والندم، كما أن لهم من الحسنات الماحية التي تغسل حوباتهم رضي الله عنهم.

وقد عدلهم الله تعالى في كتابه بقوله: **ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ**
ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ ثُتُّ [آل عمران].
 فقد أثبت الله الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم، وأول
 من يدخل في هذا الخطاب هم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك
 يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون
 المخاطبة، ومن البعيد أن يصفهم الله تعالى بأنهم خير أمة ولا يكونوا
 أهل عدل واستقامة (2).

وقال تعالى: ﴿كُذِّبَتْ كَذِبًا﴾

ففي هذا دلالة على تعديل الصحابة الذين شهدوا بيعة الرضوان وكانوا مع النبي ^أ يوم الحديبية، فأخبر تعالى برضاه عنهم وشهد لهم بالإيمان، وزكاهم بما استقر في قلوبهم من الصدق والسمع والطاعة؛ ولا تصدر هذه التزكية إلا لمن بلغ الصدق في تحقيق الاستقامة على أمر الله تعالى.

وقال تعالى: ثَأْ بَبِبْ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ
ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت [الفصح، الآية: 29].

فهذا الوصف والثناء من الله تعالى لصحابة رسول الله ﷺ لا يتطرق إلى النفس معه شك في عدالتهم .⁽³⁾

أما تعديل النبي ^٥ ففيمّا قاله فيهم: «خير أمتي قرني، ثم الذين

(1) نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر (229، 228).

(2) انظر: الشريعة، للأجري (1686/4)، والصارم المسلول على شاتم الرسول (70/3).

(3) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة، للدكتور ناصر الشيخ (55/1) وما بعدها.

يلونهم، ثم الذين يلونهم»⁽¹⁾.

فشهادة النبي ^أ بالخيرية المطلقة دلالة على عدالتهم، إذ لا يمكن أن يشهد لمن يكذب عليه ويحصل منه الكفر والفسوق بذلك.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»⁽²⁾.

فإنزال النبي ^أ لهم هذه المكانة العالية دليل على صدق إيمانهم، وصحة إسلامهم، وعدالتهم، وأن وصفهم بغير العدالة سب لهم. فـ الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى لهم، ليسوا بحاجة إلى تعديل أحد من البشر، ويكفي في ذلك اختيار الله لهم لصحبة نبيه ^أ.

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الصحابة عدول بلا استثناء لا يفرقون بين من لابس الفتنة وغيرها، وذلك لما لهم من المآثر الجليلة من المناصرة للنبي ^أ والهجرة والجهاد معه وتبليغ الدعوة وفتح الأمصار وغيرها.

«وهذا مذهب عامة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء»⁽³⁾.

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»⁽⁴⁾.

فهذا دليل على إجماع السلف على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم بتعديل الله لهم، فينزلونهم المنزلة التي أنزلها الله إياهم بلا غلو ولا جفاء فلا يدعون لهم العصمة من جميع المعاصي، بل يصدر منهم ما لا يخل بالاستقامة على السيرة والدين.

3- أن حديث البشارة بالجنة رواه غير سعيد بن زيد من الصحابة فقد رواه: علي بن أبي طالب⁽⁵⁾ رضي الله عنه، وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه⁽⁶⁾.

(1) سبق تخريجه ص(185).

(2) سبق تـ خريجه ص(186).

(3) الكفاية (49).

(4) الإصابة في تمييز الصحابة (10/1).

(5) انظر: مسند البزار (181/2).

(6) انظر: الأحاديث المختارة (102/3) حديث رقم (903)، وصحيح ابن حبان

وبالتالي خرج من كونه آحادًا، كما أن أحد رواته علي - رضي الله عنه - وهو إمامهم الذي يدعون عصمته، فإن كانوا يعتقدون عصمته وجب عليهم الإقرار بهذا الحديث والشهادة لهؤلاء الصحابة بالجنة، وإلا حصل التناقض في دعواهم، كما أنه لم يرد حديث صحيح ثابت عند أهل السنة يدل على عصمة علي رضي الله عنه فجميع أحاديث العصمة ضعيفة واهية.

قولهم: «إن دليل العقل يمنع من القطع بالجنة والأمان من النار لمن تجوز منه واقعة قبائح الأعمال، ومن ليس بمعصوم من الزلل والضلال..».

فإن النبي ^{هـ} علم، بوحي من الله تعالى، أنهم يدخلون الجنة، فالإخبار من الله إخبار عن الغيب، وقد علم النبي ^{هـ} أنهم لن يرتكبوا أفعالاً تمنعهم من دخول الجنة، فبشرهم بها.

وكان الصحابة رضوان الله عليهم سائرين على منهج النبي ^{هـ} فلا يمكن أن يحصل منهم الاغترار بالدنيا ببشارة النبي ^{هـ}، بل تكون من المحفزات على العمل الصالح لنيل هذه البشارة.

وأما ما يروونه من قول علي رضي الله عنه للزبير - رضي الله عنه - يوم الجمل: «ارجع بالعار قبل أن يجتمع عليك العار والنار» وأن سبعة من العشرة المبشرين بالجنة في تابوت في النار. فالرواية لم ترد إلا في كتبهم، وقد روت ما يقوي بدعتهم فتد، كما أنها تعارض ما ثبت في السنة الصحيحة.

المطلب الأول

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية
طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهما

طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي صحابي جليل أسلم قديماً وناصر النبي ^أ ووقاه يوم أحد بيده حتى شلت، وكان ترساً بينه عليه الصلاة والسلام وبين المشركين. وكان أبوبكر رضي الله عنه يسمي يوم أحد يوم طلحة ⁽¹⁾.

وأما صاحبه فهو الزبير بن العوام الأسدي القرشي حواري الرسول ⁽²⁾، وهما جاراه في الجنة، فعن علي رضي الله عنه قال: «سمعت أذني من في رسول الله ^أ وهو يقول: «طلحة والزبير جاراي في الجنة» ⁽³⁾، وهذا ما يعتقده ويدين به أهل السنة.

أما هما عند الإمامية الاثني عشرية فلهما شأن آخر لا يكاد يختلف عن موقفهم من الخلفاء الراشدين، فيرون أنهما من أئمة الكفر، فقد عاشا كافرين وماتا كافرين، واستدلوا على ذلك بقول علي - رضي الله عنه - زعموا: «ألا إن أئمة الكفر في الإسلام خمسة: طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبوموسى الأشعري» ⁽⁴⁾.

وروا أن علياً - رضي الله عنه - دعا على طلحة والزبير لما تراءى الجمعان في معركة الجمل، فدعا عليهما؛ لأنهما نكثا البيعة، وقال: اللهم إن طلحة بن عبيد الله أعطاني صفقة يمينه طائعاً ثم نكث بيعتي، اللهم فعاجله ولا تمهله، وإن الزبير بن العوام قطع قرابتي ونكث عهدي، وظاهر عدوي، ونصب الحرب لي وهو يعلم أنه ظالم لي، اللهم اكفنيه كيف شئت، وأنى شئت» ⁽⁵⁾.

(1) انظر: الرياض النضرة للمحب الطبري (252/2).

(2) صحيح البخاري، كتاب: «الجهاد والسير»، باب: «هل يبعث الطليعة وحده؟» برقم (2846، 2847) (الفتح) (53/6، 54) وبرقم (719).

(3) أخرجه الحاكم في المستدرک (409/3) وصححه وقال الذهبي: «لا» يعني غير صحيح.

(4) الشافعي في الإمامة (287).

(5) الاختصاص (139)، وانظر: بحار الأنوار (190/32).

امتثال، وأنه لم يسلم بذلك لظنه أن الأمر من النبي^أ. ولما قرر الإمامية الاثنا عشرية كراهة طلحة - رضي الله عنه - لما أنزل الله تعالى زعموا أن إيمانه لم يقر في قلبه حتى كاد أن يتنصر لما أصيب المسلمين في أحد، فقال للنبي^أ: «لأخرجن إلى الشام فإن لي صديقًا من النصارى فلاخذن منه أمانًا، فإني أخاف أن يدال علينا النصارى»⁽¹⁾.

أما بعد وفاته فإنه لم يسلم من افتراء الإمامية الاثني عشرية فزعموا أن عليًا رضي الله عنه مر على طلحة بعد أن قتل وقال: «هذا الناكث بيعتي والمنشيء للفتنة في الأمة والمجلب علي، والداعي إلى قتلي وقتل عترتي، أجلسوا طلحة، فأجلس، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يا طلحة بن عبيدالله، لقد وجدت ما وعدني ربي حقًا، فهل وجدت ما وعدك ربك حقًا؟ ثم قال: أضجعوا طلحة وسار»⁽²⁾.

ويريدون بما وعده ربه أنه من أهل النار لكفره، بحسب زعمهم في الروايات السابقة.

أما الزبير رضي الله عنه فزعموا أنه كان من رؤساء أعداء علي رضي الله عنه بعد أن كان محبًا له في أول أمره، ونكت بيعته وكان عدوًا لله ولرسوله وأهل بيته، ولم يزل مجددًا في ذلك إلى أن قتل في أيام بني مروان⁽³⁾.

يقول المفيد: «إن القوم: طلحة والزبير وأشكالهما مضوا مصرين على أعمالهم غير نادمين عليها، ولا تائبين منها»⁽⁴⁾.

أما في الآخرة فتذكر رواياتهم أن عليًا رضي الله عنه قد شهد للزبير بأنه في النار، فرووا عن علي رضي الله عنه قوله للزبير رضي الله عنه - كذبًا عليه -: «أنا أشهد أني سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله أنك من أهل النار»⁽⁵⁾.

(1) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، لابن طاووس (494).

(2) الاحتجاج، للطبرسي (239/1)، وانظر: بحار الأنوار (255/6)، و(209/32).

(3) رسائل الكركي، للكركي (230/2) بتصرف يسير.

(4) الجمل، للمفيد (225).

(5) إحقاق الحق، للتستري (297).

ب - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية

طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهما

تقدم بيان تكفير الإمامية الاثني عشرية لطلحة بن عبيد الله و الزبير بن العوام رضي الله عنهما ؛ لأنهما حارباً علياً رضي الله عنه .
فيقال: محاربة الصحابة لعلي رضي الله عنهم كان اجتهداً منهم في المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه وأخذ القود من قاتليه . وذلك أن طائفة من أصحاب النبي ^{هـ} ، منهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير ومعاوية رضي الله عنهم كانوا يرون أنه لا بد من المطالبة بدم عثمان ووجوب الإسراع بإقامة الحد عليهم ⁽¹⁾ . بينما كان علي رضي الله عنه يرى إرجاء الأمر حتى يبايعه أهل الشام ويستتب الأمر ليتسنى له الأمر بعد ذلك للقبض عليهم لكونهم من قبائل مختلفة .
« فلما استقر أمر بيعة علي دخل عليه طلحة والزبير ورؤوساء الصحابة رضي الله عنهم وطلبوا منه إقامة الحدود والأخذ بدم عثمان فاعتذر إليهم بأن هؤلاء لهم مدد وأعوان ، وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا » ⁽²⁾ .

وأما طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم لما بلغهم الخبر وكانوا حاجين خرجوا إلى البصرة يريدون الإصلاح بين الناس واجتماع الكلمة ، فلم ينازعوا علياً في الخلافة ، ولا دعوا إليها أحداً .
قال أبو بكر بن العربي في بيانه للغرض الذي من أجله خرجت عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير رضي الله عنهما ، قال رحمه الله :
« فخرج طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها رجاء أن يرجع الناس إلى أمهم فيراعوا حرمة نبيهم ، واحتجوا عليها عندما حاولت الامتناع بقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا طَائِفَةً مِنْهُمْ تَتَّبِعُوا آلَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ أَحْبَبُوا الْحَرْبَ ﴾ [النساء: 114] . ثم قالوا لها : إن النبي ^{هـ} قد خرج في الصلح وأرسل فيه فرجت المثوبة واغتنمت الفرصة وخرجت حتى بلغت الأقضية مقاديرها » ⁽³⁾ .

فلا مقصد لعائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير رضي الله عنهما في الخروج إلا الإصلاح بين الناس ، لم يخرجوا لقتال ولم يأمرؤا به ،

(1) انظر: تاريخ الأمم والملوك (462/4 - 464) و(6/5)، والكامل (212/3، 213).

(2) البداية والنهاية (248/7، 249)، وانظر: تاريخ الأمم والملوك (437/4).

(3) العواصم والقواصم (152)، وانظر: منهاج السنة (185/2)، والفتح (108/7).

بنفسه⁽¹⁾.

وكان على النبي[^] يوم أحد درعان فنهض إلى الصخرة. فلم يستطع فأقعد تحته طلحة، فصعد النبي[^] حتى استوى على الصخرة قال الزبير رضي الله عنه: فسمعت النبي[^] يقول: «أوجب طلحة»⁽²⁾.

ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «أوجب طلحة» «أي: وجبت له الجنة بسبب عمله هذا أو بما فعله في ذلك اليوم؛ فإنه خاطر بنفسه يوم أحد وفدى بها رسول الله[^] وجعلها وقاية له حتى طعن ببدنه وجرح جميع جسده حتى شلت يده»⁽³⁾.

وكان أبوبكر يسمي يوم أحد يوم طلحة لمواقفه العظيمة فيه، وفدائه النبي[^] وثباته وبلائه فيه البلاء الحسن.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان أبوبكر إذا ذكر يوم أحد قال: ذلك كله يوم طلحة»⁽⁴⁾. وهذا شهادة من صديق هذه الأمة على موقفه العظيم.

فكيف يمكن أن يفدي شخص النبي[^] بنفسه ويصدر منه ما يؤذيه أو يطمع بزوجته، إن ذلك لمن التناقض الواضح الذي لا يمكن الجمع بينهما.

ولو كان النبي[^] قد أزعجه قوله أو غضب منه بطمعه بالزواج من عائشة رضي الله عنها لم يشهد له بالجنة، وقد تقدم شهادته له بها، وقال أيضاً لما اهتز جبل حراء: «اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد»، وكان عليه النبي[^] وأبوبكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد رضي الله عنهم»⁽⁵⁾. فإن الشهادة بالجنة أمر

(1) انظر: الفتح (307/5).

(2) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: «الجهاد»، باب: «ما جاء في الدرع» برقم (1692) (201/4) وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وحسنه الألباني.

(3) تحفة الأحوزي (314/5) برقم (6).

(4) أخرجه أبوداود الطيالسي في مسنده (3/1) برقم (6)، وأبونعيم في حلية الأدياء (87/1)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (75/25)، والحديث صحيح رواه ثقات.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل طلحة والزبير برقم (2417) (1880/4).

ويترتب عليها حكم أو سبب نزول.
وما زعموه من عدم قرار إيمانه وصدقه فيه حتى كاد أن يخرج إلى الشام ليتنصر، فإنه يخالف ما تقدم من دفاعه عن النبي^أ واستبسالة في ذلك حتى شهد له النبي^أ بالجنة. وشهادة النبي^أ له بالجنة دلالة واضحة على أنه يموت على الإيمان، فإن ذلك إخبار عن الغيب، والنبي^أ لا ينطق عن الهوى. وأما ما افتروه على علي رضي الله عنه من قوله لطلحة بعدما قتل: «لقد وجدت ما وعدني ربي حقًا فهل وجدت ما وعدك ربك حقًا؟..».

فهذا قدح في علي - رضي الله عنه - إذ لم يصدق بشهادة النبي^أ لطلحة بالجنة، ولم يعترف بفضلته ومكانته وثناء أبي بكر - رضي الله عنه - عليه.

بل إن كتب الإمامية الاثني عشرية كذبت ذلك ففي «نهج البلاغة» أن عليًا مر بطلحة رضي الله عنهما وهو مقتول فقال: «لقد أصبح أبو محمد بهذا غريبًا، أما والله لقد كنت أكره أن تكون قريش قتلى تحت بطون الكواكب»⁽¹⁾.

وأما موقفهم من الزبير فإنه لا يختلف عن موقفهم من باقي الصحابة، وقد تقدم قولهم بأنه كان عدوًا لله ولرسوله وأهل بيته، ولم يزل مجددًا في ذلك حتى قتل.

وهذا يخالف ما ثبت في أنه أسلم وهو ابن ثمان سنين وهاجر وهو ابن ثمان عشرة سنة، وكان عمه يعلقه في حصير ويدخن عليه بالنار ويقول: «ارجع إلى الكفر» فيقول الزبير: «لا أكفر أبدًا»، ولم يتخلف عن غزوة غزاها رسول الله^أ.

وهو ابن صفية بنت عبدالمطلب عمه النبي^أ⁽²⁾. وقد قال النبي^أ: «إن لكل نبي حوارياً، وإن حوارياً الزبير بن العوام»⁽³⁾.

وفي رواية: ندب رسول الله^أ الناس - قال صدقة روي الحديث -

(1) نهج البلاغة (204/2).

(2) انظر: المستدرک للحاکم (360/3)، وطبقات ابن سعد (102/3).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل الطليعة برقم

(2846) و(2847) «الفتح» (52/6، 53).

أظنه يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندب الناس فانتدب الزبير، ثم انتدب الناس فانتدب الزبير فقال النبي ^أ: « لكل نبي حوارٍ و حوارٍ ي الزبير » ⁽¹⁾.

ومعنى «حواريي»: أي خاصتي من أصحابي وناصري، «ف الحواريون خلصان الأنبياء وتأويله الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب» ⁽²⁾.

فالصحابة كلهم أنصار للنبي ^أ لكن لما ناصر الزبير رضي الله عنه النبي ^أ في موقف خاص نصرته زائدة استحق هذا اللقب ⁽³⁾.

وقد فداه النبي ^أ بأبويه، فعن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه قال: «كنت يوم الأحزاب جعلت أنا وعمر بن أبي سلمة في النساء فنظرت فإذا أنا بالزبير على فرسه يختلف إلى بني قريظة مرتين أو ثلاثاً، فلما رجعت قلت: يا أبت رأيتك تختلف؟ قال: أوهل رأيتني يا بني؟ قلت: نعم، قال: كان رسول الله ^أ قال: «من يأت بني قريظة فيأتيهم بخبرهم؟» فانطلقت، فلما رجعت جمع لي رسول الله ^أ أبويه فقال: «فداك أبي وأمي» ⁽⁴⁾.

«ففي هذه التفدية تعظيم لقدره وعمله واعتبار لأمره، وذلك أن الإنسان لا يقدي إلا من يعظمه فيبذل نفسه أو أعز أهله له، وفداء النبي ^أ للزبير دليل على رضاه عنه وعن فعلته ومحبته له» ⁽⁵⁾.

وما زعموه من أنه كان عدواً لله ولرسوله ^أ يخالفه: أولاً: ما روي أنه كان ممن استجاب لله ولرسوله عليه الصلاة من بعد ما أصابهم القرع يوم أحد. فقد روي في الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - في قوله

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: هل يبعث الطليعة

وحده برقم (2847) «الفتح» (53/6).

(2) النهاية (457/1، 458).

(3) انظر: عمدة القاري للعيني (223/16)، وتحفة الأحوزي (547/10).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: «فضائل أصحاب النبي ^أ»، باب: «مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه» حديث رقم (3720) «الفتح» (80/7).

(5) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري (578/5).

تعالى: ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١. [172]

أنها قالت لعروة: «يا ابن أختي كان أبواك منهم: الزبير وأبوبكر، لما أصاب رسول الله ^١ ما أصاب يوم أحد وانصرف عنه المشركون خاف أن يرجعوا قال: «من يذهب في إثرهم؟» فانتدب منهم سبعون رجلاً، قال: كان فيهم أبوبكر والزبير» ⁽¹⁾.

وأما ما افتروه من شهادة علي له بالنار بشهادة النبي ^٢ فإنه يخالف ما شهد له النبي ^٣ بالجنة في روايتين. الأولى: قوله: «عشرة في الجنة» ⁽²⁾ وذكر منهم الزبير.

ثانياً: قوله لما اهتز جبل حراء: «اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد» وكان عليه النبي ^٤ وأبوبكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد رضي الله عنهم ⁽³⁾.

كما يخالف ما رواه علي رضي الله عنه: أن النبي ^٥ قال: «بشر قاتل ابن صفية بالنار» ⁽⁴⁾، وعنه - رضي الله عنه - أنه قال: سمعت أذني من في رسول الله ^٦ وهو يقول: «طلحة والزبير جاري في الجنة» ⁽⁵⁾.

وهذه شهادة من علي رضي الله عنه بفضل الزبير رضي الله عنه في دفاعه عن النبي ^٧ وتصديق لشهادته بأنه من أهل الجنة.

فتبين ضعف ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية من تكفير صحابة رسول الله ^٨ والشهادة لهم بالنار، وأن الثابت في الصحيح هو عكس ما ذهبوا إليه، فقد شهد لهم النبي ^٩ بالجنة لدفاعهم عنه ومناصرتهم له، وصدق إيمانهم، وصحة إسلامهم.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: «المغازي»، باب: «قوله تعالى: ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١» برقم (4077) «الفتح» (373/7).

(2) تقدم تخريجه ص (338).

(3) تقدم تـ. خريجه ص (368).

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (103/1) وإسناده حسن.

(5) تقدم تـ. خريجه ص (359).

المطلب الثاني

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية لعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه

عبدالرحمن بن عوف بن عبدعوف بن عبدالحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي رسول الله ^أ وهو راض عنهم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. أما الإمامية الاثنا عشرية فموقفها منه كموقفها من أصحابه رضي الله عنهم حيث وجهوا إليه المطاعن، وافتروا عليه كما افتروا على غيره من الصحابة مما هم منه براء. فزعموا أنه كان من رؤوس المنافقين، ومن الأعداء المشهورين لأهل البيت.

يقول الكركي ⁽¹⁾: «ومن رؤوس المنافقين وأعلامهم وأساطينهم عبدالرحمن بن عوف من بني زهرة بن كلاب، وعدواته لأهل البيت عليهم السلام مما لا يخفى على الأجانب والأقارب، وبذل جهده واستفرغ وسعه يوم الشورى في صرف الأمر عن أمير المؤمنين عليه السلام وتدفية نظره في سلوك طرق العداوة، والأذى أمر لا يدفع حتى كاشفه أمير المؤمنين بما فعل، وما أراد، ودعا عليه وعلى عثمان» ⁽²⁾. فهذا حكمه في الدنيا، أما حكمه في الآخرة فقد خصص الإمامية الاثني عشرية له باباً في النار يدخل منه هو وأبو بكر وعمر. فرووا عن جعفر الصادق رحمه الله أنه قال - بحسب زعمهم - ⁽³⁾: «إن للنار سبعة أبواب، باب يدخل منه فرعون وهامان وقارون..» أما مرادهم بفرعون وهامان: فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما في رواية سأل فيها أحدهم الصادق - رحمه الله - : «يا سيدي، ومن فرعون

(1) علي بن عبدالعالي الكركي، علامة الإمامية الاثنا عشرية ومحققهم ومن أجلاء طائفتهم، هلك سنة (988)، له مصنفات منها: «شرح قواعد الحلي». انظر ترجمته: «نقد الرجال» للتفرشي (276/3)، و«جامع الرواية» (589/1).

(2) رسائل الكركي، للكركي (229/2، 230).

(3) الخصال، للصدوق (361/2، 362)، وانظر: حق اليقين، لعبدالله شبر (169/2)، وبحار الأنوار (285/8).

وهامان؟ قال: أبوبكر وعمر»⁽¹⁾.

وأما المراد بقارون: فعبدالرحمن بن عوف ففي كتاب «علم اليقين» أن «عبدالرحمن بن عوف قارون هذه الأمة»⁽²⁾. وهذا نص على كفره فإنه لما كان من رؤوس المنافقين استحق أن يكون - بحسب رأي الإمامية الاثني عشرية - من أصحاب النار، بل أن يكون له باب خاص يدخل منه لشدة كفره.

(1) انظر: بحار الأنوار (17/53).

(2) انظر: علم اليقين، للكاشاني (732/2).

ب - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية لعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه

تبين في المبحث السابق موقف الإمامية الاثني عشرية من عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه وما اتهمهم له بالنفاق وعداوته لأهل البيت واستفراغه الوسع يوم الشورى في صرف ولاية أمر المسلمين عن علي رضي الله عنه وهذا من افتراءاتهم على كبار صحابة رسول الله ^أ المشهود لهم بالجنة وقد تقدم شهادة النبي ^أ في قوله: «عشرة في الجنة» وذكر منهم عبدالرحمن بن عوف.

ولما اهتز جبل حراء قال عليه الصلاة والسلام: «اثبت حراء فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد» ف قيل لسعيد بن زيد: ومن هم؟ قال: رسول الله ^أ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبدالرحمن بن عوف، قيل فمن العاشر؟ قال: أنا ⁽¹⁾.

ومن شهد له النبي ^أ بالجنة لا يمكن أن يتهم بالنفاق أو يعادي أهل بيت رسول الله ^أ. فإن الشهادة بالجنة إخبار عن أمر غيبي، و المناق في الدرك الأسفل من النار، قال تعالى: نَزَّ كَذُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ [النساء: 145].

وأما ما زعموه من سعيه في صرف ولاية أمر المسلمين عن علي رضي الله عنه فإن قصة ولاية عثمان للخلافة بعد عمر رضي الله عنها مشهورة وهي ثابتة في الصحيح، ولم يرد فيها ما ادعوه على عبدالرحمن رضي الله عنه. فقد روى البخاري بسنده أنه لما طعن أبولؤلؤة المجوسي عمر رضي الله عنه في صلاة الفجر وشعر الصحابة بقرب وفاته طلبوا منه أن يوصي بالخلافة فقال: «ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط الذين توفي رسول الله ^أ وهو عنهم راضٍ»، فسمى علياً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبدالرحمن، وقال: «يشهدكم عبدالله بن عمر، وليس له من الأمر شيء كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمرة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أمّر؛ فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة. وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار خيراً الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم أن يقبل من محسنهم، وأن يعفو عن مسيئتهم، وأوصيه بأهل الأنصار خيراً؛ فإنهم ردة الإسلام وجباة المال، وغيظ العدو، وألا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاهم، وأوصيه بالأ

(1) تقدم تـ. خريجه (378).

أعراب خيرًا؛ فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام...». إلى أن قال :- «فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبدالرحمن: اجعلوا إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبدالرحمن بن عوف، فقال عبدالرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه، والله عليه، وكذا الإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه، فأسكت الشيخان. فقال عبدالرحمن: أفتجعلونه إليّ والله عليّ أن آلو عن أفضلكم؟ قالوا: نعم، فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله ^أ والقدم في الإسلام ما قد علمت، فإله عليك لئن أمّرتك لتعدلن، ولئن أمّرت عثمان لتسمعن ولتطيعن؟ ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك. فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه وبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه»⁽¹⁾.

في هذه الرواية إجماع الصحابة على بيعة عثمان رضي الله عنه وعلى رأسهم علي رضي الله عنه فإن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه قال لعلي: «لك قرابة من رسول الله ^أ والقدم في الإسلام ما قد علمت فإله عليك لئن أمّرتك لتعدلن، ولئن أمّرت عثمان لتسمعن ولتطيعن» فأخذ منه الميثاق على رضا منه وبايعه «فبايعه وبايع له علي» ولم يكن ليصرف الأمر عن علي رضي الله عنه أو يسعى لذلك. فلم يحصل إجماع من الصحابة على ولاية إمام من أئمة المسلمين مثل إجماعهم على إمامة عثمان رضي الله عنه.

قال شريك القاضي⁽²⁾: «قبض رسول الله ^أ فاستخلف المسلمون أبابكر، فلو علموا أن فيهم أحداً أفضل منه كانوا قد غشوا، ثم استخلف أبوبكر عمر فقام بما قام به من الحق والعدل، فلما احتضر جعل الأمر شورى بين ستة، فاجتمعوا على عثمان، فلو علموا أن فيهم أفضل منه كانوا قد غشونا»⁽³⁾.

ويقول الإمام الشافعي رحمه الله: «واعلموا أن الإمام الحق بعد عمر رضي الله عنه عثمان رضي الله عنه بجعل أهل الشورى اختيار الإمامة إلى عبدالرحمن بن عوف واختياره لعثمان رضي الله عنه بإجماع

(1) تقدم تـ خريجه ص (337).

(2) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي، أبو عبد الله، كان عابداً فاضلاً، شديداً على أهل البدع، توفي سنة (177). انظر ترجمته: «السير» (200/8).

(3) ميزان الاعتدال في أسماء الرجال للذهبي (273/2).

الصحابة رضي الله عنهم وصوبوا رأيه فيما فعله وأقام الناس على محجة الحق وبسط العدل إلى أن استشهد رضي الله عنه»⁽¹⁾.

وبهذا تبين أن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه لم يستفرد بالأمر، ورشح للخلافة من أراد، أو أنه صرف الأمر عن علي رضي الله عنه بل إن الأمر بمشورة الصحابة، وإجماعهم، وعلى رأسهم علي رضي الله عنه وكان من أول المبايعين لعثمان رضي الله عنه.

ولو كان علي رضي الله عنه يرى أنه أحق بالخلافة من عثمان رضي الله عنه أو أن عبدالرحمن رضي الله عنه رشح للخلافة من ليس أهلاً لها أو استفرد بالأمر لما بايعه، لبيّن النص على إمامته والوصية له بالخلافة ولم يكتمه؛ خاصة وأن الأمر كان شوري ولو كان عنده نص لأظهره.

فلما لم يحصل من ذلك شيء تبين بطلان ما ذهب إليه الإمامية لاثنا عشرية من صرف عبدالرحمن الخلافة عن علي رضي الله عنهما، وبطلان ما ذهبوا إليه من النص على خلافة علي بعد النبي^أ.

وأما الدعوى الأخرى، وهي قولهم: بأن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه من أهل النار، وأن لها باباً يدخل منه، وسموه قارون، فإنه يخالف ما تقدم من الشهادة له بالجنة، كما أن النبي^أ دعا له أن يسقيه الله من سلسبيل الجنة.

فعن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: سمعت رسول الله^أ يقول لأزواجه: «إن الذي يحنو عليكم بعدي هو الصادق البار، الله اسق عبدالرحمن بن عوف من سلسبيل الجنة»⁽²⁾.

وفي رواية عن أبي سلمة بن عبدالرحمن قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت لي: رسول الله^أ يقول لي: «أمركن مما يهمني بعدي ولن يصبر عليكن إلا الصابرون» ثم قالت: «فسقى الله أباك من سلسبيل الجنة، وكان عبدالرحمن بن عوف قد وصلهن بمال فبيع بأربعين ألقاً»⁽³⁾، ولو كان الله تعالى يعلم أنه سيدخل النار لما أوحى إلى نبيه أن يدعو الله أن يسقيه من سلسبيل الجنة، ولما بشره بالجنة فهو

(1) رسالة في الرد على الرافضة، لأبي حامد محمد المقدسي (319، 320).

(2) المستدرک (311/3) قال الحاكم: «فقد صح الحديث عن عائشة وأم سلمة» ووافقه الذهبي.

(3) المصدر السابق (312/3) وقال: «صح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.
وبهذا تبين بطلان ما ذهب إليه الإمامة الاثنا عشرية من القول
بنفاق عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، وأنه من أهل النار، فأدلتهم
ما هي إلا أدلة واهية، أوهى من بيت العنكبوت.

المطلب الثالث

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

سعد بن أبي وقاص الزهري رضي الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي النبي ^أ وهو راض عنهم.

أما هو عند الإمامية الاثني عشرية فحكمه حكم سابقه من صحابة رسول الله ^أ من الطعن والتكفير، وأنه قارون هذه الأمة ومترد متكبر، ففي مقدمة «البرهان» ما نصه: «سعد بن أبي وقاص قارون هذه الأمة، وهذا ظاهر من جهة ارتداده وتكبره عن مبايعة أمير المؤمنين (ع)...»⁽¹⁾.

في هذا النص بحسب زعمهم:

1- وصف سعد بن أبي وقاص بأنه قارون هذه الأمة، ومن المعلوم أن قارون كان من قوم فرعون، وكان ذا مال تكبر به على عباد الله وبغى عليهم، فحسف الله به وبماله الأرض.

2- ردة سعد بن أبي وقاص عن الإسلام مع شهادة النبي ^أ له بالجنة، وهذا يؤيد روايتهم السابقة التي تنص على أن سبعة من العشرة المبشرين بالجنة في تابوت في النار.

3- تكبره عن مبايعة علي رضي الله عنه مع شهادة نصوصهم بمبايعته له.

ولم يكتفوا بالحكم عليه بالردة، بل زعموا أنه كان منافقًا، يقول الكركي:

«ومنهم - أي من رؤوس المنافقين - سعد بن أبي وقاص»⁽²⁾.

ونقلوا في كتبهم رواية عن علي رضي الله عنه زعموا فيها أنه قال لسعد بأن في أصل كل شعرة في رأسه ولحيته شيطانًا جالسًا، في رواية زعموا أن النبي ^أ أخبره بها.

فأسندوا إلى الأصبع بن نباتة قوله: «بيننا أمير المؤمنين عليه السلام يخطب الناس وهو يقول: سلوني قبل أن تفقدوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلا نبأتكم به، فقام إليه سعد بن أبي وقاص

(1) مقدمة البرهان، لأبي الحسن العاملي (280).

(2) رسائل الكركي، للكركي (230/2).

فقال: يا أمير المؤمنين! أخبرني كم في رأسي ولحيتي من شعرة؟ فقال له: أما والله لقد سألتني عن مسألة حدثني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله أنك ستسألني عنها، وما في رأسك ولحيتك من شعرة إلا وفي أصلها شيطان جالس، وإن في بيتك لسخلاً⁽¹⁾ يقتل ابني - وعمرو بن سعد يومئذ يدرج بين يديه -».

في هذا النص:

- 1- علم علي - رضي الله عنه - بأمور لم تقع، أخبره بها النبي^أ، وعلمه بما سيُسأل عنه، وإعداده الإجابة عنها.
- 2- اجتماع الشياطين وكثرتهم في لحية ورأس سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بعدد أصول الشعر.
- 3- أن علياً - رضي الله عنه - كان يعلم أن ابنه يُقتل، وأن ابن سعد هو من سيقتله، ومع ذلك لم يحذر منه.

رسول الله ^١ ما شاء الله أن يقع فحدّث نفسه فأنزل الله عز وجل: ﴿ثُمَّ
مُؤْتُوهُ مَوَئِي مَيُّ بُيُوتٍ مِثْلِهِ﴾ (١).

وهذه شهادة من الله تعالى لسعد وأصحابه رضي الله عنهم
بصحة إسلامهم وأنهم لا يريدون بدعائهم الله تعالى إلا وجهه وثواب الآ
خرة.

وأما الرواية التي يروونها أن علياً رضي الله عنه قال لسعد: «وما في رأسك ولحيتك من شعرة إلا وفي أصلها شيطان جالس..». فإن هذه الرواية لم ترد إلا في كتبهم وتقوي ما يبتدعونه فترد.

ولو كان علي رضي الله عنه يعتقد في سعد رضي الله عنه ما افتروه في هذه الرواية لما روى هو قول النبي ^أ: «ما جمع رسول الله ^أ أبويه لأحد غير سعد بن مالك فإنه جعل يقول له يوم أحد: «أرم فداك أبي وأمي» (2).

أضف إلى ذلك ما في هذه القصة من التناقض المكاني، فإن هذه الرواية تذكر أن علياً قال هذه المقالة وهو على منبر الكوفة⁽³⁾، وسعد رضي الله عنه كان قد اعتزل في المدينة النبوية، فلم يلق علياً رضي الله عنه بالكوفة⁽⁴⁾.

وأما ما جرى من عمر بن سعد من مشاركته في قتل الحسين رضي الله عنه فإنه رُبُّ ئى ئى ئى رى ر فلا مطعن لسعد رضي الله عنه في فعل ابنه؛ إذ لم يثبت عنه أنه كان يقف منه موقفًا معاديًا أو يحرض على قتله.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: «فضائل الصحابة»، باب: «فضل سعد بن أبي وقاص» حديث رقم (2413) (1878/4).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: إذ همت طائفتان أن تفشلا حديث رقم (4056) و(4057) و(4058) «الفتح» (358/7)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل سعد بن أبي وقاص حديث رقم (2411) (1867/4) واللفظ له.

(3) من المعلوم أن عاصمة خلافة علي رضي الله عنه الكوفة، وهي التي كان خطيباً وإماماً فيها. انظر: الكافي (138/1)، والأُمالي، للصدوق (77)، ودعائم الإسلام، للنعمان المغربي (370/1).

(4) انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (609/2).

المطلب الرابع

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية لسعيد بن زيد - رضي الله عنه

-

سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي القرشي، ابن عم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وصهره، من السابقين الأولين إلى الإسلام، شهد المشاهد كلها مع النبي ^أ وشهد له بالجنة، وكان مجاب الدعوة - رضي الله عنه - ⁽¹⁾.

وقد وجه الإمامية الاثنا عشرية له المطاعن كما وجهوها لغيره من كبار الصحابة، فزعموا أنه شر الأولين والآخرين ⁽²⁾، وأنه من أعداء آل محمد ⁽³⁾؛ وذلك لعدم تقديمه علياً - رضي الله عنه - على أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهما - فاستحق ذلك بحسب معتقد الإمامية الاثني عشرية.

(1) انظر: صحيح مسلم، كتاب «المساقاة»، باب «تحريم الظلم» (1230/3 ، 1231).

(2) انظر: الخصال، للصدوق (457/2 ، 460).

(3) انظر: الكشكول، لحيدر الآملي (160).

ب - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية لسعيد بن زيد رضي الله عنه

طعن الإمامية الاثنا عشرية بسعيد بن زيد بن نفيل العدوي راوي حديث العشرة المبشرين بالجنة، فاتهموه بالكذب، وأنه شر الأولين والآخريين، وأنه من أعداء آل محمد ^٨، وذلك لتقديمه أبابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على علي رضي الله عنه.

وهذه كلها دعاوى باطلة مبناها على الكذب والافتراء، بغية الطعن في الدين وحملته.

فإن سعيد بن زيد رضي الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة الذين تقدم ذكرهم في قوله عليه الصلاة والسلام: «عشرة في الجنة» وذكر منهم سعيد بن زيد فكان من السابقين إلى الإسلام.

فقد روى البخاري بسنده عن قيس بن أبي حازم قال: سمعت سعيد بن زيد يقول للقوم في مسجد الكوفة: «والله لقد رأيتني وإن عمر لموثقي على الإسلام قبل أن يسلم عمر، ولو أن أحداً أفرض للذي صنعتهم بعثمان لكان محقوقاً أن يرفض» ⁽¹⁾، فقد أسلم رضي الله عنه قبل أن يدعو النبي ^٨ الناس إلى الإسلام ⁽²⁾. ولو كان شر الأولين والآخريين لما سبق إلى الإسلام وثبت عليه مع تعذيب عمر رضي الله عنه له قبل إسلامه.

كما كان أبوه زيد بن عمرو بن نفيل أحد الحنفاء الذين طلبوا دين الحنيفية، دين إبراهيم عليه السلام قبل أن يبعث النبي ^٨، ولم يكن يذبح للأصنام، ولا يأكل الميتة والدم، وكان يقول لقومه: «يا معشر قريش، والله لا أكل ما ذبح لغير الله، والله ما أحد على دين إبراهيم ⁽³⁾ غيري».

فالتوحيد أصل فيه وفي آبائه، فكان من السابقين إلى الإسلام، وكان والده على الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام. وأما تقديمه لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فإنه وافق

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصار، باب: إسلام سعيد بن زيد

حديث رقم (3862) «الفتح» (176/7) وبرقم (3867) و(6942).

(2) المستدرک (438/3).

(3) الاستيعاب (615/2، 616).

في ذلك إجماع الصحابة رضوان الله عليهم بما فيهم علي رضي الله عنه فلو كان تقديمهم عداً لآل محمد لكان علي أولهم عداً لهم.

المطلب الخامس

أ- تكفير الإمامية الاثني عشرية لأبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه

أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه من كبار الصحابة، وممن ناصر النبي ^أ وشهد المشاهد كلها معه، وقد بشره النبي ^أ بالجنة، وتوفي وهو راض عنه عليه الصلاة والسلام.

وقد ميّزه النبي ^ﷺ عن غيره من الصحابة بأنه أمين هذه الأمة فقال عليه الصلاة والسلام: «إن لكل أمة أمينًا، وإن أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح» ⁽¹⁾.

[illegible]

وزعموا أنه من رؤوساء المنافقين، وممن حرّض أبابكر وعمر على أخذ الخلافة من آل البيت.
يقول الكركي:

«ومن رؤسائهم - أي: رؤساء المنافقين - أبو عبيدة بن الجراح، وهو أول من حزن وهمّ حين أمر النبي ^أ بولاية علي عليه السلام بغير

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: «فضائل أصحاب النبي^أ»، باب: «مناقب أبي عبيدة» برقم (3744) الفتح (92/7، 93)، ومسلم برقم (2419).

(2) انظر: الصوارم المهرقة، لنور الله التستري (78)، والتفسير الصافي، للكاشاني (29/5) و(481/6)، وقد تقدم الكلام عن خبر هذه الصحيفة في (239).

خم⁽¹⁾ وتحضيض وتحريص الأول والثاني على أخذ الخلافة من أهل البيت عليهم السلام⁽²⁾.

في هذا النص:

1- حرص أبي عبيدة على عدم تولي علي رضي الله عنه وآل بيته، الخلافة بعد رسول الله[^].

2- نفاق أبي عبيدة رضي الله حسب معتقد الإمامية الاثني عشرية بسبب حزنه

- بحسب زعمهم - على وصية النبي[^] لعلي بالخلافة من بعده في غدير خم.

3- دور أبي عبيدة رضي الله عنه القوي في تولي أبي بكر وعمر الخلافة بعد النبي[^]، مع علمهم، بحسب معتقد الإمامية الاثني عشرية، بوصية النبي[^] بغدير خم، ومع ذلك كان لأبي عبيدة التأثير الأقوى عليهما من وصية رسول الله[^].

وبهذا يتضح أن موقف الإمامية الاثني عشرية من العشرة المبشرين بالجنة واحد من حيث إنكارهم أن يكونوا من أهل الجنة، ومن حيث القول بكفرهم ونسبتهم إلى الارتداد والنفاق وتوجيه المطاعن المفتراة إليهم، وغير ذلك.

(1) غدير خم: واد بين مكة والمدينة عند الجحفة ميقات أهل المدينة. انظر: «معجم البلدان» (389/2).

(2) رسائل الكركي، للكركي (230/2)، وانظر: كتاب سليم بن قيس (76)، و الكشكول، لحيدر الآملي (160).

ب - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية لأبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه

يزعم الإمامية الاثنا عشرية، كذبًا وزورًا، أن سبب تلقيب النبي ^أ لأبي عبيدة رضي الله عنه بأمين هذه الأمة كان لأمر سوء، فيعدون ذلك مذمة لا منقبة، وأن اللقب الصحيح عندهم، والذي لقبه به النبي ^أ هو «أمين قوم من هذه الأمة على باطلهم».

فيقال: إن اللفظ الثابت عن النبي ^أ لأبي عبيدة هو «أمين هذه الأمة» وهو وصف مدح لا ذم، فإن الأمين هو الثقة الرضي، وإضافته إلى الأمة دلالة على رضاهم عنه، وثقته عندهم ⁽¹⁾.

وهذا اللفظ يخالف ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية؛ فلما أرادوا الطعن فيه رضي الله عنه لجؤوا إلى تحريف اللفظ ليوافق أهواءهم ومعتقدهم في الصحابة فوضعوا بدل «أمين هذه الأمة» «أمين قوم من هذه الأمة على باطلهم».

كما أن المناسبة، التي لأجلها لقبه بها تناقض، دعواهم، فعن أنس رضي الله عنه «أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ^أ فقالوا: ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام، قال: فأخذ بيد أبي عبيدة فقال: «هذا أمين هذه الأمة» ⁽²⁾.

فلا يصح أن يرسل مع قوم يريدون أن يتعلموا أمر دينهم رجلاً منافقًا يذمه النبي ^أ ويطعن في أمانته ثم يرسله معهم، وهو الناصح لأمرته عليه الصلاة والسلام.

وفي رواية أخرى عن حذيفة بن اليمان قال: «جاء أهل نجران إلى رسول الله ^أ فقالوا: يا رسول الله! ابعث إلينا رجلاً أمينًا، فقال عليه الصلاة والسلام: «لأبعثن إليكم رجلاً أمينًا، حق أمين، حق أمين» ⁽³⁾. قال: فاستشرف لها الناس، قال: فبعث أبا عبيدة بن الجراح» ⁽³⁾. ويعني «بالناس في قوله: «فاستشرف لها الناس»: أصحاب رسول الله ^أ

(1) انظر: «شرح النووي لصحيح مسلم» (15/191، 192) و«الفتح» (93/7).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي عبيدة بن الجراح حديث رقم (419) (4/1881).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: قصة أهل نجران، حديث رقم (4380) «الفتح» (8/93)، ومسلم (4/1882).

، فإنهم تطلعون إلى الولاية ورغبوا فيها، حرصاً على⁽¹⁾ تحصيل الصفة المذكورة، وهي الأمانة، لا على الولاية من حيث هي⁽¹⁾، «حتى إن عمر رضي الله عنه مع فضله وتقدمه على غيره قال: ما أحببت الإمارة قط حبي إياها يومئذ رجاء أن أكون صاحبها»⁽²⁾.

وبهذا تبين ضعف ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية من محاولة الطعن في صاحب رسول الله^ﷺ وتحريف قول النبي^ﷺ وافتراء الكذب عليه، فإن الكذب عليه ليس كالكذب على أحد، قال عليه الصلاة والسلام: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»⁽³⁾.

وأما زعم الإمامية الاثني عشرية أن أباعبيدة رضي الله عنه كان أول من حزن بسبب أمر النبي^ﷺ بالولاية لعلي يوم غدير خم وتحريضه لأول والثاني ويريدون بهما أبابكر وعمر رضي الله عنهما فإن هذا من الكذب الواضح.

فإن النبي^ﷺ لم يأمر بالولاية لعلي، وإنما قال: «أذكركم الله في أهل بيتي»⁽⁴⁾، ومراده من ذلك حفظ حقوقهم وموالاتهم، إلا أن الشيعة يريدون بذلك القصة المختلقة التي يروونها في كتبهم من أن النبي^ﷺ عزم على الحج في سنة عشر من الهجرة وأعلن ذلك للناس فاجتمعوا إليه جماعات ووحداء، وقاد النبي^ﷺ قافلة الحجيج إلى مكة قاصدين البيت الحرام مصطحباً معه نساءه وسائر أهل بيته، وبعد أن أدى نسكه قفل راجعاً إلى المدينة، وسار حتى وصل غدير خم من الجحفة وذلك يوم الخميس الثامن عشر من ذي الحجة فنزل عليه جبريل من الله تعالى بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْبَغْيَ﴾ [المائدة: 67]، وأمره أن ينصب عليهم علياً إماماً ويبلغهم ما نزل فيه من الولاية وفرض الطاعة على كل أحد، ووقف في ذلك الحشد خطيباً فقال: «يا أيها الناس، من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا:

(1) «الفتح» (93/7، 94)، وانظر: تحفة الأحوزي (178/10).

(2) «الفتح» (94/7)، وانظر: تفسير ابن كثير (370/1).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، حديث رقم (1291) «الفتح» (160/3)، ومسلم برقم (4) (10/1).

(4) سيأتي تـ. خريجه ص (453).

رضي الله عنه بعد النبي ^أ مباشرة، قال: «فإذا احتج بالأخبار وقال: قال رسول الله ^أ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» قيل له: مقبول منك ونحن نقول، وهذه فضيلة بينة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومعناه من كان النبي مولاه فعلي و المؤمنون مواليه، دليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَلِمَاتٍ لَا تَكُنْ مِنْهَا رَكْبٌ وَيَخْلُفُ أُولَئِكَ لَا يُلَاقُونَ اللَّهَ وَلَا يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: 175) والولي والمولى في كلام العرب واحد، والدليل عليه قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالَّذِينَ رَكِبُوا عَلَيْهَا غَضَبٌ وَسُخْرٌ وَأُولَئِكَ يَخْلَفُونَ أَفْئِدَتَهُمْ وَأُولَئِكَ يَكُونُ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: 205) وهم عبيده وهو مولاهم، وإنما أراد لا ولي لهم.. وإنما هذه منقبة من النبي ^أ لعلي رضي الله عنه وحث على محبته وترغيب في ولايته لما ظهر من ميل المنافقين عليه وبغضهم له، وكذلك قال ^أ: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» (1) (2).

وقال البيهقي رحمه الله: «وأما حديث الموالاتة فليس فيه، إن صح إسناده، نص على ولاية علي بعده» (3).

وقد وجه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا القول بعد أن ذكر أقوال العلماء في الحكم عليه، فذكر أنه إن لم يثبت عن النبي ^أ أنه قاله فلا كلام عليه.

وإن ثبتت صحة نسبته إلى النبي ^أ فإنه لم يرد فيه ما يدل على الخلافة له من بعده؛ إذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك خاصة وأن أمر الخلافة أمر عظيم، فوجب أن يصرح به ويبلغه بلاغاً مبيئاً. فلما لم يبين ذلك ثبت عدم صحة تأويله بالخلافة.

كما أن المراد بالموالاتة ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، وعلي رضي الله عنه منهم، ولا يمكن أن يراد به أنه «هو الأولى بالتصرف» فإن هذا حمل لا تجيزه اللغة ولا سياق الحديث.

وبهذا يتبين ضعف ما ذهب إليه الإمامية الاثنا عشرية من طعنهم في الصحابة وخاصة أبا عبيدة رضي الله عنه الذي زعموا أنه كان يحض

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب «المناقب» باب (21) حديث رقم (3736)، (642/5)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه الألباني، وأخرج مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه أنه قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ^أ إلى أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان... حديث رقم (78) (86/1).

(2) الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم الأصفهاني (217، 218).

(3) الاعتقاد، للبيهقي (181).

أبأكر وعمر رضي الله عنهما على الخلافة مع علمه بهذا الحديث.

المطلب السادس

أ - تكفير الإمامية الاثني عشرية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أمير المؤمنين، وأحد أصحاب النبي ^أ وصهره، أسلم عام الفتح، وقيل أسلم بعد الحديبية، وكنم إسلامه حتى أظهره عام الفتح.

طعن به الإمامية الاثنا عشرية رضي الله عنه مع مكانته وفضله كما طعنوا بغيره من كبار الصحابة رضوان الله عليهم.

فزعموا أنه تظاهر بالإسلام قبل موت النبي ^أ بخمسة أشهر ⁽¹⁾.
وأما سبب إسلامه رضي الله عنه فتذكر كتب الإمامية الاثني عشرية أنه لم يسلم عن قناعة وإنما أسلم خوفاً من السيف ⁽²⁾، ولذلك «لم يكن مسلماً إلا بالاسم» ⁽³⁾، «إذ إنه بقي على جاهليته الأولى» ⁽⁴⁾.
كما زعموا أنه بعد إسلامه ارتد فلم يمت حتى علق صليبا من ذهب في عنقه أخذه من كنيسة ⁽⁵⁾.

وأيدوا ذلك بحديث كذبوا به على النبي ^أ أنه قال: «يموت معاوية على غير ملتي» ⁽⁶⁾ وفي رواية «يموت كافرا» ⁽⁷⁾. وفي رواية «يموت على غير ملة الإسلام» ⁽⁸⁾.

(1) انظر: منهاج الكرامة، للحلي (114)، وإحقاق الحق (266).

(2) انظر: الهداية الكبرى، للحسين الخصيبي (190).

(3) في ظلال التشيع، لمحمد علي الحسيني (286).

(4) مقدمة «مرآة العقول»، لمرتضى العسكري (38/1).

(5) انظر: الصراط المستقيم (50/3)، والتعجب، للكراجكي (108).

(6) بحار الأنوار (187/33).

(7) التعجب (107).

(8) بحار الأنوار (187/33).

ولم يكتف الإمامية الاثنا عشرية بهذا بل زعموا أنه كان شرّاً من إبليس وأشد منه زندقة، وأنه رأس من رؤوس الضلالة⁽¹⁾، وإمام من أئمة الكفر⁽²⁾، وفرعون هذه الأمة⁽³⁾، فلم يدعوا ضلالة إلا ألصقوها به رضي الله عنه.

وتذكر كتب الإمامية الاثني عشرية موقف آل البيت من معاوية فتصور العداء بينه وبينهم وأنه كان قائماً على أشده، فكذبوا على عدد من أئمتهم ونسبوا إليهم ذلك.

فرووا عن أبي جعفر الباقر رحمه الله أنه قال: «كنت خلف أبي وهو على بغلته، فنفرت بغلته، فإذا هو شيخ في عنقه سلسلة، ورجل يتبعه، فقال: يا علي بن الحسين اسقني! فقال الرجل: لا تسقه لا سقاه الله، وكان الشيخ معاوية»⁽⁴⁾.

وزعموا أن نفس الحادثة حصلت مع أبي عبد الله جعفر الصادق ومع أبيه محمد الباقر⁽⁵⁾، وذكروا في الرواية التي نسبوها للباقر أن معاوية سأله أن يستغفر له، فقال له الباقر ثلاث مرات: «لا غفر الله لك»⁽⁶⁾.

(1) انظر: شرح نهج البلاغة، لأبي الحديد (15/20).

(2) الشافي، للمرتضى (287).

(3) الإيضاح، للفضل بن شاذان (43)، والخصال، للصدوق (457/2، 460)، و الصراط المستقيم (50/3).

(4) الاختصاص (275)، وبصائر الدرجات الكبرى (304)، وحق اليقين (89/2).

(5) انظر: المصادر السابقة، والمواضع نفسها.

(6) المصادر السابقة، والمواضع نفسها.

ب - حكمهم عليه في الآخرة:

أما حكم معاوية رضي الله عنه في الآخرة، عند الإمامية الاثني عشرية، فيزعمون أنه مات كافراً، ولذلك فإنه يخلد في النار، واستدلوا على خلوده في النار بما رواه كذباً وزوراً عن النبي ^أ أنه قال: «إن الله عرض علي في المقام القيامة وأهوالها والجنة ونعيمها والنار وما فيها وعذابها، فأطلعت في النار إذ أنا بمعاوية وعمرو بن العاص قائمين في حجر جهنم يرضخ رؤوسهما الزبانية بحجارة من جمر جهنم يقولان لهما: هلا آمنتما بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام؟» ⁽¹⁾.

ففي هذه الرواية النص على أن معاوية وعمرو بن العاص من أهل النار بخبر النبي ^أ، بل إنهما ينالان أشد العذاب؛ وذلك برضخ رؤوسهما بحجارة من جمر جهنم، والسبب في ذلك هو - بحسب زعم الإمامية الاثني عشرية - عدم إيمانهما بولاية علي رضي الله عنه فاستحقا هذا العذاب الأليم، إذ الكفر بولاية علي رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية، كالكفر بالله تعالى، وبالتالي كان عذابهما وعذاب الكفار واحداً، بل أشد منهم.

كما زعموا كذباً أن عذاب معاوية فوق عذاب فرعون، فرووا كذباً عن النبي ^أ أنه قال: «وإن تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون» ⁽²⁾.

كما افتروا على النبي ^أ بأنه أخبر الصحابة أن معاوية رضي الله عنه من أهل النار فقال: «يطلع عليكم رجل من أهل النار، فطلع معاوية» ⁽³⁾.

وهذا العذاب الذي يناله في النار لا يمكنه الخلاص منه، إذ هو خالد مخلد فيه، فأسندوا كذباً إلى جعفر الصادق رحمه الله أنه قال: «معاوية وعمرو بن العاص لا يطمعان في الخلاص من العذاب» ⁽⁴⁾.

وقد تقدم في مبحث موقفهم من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أن الإمامية الاثني عشرية يعتقدون برجعة من محض إيمانه ومن محض كفره محضاً، فيرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة وينتقم

(1) البرهان (477/4، 478).

(2) مكاتيب الرسول، للأحمدي الميانجي (651/1).

(3) التعجب (107).

(4) الاختصاص (344).

منهم، ومعاوية رضي الله عنه يعتبرونه ممن محض كفره محضاً، وعليه
زعموا أنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وينتقم منه أشد الا
نتقام⁽¹⁾.

(1) انظر: مختصر بصائر الدرجات (39).

المؤمنين الذين أنزل الله سكينته عليهم مع النبي ^{هـ} (1). ومن السابقين إلى الإسلام، وقد قال تعالى في فضل السابقين (زُيِّنُوا لَهُمْ نَجْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ مِنَ اللَّهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ) [الحديد] كما وعد الله تعالى من تحقق فيه الإيمان والعمل الصالح بالاستخلاف في الأرض فقال سبحانه: **ثُمَّ قَفَّ يَقْدَرُ أَعْيُنُهُمْ الْغَيْبَ وَاللَّهُ يَخْتَفِي** [النور: 55].

والوعد بالاستخلاف في هذه الآية عام يدخل تحته كل من تولى وظيفة من وظائف المسلمين من أمة محمد ^{هـ} بشرط أن تتوفر فيه الصفتان المذكورتان في الآية وهما: الإيمان والعمل الصالح، فيندرج تحت هذا العموم جميع الصحابة والخلفاء والراشدين رضي الله عنهم، ومعاوية رضي الله عنه من الصحابة الذين تحققت فيهم صفة الإيمان والعمل الصالح ^{هـ} (2).

ولمعاوية رضي الله عنه منقبة فاز بها على جميع الخلفاء ممن قبله حيث قاد أول حملة بحرية، وهي التي شبهها الرسول ^{هـ} بالملوك على الأسرة.

فعن أنس بن مالك عن خالته أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت: نام النبي ^{هـ} يوماً قريباً مني ثم استيقظ يبتسم، فقلت: ما أضحكك؟ قال: «أناس من أمتي عرضوا علي يركبون هذا البحر الأخضر كالملوك على الأسرة»، قالت: فادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها، ثم نام الثانية، ففعل مثلها، فقالت قولها، فأجابها مثلها، فقالت: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أنت من الأولين» فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازياً أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية، فلما انصرفوا من غزوهم قافلين فنزلوا الشام، فقربت إليها دابة لتركبها فصرعتها فماتت ^{هـ} (3).

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على رؤيا رسول الله ^{هـ}، قال: «قوله: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة..» يشعر بأن ضحكه كان إعجاباً بهم،

(1) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (4/458).

(2) انظر: منهاج السنة (1/157).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من يصرع في سبيل الله حديث رقم (2800) «الفتح» (6/22) وبرقم (2788) و(2789).

وفرحاً لما رأى لهم من المنزل الرفيعة»⁽¹⁾.

وقد بشر عليه الصلاة والسلام من بذلك الغزو أنه من أهل الجنة. فعن أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ^أ يقول: «أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا» قالت أم حرام: قلت: يا رسول الله ^أ أنا فيهم؟ قال: «أنت فيهم» ثم قال ^أ: «أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر - أي القسطنطينية - مغفور لهم» فقلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لا»⁽²⁾.

ومعنى «أوجبوا»: «أي فعلوا فعلاً واجباً لهم به الجنة»⁽³⁾. ومن المعلوم عند المؤرخين أن غزو البحر كان في سنة (27) في إمارة معاوية رضي الله عنه على الشام أثناء خلافة عثمان رضي الله عنه⁽⁴⁾.

ومن مناقبه رضي الله عنه أنه شرف بمصاهرة النبي ^أ؛ فإن أم حبيبة رضي الله عنها زوج النبي ^أ أخته، وقد قال النبي ^أ: «كل نسب منقطع يوم القيامة، وكل صهر منقطع إلا صهري»⁽⁵⁾. ولما سئل الإمام أحمد ف قيل له: «أليس قال النبي ^أ: «كل صهر ونسب ينقطع إلا صهري ونسبي»؟ قال: بلى، قلت: وهذه لمعاوية؟ قال: نعم، له صهر ونسب، قال: وسمعت ابن حنبل يقول: ما لهم ولمعاوية، نسأل الله العافية»⁽⁶⁾. وقد أثنى الصحابة على معاوية وولايته، فعن ابن عمر رضي الله

(1) الفتح (22/6).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما قيل في قتال الروم حديث رقم (2924)، ومسلم (121/13).

(3) الفتح (121/6).

(4) انظر: تاريخ الطبري (258/4)، وتاريخ الإسلام (317).

(5) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (33) (27/20) قال الهيثمي

في مجمع الزوائد (203/9): «فيه أم بكر بنت المسور لم يجرحها أحد ولم يوثقها،

وبقية رجاله - أي إسناد الطبراني - وثقوا»، وقال ابن حجر عن أم بكر بنت المسور:

«مقبولة، من الرابعة»، تهذيب التهذيب (460/12).

(6) السنة للخلال برقم (654).

قائدها.

أما ما زعموه من أن العداء قائم بين آل البيت ومعاوية رضي الله عنه فإنه خلاف ما ثبت في السنة الصحيحة، فإن الثابت في كتب أهل السنة أن الولاء والمحبة والاحترام كان قائماً بينهما، وأن ما حصل من اختلاف وقتال بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان سبب المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، ولم يكن على الإمامة فمعاوية ومن معه من أهل الشام كانوا يرون أن يقتصر علي رضي الله عنه من قتلة عثمان رضي الله عنه ثم يدخلوا بعد ذلك في البيعة، فلم يقاتلوا على نصب علي رضي الله عنه أو غيره إماماً عليهم، ولا كان معاوية رضي الله عنه يقول إنه الإمام دون علي رضي الله عنه، وإنما كان القتال فتنة عند كثير من العلماء بسبب اجتهادهم في كيفية القصاص من قاتلي عثمان رضي الله عنه، وهو من باب قتال أهل البغي، وهو قتال بتأويل سائغ لطاعة الإمام، لا على قاعدة دينية، كما يزعم الإمامية الاثنا عشرية⁽¹⁾.

ويروي ابن كثير بسنده إلى أبي الدرداء وأبي أمامة: «أنهما دخلا على معاوية فقالا له: يا معاوية، علام تقاتل هذا الرجل؟ فوالله إنه أقدم منك ومن أبيك إسلاماً، وأقرب منك إلى رسول الله^أ وأحق بهذا الأمر منك، فقال: أقاتله على دم عثمان، وأنه أوى قتلته، فاذهبوا إليه فقولوا له: فليقدنا من قتلة عثمان، ثم أنا أول من أبايعه من أهل الشام»⁽²⁾.

فاعتقاد أهل السنة والجماعة أن ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما من الاقتتال لم يكن في الإمامة بالإجماع، وإنما كان للمطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، لكون معاوية ابن عمه، وامتناع علي رضي الله عنه من ذلك!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومعاوية لم يدع الخلافة، ولم يبايع له بها حين قاتل علياً، ولم يقاتل على أنه الخليفة، ولا أنه يستحق الخلافة ويقررون له بذلك، وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأل عنه... وكل فرقة من المتشيعين⁽³⁾ مقرة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفوّاً لعلي بالخلافة، ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي رضي الله عنه، فإن فضل علي وسابقته وعلمه ودينه وشجاعته وسائر

(1) انظر: منهاج السنة (327/6، 328).

(2) البداية والنهاية (260/7).

(3) أي المتشيعين لعثمان أو علي رضي الله عنهما وقد كان المطالبون بدم عثمان رضي الله عنه قد انضموا إلى معاوية، لكنهم لم يفضلوه على علي رضي الله عنه.

فاجتمع المسلمون على معاوية وسمي ذلك العام عام الجماعة.
وروى الشعبي قصة تنازل الحسن رضي الله عنه عن الخلافة
لمعاوية رضي الله عنه فيقول: «شهدت الحسن بن علي بالنخيلة (3)
حين صالح معاوية رضي الله عنه، فقال معاوية: إذا كنت ذا فقم (4)
فتكلم وأخبر الناس أنك قد سلمت هذا الأمر لي، وربما قال سفيان: أخبر
الناس بهذا الأمر الذي تركته لي، فقام فخطب على المنبر فحمد الله
وأثنى عليه.

- قال الشعبي - وأنا أسمع، ثم قال: أما بعد، فإن أكيس الكيس - أي الأعقل - التقى، وإن أحمق الحمق الفجور، وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية إما كان حقًا لي تركته لمعاوية إرادة إصلاح هذه الأمة وحقن دمائهم، أو يكون حقًا كان لامرئ أحق به مني ففعلت ذلك. و (5)

فتمت مبايعة معاوية رضي الله عنه بتنازل الحسن رضي الله عنه
مع وجود كثير من الصحابة ممن هو أفضل من معاوية، ممن أنفق قبل

- Modifier avec WPS Office

الفتح وقاتل، فكلهم بايعوه ورأوا إمامته⁽¹⁾.
وبعد المصالحة كان الود بين الحسن والحسين ومعاوية مما هو مشهور في كتب التاريخ والسير.
وقد نهى علي رضي الله عنه عن معاداة معاوية وكراهته وكراهة إمامته، فروي عنه رضي الله عنه أنه قال بعد رجوعه من صفين: «أيها الناس، لا تكرهوا إمارة معاوية فإنكم لو فقدتموها رأيتم الرؤوس تندرج عن كواهلها كأنها الحنظل»⁽²⁾.
كما نهى عن سب أهل الشام أيام صفين حيث قال: «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم، حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به»⁽³⁾.
فعلي رضي الله عنه لم يسبهم ولم يأمر بذلك، بل كان ينهى عن كل ما يؤدي إلى الفرقة والاختلاف، وذكر رضي الله عنه أنه لم يقاتلهم تكفيراً لهم، ولكن لأمر اجتهادي، فقال رضي الله عنه: «إنا لم نقاتلهم على التكفير لهم، ولم نقاتلهم على التكفير لنا، ولكننا رأينا أنا على الحق، ورأوا أنهم على حق»⁽⁴⁾.
وقد نهج أبناؤه من بعده هذا المنهج، فإن الحسن رضي الله عنه لما أراد أن يتنازل عن الخلافة مهد للصلح مع معاوية رضي الله عنه واشتراط على الناس شروطاً، فروي عنه أنه قال: «والله لا أبايعكم إلا على ما أقول لكم، قالوا: ما هو؟ قال: تسالمون من سالمته، وتحاربون من حاربت»⁽⁵⁾. وهذا تأكيد منه على شرعية معاوية رضي الله عنه ومبايعته، ونهي منه على عدم مقاتلة معاوية والاعتراف بحقه في إمارة المسلمين.
وولاية معاوية رضي الله عنه على المسلمين مما ثبت بالتواتر أن

(1) انظر: الفصل (127/4).

(2) السنة، لعبدالله بن الإمام أحمد (550/2)، والبداية والنهاية (131/8).

(3) نهج البلاغة (185/2)، وانظر: بحار الأنوار (561/32).

(4) قرب الإسناد، للحميري القمي (93).

(5) طبقات ابن سعد (286/1، 287)، وقال المحقق: «إسناده صحيح».

النبي ^{هـ} قد أقرها فقد أمره كما أمر غيره، وكان أُميئًا عنه يكتب له الوحي، وولاه عمر بن الخطاب وكان من أخبر الناس بالرجال، فهو خير ملوك المسلمين، والناس في زمانه خير من رعايا الملوك في غير زمانه ⁽¹⁾.

فمن ثبت فضله وصحبته للنبي ^{هـ} وصدق إسلامه لا يمكن أن يكون إمامًا للضلال والكفر، أو دخل الإسلام نفاقًا.

(1) انظر: منهاج السنة (232/6)، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (722).

المبحث الرابع
تكفير الإمامية الاثني عشرية لعموم الصحابة

موقف الإمامية الاثني عشرية من عموم الصحابة

فضل الله تعالى النبيين بعضهم على بعض، ففضل أولي العزم من
الرسل على غيرهم من الأنبياء، وفضل خليلي الله إبراهيم ومحمداً عليهما
الصلاة والسلام على غيرهما من الرسل وفضل محمداً عليه الصلاة والسلام
م على إبراهيم قال تعالى: ثَبِّثْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْبَيْتَ الْمَقَامُ
نُذِرُ [البقرة: 253].

واختار الله تعالى لكل نبي أفضل أمته، فاختر الصحابة رضوان
الله عليهم لصحبة محمد ^ لما امتازوا به عن غيرهم بصدق إيمانهم
وهجرتهم ومناصرتهم لمحمد ^ وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء
وبناء والمناصرة في الدين؛ فامتحنهم في الدين فعلم صدقهم وإخلاصهم فيه.
فأنزلهم تعالى تلك المنزلة العظيمة، وأثنى عليهم وعدلهم ورضي عنهم،
قال تعالى: ثَأْبُ يُّ قَاقْ وَكُنَّا مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٥﴾ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ
مِنْهَا فَتَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ اثْنَيْ عَشَرَ مَدِينًا ثُمَّ جَعَلَ لَهُمْ آيَاتِهِ لِيَتَذَكَّرُ

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لِيُذْخِرَ الْفُلَّ فِي مَوْجٍ فَهُوَ مُسَوِّدٌ﴾ [التوبة].

وجمهور المسلمين على أن المراد بهذه الآيات هم الصحابة رضوان الله عليهم بما فيهم الخلفاء الراشدين والعشرة المبشرون بالجنة وآل بيت النبي ^أ ممن كان في زمنه عليه الصلاة والسلام وغيرهم من الصحابة ممن رأى النبي ^أ وآمن به ومات على ذلك.

وقد دلت آيات كثيرة على فضل الصحابة ومكانتهم العظيمة التي لا يساويها أحد ممن جاء بعدهم، فكل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم فهم - أي الصحابة - أول من دخل في ذلك من هذه الأمة، وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة ⁽¹⁾.

ولذا كان الصحابة رضوان الله عليهم خير الناس بعد الأنبياء، ومجتمعهم خير مجتمع وشهد لهم النبي ⁽²⁾ بالخيرية فقال: «خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».

ونهى عن سبهم؛ لأن سبهم - رضي الله عنهم - سب لصاحبهم^٨، ولدينه الذي بلغوه عنه، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا أصحابي».

(1) انظر: منهاج السنة (157/1).

(2) تقدم تخریجه ص(185).

فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»⁽¹⁾.
 إلا أن الشيعة خالفوا هذه النصوص، فأتوا بصورة معكوسة حاولوا فيها تشويه صورة المجتمع المثالي، وهو مجتمع الصحابة رضوان الله عليهم لتظهر بصورة مشوهة. فادعوا أنهم يتبعون آل البيت ويحبونهم ويتولونهم، وأن من كمال محبتهم وولائهم كره الصحابة وتكفيرهم ولعنهم والبراءة منهم، فالمحب لعلي رضي الله عنه وآل بيته - عند الشيعة عمومًا والإمامية الاثني عشرية خصوصًا - لا يكون صادقًا فيه وفي ولائه له إلا إذا سب ولعن وكفر الخلفاء الراشدين الثلاثة والصحابة عمومًا، ومن تبعهم، على قاعدة الولاء والبراء، ويستدلون على ذلك بقولهم: إن الإمامة أخت النبوة، والتوحيد مركب من سلب وإيجاب، فكلمة الإخلاص فيها إثبات ونفي، والنبوة فيها إثبات ونفي. فمن أقر بنبوة محمد^أ لا بد أن يكذب كل من ادعى النبوة مثل مسيلمة الكذاب، والإمامة كذلك، فمن أقر بأن الإمام عليًا هو الإمام المنصوص عليه بلا فصل لا بد أن يكذب ويلعن من ادعى الإمامة غيره، فلذلك يجيزون اللعن والسب لكل الصحابة إلا عددًا قليلًا^٢ يستثنونه على خلاف بينهم، بل بعضهم يوجب اللعن، فتجد غالب أدعيتهم فيها لعن، إما خاص أو عام، فيقولون مثلاً: «لعن الله أمة خالفتك ومجدت ولايتك وتظاهرت عليك... الحمد لله الذي جعل النار مثواهم وبئس الورد المورود»⁽²⁾.

فلما رأى هؤلاء القوم أن الصحابة رضوان الله عليهم أذلوا الشرك والمشركين، وهدموا الأوثان والأصنام التي كانوا يعبدونها ويعتكفون عليها، وخربوا قصورهم وحصونهم، اجتمعوا مع اليهود وأرادوا الوقوف في طريق هذه الفتوحات الإسلامية العظيمة، وتقنعوا بحب آل البيت، وآل البيت منهم براء، وسلوا سيوفهم وأقلامهم ضد أولئك المجاهدين المحسنين أصحاب رسول الله^أ المشغوفين بحبه المتيمين في طاعته واتباعه، الراهنين كل ثمين ونفيس في سبيله، والمضحين بأدنى إشاراته بالآباء والأبناء والمهج.

فاتهموا الصحابة بالكفر والردة والنفاق ورووا عن أئمتهم روايات وعن علمائهم أقوالاً تثبت ذلك كذبًا وزورًا، وفيما يلي ذكرها مسندة إلى

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل أصحاب النبي^أ، باب: قول النبي^أ: «لو كنت متخذًا خليلاً» برقم (3673) «الفتح» (21/7)، ومسلم برقم (2540).

(2) الأنوار النعمانية (122/1)، وانظر: مفتاح الجنان في الأدعية والأذكار (389، 391، 392، 305، 381).

الرد على موقف الإمامية الاثني عشرية من عموم الصحابة رضي الله عنهم

للصحابه فضل عظيم نطق به القرآن والسنة، وأقرّ به كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ويعترف بحق النبي [^] وفضله على سائر البشر.

لكن لما طمس على قلوب الشيعة، وعميت أبصارهم عن فضل النبي [^] ومكانته ووجوب احترامه واحترام صحابته قدحوا فيهم وأنكروا فضلهم وحق صحبتهم، بل فسقوهم وكفروهم، وحكموا بردتهم في حال حياة النبي [^]، وبعد وفاته.

ويريدون بالردة حيناً الردة عن الإسلام، وحيناً الردة عن مبايعة علي رضي الله عنه بعد أن أقروا بها له لما بايعوا النبي [^] في غدير خم على أن تكون له الخلافة بعد وفاة النبي [^] - بحسب زعمهم -، ويعتقدون أن الردة عن مبايعته ردة عن الإسلام، إذ الإمامة أحد أركان الإسلام عندهم.

فلما بايع الصحابة رضوان الله عليهم أبا بكر على الخلافة حكموا بردتهم وكفرهم ونفاقهم وأوردوا في ذلك نصوصاً مكذوبة عن النبي [^] أنه سيرتدون بعد وفاته، وعن أئمتهم شهادة على كفرهم. وجميع ما أوردوه كذب مفترى وزعم باطل؛ إذ تخالف النقل الصحيح من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

فالطعن في الصحابة طعن بالنبي [^]، كما قال الإمام مالك وغيره من أئمة العلم - رحمهم الله -: «هؤلاء طعنوا في أصحاب النبي [^] إنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين» ⁽¹⁾. وهو طعن بالكتاب والسنة، إذ هم نقلة هذا الدين إلى من بعدهم. والذي يعتقد هذا هو «من أبخس الناس حظاً في الدنيا والآخرة وقد تبني هذا المعتقد الشيعة والخوارج، فإن الشيعة يفضلون أنفسهم على أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة، والخوارج يفضلون أنفسهم على عثمان وعلي وطلحة والزبير، وقد خاب من خالف كلام الله تعالى وقضاء رسوله [^]» ⁽²⁾.

وقد تقدمت الروايات من كتب الإمامية الاثني عشرية على الحكم

(1) مجموع الفتاوى (429/4).

(2) انظر: ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة لسعيد الأفغاني (178).

بكفر الصحابة وردتهم ونفاقهم فكيف يتصور أن جميع الصحابة الذين توفي النبي ^{هـ} وهم يزيدون على مائة ألف صحابي ⁽¹⁾ قد ارتدوا عن الدين وزاغوا عن شريعة نبيهم ^{هـ} إلا نحو أربعة أو ستة بسبب تقديمهم أبا بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما على علي رضي الله عنه في الخلافة، مع ما كانوا عليه من الإيمان والعمل الصالح، وما أثنى عليهم إلا لصحة إيمانهم وصدقه، ولو كانوا سيرتدون لما أثنى عليهم لأن الثناء من مسوغات الاقتداء بهم، فكيف يقتدى بالمرتد.

فإن لم يقبل الإمامية الاثنا عشرية ما ورد عن الله تعالى وعن نبيه فإن علياً رضي الله عنه وهو إمامهم قد أثنى عليهم فقال: «كانوا إذا ذكروا الله تعالى همت ⁽²⁾ أعينهم حتى تبل ثيابهم، وما دوا كما يمد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاء للثواب» ⁽³⁾.

وجميع الروايات التي ذكروها عن أئمتهم تخالف الثابت عن الصحابة في دفاعهم عن الإسلام وفتحهم البلاد لنشره، ولو كانوا مرتدين لما بذلوا أنفسهم في سبيل الله، ولبقوا في المدينة على كفرهم وعبدوا الأصنام وأذوا من بقي من المسلمين وهم الثلاثة أو السبعة الذين يزعم الإمامية الاثنا عشرية أنه لم يبق عليه غيرهم.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفْكَرُوا بِأَسْمَاءِ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ ذُكِّرُوا بِهَؤُلَاءِ أَمْ يَخْفَىٰ عَلَىٰ سَمْعِكَ﴾ [التوبة: 100].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفْكَرُوا بِأَسْمَاءِ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ ذُكِّرُوا بِهَؤُلَاءِ أَمْ يَخْفَىٰ عَلَىٰ سَمْعِكَ﴾ [الفتح: 18].
وقد أثنى النبي ^{هـ} عليهم فقال: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ⁽⁴⁾.

فالردة عند الإمامية الاثني عشرية المراد بها الردة عن مبايعة علي رضي الله عنه، ومبايعة أبي بكر بعد النبي ^{هـ} وعليه فجميع الصحابة مرتدون (إلا هؤلاء الثلاثة، وهم الذين دارت عليهم الرحى فأبوا أن

(1) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ العراقي (263)، (264).

(2) همت: أي فاضت وسالت. انظر: لسان العرب (364/15)، وغريب الحديث، للقاسم بن سلام (22/1).

(3) نهج البلاغة (244/1).

(4) تقدم تخريجه ص (185).

يبايعوا لأبي بكر) بحسب مدعى الإمامية الاثني عشرية، فإن الميزان الذي يزنون به إيمان الناس وإقرارهم بإمامة علي رضي الله عنه، وتقدمه على الخلفاء الراشدين الثلاثة.

وأما قولهم: «جاؤوا بأمير المؤمنين مكرهاً فبايع» فغير صحيح، فإن علياً رضي الله عنه بايع أبا بكر مرتين: مرة بعد توليه الخلافة، ومرة بعد وفاة زوجته فاطمة رضي الله عنها.

«ولا يجوز أن يكون باطن علي رضي الله عنه بخلاف ظاهره فعلي أكبر وأجل قدرًا من أن يقدم على هذا الأمر بغير حق، أو يظهر للناس خلاف ما في ضميره.

وهو رضي الله عنه «بايعه في بيعة العامة بعد البيعة التي جرت في السقيفة، ويحتمل أن علياً بايعه بيعة العامة... ثم شجر بين فاطمة وأبي بكر كلام بسبب الميراث إذ لم تسمع من رسول الله ^أ في باب الميراث ما سمعه أبوبكر وغيره فكانت معذورة فيما طلبته، وكان أبوبكر معذوراً فيما منع فتخلف علي عن حضور أبي بكر حتى توفيت، ثم كان منه تجديد البيعة والقيام بواجباتها... ولا يجوز أن يكون قعود علي في بيته على وجه الكراهة لإمارته. ففي رواية الزهري أنه بايعه بعد، وعظم حقه ولو كان الأمر على غير ما قلنا لكانت بيعته آخرًا خطأ.

وقد قال علي في إمارته وهو على المنبر: «ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها ^أ؟ قالوا: بلى، قال: أبوبكر ثم عمر رضي الله عنهما» ⁽¹⁾ ونحن نزعم أن علياً رضي الله عنه كان لا يفعل إلا ما هو حق ولا يقول إلا ما هو صدق، وقد فعل في مبايعة أبي بكر رضي الله عنه ومؤازرة عمر رضي الله عنه ما يليق بفضله وعلمه وسابقته وحسن عقيدته وجميل نيته في أداء النصح للراعي والرعية» ⁽²⁾.

وأما ما تخرص به هؤلاء من تأخره عن البيعة فنعم لم يكن رضي الله عنه في الحقيقة مع من حضر من الصحابة وكان مستخلياً بنفسه قد استفزه الحزن على وفاة النبي ^أ، ثم دخل بعد ذلك فبايع أبابكر على ملأ من الناس ⁽³⁾. ومما يؤيد مبايعة علي رضي الله عنه لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وشهادته له بصحة خلافته أنه لما قال أبوبكر:

(1) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (305/3) بلفظ: «ألا أخبركم بخير الناس بعد نبيكم» والرواية حسنة رواها مقبولون.

(2) الاعتقاد، للبيهقي (179، 180).

(3) انظر: الإرشاد، للجويني (361).

«قد أقلتكم بيعتكم فبايعوا من شئتم» قال علي: «لا نقيلك ولا نستقيلك أبدًا، قدمك رسول الله ^أ تصلي بالناس فمندا يؤخر» ⁽¹⁾ يريد بذلك تقديمه للإمامة في الصلاة مع حضوره واستنابته في إمارة الحج، ولم يذكر أن أحدًا أجبر عليًا رضي الله عنه على مقولته هذه، وهذا دليل على إقراره بخلافته وحرصه على أن يكون هو الخليفة. وقد اتفق جميع الصحابة على بيعته رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله:

«قد اتفق الصحابة رضي الله عنهم على بيعة الصديق حتى علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما» ⁽²⁾.

ولم يتخلف أحد من الصحابة عن مبايعته حتى آل البيت منهم، فوجب بذلك أن يكون إمامًا بالإجماع.

يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله:

«ثم رأينا عليًا والعباس قد بايعا وأجمعا على إمامته، فوجب أن يكون إمامًا بعد النبي ^أ بإجماع المسلمين، ولا يجوز لقائل أن يقول: كان باطن علي والعباس خلاف ظاهرهما، ولو جاز هذا لمدعيه لم يصح إجماع، وجاز لقائل أن يقول ذلك في كل إجماع المسلمين، وهذا يسقط حجية الإجماع؛ لأن الله عز وجل لم يتعبدنا في الإجماع بباطن الناس، وإنما تعبدنا بظاهرهم؛ وإذا كان كذلك فقد حصل الإجماع والاتفاق على إمامة أبي بكر الصديق» ⁽³⁾.

وبهذا تبين أن جميع الصحابة، علي وغيره، رضوان الله عليهم بايعوا لأبي بكر رضي الله عنه باختيار من أنفسهم لم يجبرهم أحد على ذلك، فانقادوا وأطبقوا على مخاطبتهم له بالخلافة. وما حصل عليه الإجماع لا يكون إلا حقًا.

وأما ما روه من قوله: «إن أردت الذي لم يشك، ولم يدخله شيء فالمقداد، فأما سلمان فإنه عرض في قلبه عارض..» إلخ. فهي تناقض الرواية السابقة التي تنص على صحة إسلام المقداد وسلمان وأبي ذر - رضي الله عنهم - دون غيرهم من الصحابة، فتارة يشهدون بصحة إسلامهم وتارة يتهمونهم بالردة والنفاق، وهذا لكذبهم وبعدهم عن الاستدلال

(1) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (132/1).

(2) البداية والنهاية (240/6).

(3) الإبانة عن أصول الديانة (67، 68).

بالكتاب والسنة الصحيحة وتحريفهم للكلم عن مواضعه ولو أقروا بالأدلة وآمنوا بها وأجروها على ظاهرها الموافق لما فسر به النبي ^أ وما أخبر به لأقروا بصحة إسلامهم، وأنهم جميعهم على ما تركهم النبي ^أ من الإيمان والعمل الصالح.

ورواية «إن الناس يفزعون إذا قلنا: إن الناس ارتدوا... إن الأنصار اعتزلت فلم تعتزل بخير...».

فيريدون بها ردة الأنصار عن مبايعة علي رضي الله عنه والردة عن مبايعة علي رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية ردة عن الإسلام وعليه فهم مرتدون.

لكن النبي ^أ أخبر أن «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله» ⁽¹⁾.

وفي رواية: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار» ⁽²⁾.

فكيف يجعل النبي ^أ حب قوم مرتدين علامة على الإيمان وبغضهم علامة على النفاق، وربط حبهم بحب الله تعالى وبغضهم ببغضه؟!

فلو كان كما أراد الإمامية الاثنا عشرية من القول بردتهم لكان العكس، وكان من أحبهم أبغضه الله وعلامة على النفاق وقد قال عليه الصلاة والسلام: «لو سلكت الأنصار واديًا أو شعبًا لسلك وادي الأنصار أو شعبهم» ⁽³⁾.

فكيف يستجيز مسلم أن يسلك النبي ^أ واديًا أو شعبًا سلكه أناس مرتدون؟! إن هذا من التناقض الواضح لا يمكن أن يجمع بينهما إلا بتضعيف ما خالفهما، وهو ما رواه الإمامية الاثنا عشرية بأسانيد مكذوبة منافية لما ثبت في الصحيح عن النبي ^أ، فمن المحال أن يحب النبي ^أ ويوالي أناسًا مرتدين يجعل علامة الإيمان حبهم وهم الذين أتوا

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصار، باب: حب الأنصار من الإيمان

يمان حديث رقم (3783) «الفتح» (113/7).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصار، باب: حب الأنصار من الإيمان

يمان حديث رقم (3784) «الفتح» (113/7).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصار، باب: مناقب الأنصار

حديث رقم (3778) «الفتح» (110/7).

المراد بهم ما هو معلوم في العرف فهم الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق رضي الله تعالى عنه»⁽¹⁾.

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الذين ارتدوا لم يكونوا من المهاجرين ولا من الأنصار فأولئك درجوا على الدين القويم و الصراط المستقيم⁽²⁾.

فلا يوجد، والله الحمد، ممن ارتد أحد من الصحابة الذين عدلهم الله ورضي عنهم، وأولئك المرتدون هددهم بقوله: **ثُ كُ ر ن ن ن ن** [المائدة: 54]، فعندما ارتد المرتدون تصدى لهم أبوبكر والصحابة رضي الله عنهم فتبين أن المقصود بقوله تعالى: **ثُ كُ ر ن ن ن ن** هم الصحابة رضي الله عنهم.

ولا يعلم من تصدى لهم إلا الصديق والصحابة رضي الله عنهم. وكان علي رضي الله عنه أحد المتصددين مع بقية الصحابة.

أما الذين ينتقصون الصحابة ويلعنونهم ويتبرؤون منهم فعليهم، إن كانوا صادقين في تشيعهم لأهل البيت، أن يكونوا تابعين لهم في تعظيم الصحابة ومحبتهم، إذ أهل البيت لم يخرجوا عما كان عليه الرسول^أ وخلفاؤه.

(1) مختصر التحفة الاثني عشرية (272، 273).

(2) انظر: الفرق بين الفرق (359).

أ - اتهام الإمامية الاثني عشرية الصحابة بالردة⁽¹⁾

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية ردة الصحابة من المهاجرين والأنصار وأهل بدر وبيعة الرضوان وسائر الصحابة إلا عددًا قليلًا لا يتجاوز الثلاثة عشر، على خلاف بينهم.

ويريدون بالردة: جحد النص على إمامة علي رضي الله عنه، ومبايعتهم لأبي بكر رضي الله عنه بالخلافة بعد النبي^أ، وقد تقدم أن الإمامية الاثني عشرية ترى أن من جحد إمامة علي فقد جحد النبوة، وبالتالي يكون مرتدًا عن الإسلام.

ولم يستثنوا بعد علي رضي الله عنه إلا بعض آل البيت، وسلمان الفارسي، وأبازر، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وأباهيثم بن التيهان، وسهل بن حنيف، وعبادة بن الصامت، وأبأيوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت، وأباسعيد الخدري⁽²⁾، على خلاف بينهم، فأوصلهم بعضهم إلى أقل من ذلك حتى وصل إلى ثلاثة، بل إلى واحد فقط. وقد ذكرت هذه الفرية في أغلب كتبهم المعتمدة، وعلى رأسها كتاب سليم بن قيس ثم تتابعت بعد ذلك مؤيدة هذا المعتقد.

ومما روه في كتبهم عن أئمتهم، كذبًا وزورًا، ما رواه الكليني عن حمران بن أعين أنه قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفينناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة»⁽³⁾، وزاد في رواية: «قال حمران: فقلت: جعلت فداك ما قال عمار؟ قال: رحم الله عمارًا أبا اليقظان بايع وقتل شهيدًا»⁽⁴⁾.

وتحدد الرواية التالية أسماء الصحابة الذين سلموا من الردة فتقول: «كان الناس أهل الردة بعد النبي^أ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبوذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحى وأبو أن يبايعوا

(1) يرد على هذه التهمة بما يرد على اتهامهم الصحابة رضوان الله عليهم بالكفر.

(2) انظر: الإرشاد، للمفيد (9)، وحق اليقين (215)، ورجال الكشي (3012).

(3) الأصول من الكافي (244/2)، وعلق شيخهم المعاصر علي أكبر الغفاري على هذه الرواية، فقال: «يعني أشار عليه السلام بثلاث من أصابع يده والمراد بالثلاثة سلمان وأبوذر والمقداد» هامش الأصول من الكافي (244/2).

(4) الكافي (321/12، 322) مع شرحه للمازندراني، ورجال الكشي (111).

لأبي بكر حتى جاؤوا بأمر المؤمنين مكرهاً فبايع»⁽¹⁾.
ففي هاتين الروایتين - بحسب زعمهم -:

- 1- ألقول بردة الصحابة إلا العدد القليل الذي لا يتجاوز الثلاثة.
 - 2- عدم صدق أي من الصحابة رضوان الله عليهم، فمع جهادهم وبذلهم الأنفس والأموال إلا أن الإيمان في قلوبهم - بحسب معتقد الإمامية الاثني عشرية - لم يتمكن مما أدى بهم إلى الردة بعد وفاته^أ مباشرة، فكان إيمانهم كان مجاملة له عليه الصلاة والسلام.
 - 4- سبب الردة هي مبايعة أبي بكر رضي الله عنه، فالإيمان عند الإمامية الاثني عشرية مبايعة علي، والردة مبايعة غيره من الصحابة.
 - 5- أن الإمامية الاثني عشرية في عصر أبي جعفر كانوا لا يرون أحداً على الإسلام إلا القليل، ويريدون بهم من يقول بقولهم، فشكوا ذلك إلى إمامهم، فبين لهم أن الشيعة الأوائل كانوا أقل.
- إلا أن هؤلاء الذين تستثنيتهم الإمامية الاثني عشرية من الكفر لم يسلموا من الشك في تكفيرهم باستثناء واحد، فرووا عن أبي جعفر أنه لما قال: ارتد الناس إلا ثلاثة أردف ذلك بقوله:
- «إن أردت الذي لم يشك، ولم يدخله شيء فالمقداد، فأما سلمان فإنه عرض في قلبه عارض أن عند أمير المؤمنين عليه السلام اسم الله الأعظم لو تكلم به لأخذتهم الأرض، وهو هكذا، فلبب ووجئت عنقه حتى تركت كالسلسلة، فمر به أمير المؤمنين فقال له: يا أبا عبد الله هذا من ذاك بايع، فبايع. وأما أبوزر فامر أمير المؤمنين عليه السلام بالسكوت ولم يأخذه في الله لومة لائم، فأبى إلا أن يتكلم فمر به عثمان فأمر به»⁽²⁾.
- وبهذا تبين أن المقداد هو من سلم إسلامه عند الإمامية الاثني عشرية ولم يقع في الكفر، وذلك لأنه لم يدخل قلبه شك في علي رضي الله عنه، أما من دخل قلبه شك، وإن وردت فيه روايات عندهم، حكموا بردته.

وتزيد رواية رابعاً على هؤلاء الثلاثة، فرووا عن علي رضي الله عنه - كذباً عليه - قال: «إن الناس كلهم ارتدوا بعد رسول الله^أ غير أربعة، إن الناس صاروا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بمنزلة هارون ومن اتبعه، ومنزلة العجل ومن اتبعه، فعلي في شبه هارون،

(1) الأصول من الكافي (244/2).

(2) رجال الكشي (11)، وبحار الأنوار (440/22).

وعتيق في شبه العجل، وعمر في شبه السامري»⁽¹⁾.
وقد زاد الإمامية الاثنا عشرية على هؤلاء الثلاثة أربعة آخرين،
فزعّموا أنه لحق بهؤلاء الثلاثة أربعة من الصحابة ليكون عددهم سبعة،
فرووا عن عبد الملك بن أعين أنه سأل أبا عبد الله رضي الله عنه فلم
يزل يسأله حتى قال له: «فهلك الناس إذن؟ - أي بعد مبايعة الناس لأبي
بكر رضي الله عنه - فقال: إي والله يا ابن أعين، هلك الناس أجمعون
، قلت: من في الشرق ومن في الغرب؟ قال: فقال: إنها فتحت على الضلال،
إي والله، هلكوا إلا ثلاثة، ثم لحق أبو ساسان⁽²⁾ ، وعمار⁽³⁾ ،
وشتيرة⁽⁴⁾ ، وأبو عمرة⁽⁵⁾ ، فصاروا سبعة»⁽⁶⁾.
وتؤكد هذه الرواية ما رَواه عن أبي جعفر أنه قال: «وكانوا سبعة،
فلم يكن يعرف حق أمير المؤمنين عليه السلام إلا هؤلاء السبعة»⁽⁷⁾.
وكان أبو عبد الله - رحمه الله - يقسم بحسب زعم الإمامية الاثني
عشرية، على ذلك ويقول: «فوالله ما وفى به إلا سبعة نفر: سلمان،
وأبوزر، وعمار، والمقداد، وجابر بن عبد الله، ومولى رسول الله صلى الله

- (1) كتاب السقيفة (92).
- (2) أبو ساسان: اسمه الحصين بن المنذر. انظر: جامع الرواة، للأردبيلي (387/2)، ونقد الرجال (60/5).
- (3) المراد به: عمار بن ياسر رضي الله عنه.
- (4) قال الأردبيلي: «شتيرة: من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام»، ثم ساق رواية الكشي «جامع الرواة» (398/1).
- (5) قال الأردبيلي: «أبو عمرة الأنصاري: اسمه ثعلبة بن عمرو بن الأجيفاء، من أصحاب أمير المؤمنين» جامع الرواة (408/2)، قال ابن عبد البر: «أبو عمرة الأنصاري، اختلف في اسمه فقيل عمرو بن محسن، وقيل: ثعلبة بن عمرو بن محسن، وقيل: بشر بن عمرو بن محسن بن عتيك، قال ابن عبد البر: وهو الصواب إن شاء الله، قتل بصفين، وهو يقاتل مع علي رضي الله عنه» الاستيعاب (1721/4)، وانظر: الإصابة (441/4).
- (6) اختيار معرفة الرجال، للطوسي (35/1) والرواية ضعيفة، فيها علي بن الحسن بن فضال كان مطعوناً عليه، وهو أحد مصنفي الشيعة، وجعفر بن حكيم أحد رواة الستة. انظر: لسان الميزان (234/2).
- (7) رجال النجاشي (11)، والرواية ضعيفة فيها سيف بن عميرة وقد ضعف كما تقدم.

عليه وآله وأنه يقال له: شبيب، وزيد بن أرقم»⁽¹⁾.
وهذا يعارض ما تقدم من القول بردة الصحابة إلا ثلاثة عشرة فلا
ضطراب ديدنهم إذ لم تكن القاعدة راسخة ولا صحيحة، كما أن
رواياتهم تتفاوت في تحديد هؤلاء السبعة.

وحتى هؤلاء السبعة لم يسلموا من الاتهام بالردة، فنسب الإمامية
الاثنا عشرية إلى أبي جعفر رضي الله عنه كذباً وزوراً أنه قضى بكفرهم،
فروا أنه لما سئل: «إن الناس يفزعون إذا قلنا: إن الناس ارتدوا، فقال:
يا عبدالرحمن، إن الناس عادوا بعد ما قبض رسول الله صلى الله عليه
وآله أهل جاهلية، إن الأنصار اعتزلت فلم تعتزل بخير، جعلوا يبائعون
سعداً، وهم يرتجزون ارتجاز الجاهلية»⁽²⁾. ويريد الإمامية من ذلك أنهم
بايعوا سعداً ردة عن مبايعة علي رضي الله عنه.

وروا عن سليم بن قيس قال: كنت عند عبدالله بن عباس في
بيته، ومعنا جماعة من شيعة علي (ع) فحدثنا فكان فيما حدثنا أن قال:
«يا إخواني، توفي رسول الله صلى الله عليه وآله يوم توفي فلم يوضع
في حفرة حتى نكت الناس، وارتدوا وأجمعوا على الخلاف»⁽³⁾.

على هذا فالصحابه كلهم عند الإمامية الاثني عشرية مرتدون عن
الإسلام لم يبق منهم أحد، وهذا مخالف للصحيح، كما أنه مخالف
لنصوصهم المتقدمة التي يزعمون فيها أن جميع الصحابة ارتدوا إلا ثلا
ثة، فهم بهذا حكموا بردة الصحابة كلهم حتى علي رضي الله عنه الذي
يتخذونه إماماً لهم.

يقول مؤلف كتاب «السقيفة» مقراً ردة الصحابة بعد وفاة النبي

٨:

«إن العرب لم يؤمنوا بمحمد إلا بعد أن قرعت الدعوة الإسلامية
أسماعهم، أي أن محمداً صلى الله عليه وآله دعاهم أولاً للإسلام فأمن
من آمن... ومنهم من تأخر عن ذلك، ومنهم من ماطل كثيراً، ومنهم من
دخل في الإسلام نفاقاً، ومنهم من دخل خوفاً ورهبةً بعد أن ضاقت
عليه الأرض، ولم يدخل في الإسلام أحد بدلالة عقله إلا شخصية
واحدة خرجت من بلادها طلباً للحقيقة، ولاقت صعوبات وأخطاراً حتى

(1) الاختصاص (63)، وبحار الأنوار (322/22) و(237/23).

(2) الأصول من الكافي (296/8).

(3) الشيعة والسنة في الميزان (20، 21)، لمؤلف مجهول رمز لاسمه ب. (س) طبعة
بيروت.

ظفرت بالحقيقة عند محمد - يعني سلمان - فأمنت به»⁽¹⁾.
وقد حاول الإمامية الاثنا عشرية تأييد آرائهم الفاسدة بتفسير باطني زعموا أنه يوافق ما ذهبوا إليه من القول بردة الصحابة، ففسر مفسرهم القمي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَمْشِي عَلَى الْغُرِّ﴾ [المائدة: 71]، قال: «نزل كتاب الله يخبر أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله فقال: «{وحسبوا أن لا تكون فتنة}. أي لا يكون اختبار ولا يمتحنهم الله بأمر المؤمنين عليه السلام.

{فعموا وضموا}. قال: حيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله بين أظهرهم {ثم عموا وضموا}. حين قبض رسول الله صلى الله عليه وآله، وأقام أمير المؤمنين عليه السلام عليهم فعموا وضموا فيه حتى الساعة»⁽²⁾.

فهذا حكم بردة الصحابة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله ثم إنهم ازدادوا ردة بعد وفاته، فالردة فيهم قبل ذلك.

كما استدلوا على ارتداد المهاجرين والأنصار بما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي⁸ قال: «...وأن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقال: إنهم لن يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ يَوْمٍ عَسَىٰ يَأْتِيهِمْ الْوَيْلُ الَّذِي لَا يُنصَرُونَ﴾» [المائدة: 3].

فتستدل الإمامية الاثنا عشرية بهذا الحديث على ارتداد المهاجرين والأنصار، والذي أوصلهم إلى هذا الفهم السقيم أنهم اتبعوا الهوى، واستحبوا العمى على الهدى، فزاغت قلوبهم عن معرفة المراد بالأصحاب في الحديث، وظنوا أن المراد بهم ما هو المعلوم في العرف دون غيرهم فحكموا بردتهم رضوان الله عليهم محرفين الكلم عن مواضعه.

(1) السقيفة (249) وبنحوه رواه الكليني في الكافي (245/8، 296) عن أبي جعفر رضي الله عنه.

(2) تفسير القمي (175/1).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ يَمْشِي عَلَى الْغُرِّ﴾ [المائدة: 71]، رقم (3349) «الفتح» (386/6) و برقم (3447) و (4625) و (4626) و (4740) و (6526)، ومسلم برقم (2195) (2194/4).

ج- دعوى الإمامية الاثني عشرية نفاق الصحابة رضي الله عنهم
لما حكم الإمامية الاثنا عشرية بردة الصحابة كان اتهامهم بالنفاق
غير مستغرب، فزعموا أن من حكموا بإسلامه من الصحابة، وهو سلمان
وأبوزر والمقداد - رضي الله عنهم - كان ظاهريهم الإسلام، أما باطنهم
فلو اطلع كل واحد منهم على باطن الآخر لكفره.
فيروون كذبًا عن علي رضي الله عنه أنه قال: «يا أبا ذر، إن
سلمان لو حدثك بما يعلم لقلت: رحم الله قاتل سلمان»⁽¹⁾.
فهو من شدة استحقاقه الكفر يترحم على قاتل سلمان، مما يدل
على كفره عندهم.
كما أن المقداد له نفس الحكم، فرووا عن أبي بصير قال: سمعت
أبا عبد الله رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:
«يا سلمان، لو عرض علمك على مقداد لكفر، يا مقداد، لو عرض علمك
على سلمان لكفر»⁽²⁾.
فكان التعامل بينهم - بحسب رأي الإمامية الاثني عشرية - على
وجه التقية حتى وصلوا إلى مرحلة الكفر، فأظهروا الإسلام خدعة
ونفاقًا مما يجعل أحدهما لو علم بباطن الآخر لكفره وترحم على قاتله
بل لقتله، فالعلاقة بينهما طيبة في الظاهر فقط، فرووا عن جعفر عن
أبيه عليه السلام قال: «ذكرت التقية يومًا عند علي عليه السلام فقال:
«إن علم أبوزر ما في قلب سلمان لقتله، وقد آخى رسول الله^أ بينهما
فما ظنك بسائر الخلق»⁽³⁾، فالتعامل بينهم قائم وهم خلص الشيعة في
زعم الإمامية الاثني عشرية، على أساس التقية والكتمان.
فقوله «فما ظنك بسائر الخلق» دليل على أنه إذا كان سلمان
رضي الله عنه يستحق القتل لكفره فغيره من باب أولى وهم من سواه
من الصحابة، بل سائر الناس، فمع أنه النبي^أ قد آخى بينهما إلا أنهما
كان يخفيان كفرهما بعضهما عن بعض لغير حاجة.
فالصحابة - كما يعتقد الإمامية الاثنا عشرية - مع قتلهم تنافرت
قلوبهم، وكانوا يضمرون سوء بعضهم لبعضهم.
فزعموا أن: «فيهم - أي الصحابة - المنافقون، مردوا على النفاق لا

(1) رجال الكشي (15).

(2) المصدر السابق (11).

(3) المصدر السابق (17).

يعلمهم إلا الله»⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن المنافق في الدرك الأسفل من النار، وبالتالي لا يكون صحابياً؛ لأن الصحابي هو من رأى النبي [^] مؤمناً به ومات على ذلك. والمنافق لم يمت على الإسلام.

(1) مقدمة مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (8/1).

«إن التقية كانت عند الشيعة حيث كان العهد البائد عهد الضغط و
الطغيان، أما اليوم حيث لا تعرض للظلم في الجهر بالتشيع، فقد
أصبحت التقية في خبر كان»⁽¹⁾.

وقد حاول بعضهم الزعم بأن استعمالهم للتقية هو نفس ما ورد
في الإسلام وأنهم في ذلك متبعون للكتاب والسنة؛ فلا يستعملونها إلا
في حال الاضطرار الشرعي وذلك عند الخوف على النفس والمال أو
العرض، ولم يتميز الشيعة بهذا الاعتقاد إلا لكثرة وقوع الظلم عليهم⁽²⁾.
ولكن هذا ينافية ما قالوه بأن الصحابة في عصر صدر الإسلام
كانوا يستعملونها فيما بينهم، ولم يكن أحد يخاف من الآخر ولم يقع
الظلم بينهم.

فالتقية عندهم لا تعني إلا الكذب والنفاق، بينما التقية في الإسلام
م خلاف ذلك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيّنًا الفرق
بينهما:

«التقية - أي التقية في الإسلام - ليست بأن أكذب وأقول بلساني
ما ليس في قلبي فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه... فالمؤمن إذا
كان بين الكفار والفجار، لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن
إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلمه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في
قلبه، إما أن يظهر دينه وإما أن يكتمه، وهو مع هذا لا يوافقهم على
دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون، حيث لم يكن موافقًا
لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه،
بل كان يكتّم إيمانه وكتمان الدين شيء، وإظهار الدين الباطل شيء آخر
، فهذا لم يبحه الله قط إلا لمن أكره بحيث أبيح له النطق بكلمة الكفر
فيعذره الله في ذلك، والمنافق والكذاب لا يعذر بحال.

ثم إن المؤمن الذي يعيش بين الكفار مضطرًا ويكتّم إيمانه
يعاملهم بمقتضى الإيمان الذي يحمله، بصدق وأمانة ونصح وإرادة
للخير بهم، وإن لم يكن موافقًا لهم على دينهم، كما كان يوسف الصديق

المعاصرين في لبنان، ولد سنة (1322) وهلك سنة (1400)، له مصنفات منها:

«الفصول الشرعية» و«الإسلام والحياة». انظر ترجمته: موقع www.al-shia.org.

(1) الشيعة في الميزان (52).

(2) انظر: أصل الشيعة وأصولها (315)، وأجوبة مسائل جلاله، لعبدالحسين
الموسوي (79).

يسير في أهل مصر، وكانوا كفاراً... بخلاف الرافضي الذي لا يترك شراً يقدر عليه إلا فعله بمن خالفه»⁽¹⁾.

فاعتقاد الإمامية الاثني عشرية بعصمة علي رضي الله عنه ثم قولهم باعتقاده التقية وأنها دينه متناقض في نفسه؛ فالمعصوم لا يمكن أن يكذب ولو تقية، واستعمال الكذب في حال الضرورة تقية غير وارد في حق المعصوم.

كما دلت على ذلك نصوصهم الأخرى فبينت أن الأئمة كانوا لا يتقون أحداً بل كان شأنهم الصراحة والوضوح.

فقد روى الكليني بسنده حديث الخواتيم وفيه: أن كل إمام قضى الخاتم الخاص به في أول إمامته، ولما فتح الباقر خاتمه وجد فيه: «فسر كتاب الله تعالى، وصدق أباك وورث ابنك، واصطنع الأمة، وقم بحق الله عز وجل، وقل الحق في الخوف والأمن، ولا تخش إلا الله»⁽²⁾ ففعل.

فالرواية تشير إلى أن الباقر وجميع الأئمة الاثني عشرية لم يكونوا يستعملون التقية، وإنما كانوا يقولون الحق في الخوف والأمن ولا يخشون إلا الله.

وهذا من الكذب والتناقض الواضح لنصوص الإمامية الاثني عشرية التي تنص أحياناً على أن التقية دين الأئمة الاثني عشرية جميعهم يريدون بذلك إضفاء الصبغة الشرعية على هذا المعتقد.

(1) منهاج السنة (425، 424/6) باختصار.

(2) الأصول من الكافي (280/1)، ومدينة المعاجز، لهاشم البحراني (91/5).

هـ- تكفير الإمامية الاثني عشرية للصحابة

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية كفر عموم الصحابة رضوان الله عليهم حتى من شهدوا له بالإيمان ناقضوا ذلك في روايات أخرى بـ التكفير والردة، ولم يبق أحد من الصحابة عند الإمامية الاثني عشرية على التوحيد.

وسبب ذلك هو تقديمهم لأبي بكر رضي الله عنه على علي رضي الله عنه في الخلافة، وثبوت إمامة علي رضي الله عنه بزعمهم ضروري عند جميع الصحابة من حضر الغدير، ومن لم يحضر، فالخلافة عندهم أخت النبوة فهي منصب إلهي.

يقول الطوسي: «ودفع الإمامة وجحدها كدفع النبوة وجحدها سواء؛ بدليل قوله صلى الله عليه وآله: «من مات وهو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»⁽¹⁾»⁽²⁾.

وقال المفيد معلقًا على هذا النص: «وهذا صريح بأن الجهل بالإمام يخرج صاحبه عن الإسلام»⁽³⁾.

وهذا الاعتقاد هو اعتقاد معاصريهم أيضاً، إذ يقول محمد آل كاشف الغطاء: «إن الإمامة منصب إلهي كالنبوة»⁽⁴⁾.

بل إنها أعلى درجة من النبوة حتى زعموا أن إبراهيم عليه السلام لم يصل إلى مرتبة الإمامة إلا بعد مرتبة الخلعة، إذ مرتبة الإمامة عندهم أعلى فيروون «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الله تبارك وتعالى ات-خذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبياً وإن الله ات-خذه نبياً قبل أن يتخذه رسولا ، وإن الله ات-خذه رسولا قبل أن يتخذه خليلاً ، وإن الله ات-خذه خليلاً قبل أن يجعله إماماً، فلما جمع له الأشياء قال: إني آتيتك بالنبوة فمن عاينها فقد عاين عظمها في عين إبراهيم قال: أثبت كذا وكذا و (5) قال: لا يكون السفيه إمام التقى» .

(1) أخرجه الكليني في الكافي (376/1) بلفظ «من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية».

(2) الاقتصاد فی الاعتقاد لمحمد بن الحسن الطوسی (358).

(3) الإفصاح، للمفيد (28).

(4) أصل الشيعة وأصولها، لمحمد آل كاشف الغطا (58).

(5) أخرجه الكليني في الكافي (175/1).

ولا فرق بين نافي النبوة عن النبي ^أ ونافي الخلافة عند الإمامية الاثني عشرية فكلاهما كافر في اعتقادهم.

كما أن المحارب لعلي رضي الله عنه كافر عندهم لقول النبي ^أ - كذباً عليه :- «يا علي، حريك حربي، وسلمك سلمي، وأنت العلم فيما بيني وبين أمتي» ⁽¹⁾.

يقول الحلّي تعليقاً على هذا النص:

«ولا شك في كفر من حارب النبي ^أ، وأما مخالفوه - أي مخالفوا علي رضي الله عنه - في الإمامة فقد اختلف قول علمائنا، فمنهم من حكم بكفرهم؛ لأنهم دفعوا ما علم ثبوته من الدين ضرورة، وهو النص الجلي الدال على إمامته مع تواتره، وذهب آخرون إلى أنهم فسقه، وهو الأقوى...» ⁽²⁾.

وقال النصير الطوسي: «محاربو علي (ع) كفره ومخالفوه فسقة» ⁽³⁾.

ويقول شيخ طائفتهم مقررًا ذلك، مبيّنًا أن هذا هو ظاهر مذهب لإمامية، فيقول: «ظاهر مذهب الإمامية أن الخارج على أمير المؤمنين والمقاتل له كافر» ⁽⁴⁾.

ومن المعلوم أن من المحاربين لعلي رضي الله عنه في معركتي الجمل وصفين صحابة، وبالتالي هم كفره عند الإمامية الاثني عشرية بدلالة نصوصهم؛ لأنه مما تواتر عندهم إمامته، وحرب علي كحرب النبي ^أ كما يعتقدون ذلك.

أما من خالفه في الإمامة فحكمه يدور بين الكفر والفسق. وهذا نص واضح في تكفير عموم الصحابة رضوان الله عليهم وإخراجهم من الإسلام، مع شهادة الله تعالى وشهادة نبيه ^أ على صحة إسلامهم.

(1) الأمالي، للطوسي (364).

(2) شرح تجريد الاعتقاد، للحلي (388).

(3) المصدر السابق (423).

(4) «الاقتصاد» للطوسي (226).

و - الرد على تكفير الإمامية الاثني عشرية للصحابة
تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يعتقدون كفر الصحابة رضوان
الله عليهم.

واستدلوا بقوله ^أ: «من مات وهو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة
جاهلية» وهذا الحديث يخالف الثابت في كتب السنة الصحيحة، فإن
الروايات الواردة فيها لم تشر إلى وجوب معرفة إمام الزمان.
والرواية الصحيحة هي قوله عليه الصلاة والسلام: «ومن مات
وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» ⁽¹⁾.

ليس فيها وجوب معرفة إمام الزمان أو الإشارة إليه، وإنما فيها
وجوب مبايعة الإمام، أي إمام يتولى أمر المسلمين.
ولو كان هذا الحديث صحيحاً لكفر أول من كفر الإمامية الاثنا
عشرية فإنهم لا يعرفون إمام زمانهم الذي يزعمون أنه دخل السرداب
في عام (265) ولم يخرج إلى الآن ⁽²⁾، فإن حكموا بكفر الصحابة
لكونهم لم يقرؤا بإمامة علي رضي الله عنه ولم يعرفوا إمام زمانهم،
فهم أكفر منهم؛ لأنهم سمعوا بإمام زمانهم ولم يروه ويأخذوا عنه.
وما روه عن أبي عبدالله: «إن الله اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن
يتخذه نبياً...» فلم ترد إلا في كتبهم.

لم ترد في كتب السنة الصحيحة، والثابت أن مرتبة النبوة والخلة
أعلى المراتب فإن الله فضل الأنبياء على بعض، وفضل أولي العزم من
لأنبياء على غيرهم من الأنبياء من غير أولي العزم، وفضل إبراهيم

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة
المسلمين عند ظهور الفتن حديث رقم (1851) (1478/3).

(2) اختلفت الإمامية الاثنا عشرية في مكان اختفاء الإمام الثاني عشر عندهم، وهو
محمد بن الحسن العسكري - على زعم - فقيل: إنه اختفى بالمدينة النبوية، وقيل:
بجبل رضوى - وهو جبل في منطقة المدينة المنورة فيه أشجار ومياه كثيرة - وقيل:
في بعض وديان مكة، وقيل بسرداب بسامراء - وهي بلدة على نهر دجلة فوق بغداد
بثلاثين فرسخاً - وقيل: ليس له مكان ثابت بل هو يعيش بينهم يراهم من حيث لا
يروونه، كما اختلفوا في مدة غيبته، فقالوا في بداية الأمر: إنها لا تعدو ست سنين،
وقال بعضهم: بل ستة أيام، أو ستة أشهر، أو ست سنين، ثم قالوا: بل سبعين سنة،
ثم غيروا إلى مائة وأربعين سنة، ثم إلى أمد غير معين، واختلافهم واضطرابهم في
تحديد مكانه وزمان خروجه دليل على فساد قولهم وبطلانه. قال ابن القيم في
المنار المنيف (152-153): «ولقد أصبح هؤلاء عاراً على بني آدم وضحكة يسخر
منها كل عاقل». انظر: منهاج السنة (87/4)، وأصول الكافي (328/1-333) و
(314/6)، والغيبة، للطوسي (163)، ومعجم البلدان (51/3، 173).

ومحمدًا عليهما الصلاة والسلام وهما خليلا الله، على غيرهما من الأنبياء من أولي العزم وفضل محمدًا عليه الصلاة والسلام على غيره:

فأفضل الخلق على الإطلاق *** محمد فمل عن الشقاق
فهو أفضلهم وأعلاهم منزلة ورتبة، كما أن القرآن الكريم أفضل الكتب السماوية وأشرفها، فختم الله بمحمد^٨ النبوة، كما ختم بالقرآن الكريم الوحي.

فمهمة الأنبياء ودعوتهم ربانية، أي بوحى وتكليف من الله تعالى، ليست نابعة من أنفسهم أو نتيجة لعوامل اجتماعية، وانتخابات وشورى، أو تفكير عميق، أو مجرد دعوة من نفس الشخص، فما من نبي يأتي إلا ويقول: **عَ عَ عَ كُ كُ كُ** [الأنعام: 50].

فهم الصفوة من خلقه في كل زمان، شرفهم الله تعالى بأكمل الأوصاف من الحكمة والعقل وسداد الرأي، وهذه المرتبة بتكليف إلهي لا يوازيها تكليف، أما مرتبة الخلافة والإمامة فإنها قد تنطبق على كثيرين، فكل من ملك الصفات التي يحتاج إليها الخليفة جاز أن يختاره المسلمون خليفة لهم، أما مرتبة النبوة والرسالة فلا تجوز إلا بتكليف من الله تعالى.

والرواية التي يروونها من قولهم: «يا علي، حربك حربي وسلمك سلمى».

لم ترد إلا في كتبهم لم ترد في كتب الصحاح عند أهل السنة. وقد تقدم أن الحرب بين علي وغيره من الصحابة، الزبير وطلحة وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم وغيرهم، لم تكن لأجل الخلافة وإنما للمطالبة بدم عثمان رضي الله عنه وكان كلا الفريقين مجتهدًا، فاستغل دعاة الفتنة هذا الموقف وأشعلوا نار الحرب.

وفي الحديث: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»^(١)

وكان معاوية رضي الله عنه يقر بالخلافة لعلي لكل من سألته عن ذلك، وكل فرقة من المتشيعين لعلي أو معاوية مقرة له بذلك، وأنه ليس كفتًا لعلي بالخلافة، وأنه لا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي رضي الله عنه.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة» باب «أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ» برقم (7352) «الفتح» (319/13). ومسلم برقم (1716) (1342/3).

الفصل الثاني

دراسة ونقد مرويات وأقوال الإمامية الاثني عشرية
في موقفهم من آل البيت

المبحث الأول: موقف الإمامية الاثني عشرية من أزواج النبي
عمومًا رضي الله عنهن.

المبحث الثاني: موقف الإمامية الاثني عشرية من أبناء وبنات
النبي رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: موقف الإمامية الاثني عشرية من علي وأبنائه
رضي الله عنهم.

المبحث الرابع: موقف الإمامية الاثني عشرية من أعمام النبي
وأبنائهم رضي الله عنهم.

تمهيد

التعريف اللغوي للأهل والآل والبيت:
تعريف الأهل:

جاء في كتب اللغة، أهل الرجل زوجه، والتأهل التزوج⁽¹⁾.
وتقول العرب: أهلك الله في الجنة إهلائاً، أي أدخلكها وزوجك فيها وأهلك الله للخير تأهيئاً.
وأهل الرجل أخص الناس به، وأهل البيت مكانه، وأهل الإسلام من يدين به وأهل الأمر ولاته⁽²⁾.
تعريف الآل:
جاء في كتب اللغة: آل الرجل أهل بيته لأنه إليه مآلهم وإليهم مآله، وهذا معنى قولهم يا آل فلان⁽³⁾.
وفي ذلك يقول طرفة⁽⁴⁾:

(1) «كتاب العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (89 / 4).

(2) انظر: «الصاحح» (1628/4، 1629) و«لسان العرب» (28/11) و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (1245).

(3) «معجم مقاييس اللغة» (161/1).

(4) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، أبو عمر، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، قتله المعكبر عامل الملك عمرو بن هند على البحرين وعمان، من أجل أبيات هجا بها عمرو بن هند وكان ذلك نحو سنة (60) قبل الهجرة. انظر: «الشعر و الشعراء» لابن قتيبة (76).

تحسب الطرق عليها نجدة
يال قومي للشباب المبكر (1)(2)
«وآل الرجل أهله، وآل الله ورسوله أولياؤه، وأصلها أهل ثم أبدلت
الهاء همزة، فصار في التقدير أُل فلما توالى الهمزتان أبدلت الثانية
أُلُقًا» (3).

ف-«الآل مقلوب من الأهل...ويستعمل فيمن يختص بالإنسان اختصاصًا ذاتيًا، إما بقربة قريبة أو موالة، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ كَفَّ الْوَيْدَ﴾ [آل عمران: 33]، وقال: ﴿ثُمَّ يَمْشِي عَلَى الْوِجْدِ﴾ [غافر: 46]».

(6) «بيت الرجل داره وقصره وشرفه» (5).
«والبيت من بيوتات العرب الذي يضم شرف القبيلة، قال العباس رضي الله عنه يمدح الرسول ^أ:
حتى احتوى بيتك المهيمن من خندق علياء تحتها النطق
أراد شرفه، فجعله في أعلى خندق بيتًا، والمهيمن الشاهد بفضلك»

وبيت الرجل: امرأته وعباله (7).

وإذا قيل: البيت انصرف إلى بيت الله الكعبة، لأن قلوب المؤمنين تهفو إليه والنفوس تسكن فيه وهو القبلة، وإذا قيل: أهل البيت في الجاهلية انصرف إلى مكانة من قريش خاصة، وبعد الإسلام إذا قيل: أهل البيت فالمراد آل الرسول ⁽⁸⁾.

وبهذا اتضح أن أهل وآل البيت كلها معاني مترادفة، وقد تعورف

(1) أي: المعتدل التام. انظر: «لسان العرب» (343/4).

(2) «ديوان طرفة بن العبد» (51).

(3) «لسان العرب» (31/11).

(4) «المفردات» (30).

(5) «النهاية» (170/1).

(6) «المحكم» لابن سیده (256/4).

(7) انظر: «لسان العرب» (15/2) و«الصحاح» (1628/4).

(8) انظر: «المفردات» (29).

إطلاق لفظ أهل البيت، وآل البيت على آل بيت الرسول [^] وهم من يربطهم بالنبي [^] نسب، واختصوا بذلك لعلو نسبه وشرفه. لكن جرى استعمال القرآن وأكثر النصوص أن (آل) إذا أضيف إليها مشرقاً كالنبي [^] نحو (آل محمد) و(آل إبراهيم)، و(أهل) تطلق إذا أضيفت إلى البيت فيقال (أهل البيت) كما في قوله تعالى: وقوله [^] (أذكركم الله في أهل بيتي) ولم يقل: آل البيت أو بيتي.

التعريف الاصطلاحي لآل البيت:

اختلف العلماء في تعريف آل النبي [^] على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن آل النبي [^] هم الذين حرمت عليهم الصدقة. وإلى هذا القول ذهب الإمام أبو حنيفة ⁽¹⁾، والإمام الشافعي ⁽²⁾، وإمام أحمد ⁽³⁾، وبعض المالكية ⁽⁴⁾.

القول الثاني: أن آل النبي [^] هم ذريته وأزواجه فقط. ذكره ابن عبد البر في التمهيد ⁽⁵⁾ وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد ⁽⁶⁾، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية ⁽⁷⁾.

القول الثالث: أن آل النبي [^] هم أتباعه و السائرون على نهجه إلى يوم القيامة، فهم الطائفة المنصورة. روي ذلك عن جابر بن عبد الله ⁽⁸⁾ رضي الله عنه و سفيان الثوري ⁽⁹⁾ رحمه الله ⁽¹⁰⁾.

- (1) انظر: «شرح فتح القدير» لابن الهمام (274/2).
- (2) انظر: «المجموع» للنووي (466/3) و«الفتح» (160/11).
- (3) انظر: «مجموع الفتاوى» (460/22) و«جلاء الأفهام» لابن القيم (109).
- (4) انظر: «المنتقى شرح الموطأ للإمام مالك» للباقي (153/2).
- (5) انظر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر (302/17)، (303).
- (6) انظر: «الإنصاف» للمردواي (79/2).
- (7) انظر: «الاختيارات» (55)، و«مجموع الفتاوى» (471/22).
- (8) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، له صحبة هو وأبوه، توفي بـ المدينة بعد سنة سبعين وعمره (94). انظر ترجمته: «تقريب التهذيب» لابن حجر (136).
- (9) سفيان بن سعد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، إمام حجة. أحد علماء الحديث الكبار، توفي سنة (161). انظر ترجمته: «التقريب» (244).

وبه قال بعض الشافعية ⁽²⁾، ورجحه الإمام النووي ⁽³⁾، وذهب إليه بعض علماء الحنابلة ⁽⁴⁾.

القول الرابع: أن آل النبي ^{هـ} هم الأتقياء من أمته ⁽⁵⁾.
وقد ذهب إليه بعض علماء الشافعية والحنابلة، وهو إحدى الروايات عن الإمام مالك ⁽⁶⁾.

ولكن الذي يترجح لي - والله أعلم - أن المراد بالآل هم أهل بيته من قرابته وزوجاته وأبنائه لا عموم المسلمين من الأتقياء، أو أتباعه السائرون على نهجه المتبعون سنته ⁽⁷⁾، فهم من حرم عليهم الصدقة وهم الذين ذكر النبي ^{هـ} بهم فقال: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، فقال حصين ⁽⁸⁾: «ومن أهل بيته يا زيد بن أرقم؟ - راوي الحديث - ليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم» ⁽⁹⁾.

وفي رواية عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي أن عبد المطلب بن ربيعة أخبره أن أباه ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب و العباس بن عبد المطلب قالا لعبدالمطلب بن ربيعة و الفضل بن العباس رضي الله عنهما: اتنيا رسول الله ^{هـ} فقولاً له: «استعملنا يا رسول الله على الصدقات» - فذكر الحديث وفيه: - فقال لنا: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد وآل محمد» ⁽¹⁰⁾.
«ومعلوم أن صدقات المسلمين موضوعة منهم غير مخرجة إلى

(1) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (151/2، 152).

(2) انظر: «المجموع» (466/7).

(3) انظر: «شرح النووي لصحيح مسلم» (368/4).

(4) انظر: «الإنصاف» (79/2).

(5) انظر: «المفردات» (30)، و«المجموع» (466/7)، و«الفتح» (160/11).

(6) انظر: «مجموع الفتاوى» (462، 461/22).

(7) انظر: «منهاج السنة» (275/7).

(8) حصين بن سبرة، أحد التابعين الثقات، روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (193/30).

(9) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضائل علي رضي الله عنه» حديث رقم (2408) (188/15).

(10) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب «الزكاة» باب «ترك استعمال آل النبي ^{هـ} على الصدقة» حديث رقم (1072) (183/7).

غير أهل دينهم فبان أنه أراد بالآل قرابته خاصة» (1).
 ولا ريب أنه قد يطلق على الأتباع لفظ الآل في بعض المواضع كما
 في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: 133] فالمراد به أتباعه المؤمنون به
 من أقاربه وغيرهم (2).
 لكن لا بد من قرينة تدل على ذلك، أما مجرد الإطلاق فإنه ينصرف
 إلى آل النبي^{هـ} خاصة.

(1) «المنهاج في شعب الإيمان» (137/2).
 (2) «جلاء الأفهام» (114).

مكانة آل البيت عند أهل السنة

آل بيت رسول الله ^{هـ} مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة من الاحترام و التقدير عند أهل السنة والجماعة فيحبونهم ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ^{هـ} التي قالها يوم غدير خم «أذكركم الله في أهل بيتي» (1)

وهم وسط بين الفرق فلا يغالون فيهم كما تفعله الرافضة، ولا يتبرؤون منهم كما تفعله النواصب الذين يؤذونهم ويبغضونهم. وقد دلت نصوص كثيرة على فضل أهل البيت ومكانتهم وعلو درجتهم لما لهم من صلة بنسب النبي ^{هـ}، ومنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ثَرَّ ثَرُّكُمْ كَكَثَرِ الثَّوْبِ﴾ [الأحزاب: 33].

ففي هذه الآية منقبة عظيمة لأهل البيت حيث طهرهم من الرجس، وهي شاملة لجميع أهل بيت النبي ^{هـ} من الصحابة ومن سلك مسلكهم بإحسان فهي «منبع فضائل أهل البيت النبوي لا شتى لها على غرر من مآثرهم والاعتناء بشأنهم حيث ابتدأت بـ«إنما» المفيدة لحصر إرادته تعالى في أمرهم على إذهاب الرجس الذي هو الإثم أو الشك فيما يجب لإيمان به عنهم، وتطهيرهم من سائر الأخلاق والأحوال المذمومة» (2). وقد اختلف المفسرون في معنى الرجس في الآية على أربعة أقوال:

ف قيل: الإثم، وقيل: الشرك، وقيل: الشيطان، وقيل: الأفعال الخبيثة والأخلاق المذمومة (3).

وقال تعالى ﴿ثُمَّ ثَرَّ ثَرُّكُمْ كَكَثَرِ الثَّوْبِ﴾ [الأحزاب: 33]. [56]

فأمر الله تعالى بالصلاة على النبي ^{هـ} ، والصلاة على آل البيت تبع له، والدليل على ذلك ما رواه البخاري بسنده عن كعب بن عجرة (4) قال: لما نزلت هذه الآية قلنا: يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف

(1) تقدمت-خريجه ص(453).

(2) «الصواعق المحرقة» لابن حجر الهيتمي (223)

(3) انظر: «أحكان القرآن» لابن العربي (571/3) و«زاد المسير» لابن الجوزي (381/6).
(4) كعب بن عجرة بن أمية بن عدي البلوي القصامي أبو محمد وقيل أبو أسحاق وقيل أبو عبد الله حليف الأنصار، صحابي جليل، روي عن النبي ^{هـ} أحاديث، وشهد عمرة الحديبية، ونزلت فيه قصة الفدية في حلق الرأس لمن أصابه أذى فيه. توفي سنة (51) أو (52) أو (53) وله (77) سنة. انظر ترجمته: «الإصابة» (599/5).

نصلي عليك؟ قال: «فقولوا اللهم صل على آل محمد...»⁽¹⁾.

وقال ^٨ في فضل نسبه وآل بيته: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم» ^(٢).

ففي هذا الحديث بيان فضل آل البيت على غيرهم، وكيف أن الله اجتباهم من بين خلقه.

«والذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم عبرانيهم وسريانيهم ورموميههم وفرسيهم وغيرهم، وأن قريشاً أفضل العرب، وأن بني هاشم أفضل قريش وأن رسول الله ^أ أفضل بني هاشم فهو أفضل الخلق وأفضلهم نسباً» ⁽³⁾.

وقد دعا النبي ^٤ لبعض أهل بيته أن يطهرهم الله من الرجس وخصهم بذلك، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي ^٥ غداة وعليه مرط مرحل ^(٤) من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة ثم جاء علي فأدخله ثم قال:

ثُذِثُّ ثُذِثُّ رَزَّ رَزَّ كَكَ كَكَ» [الأحزاب: 33] ^(٥).

وفي هذا تخصيص لهؤلاء الخمسة وهم النبي ^٨ وابنته فاطمة وزوجها علي وابناها الحسن والحسين رضي الله عنهم، وقد طهرهم الله من الرجس بدلالة هذه الآية.

ولا ريب أن لآل محمد ^أ حقًا على الأمة من المحبة والموالاة، فوصاية النبي ^أ بهم في قوله: «وأنا تارك فيكم ثقلين: أولها كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «التفسير» باب «إن الله وملائكته يصلون على النبي» حديث رقم (4797) «الفتح» (523/8).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الفضائل» باب «فضل نسب النبي^أ» حديث رقم (2276) (41/15).

(3) «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية (270/1).

(4) مرط مرحل: أي كساء من صوف موشى منقوش عليه صور رجال الإبل. انظر: «النهاية» (219، 215/4).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضائل أهل بيت

النبي^٨» حديث رقم (2224) (203/5، 204).

في أهل بيتي....»⁽¹⁾ الحديث فيه وصاية بهم وتأکید على حماية حقوقهم ومحبتهم وتوقيرهم لما في ذلك من طاعة النبي [^] في استقامة أمره، فسماهما «ثقلين» لكبر شأنهما وعظمتهم⁽²⁾ فاتباع القرآن واجب بل هم أهل الإيمان، وكذلك أهل بيت النبي [^] تجب محبتهم وموالاتهم وتوقيرهم واحترامهم.

«والمقصود أن النبي [^] ترك أمرين وديعة عند أمته: أحدهما: يتبع ويقتدى به ويحكم وهو القول الفصل وهو كتاب الله.

أما الثاني: يكرم ويراقب فيه عهد بعد وفاته، كما كان يراقب فيه في حياته وهم أهل بيته»⁽³⁾.

بل وجعل النبي [^] بغضهم من أسباب دخول النار، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله [^]: «والذي نفسي بيده لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أدخله الله النار»⁽⁴⁾.

فإن من تمام الإيمان محبة آل البيت الصالحين منهم السائرين على نهج النبي [^]، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فمحبتهم من محبة وطاعة الرسول [^] ومن علامات محبته محبة من يحبه من آل بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار، والصلاة عليهم فهي حق لهم عند المسلمين، ولما سأل الصحابة رضوان الله عليهم النبي [^] فقالوا: «يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟» فقال رسول الله [^]: «قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»⁽⁵⁾.

وفي رواية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «قلنا: يا رسول الله هذا السلام عليك، فكيف نصلي؟» قال: «قولوا: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد

(1) تقدم تخريجه ص(453).

(2) انظر: «شرح النووي لصحيح مسلم» (15/189).

(3) «الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق» للهاللي (113).

(4) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (3/150) وقال: «حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه» وسكت عنه الذهبي.

(5) تقدم تخريجه ص(456).

وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم»⁽¹⁾.

ففي هذا دلالة على مشروعية الصلاة على النبي[^] وعلى آله دون سائر الأمة، وقد أجمع العلماء على ذلك⁽²⁾، وأن الصلاة على آله تبع للصلاة عليه، عليه الصلاة والسلام، كما أن محبتهم تبع لمحبة النبي[^]. فعقيدة أهل السنة والجماعة هي عقيدة الصحابة رضي الله عنهم وهي وسط بين الإفراط والتفريط والغلو والجفاء، فيقولون: كل مسلم ومسلمة من آل البيت من نسل عبد المطلب وأزواج النبي[^] وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف، ويكونون الفضل لهم ويرفعون من جمع الفضيلة بين شرف الإيمان وشرف النسب، فمن كان من أهل البيت من الصحابة أحبوه لإيمانه وصحبته وقربته منه[^]، ومن لم يكن من الصحابة أحبوه لإيمانه وقربته من رسول الله[^] ويعتقدون أن شرف النسل تبع لشرف الإيمان، وأن المستحق لهذا الفضل هو المؤمن منهم، ومن لم يوفق للإيمان، لم ينفعه نسبه، وقد قال عليه الصلاة والسلام «من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه»⁽³⁾.

أما الغلو فيهم والتوسل بهم وقصد أضرحتهم ودعائهم من دون الله فهو من الشرك الذي نهى عنه النبي[^]. وسبب محبتهم أمران: إيمانهم وقرباتهم من رسول الله[^]، فإن كفروا فإننا لا نحبههم ولو كانوا من أقارب النبي[^]، فأبو لهب عم النبي[^] لا يجوز أن يحب، بل يجب كرهه لكفره وإيذائه النبي[^]⁽⁴⁾. فلا يستحق هذه الحقوق إلا من كان مسلماً سليم العقيدة ويصح نسبه لآل بيت النبي[^]. وقد جاء الوعيد الشديد لمن ادعى الانتساب إلى قوم ليس منهم.

فقد قال عليه الصلاة والسلام: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر بالله»، ومن ادعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتبوأ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الدعوات» باب «الصلاة على النبي[^]

حديث (6358) «الفتح» (152/11).

(2) انظر: «جلاء الأفهام» (259).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار» باب «فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر» حديث رقم (1699) (2074/4)

(4) انظر: «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ ابن عثيمين (274، 275).

Modifier avec WPS Office

تعريف آل البيت عند الإمامية الاثني عشرية

عند النظر في كتب الإمامية الاثنا عشرية نجدهم يفرقون عند التعريف بين الأهل والآل والعترة، واستدلوا على ذلك بأحاديث وضعوها لتؤيد مصطلحاتهم.

ففي كتاب «معاني الأخبار» أورد مؤلفه ⁽¹⁾ بابًا سماه «باب عن الآل والأهل والعترة والأمة» وأورد تحته ثلاثة أحاديث، منها: ما رواه عنده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «من آل محمد؟ قال: ذريته، فقلت: من أهل بيته؟ قال: الأئمة الأوصياء، فقلت: من عترته؟ قال: أصحاب العباء، فقلت: من أمته؟ قال: المؤمنون الذين صدقوا بما جاء به من عند الله عز وجل بالثقلين الذين أمروا بالتمسك بها، كتاب الله عز وجل، وعترته أهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا» ⁽²⁾.

ويرى جمهورهم: أن المراد بأهل البيت هم أصحاب الكساء الخمسة، وهم محمد^١ وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم وهم الذين نزلت فيهم آية التطهير ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِيكُم مِّنَ الَّذِينَ أَفْرَأُوا﴾ [الأحزاب: 33]⁽³⁾. ومنهم من يرى أن المراد بالآل هم ذريته عليه الصلاة والسلام والأهل هم الأئمة الاثني عشر، والعتره هم جميع بني هاشم⁽⁴⁾، وقد ذهب بعضهم إلى تخصيص أصحاب الكساء الخمسة بالعتره⁽⁵⁾.

واستدلوا على ذلك برواية عن الحسين رضي الله عنه قال: «سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله ^أ «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي» من العترة؟ فقال: أنا والحسن و

(1) وهو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالصدوق، المتوفي سنة (318).

(2) «معاني الأخبار» للصدوق (94). والرواية ضعيفة فيها أبو بصير، وقد تقدم الكلا م في ضعفه.

(3) انظر: «الصرائط المستقيم» (184، 185) و«بحار الأنوار» (217/35) و«الإسلام وأسس التشريع» لعبد المحسن فضل الله (84) وقد أنكر الاتفاق والإجماع على ذلك.

(4) «الثقلان» للمفيد (10).

(5) «معاني الأخبار» (94).

الحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين تاسعهم مهديهم وقائمهم»⁽¹⁾.
وقد فرق بعضهم عند إطلاق لفظ العترة بين اللغة والعرف، فإذا أطلق باعتبار اللغة العربية دخل فيه الأقربون من بني هاشم دون غيرهم من قريش، وباعتبار العرف الشرعي عندهم فالعترة هم أصحاب الكساء الخمسة فقط⁽²⁾، وحصرها بعضهم في ولد فاطمة رضي الله عنها خاصة⁽³⁾، وذهب البعض إلى أنها خاصة بالحسن والحسين رضي الله عنهما دون غيرهما⁽⁴⁾.

ويمكن الجمع بين الأقوال أن المراد بأهل البيت هم أصحاب الكساء الخمسة، ويلحق بهم أئمتهم التسعة، وهم من يدعي الإمامية الاثنا عشرية دون غيرهم، أما أمهات المؤمنين فقد أجمع الإمامية الاثنا عشرية على عدم دخولهن في مسمى آل البيت.

يقول المجلسي بعد أن سرد عدة روايات في تقرير ذلك. قال: «فقد ظهر من تلك الأخبار المتواترة من الجانبين بطلان القول بأن أزواج النبي ^أ داخله في الآية، وكذا القول بعمومها لجميع الأقارب، ولا عبرة بما قاله زيد بن أرقم من نفسه مع معارضته بالأخبار المتواترة» ⁽⁵⁾.

ويؤيدون خروج أزواج النبي ^٦ من مسمى أهل البيت «أن النبي ^٦ كانت له عناية خاصة بهذه القضية، ولما أمر رسول الله ^٦ فاطمة بأن تأتي هي وزوجها وولداها لم يأمرها بأن تدعو أحداً غير هؤلاء، وكان له أقرباء كثيرون، وأزواجه في البيت عنده، وحتى إنه لم يأذن لأُم سلمة أن تدخل معهم تحت الكساء» ^(٦).

وَأَنَّ النَّبِيَّ ^٨ كَانَ يَمُرُّ بِبَيْتِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ كُلَّمَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ
فَيَقُولُ: الصَّلَاةُ أَهْلُ الْبَيْتِ ثُدْ ثُدْ ثُدْ ثُدْ ثُدْ ثُدْ كَ كَ كَ كَ ^(٧).

(1) «بحار الأنوار» (23، 147).

(2) انظر: «منار الهدى» لعلی البحرانی (571، 572).

(3) انظر: «كشف الغمة» للإربلي (43/1).

(4) انظر: «مشارك أنوار اليقين» (49).

(5) «بحار الأنوار» (333/35).

(6) محاضرات فی الاعتقادات (55/1).

(7) «كشف الغمة» للإربلي (45/1) و«بحار الأنوار» (238، 137/25) والحديث

لكن ليس في الآية ما يدل على قصرها عليهم، أو إخراج غيرهم منها، إذ ليس من شرط دخول هؤلاء خروج أولئك، ولم توجد قرينة تخرجهم، وأهل بيت النبي ^١ كثيرون، فلا يمكن قصر اللفظ على بعضهم دون بعض.

وقول النبي ^٢ «هؤلاء أهل بيتي» أي من أهل بيتي. وإذا زعموا أن اللفظ يمنع دخول أحد من بيت النبي ^٣ مع هؤلاء الأربعة فكيف أدخلوا التسعة من أولاد الحسين وهم من يزعمون إمامتهم. وإذا لم ترد قرينة في الحديث تدل على ذلك بحسب مقياسهم ولم يوجدوا بعد.

كما أنهم أخرجوا بنات النبي ^٤ وأعمامه وأبناءهم وذرية الحسن. ويفرقون بين آل البيت وأهل البيت من حيث التعريف، ويصرحون بأن المراد بأهل البيت: أصحاب الكساء وهم الخمسة الذين نزلت فيهم آية التطهير ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢}

وأن آل هم الأئمة الاثنا عشر⁽¹⁾.
 وذهب بعضهم إلى أن المراد بالآل: هم ذرية محمد^أ بينما الأهل هم الأئمة الاثنا عشر⁽²⁾.
 أما جمهورهم فيرى أن آل البيت هم آل علي، وآل جعفر وآل عقیل وآل العباس، مستدلين على ذلك بكونهم لا تحل لهم الصدقة⁽³⁾.
 ورغم هذا الاختلاف بينهم في تحديد آل البيت وتفريقهم بين الأهل والآل إلا أنهم متفقون على أن نساء النبي^أ من أهل بيته.
 واستدلوا على خروج أزواج النبي^أ من آل البيت بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَٰلِكَ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمُنَافَقَةُ﴾ [الأحزاب: 33].
 وأن هذه الآية نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم، ويرون «أن الخطاب في قوله تعالى: «عنكم» و«يطهركم» بالجمع المذكر يدل على أن الآية الشريفة في حق غير زوجات النبي^أ، وإلا فسياق الآيات يقتضي التعبير بـ«خطاب الجمع المؤنث أي: «عنكن» «يطهركن» فالعدول عنها إلى الخطاب بالجمع المذكر يشهد بأن المراد من أهل البيت غير الزوجات»⁽⁴⁾.
 وأن الآية لم تكن بحسب النزول جزءاً من آيات نساء النبي ولا متصلة بها، وإنما وضعت بينهما إما بأمر من النبي^أ أو عند التأليف بعد الرحلة⁽⁵⁾، وزعموا أن أم سلمة رضي الله عنها سألت النبي^أ بعد أن نزلت آية الفیء فقالت: «ألست منهم قال: أنت إلى خير» واعترفت أم سلمة بأن الرسول^أ صارحها بأنها ليست من أهل البيت»⁽⁶⁾.

ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ [الشورى: 23] وقد سئل رسول الله^أ من قرابتك التي أوجبت علينا مودتهم قال: علي وفاطمة وابناهما.

- (1) انظر: «معاني الأخبار» (94).
- (2) انظر: «كشف الغمة» (41-47/1) و«البرهان» (35/4).
- (3) انظر: «الثقلان» (10، 11) و«كشف الغمة» (41/1، 47، 27).
- (4) «تفسير القمي» (193/2) وانظر: «بحار الأنوار» «233/35».
- (5) «الميزان في تفسير القرآن» للطباطبائي (312/16).
- (6) «أئمة أهل البيت» حسن موسى الصفار (52، 53).

ومن المعلوم، عقلاً وكتاباً وسنة، أنه لا يجب مودة كل ذي قرباه فكيف وقد هجرهم وهجروه وحاربهم وحاربوه، وكان أقرب أقربائه عمه أبا لهب، فالاعتبار يقتضي حصر ذوي القربى فيمن ذكر⁽¹⁾.
وروي أن النبي^أ قال: «قدموا قريشاً ولا تقدموها، ثم قال: أيها الناس، أوصيكم بحسب ذي قرباها أخي وابن عمي علي بن أبي طالب»⁽²⁾.

فخصص ذا القربى بعلي رضي الله عنه دون قرابته، وفاطمة و الحسن والحسين تبع له⁽³⁾.
مناقشة أدلتهم:

حصر الإمامية الاثنا عشرية آل البيت في أصحاب الكساء ظاهر البطلان، فهم بهذا قد أبطلوا فضل قرابته ومكانتهم، وهم الذين حرمت عليهم الصدقة سواء من كانوا من آل بيته قرابة أو نسباً. وما استدلوا به وفسروه هو تفسير غير صحيح وظاهر الفساد. فاستدلوا بآية التطهير، و تخصيصهم أصحاب الكساء بأنهم المعنيون بآل البيت فقط لا يدل على حصر آل البيت بهم، فمع أن النبي^أ قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً» لكن لا دليل فيه على التخصيص بأن المراد بهم هم أولئك فحسب، «بل يدخل في آله^أ جميع بني هاشم كالعباس وولده، والحارث بن عبد المطلب وولده، وسائر بني أبي طالب وغيرهم، وبنات النبي^أ زوجتي عثمان رقية وأم كلثوم وأبنته زينب وعلي وفاطمة والحسن والحسين أصحاب الكساء من أهل البيت بلا ريب»⁽⁴⁾.
كما يدخل في ذلك أزواجه^أ «فالخطاب كله لأزواج النبي^أ ومعهم الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولكن تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمهم وتعم غيرهم من أهل البيت جاء التطهير بهذا الخطاب وغيره،

(1) «الإسلام وأسس التشريع» لعبد المحسن فضل الله (86، 87)، والرواية ضعيفة كما سبق.

(2) شرح نهج البلاغة (172/9) وقد أورد هذا الحديث ابن عدي في

كتابه «الكامل» (162/5) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الجمحي وقال: «وهذه لأحاديث لعثمان التي ذكرتها عامتها لا يوافق عليها الثقات..».

(3) انظر: «منار الهدى» للبحراني (589، 590).

(4) «منهاج السنة» (239/7، 240).

قال القرطبي - رحمه الله - عند قوله تعالى: **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَسْكُوتُ فِي بُيُوتِكُمْ** ^١ قالوا: «هم زوجاته خاصة لا رجل معهن، وذهبوا إلى أن البيت أريد به مساكن النبي ^(١)». هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة، وفي هذا أحاديث عن النبي ^٢ واجتمعوا بقوله تعالى: **يُزَوِّجُكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ** ^٣ ولم كان للنساء خاصة لكان (عنكن) و(يطهركن)، والذي يظهر من الآية أنها عامة في جميع أهل البيت من الأزواج وغيرهن.

«وإنما قال: «ويطهركم» لأن رسول الله ^٤ وعليًا والحسن والحسين كانوا فيهم، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر فاقتضت الآية أن الزوجات من أهل البيت، لأن الآية فيهم والمخاطبة لهم، يدل عليه سياق الكلام» ^(٢).

فأصل الآية في نساء النبي ^٥ وخص أصحاب الكساء من أهل البيت من أزواجه فخصهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء ^(٣).

«وليس في هذه الآية إخبار بذهاب الرجس بالطهارة، بل فيها الأمر لهم بما يوجبها، وليست الإرادة في الآية هي الملزمة لوقوع المراد، ولو كان كذلك لتطهر كل من أراد طهارته ولكنها الإرادة لفعل المأمور وترك المحذور، والفعل والترك متعلق بإرادة أهل البيت وبأفعالهم، فإن فعلوا ما أمرهم به وتركوا ما نهوا عنه طهروا» ^(٤).

وأما ما ادعوه من أن الآية بحسب النزول لم تكن جزءًا من آيات النساء فيرد عليهم:

أن ترتيب الآيات توقيفي من عند الله تعالى، ولم يكن للنبي أمر في

(1) محمد بن السائب الكلبي أبو النصر الكوفي، مفسر، نسابة، إخباري، رمي بالرفض، واتهم بالكذب، كان سبئيًا، ضعفه ابن عيين الجوزاني والساجي وغيرهم. توفي سنة (146). انظر ترجمته: «ميزان الاعتدال» (3/556-559) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (9/179-180).

(2) «تفسير القرطبي» (14/119).

(3) انظر: «منهاج السنة» (4/23، 24).

(4) «المنتقى من منهاج الاعتدال» للذهبي (168، 427، 428).

شأن ترتيبها، فهو مبلغ عمن أنزل الكتاب سبحانه ⁽¹⁾، وكان جبريل عليه السلام ينزل على النبي [^] في شهر رمضان من كل علم فيدارسه القرآن، وفي العام الأخير عرض عليه القرآن بعد تمامه على جبريل مرتين، وقرأه عليه الصلاة والسلام على المؤمنين حسب هذه التي استقر عليها أمر القرآن، فحفظه كثير من الصحابة مرتبًا حسب العرضة الأخيرة مرتب الآيات والسور حسبما سمعوه من الرسول [^] عن جبريل عن رب العالمين ⁽²⁾.

وأما الرواية التي زعموا فيها أن أم سلمة رضي الله عنها سألت النبي [^]: «ألست منهم - أي آل البيت - قال أنت إلى خير...» فإن الرواية ضعيفة مدارها على الكلبي هو الراوي لتلك الرواية.

والراوي عنه عطية بن سعيد بن جنادة العوفي، وقد ضعفه ابن حبان وغيره. قال ابن حبان: «سمع عطية عن أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله [^] كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي، قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب..» ⁽³⁾.

وقد ضعفه الإمام أحمد والجوزجاني، وقال الجوزجاني: «مائل... وكان يعد من شيعة أهل الكوفة» ⁽⁴⁾.

وإذا لم تكن أم سلمة رضي الله عنها من أهل بيت الرسول [^] فمن أي أهل بيت تكون حتى تسأل النبي [^] وتعتزف بذلك كما يزعم الشيعة؟! وكيف ينفي النبي [^] أن زوجته من أهل بيته ويجيبها مراوغة - حاشاه من ذلك - أنت إلى الخير، وأنت من أزواج النبي [^]!! إن في ذلك إساءة إلى النبي [^] وإلى زوجه أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

ثم إن تخصيص أهل البيت بأنهم أصحاب الكساء فقط هدم لأساسهم الذي بنوه، وهو أن أهل البيت معصومون من ارتكاب الذنوب؛ والدعاء لإذهاب الرجس عنهم يدل على حصولها لهم، والدعاء بإذهابها دعاء بشري صاحبه اقتراف الذنوب، فدعا الله أن يجنبهم إياها.

(1) انظر: «مجموع الفتاوى» (396/13)، و«معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد» للشيخ حافظ حكمي (165/1، 172) (346/2، 352).

(2) انظر: «أصول الفقه الإسلامي» لزكي الدين شعبان (39).

(3) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (224/7).

(4) المصدر السابق (226/7).

وأما استدلالهم بقوله تعالى: **ثِيَابُكَ ثِيَابُ تَزْوِجٍ** [الشورى: 23] وأن النبي ^أ سئل عن ذلك فأجاب بأنهم: «علي وفاطمة وابناهما». فالجواب عنه ما يلي:

1- أن التفسير الصحيح لهذه الآية والذي ورد في كتب السنة الصحيحة بيننا ذلك، فقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله: **ثِيَابُكَ ثِيَابُ تَزْوِجٍ** الآية فقال سعيد بن جبيرة: «قربى آل محمد ^أ فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ^أ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة» (1).

2- أن الحديث الذي فسروا له الآية كذب موضوع، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (2) -رحمه الله-، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «إسناده ضعيف، وهو ساقط عن فقه الحديث الصحيح» (3) يعني حديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم.

3- أن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة ، ومن المعلوم أن علياً تزوج فاطمة رضي الله عنها بالمدينة والحسن ولد في السنة الثانية من الهجرة، والحسين في السنة الرابعة، فلا يمكن أن تنزل الآية قبل وجود الحسن والحسين بسنين عديدة، فيفسرها النبي ^أ بوجوب مودة قرابة لم تخلق بعد (4).

وقد شهدت كتب الإمامية الاثني عشرية المعتمدة على ذلك، ففسروا أن النبي ^أ وآله لما سئل فقال: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما» (5) قلت: فمن أهل بيته؟ ق

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب «التفسير»، باب «المودة في القربى» حديث رقم (4818) «الفتح» (564/8).

(2) انظر: «منهاج السنة» (99/7).

(3) «الفتح» (564/8).

(4) انظر: «منهاج السنة» (99/7).

(5) أخرجه الترمذي في سننه بلفظ: «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي في أهل بيتي» كتاب «المناقب عن رسول الله ^أ» باب «مناقب أهل بيت النبي ^أ» والمراد بخلافته فيهما: «الأخذ بهما والتمسك بمحبتهم ومحافظة حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهن إذا لم يكن مخالفاً للدين»، وهو لا ينافي أخذ السنة من غيرهم لقوله ^أ: «أصحابي كالنجوم بأيهم

ال:«آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل عباس»⁽¹⁾.
وفي رواية عن النبي ^أ أنه قال في مرض موته لفاطمة رضي الله
عنها:«علي بعدي أفضل أمتي، وحمزة وجعفر أفضل أهل بيتي بعد علي»
(2)

ورووا أنه ^٨ قال: «ألا وإن إلهي اختارني في ثلاثة من أهل بيتي، وأنا سيد الثلاثة وأتقاهم لله ولا فخر، واختارني وعلياً وجعفر ابني أبي طالب وحمزة ابن عبد المطلب كنا رقوداً بالأبطح ليس منا إلا سجي بوجهه على وجهه» ^(٣).

في هذه النصوص دليل على أن مصطلح آل البيت عند الإمامية الاثني عشرية لا يقتصر على أصحاب الكساء، وأن ما ادعوه من حصرة عليهم باطل ناقضته أدلتهم التي استشهدوا بها وجعلوها عمدة في كتبهم.

وقد روى أبوداود بسنده عن محمد بن علي عن محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه قال: قال: رسول الله ^أ: «من سره أن يكتال به الكيال إذا صلى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد» ⁽⁴⁾ والصحيح أن لفظة «آل البيت» أو «أهل البيت» ليست خاصة بأزواج النبي ^أ، بل إن جميع بني هاشم داخلون فيها، وبنات النبي ^أ زوجتي عثمان رضي الله عنه: رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما،

اقتديتم اهتديتم» ولقوله تعالى: ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا اِذْ تَبْتَغُوا عِوَضًا عَنْ حَيٰتِكُمْ سُلٰمًا فَاصْلَحُوا لِنَفْسِكُمْ اِنَّكُمْ كُنْتُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قٰنِطِيْنَ﴾ (البقرة: ١٧٨/١٧٩) «تحفة الأحوزي» (178/10) بتصرف يسير.

(1) «بحار الأنوار» (137/25)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»

(182/5) وتفسير زيد بن أرقم لآل البيت أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل

الصحابة»، باب «فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه» حديث رقم (2408) (1873/4).

(2) «بحار الأنوار» (53/28). ولم أقف عليه في كتب السنة الصحيحة.

(3) «تفسير القمي» (347/2) والحديث ضعيف فيه عبادة الربعي أحد غلاة الشيعة انظر: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للمتقي الهندي (277/13)، و«الضعفاء للعقيلي» (415/3).

(4) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب الصلاة، باب «الصلاة على النبي ^أ بعد التشهد» برقم (982) (258/1). وضعفه الألباني.

وابنته زينب وأصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم، وأزواجه رضي الله عنهم لإدخال الله لهم كما تقدم.

وقد وقف الإمامية الاثنا عشرية من آل البيت بين الإفراط و التفريط فقالوا في بعضهم حتى أوصلوهم إلى مرتبة الإمامة التي هي عندهم أفضل من مرتبة النبوة وادعوا عصمتهم وأنهم أفضل الخلق حتى من الأنبياء، وفرطوا في بعضهم حتى حكموا بكفرهم وخلوهم في النار.

وفيما يلي بيان موقفهم من أزواج النبي [^] , ثم من ذريته, ثم من علي رضي الله عنه وبنيه, ثم من أعمامه عليه الصلاة والسلام.

المبحث الأول

أ - موقف الإمامية الاثني عشرية من أزواج النبي ^أ عموماً
وقف الإمامية الاثنا عشرية من أزواج النبي ^أ موقفهم من عموم
الصحابة لم يستثنوا منهم إلا خديجة وأم سلمة رضي الله عنهما، وخصوصاً
عائشة وحفصة رضي الله عنهما بمزيد ذم ولعن وتكفير.
وقد تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يرون كفر جميع الصحابة،
ومنهم أمهات المؤمنين أزواج النبي ^أ ولم يستثنوا من الصحابة إلا عدداً
قليلاً.

فزعموا أنه «كما جاء موسى عليه السلام للهداية وهدى خلقًا كثيرًا من بني إسرائيل وغيرهم فارتدوا في أيام حياته ولم يبق فيهم أحد على إيمانه سوى هارون عليه السلام كذلك جاء محمد ^أ وهدى خلقًا كثيرًا لكنهم بعد وفاته ارتدوا على أعقابهم» ⁽¹⁾.

وفي رواية يروونها عن أبي جعفر، كذبًا عليه، أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ^أ إلا ثلاثة فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأ سود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم» (2).

وقد أوصلهم بعضهم إلى تسعة، وفي رواية إلى ثلاثة عشر كما تقدم، وإن كانت لا توافق أهواءهم؛ لأنهم يرون أن الجميع ارتد إلا ثلاثة. وعليه فإن جميع أمهات المؤمنين من ضمن من ارتد، وكذا آل البيت كلهم لأنهم لم يستثنوا من هذا الحكم.

ب - الرد على تكفيرهم أزواج النبي ^أ أمهات المؤمنين رضي الله
عنهن

زوجات النبي^{هـ} هن أمهات المؤمنين اللاتي قال الله فيهن: زُؤ وَّ وَؤ وَّ وَؤ [الأحزاب:6].

وصفهن الله تعالى بمنزلة عظيمة وشرفهن بأن جعلهن أمهات للمؤمنين، إلا أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية لم يراعوا حق الله فيهن وحق رسوله ^٥ فنال غيرهن من الصحابة من الطعن والتكفير. وقد عظم الله تعالى شأن نساء النبي ^٥ واختارهن له ومنعه من الزيادة عليهن وعن تبديلهن بغيرهن فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأحزاب: 52].

(1) «إحقاق الحق» للتستري (316).

(2) الكافي (245/8، 246) و«بحار الأنوار» (749/6) والبرهان للبحراني (319/1).

وهذا المنع من الله تعالى لنبيه ^{هـ} أن يزيد عليهن أو يبدلهن بغيرهن؛ لاختياره لهن تعالى واجتباهن لعلمه باستحقاقهن هذه المكانة. وطعن الإمامية الاثني عشرية فيهن بخروجهن من طائفة المؤمنين مع أن الله تعالى سماهن أمهات المؤمنين، فقد قال تعالى: ﴿ثَوِّقْهُنَّ﴾ [الأحزاب: 6].

«وطعن الرافضة فيهن بخروجهن من طائفة المؤمنين، إذ لو كانوا مؤمنين لكن أمهاتهم بنص القرآن، ولو كن حق أمهاتهم لما طعنوا فيهن، فلا يوجد عاقل يطعن في أمه بشهادة كل العقلاء، فدل على أنهن ليسوا بمؤمنين» ⁽¹⁾.

وتكفيرهم لأمهات المؤمنين هو من الهذيان، فلم يأتوا بما يدل عليه دليل، بل هو ناتج عن هوى في أنفسهم ورأي فاسد. يقول ابن كثير رحمه الله: «وأما طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صاحبياً فهو من الهذيان بلا دليل إلا مجرد الرأي الفاسد عن ذهن بارد وهوى متبع، وهو أقل من أن يرد والبرهان على خلاف أظهر» ⁽²⁾.

وبهذا تبين أن ما زعموه لا يمكن أن يصح بل حكم باقي دعاويهم الباطلة الناتجة عن محاولة هدم الإسلام وتشويه تاريخه وألطن في الكتاب والسنة وحملتها ومبلغها لنا عن رسول الله ^{هـ}. فمع زعمهم محبة آل البيت إلا أن هذه الدعوى لم تكن كما أرادوا، وهو إثبات محبتهم لهم، فوقعوا في نقيض ذلك وهو تكفيرهم إياهم. وهذا حال كل من أرادوا الطعن في الإسلام وحملته.

(1) «بذل الجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود» لعبد الله الجميلي (509/2).

(2) «الباعث الحثيث» لابن كثير (155).

ج- - تكفيرهم لعائشة وحفصة رضي الله عنهما

سود الإمامية الاثنا عشرية صفحات كتبهم بسب ولعن وتكفير أمهات المؤمنين رضي الله عنهم وقصدوا بذلك عائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهم زوجتي رسول الله ^أ. فعمدوا إلى الآيات من كتاب الله تعالى واخترعوا في تفسيرها قصصاً غريبة مختلقة تؤيد كذبهم حتى يوهموا أبناء طائفتهم والجهلة من غيرهم أن هذا الإفك الذي زعموه قد نزلت هذه الآيات في تأكيده. كما اخترعوا أحاديث نسبوها إلى رسول الله ^أ فكذبوا بها عليه، وروايات مكذوبة زعموا أن أئمتهم من آل البيت قد قالوها، وما علموا أنهم بهذا يسيئون إلى من يزعمون موالاتهم والدفاع عنهم، وعادوا صحابة رسول الله ^أ لظنهم أنهم أخذوا الخلافة منهم، ولو علموا ما فعله هؤلاء الشيعة الإمامية الاثنا عشرية لتبرؤوا منها وعاقبوه أشد العقاب. فلزوجتي الرسول ^أ حقان: حق الصحبة، وحق كونهما من آل البيت ، فكان من الواجب احترامهما وتقديرهما والاعتراف بحقهما من الموالاة و الترضي عنهما والدعاء لهما.

إلا أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية وجهوا لهما العديد من المطاعن والتهم، حتى أوصلوهما إلى درجة الكفر والخروج عن دائرة الإسلام وحرّفوا النصوص لتوافق أهوائهم وجعلوهما من أشد الناس عداً للنبي ^أ وآل بيته. فشرعوا الدعاء عليهما ولعنهما دبر كل صلاة. فرووا كذباً عن جعفر الصادق أنه كان يلعن في دبر كل صلاة مكتوبة أربعة من الرجال وأربعاً من النساء: « فلان، وأبا بكر، وفلان، وعمر ، وفلان، ومعاوية، ويسميهم، وفلانة، وفلانة، وهند وأم الحكم أخت معاوية » ⁽¹⁾.

وأن الله تعالى ضرب امرأة نوح وامرأة لوط مثلاً لعائشة وحفصة رضي الله عنهما، ففسروا قوله تعالى: **كُذِّبَتْ كَتَانِيَّتُهُنَّ بِمَا كُنَّ يَفْعَلْنَ وَكَانَ عَلَهُنَّ كِتَابٌ أَزْكَرُ** [التحريم:10] بأن المراد بالمثل الذي ضربه الله تعالى هو مثل عائشة وحفصة رضي الله عنهما، ونسبوا هذا التفسير لعثمان رضي الله عنه.

فرووا كذباً أن عائشة رضي الله عنها قالت لعثمان رضي الله عنه: «أعطني بما كان يعطيني أبي وعمر فقال: لا أجد له موضعاً في

(1) «الكافي» (342/3) وانظر: «تهذيب الأفكار» للطوسي (321/2) و«بحار

لأنوار» (397/30) و(58/83).

الكتاب ولا في السنة، ولكن كان أبوك وعمر يعطيانك عن طيبة أنفسهم، وأنا لا أفعل. قالت: فأعطني ميراثي من ميراث رسول الله ^أ قال: ألسنت جئت فشهدت أنت ومالك بن أوس النضري أن رسول الله لا يورث، فأبطلت حق فاطمة عليها السلام وجئت تطليبه، لا أفعله.

فكان إذا خرج إلى الصلاة نادى وترفع القميص وتقول: إنه قد خالف صاحب هذا القميص، فلما آذته صعد المنبر فقال: إن هذه الزهراء عدوة الله ضرب الله مثلها ومثل صاحبتها حفصة في الكتاب ثم هـ ب هـ
(١) «...» .

ولهذا السبب، وبحسب زعمهم، كانت عائشة وحفصة رضي الله عنها تحرضان على قتله ⁽²⁾.

وقد أيدوا نصوص هذه القصة وأكدوا أن المعنى بهما هما عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وأقسم أحد مفسريهم على أن المراد بالخيانة الفاحشة فقال: «والله ما عني بقوله «فخانتاهما» إلا الفاحشة»⁽³⁾.

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مِثْلُ حَالِ الْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ فِي أَنَّهُمْ يِعَاقِبُونَ
بِكُفْرِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ وَلَا يَحَابُونَ بِمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ^أ وَآلِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
النَّسَبِ وَالْمَوَاصِلَةِ بِحَالِ امْرَأَةِ نُوحٍ وَامْرَأَةِ لُوطَ، وَفِيهِ تَعْرِيزٌ بِعَائِشَةَ
وَحَفْصَةَ فِي خِيَانَتِهِمَا رَسُولَ اللَّهِ ^أ بِإِفْشَاءِ سِرِّهِ، وَنِفَاقِهِمَا إِيَّاهُ وَتَظَاهِرَهُمَا
عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَتْ امْرَأَتَا الرُّسُولَيْنِ فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا.. (4) .

وقال المجلسي: «لا يخفى على الناقد البصير الفطين الخبير ما في تلك الآيات من التعريض، بل التصريح بنفاق عائشة وحفصة وكفرهما» (5)

وقد ساق المرتضى تفسير الزمخشري للآية فقال: «وفي هذين التمثيلين تعريض بأمي المؤمنين - يعني بها عائشة وحفصة - المذكورتين في أول السورة، وما قرط منها من التظاهر على رسول الله ^ بما كرهه، وتحذير لها على أغلظ وجه وأشدّه، لما في التمثيل من ذكر الكفر، ونحوه

(1) «كشف الغمة» (479/1) وانظر: «الصراط المستقيم» (283/2).

(2) انظر: «الإيضاح» للفضل بن شاذان (140-143).

(3) «تفسير القمى» (377/2).

(4) «تفسير الصافي» للكاشاني (720/2).

(5) «بحار الأنوار» (33/22).

من التغليظ قول الله تعالى: **ثُمَّ قَالَ: وَأَشَارَ إِلَى أَنْ مِنْ حَقِّهِمَا أَنْ تَكُونَا، فِي الْإِخْلَاصِ وَالْكَمَالِ فِيهِ كَمَثَلِ هَاتَيْنِ الْمُؤْمَتَيْنِ، وَأَنْ لَا تَتَكَلَّأَ عَلَى أَنْهُمَا زَوْجَا رَسُولِ اللَّهِ** ^أ فَإِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ لَا يَنْفَعُهُمَا إِلَّا مَعَ كَوْنِهِمَا مَخْلُصَتَيْنِ. **وَالْتَعْرِيزُ بِحَفْصَةِ أَرْجَحَ، لِأَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ أَفْشَتْ عَلَيْهِ كَمَا أَفْشَتْ حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ** ⁽¹⁾.

وأورد تفسير الفخر الرازي ما لفظه: «وفي حق هذين التمثيلين تعريض بأمي المؤمنين، وهما حفصة وعائشة كما قرط منهما، وتحذير لها على أغلظ وجه وأشدّه لما في التمثيل من ذكر الكفر»⁽²⁾.

وأيدوا ذلك برواية مكذوبة عن الصادق رحمه الله في قوله تعالى:
 ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [التحريم:3] هي حفصة، قال الصادق: «كفرت في
 قولها: رُذِذْتُ دُذِرْتُ وقال الله فيها وفي أختها: رُذِذْتُ دُذِرْتُ» [التحريم:4] أي زاغت والزيف كفر».

وفي رواية أن النبي ^٨ أعلم حفصة أن أباه وأبا بكر يليان الأمر فأفشت إلى أبيها، فأفشى إلى صاحبه، فاجتمعا على أن يستعجلا ذلك يسقينه سمًا، فلما أخبره الله بفعلها هم بقتلها، فحلف له أنها لم يفعلوا فنزل: **ثُمَّ تَوَلَّوْا مُؤْمِنُونَ** [التحریم:7] ⁽³⁾.

الرد على هذه الدعوى:

دعوى الإمامية الاثني عشرية أن المراد بقوله تعالى ﴿كذَّبَكَ﴾ كَذَّبَكَ
كَذَّبَكَ الْآيَةَ أَنَّهُ مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا فِي كُفْرِهِمَا وَخِيَانَتُهُمَا غَيْرَ صَحِيحٍ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلتَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ
الَّذِي فَسَّرَهُ بِهِ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. كَمَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
فِي فَضْلِهِمَا، وَفِي سِيَاقِ الْآيَةِ.

فإن الله تعالى قال: ﴿كُذِّبَ كُذِّبَ كُذِّبَ كُذِّبَ﴾ ولم يقل: «ضرب
الله مثلاً لعائشة وحفصة» رضي الله عنهما.

وَأَن التفسير الصحيح لها هو: أَن الله تعالى «مَثَلٌ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِ مِنَ النَّاسِ وَسَاءَ الْخَلْقُ امْرَأَةُ نُوحٍ وَامْرَأَةُ لُوطَ، كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ

(1) «تفسير الكشاف» (4/131).

(2) «تفسير الرازي» (49/30).

(3) «الصراط المستقيم» (168/3).

من عبادنا صالحين، وهما نوح ولوط عليهما السلام فخانتاهما» (1).
وهو مثل ضربه الله للذين كفروا في مخالطتهم المسلمين
ومعاشرتهم لهم، وأن ذلك لا ينفعهم عند الله إن لم يكن الإيمان حاصلًا في
قلوبهم، فإن امرأة نوح وامرأة لوط كانتا زوجتي نبيين، ومع ذلك لم
ينفعهما (2).

وأما دعواهم أن المراد بالخيانة الفاحشة فهو كذب وباطل
فحاشاهما من ذلك، وقد برأ الله تعالى عائشة من الزنا من فوق سبع
سموات.

وقوله تعالى: ﴿يٰٓزَكَرِيَّا إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ مَوَدَّةَ

العرض.﴾
قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿يٰٓزَكَرِيَّا إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ مَوَدَّةَ

العرض﴾: «ما زنتا في هذه الآية، أما امرأة نوح فكانت تخبر عنه أنه مجنون، وأما
خيانة امرأة لوط: فكانت تدل على الضيف» (3).
ولا ريب أن هذه المزاعم التي يتفوه بها الشيعة الإمامية الاثنا
عشرية طعن في النبي ﷺ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَوَدَّ

عشيرة طعن في النبي ﷺ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَوَدَّ
[النور: 26].﴾
وقد برأ الله تعالى عائشة رضي الله عنها من الإفك، فمن قذفها بـ
الفاحشة مع اعتقاده أنها زوجته عليه الصلاة والسلام وأنها بقيت في
عصمته بعد هذه الفاحشة فقد جاء بكذب ظاهر، واحتسب الإثم،
واستحق العذاب، وظن بالمؤمنين سوءًا وهو كافر قطعًا لسبه النبي ﷺ،
وتكذيبه بالقرآن، ورمي أم المؤمنين رضي الله عنها بالفجور.

وكذا ما ورد في شأن حفصة رضي الله عنها بأنها حافظة للقرآن
عاكفة على تدبره صوامة قوامة، وما روي عن النبي ﷺ أنه لما طلقها فجاء
فدخل عليها فقال: «فتحليت فقال النبي ﷺ: أتاني جبريل فقال: راجع
حفصة فإنها صوامة قوامة وإنها زوجتك في الجنة» (4).

وهذه الآية قاطعة على بطلان ما نسبوه من البهتان وفحش القول

(1) «تفسير الطبري» (111/23).

(2) «تفسير ابن كثير» (171/8) بتصرف.

(3) «تفسير الطبري» (112/23). وتفسير ابن كثير (171/8).

(4) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (934) (365/18). وقال الهيثمي
في «مجمع الزوائد» (245/9): «رواه الطبراني رجاله رجال الصحيح».

إليها.

فالمثل المضروب في القرآن الكريم هو للذين كفروا لبيان أن وجودهم مع الذين آمنوا لا يغني عنهم من الله شيئاً، ومخالطتهم لهم لا تفيدهم إذا لم يصحب ذلك إيمان بالله تبارك وتعالى، وعلى ذلك أجمع المفسرون، ولم يقل أحد إن المثل ضرب لعائشة وحفصة رضي الله عنهما إلا الشيعة.

د - موقفهم من عائشة رضي الله عنها خصوصاً

خص الله تعالى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن بفضل عن غيرهن فنزل الوحي على رسوله ^{هـ} في بيوتهن وعند أحب الناس إليه، خاصة الصديقة بنت الصديق رضي الله عنها فكانت أولاهن بهذه النعمة وأخصهن، فحازت قصب السبق إلى قلب النبي ^{هـ}.

واستمرت حتى وافته المنية، وهي بهذه المكانة عنده فشرفت بخدمته وتمريضه في أيام حياته الأخيرة، فلما نزل به المرض الأخير الذي مات فيه عليه الصلاة والسلام كان يسأل: «أين أنا غدا؟ أين أنا غدا؟» يريد أن يكون في بيت عائشة رضي الله عنها، ثم استأذن أزواجه أن يكون في بيتها فأذن له، فبقي عندها ترعاه حتى توفي عليه الصلاة والسلام م بين سحرها ونحرها، وقد خالط ريقه ريقها ⁽¹⁾ وقبض ^{هـ} وهو راض عنها، وقبر في بيتها.

إلا أن الإمامية الاثني عشرية كانوا منها على العكس، فزعموا أنها كانت كافرة، ومن أهل النار، ومن أشد الناس عداء للنبي ^{هـ}، وأنها نكثت إيمانها بعد الدخول فيه.

فرووا عن جعفر الصادق كذباً أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ الَّذِي يَمُنُّ بِمَا هُوَ مُنْذِرٌ﴾ (2) .

فنقض الغزل فسروه، بحسب تأويلهم الباطني، بنقض الإيمان.

وزعموا أن: «عائشة لم يثبت لها الإيمان» ⁽³⁾.

كما زعموا أن من شدة كفرها فقد خصص لها باب من أبواب النار تدخل منه خاص بها.

وأسندوا إلى جعفر رضي الله عنه كذباً قوله في تفسير قوله تعالى حكاية عن النار: ﴿ثُمَّ هُوَ الَّذِي يَمُنُّ بِمَا هُوَ مُنْذِرٌ﴾ [الحجر: 44].

«يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب...والباب السادس لعسكر..» ⁽⁴⁾.

و«عسكر» كناية عن عائشة رضي الله عنها كما فسرنا بذلك

(1) انظر: صحيح البخاري كتاب «المغازي» باب «مرض النبي ^{هـ} ووفاته» حديث رقم (445). «الفتح» (144/8).

(2) «تفسير العياشي» (269/2) و«بحار الأنوار» (454/7).

(3) «عقائد الإمامية» للزنجاري (89/3).

(4) «تفسير العياشي» (243/2) و«البرهان» للبحراني (345/2).

المجلسي حيث يقول: «ويحتمل أن يكون «عسكر» كناية عن عائشة وسائر أهل الجمل إذ كان اسم جمل عائشة عسكرياً، وروي أنه كان شيطانياً»⁽¹⁾.

كما زعموا أنها ارتدت رضي الله عنها مع من ارتد من الصحابة بحسب معتقدهم، فيقول يوسف البحراني: «وإن ارتدت بعد موته[^] كما ارتد ذلك الجمل الغفير المجزوم بإيمانهم في حياته[^] وآله»⁽²⁾.

وفي هذا إثبات ردة عائشة رضي الله عنها وردة الصحابة رضوان الله عليهم بعد إيمانهم، وأنهم كانوا مسلمين قبل وفاة النبي[^]. وسواء كانت ردتهم عن ولاية علي أو عن الإسلام فهما سواء عند الإمامية الاثني عشرية فإن الردة عن ولاية علي رضي الله عنه كفر عندهم.

وفيه إثبات أن عائشة رضي الله عنها كانت موالية لعلي رضي الله عنها في عهد النبي[^] بخلاف رواياتهم السابقة التي تذكر وجود خلاف بينهما وحصوله بحضر النبي[^].

فعللوا سبب كفرها كرهها لعلي رضي الله عنه، وخروجها عليه ومعاداتها له على حد زعمهم وهذا أمر ثابت عندهم لا جدال فيه. واستدلوا بقول النبي[^] كذباً: «يا علي، حربك حربي» قالوا: «وحرب علي كفر»⁽³⁾.

وقال شيخ طائفتهم: «عائشة كانت مصرة على حربها لعلي، ولم تتب. وهذا يدل على كفرها وبقائها عليه»⁽⁴⁾.

وتساءلوا: «كيف يبقى لها إيمان مع مخالفتها؟ أما نهاها كتابها أن تتبرج؟ أما تبرجت وخرجت لحرب البصرة؟ وقتل المسلمين، وسفك دماء الصحابة والتابعين؟ أما قاتلت من قد أجمعوا على الخلافة؟»⁽⁵⁾. فهي خارجة عن الإسلام، بحسب زعمهم، لأنها حاربت المجمع على

(1) «بحار الأنوار» (302/8).

(2) «الحدائق الناضرة» للبحراني (179/5).

(3) «الصراط المستقيم» (161/3).

(4) «الاقتصاد» للطوسي (361).

(5) «الطرائف» لابن الطوسي (293، 292).

إمامته⁽¹⁾. وسبب كفرها وخروجها هو الإسلام لا الإيمان فقط، وأنه قد حملت من الأوزار الشيء الكثير لخروجها إلى الحرب المجمع على إمامته وإباحتها دماء المسلمين فكانت السبب في هلاكهم إلى يوم الدين⁽²⁾. وزعموا أن النبي^ه قد أخبر عائشة أنها ستقاتل عليًا وهي ظالمة له، وحذرنا من ذلك ودعا عليها وتوعدها⁽³⁾.

ويزعمون أنها استمرت على كفرها ومعاداتها لعلي رضي الله عنه وبقيت على ذلك حتى توفيت رضي الله عنها⁽⁴⁾. حتى إنها امتنعت عن تسميته بأمر المؤمنين وأيدوا هذه المزاعم برواية مكذوبة عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال لها: «إن أمير المؤمنين عليه السلام بعث إليك يأمر بك بالرحيل إلى المدينة وقلة العرجة، فقال: رحم الله أمير المؤمنين ذاك عمر بن الخطاب. فقال ابن عباس: هذا والله أمير المؤمنين، وإن تربدت فيه وجوه ورغمت فيه معاطس، أما والله لهو أمير المؤمنين عليه السلام وأمس برسول الله رحمًا، وأقرب قرابة، وأقدم سبقًا، وأكثر علمًا، وأعلى منارًا، وأكثر إثارة من أبيك ومن عمر، فقالت: أبيت ذلك.. إلخ»⁽⁵⁾. قالوا: «وهذا دليل واضح الإصرار على العداوة وعدم التوبة، فهي، رغم عفو علي عنها بعد المعرفة، لم تستطع أن تخفي حقدًا عليه وكرهها له»⁽⁶⁾.

ومن أدلتهم على عدم توبتها بحسب زعمهم أنها سمت عبدًا لها عبد الرحمن، لحبها لعبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه قالوا: «روي عن مسروق⁽⁷⁾، أنه قال: دخلت على عائشة فجلست إليها تحدثني فاستدعت غلامًا لها أسود يقال له عبد الرحمن فجاء حتى وقف فقالت: يا مسروق أتدري لم سميت عبد الرحمن؟ فقلت: لا، فقالت: حبًا مني لعبد

(1) انظر: «الصراط المستقيم» (187/1).

(2) انظر: «الإرشاد» للمفيد (236)، و«تلخيص الشافي» للطوسي (350).

(3) انظر: «الجمال» (231).

(4) انظر: «الصراط المستقيم» (164/3).

(5) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (82/2) و«بحار الأنوار» (451/8).

(6) انظر: «الجمال» (85) و«تلخيص الشافي» (466).

(7) مسروق بن الأجدع بن مالك الهذلي الوادعي، أبو عائشة الكوفي.

الرحمن بن ملجم قاتل علي»⁽¹⁾.

وادعوا أن عداوتها رضي الله عنها لعلي رضي الله عنه بقيت حتى بعد وفاته وانتقلت لأولاده من بعده. واستدلوا على ذلك بأنها منعت من دفن الحسن بن علي مع جده رسول الله[^] وركبت على بغل لتمنع من ذلك ؛ لئلا يدخل بيتها من تكره على حد زعمهم⁽²⁾.

وقد رووا في ذلك العديد من الروايات المكذوبة والتهم الباطلة بأم المؤمنين رضي الله عنها لتأييد معتقدتهم الفاسد.

يقول المرتضى: «ولو ذهبنا إلى تقصي ما روي عنها من الكلام الغليظ الشديد الدال على بقاء العداوة واستمرار الحقد والحسد والضغينة لأطلنا وأكثرنا»⁽³⁾.

أما سبب عداوتها رضي الله عنها لعلي رضي الله عنه بحسب زعمهم الإمامية الاثني عشرية فيرجعونها إلى عدة أمور:

الأول: الحسد، ويذكرون من أسباب حسدها له تقديم الرسول[^]، وسد الأبواب المطلة على المسجد إلا بابه.

الثاني: بغض عائشة لخديجة، وتعدى البغض إلى بنتها فاطمة، ثم إلى زوج ابنتها علي.

الثالث: قول علي للنبي[^] لما استشاره في فراقها في حادثة الإفك: «خل سبيلها فالنساء كثير»⁽⁴⁾.

الرابع: القصة التي حدثت بين عائشة وعلي رضي الله عنها بحسب روايات الشيعة، يزعمون فيها أن علياً دخل على الرسول[^] ذات يوم قبل أن يفرض الحجاب على أزواجه، وكانت عائشة بقرب الرسول[^]، فلما رآه رحب به وقال: ادن مني يا علي ولم يزل يدينه حتى أجلسه بينه وبين عائشة فغضبت لذلك وأغلظت له القول⁽⁵⁾.

(1) «الجمال» (84) و«تلخيص الشافي» (466).

(2) انظر: «الأصول من الكافي» (238/1، 239).

(3) «الشافعي» للمرتضى (293).

(4) «الجمال» (219) (226).

(5) انظر هذه الأسباب: المصدر السابق (218-220).

هـ - الرد على الأسباب التي زعموا أنها السبب في عداوتها لعلّي رضي الله عنه:

أما الأسباب التي زعموا أنها كانت السبب في عداوتها رضي الله عنها لعلّي فلا قيمة لها، ولا يعتد بها.

إذ لم يثبت في حديث صحيح عن أهل السنة هذه الأسباب حتى ولو متفرقة فضلاً عن جمعها في رواية واحدة.

ثم لو سلمنا بصحتها جدّاً فلا دليل على ما ذهبوا إليه، فلا دليل على حسد عائشة رضي الله عنها لعلّي رضي الله عنه، ولا دليل على بغض عائشة لخديجة رضي الله عنها، فإن الثابت في كتب السنة أن عائشة رضي الله عنها كانت تغار من ذكر رسول الله ^أ لخديجة رضي الله عنها، وليس في هذا دليل على بغضها، فإن الغيرة واردة بين الضرائر حتى وإن كانت إحداهن قد توفيت.

كما أنه لم يثبت في حديث صحيح أن ذلك البغض الذي زعموه انتقل إلى ابنتها فاطمة وإلى زوجها علي رضي الله عنهما.

بل إنها رضي الله عنها كانت تنكر وجود أي عداوة بينها وبين علي رضي الله عنه وتقول: «والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وأنه عندي على معتبتي من الأخيار» فأجابها رضي الله عنه أمام الناس: «يا أيها الناس، صدقت والله، ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وإنها زوجة نبيكم ^أ في الدنيا والآخرة»⁽¹⁾.

وأما السبب الرابع فهو قصة مكذوبة يتضح أمر كذبها بمجرد قراءتها وهي تخالف ما أثر عن النبي ^أ من أخلاقه وغيخته على محارمه وحيائه، و تخالف ما أثر عن عائشة رضي الله عنها من حرصها على الحجاب وابتعادها عن الرجال قبل أن يفرض الحجاب، وما أثر عن علي رضي الله عنه من احترامه للنبي ^أ ولأزواجه واحترامه لآداب الجلوس في المجلس، وقد زعم الشيعة أنهم بهذه الرواية المكذوبة قد مدحوا علياً رضي الله عنه، وما علموا أنهم أسأؤوا إليه أعظم إساءة.

(1) «تاريخ الطبري» (225/5).

و - الرد على دعواهم مقاتلتها لعلي رضي الله عنها:

تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يرون كفر عائشة رضي الله عنها لحربها علياً رضي الله عنه وعدائها الدائم له واستدلوا بأدلة مكذوبة لم ترد في كتب السنة الصحيحة الثابتة.

بل الثابت في خروجها أنها لم ترد مقاتلة علي رضي الله عنه فإنها توجهت إلى البصرة، ولو كانت تريد مقاتلته لخرجت إلى المدينة، فكانت ترى رضي الله عنها أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها بعد ذلك حتى روي عنها أنها إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها (1)، وتقول: «والله لو وددت أنني مت قبل هذا بعشرين سنة» (2).

وعائشة رضي الله عنها كانت في خروجها مجتهدة مأجورة على اجتهادها، فقد كان مقصدها الإصلاح. والله تعالى قد غفر للمؤمنين الخطأ والنسيان.

والمجتهد المخطئ مغفور خطؤه، وله أجر اجتهاده، لا يتناوله الوعيد.

وعائشة رضي الله عنها ندمت لخروجها؛ لأنها تركت الأولى وعلى خطئها المغفور لها في اجتهادها، لا على الهزيمة مع علي رضي الله عنه. كما تدعيه الإمامية الاثنا عشرية.

وأما دعواهم استمرار عداوتها لعلي رضي الله عنها وعدم توبتها من ذلك فغير صحيح لأمرين: أولاً: أنه لا يرد هذا المعتقد إلا في كتب الشيعة فهم من روى الروايات الدالة على ذلك. ومن المعلوم أن رواية المبتدع لا تقبل إذا روى ما يقوي بدعته.

ثانياً: أن الثابت في كتب السنة الصحيحة خلاف ذلك، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت إثر معركة الجمل: «والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، فأقرها علي رضي الله عنه على ذلك وقال: (صدقت والله وما كان بيني وبينها إلا ذلك» (3).

وقد ورد في كتب الشيعة ما يشبه هذا القول إلا أنه محرّف المعنى. ففسروا أن عائشة رضي الله عنها قالت بعد معركة الجمل: «رحم

(1) انظر: «السير» (177/2) و«الدر المنثور» للسيوطي (600/6).

(2) «منهاج السنة النبوية» (316/4). وانظر: «تاريخ الطبري» (211/5).

(3) «تاريخ الطبري» (225/5).

الله علياً، إنه كان علي حق، ولكن كنت امرأة من الأحماء»⁽¹⁾.
 وروي عنها أنها لما بلغها قتال علي رضي الله عنه للخوارج ق
 الت: «سمعت رسول الله^ه يقول عنهم: «هم أشد الخلق والخليقة، يقتلهم
 خير الخلق والخليقة».

وفي رواية: «إنهم شرار أمتي، يقتلهم خيار أمتي» ثم قالت بعد ما
 أثنت على علي رضي الله عنه: «وما كان بيني وبينه إلا ما يكون بين
 المرأة وأحمائها»⁽²⁾.

ثالثاً: رواية عائشة رضي الله عنها لأحاديث في فضائل علي رضي
 الله عنه وأبنائه مما يدل على عدم صحة ما زعموه من العداوة بينهما.
 فقد روت رضي الله عنها حديث الكساء في فضل علي وفاطمة و
 الحسن والحسين رضي الله عنهم.⁽³⁾

كما أنها كانت تحيل السائل في بعض المسائل على علي رضي الله
 عنه فلما سئلت رضي الله عنها: «في كم تصلي المرأة من الثياب؟ قالت
 للسائل: سل علياً، ثم أرجع إلي فأخبرني بالذي يقول لك.
 قال: فأتى علياً فسأله فقال: في الخمار والدرع السابغ.
 فرجع إلى عائشة فأخبرها، فقالت: صدق»⁽⁴⁾.

وروى الترمذي بسنده أن رجلاً نال من أم المؤمنين رضي الله عنها
 عند عمار فقال عمار: «اغرب مقبوحاً منبوحاً أتؤدي حبيبة رسول الله^ه
 »⁽⁵⁾.

ولما بعث علي عماراً والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمار

(1) «كشف الغمة» (147/1).

(2) المصدر السابق (159/1).

(3) الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضائل
 أهل بيت النبي^ه» (4/1883) برقم (2425).

(4) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه برقم (5029) (3/128) والحديث ضعيف لإ
 رساله.

(5) أخرجه الترمذي في سنته كتاب «المناقب» باب «فضل عائشة» (5/707).

برقم (3888) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الألباني: «ضعيف الإسناد».

(2) فقال: «إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة»⁽¹⁾.
وفي رواية عنه: «ووالله إنها لزوجة نبيكم^أ في الدنيا والآخرة»

وقد استمرت علاقتها الحسنة رضي الله عنها مع علي رضي الله عنه ومع أولاده من بعده حتى إنهم سموها بعض بناتهم بأسمها، وقد شهدت بذلك كتب الإمامية الاثني عشرية⁽³⁾.

وما حصل من خلاف بينهم فإن الله تعالى قد غفر لهم بأمور كثيرة، منها الحسنات الماحية، واجتهادهم في موافقة الحق ومناصرتهم النبي^أ. فإن الصحابة قد نالوا الخير بالتوبة إلى الله وأكرمهم الله تعالى بقبولها.

[illegible]

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي^{هـ}» باب «فضل عائشة رضي الله عنها» (3772) «الفتح» (106/7).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الفتنة» باب (18) حديث رقم (71) «لفتح» (53/13).

(3) انظر: «إعلام الوری» للفضل بن الحسن الطبرسي (301) و«كشف الغمة» للإربلی (236/2).

(4) «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للبلاقلاني (69) وانظر: «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (389/2)..

(5) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الأنبياء» باب «قول الله تعالى: ث ه
 ه ب ه ث [آل عمران: 42]» برقم (3434) «الفتح» (6/471) وبرقم (3411) و
 (3433) و(3769) و(5418).

السب فما بالك بمن هو دونها في الفضل؟!
وقد قال تعالى: ﴿كَلِمَاتٌ كُتِبَتْ عَلَيْكَ فِيهَا فَتْرَةٌ مِّنْ يَوْمٍ تُنْفَخُ فِيهِ السُّمُومُ﴾ «واعملن بما ينزل الله تبارك وتعالى من الكتاب والسنة قاله قتادة وغير واحد»⁽¹⁾.
وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «واذكرن هذه النعمة التي خصصتن بها من بين الناس، أن الوحي ينزل في بيوتكن دون سائر الناس ، وعائشة الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما أولاهن بهذه النعمة وأحظاهن بهذه الغنيمة، وأخصهن من هذه الرحمة العظيمة فإنه لم ينزل على رسول الله ^ الوحي في فراش امرأة سواها، كما نص على ذلك صلوات الله وسلامه عليه. قَالَ بعض العلماء رحمهم الله: لأنه لم يتزوج بكرًا سواها، ولم ينم معها رجل في فراشها سواه ^ ورضي الله عنها فناسب أن تخص بهذه المزية وأن تفرد بهذه المرتبة العالية..»⁽²⁾.

(1) تفسير الطبري (205/17).

(2) «تفسير ابن كثير» (46/6).

ز - دعوى الإمامية الاثني عشرية ارتكاب عائشة رضي الله عنها الفاحشة:
 طهر الله تعالى نبيه ^٨ وطهر أزواجه وحفظهن من كيد الكائدين
 واختارهن أزواجاً له عليه الصلاة والسلام وقد قال سبحانه: ﴿وَوُؤْ
 فَالْقَدْحَ فِيهِنَّ قَدْحَ بِالنَّبِيِّ ^٩؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَوُؤْ
 وَلَمَّا رَمَى رَأْسَ الْنِّفَاقِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنْ سُلُولٍ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ
 الصَّدِيقَةِ الطَّاهِرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالْفَاحِشَةِ بِرَأْيِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا
 وَغَضِبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لانتهاك حرمة نبيه فبرأها من فوق سبع سماوات
 وتوعد من رماها بذلك بالوعيد الشديد في الدنيا والآخرة، تأكيداً على
 حرمة الخوض في عرض نبيه ^٩ وتنبههاً على علو منزلته، وانتهى الأمر
 بجلد الخائضين فيه وتوبتهم واعتذارهم إلى نبيهم ^٩ وزوجه الطاهرة
 العفيفة رضي الله عنها.

بعد ذلك بقرون يتكرر الأمر ويخرج الإمامية الاثنا عشرية عن الالتزام بما توعد الله به من خالف نهيه فيرمون عائشة - رضي الله عنها - بإفك آخر.

فزعموا أن قوله تعالى: ﴿كُذِّبَ كُذِّبَ﴾ [التحریم:10] مثل ضربه الله لعائشة وحفصة رضي الله عنهما.

وقد فسر بعضهم الخيانة في قوله تعالى «فخانتاهما» بارتكاب الفاحشة⁽¹⁾ والعياذ بالله.

قال مفسرهم القمي في تفسير هذه الآية «والله ما عنى بقوله «فخانتاهما» إلا الفاحشة، وليقيم الحد على عائشة⁽²⁾ فيما أتت في طريق البصرة، وكان طلحة يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قد أُلها فلان: لا يحل لك أن تخرجي من غير محرم، فزوجت نفسها من طلحة»⁽³⁾.

ووجه إقامة الحد عليها بحسب زعمهم أنها زوجت نفسها من
طلحة بعد رسول الله ^أ مع حرمة ذلك؛ فعائشة رضي الله عنها بحسب

(1) انظر: «الكافي» (402/2).

(2) في «تفسير القمي» (فلانة) بدلًا من عائشة، وهذا من باب «التقيّة» وقد صرح غيره باسمها.

(3) «تفسير القمي» (377/2) وانظر: «البرهان» (358/4) و«تفسير عبد الله

شیر» (338).

زعمهم ارتكبت الفاحشة، وتزوجت طلحة رضي الله عنه وهي في طريقها إلى البصرة، ولذا كان من الواجب، بحسب معتقدهم، أن يقام عليها الحد عند رجعة الأئمة وأعدائهم.

ولم يكتف الإمامية الاثنا عشرية بذلك بل نسبوا إليها رضي الله عنها أقوالاً وأفعالاً في غاية الخسة والبذاءة، فذكروا أن «عائشة جمعت أربعين ديناراً من الخيانة وفرقتها على مبغضي علي»⁽¹⁾.

وأنها زينت يوماً جارية كانت عندها، وقالت: «لعلنا نصطاد بها شاباً من شباب قريش بأن يكون شغوفاً بها»⁽²⁾. وغيرها مما افتروه عليها ويعجز القلم عن كتابته نعوذ بالله من الخذلان.

(1) «مشارك أنوار اليقين» لرجب البرسي (86).

(2) «الاحتجاج» للطبرسي (82).

ح - نقد دعوى الإمامية الاثني عشرية ارتكابها رضي الله عنها الفاحشة:
ولا شك في أن هذه المزاعم الشيوعية باطلة؛ فالله عز وجل لم
يضرب امرأة نوح وامرأة لوط مثلاً لعائشة وحفصة رضي الله عنهما بل
هو مثل ضربه الله تعالى للكافرين عموماً.
كما قال تعالى في أول الآية: كَذَبُوا كَذِبًا كَرِهَ اللَّهُ مُضَاهَاةَ
[التحریم:10].

لكن لما أرادوا تأييد باطلهم بكفرها وإثبات خيانتها حاشاها رضي الله عنها من ذلك، حصروا المثل المضروب بها وخصوها به.

مع أن الثابت في كتب أهل السنة أن الخيانة المضروبة في الآية هي الخيانة في الدين ^(١) وكما تقدم.

والقصة التي افترها الشيعة على عائشة رضي الله عنها وهي خروجها بلا محرم غير صحيحة لأمرين:

الأول: إِدْعَاؤُهُمْ أَنَّهَا خَرَجَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِدُونِ مُحَرَّمٍ، وَلَمَّا أُخْبِرَتْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ بِمَا مُحَرَّمٌ زَوْجَتِ نَفْسِهَا مِنْ طَلْحَةَ بِحَسَبِ زَعْمِهِمْ، يَبْطُلُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ وَجُمْهُورُ الشَّيْعَةِ، مِنْ أَنَّ ابْنَ أُخْتِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ مَعَهَا فِي السَّفَرِ، فَقَدْ رَوَتْ كَتَبَ الْإِمَامِيَّةُ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ هُوَ الَّذِي حَرَضَهَا عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى الْبَصْرَةِ وَحَرَّضَ أَبَاهُ عَلَى مُحَارَبَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَتَّى التَّقْيَا بِالْبَصْرَةِ وَأَرَادَ الزَّبِيرُ الْإِقْلَاعَ عَنِ الْحَرْبِ إِلَّا أَنَّ ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخَذَ يُلْحِقُ عَلَيْهِ حَتَّى عَادَ إِلَى حَرْبِهِ بِحَسَبِ زَعْمِهِمْ .⁽²⁾

الثاني: لم يذكر أحد أن عائشة رضي الله عنها زوجت نفسها من طلحة إلا كتب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، ورواية المبتدع لما يقوي بدعته ضعيفة عند أهل الحديث، لاسيما إذا تعارض مع الصحيح الثابت، فإن عائشة رضي الله عنها كانت من أشد الناس اتباعاً لأوامر الله تعالى وأوامر نبيه^٥ فلما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي فِي الْبَاقِ ثُمَّ يُعَبِّئُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحزاب: 53]. وقال رسوله^ص: «أما ترضين أن تكونين زوجتي في الدنيا والآخرة»⁽³⁾ وعلمت تحريم الزواج

(1) انظر: «تفسير الطبري» (112/23) و«تفسير ابن كثير» (171/8) و«فتح القدير» (255/5).

(2) انظر: «الاختصاص» للمفيد (119) و«شرح نهج البلاغة» لابن أبي كريد (67/2)، (170) (480/4).

(3) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (7095) (7/16) وقال محقق الكتاب:

من بعده.

وطلحة رضي الله عنه لم يرد عنه أنه تزوجها إلا في كتب الإمامية الاثني عشرية. والرواية التي زعموها أنه قال: «لو توفي رسول الله^أ لتزوجت عائشة»⁽¹⁾، ضعيفة مدارها على الكلبي وهو شيعي، ثم كيف يقر الإمامية الاثنا عشرية بتحريمهن رضي الله عنهن على الناس ويقولون بأنهن لسن أمهات للمؤمنين؟! فإما أن يجوز نكاهن للمؤمنين وأنهن لسن أمهات لهم، وإما أن يقرنوا بكونهن أمهات للمؤمنين.

ولا شك أن قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زُجَرَ آبَائِكُمْ مَا كَانَ بَيْنَ أَبْنٍ وَأَبِيٍّ ذَلِيلٌ بِكُفْرَانٍ وَلَئِن لَّمْ يَكُنِ ابْنُ زَوْجِكُمْ وَالِيًّا لَّكُمَا فَاصْطَبِذُوا عَلَاقَةً لَّكُمُ الْمَرْثَةُ بِمَا كُنْتُمْ تُعْمَلُونَ﴾ [الأحزاب: 57] وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زُجَرَ آبَائِكُمْ مَا كَانَ بَيْنَ أَبْنٍ وَأَبِيٍّ ذَلِيلٌ بِكُفْرَانٍ وَلَئِن لَّمْ يَكُنِ ابْنُ زَوْجِكُمْ وَالِيًّا لَّكُمَا فَاصْطَبِذُوا عَلَاقَةً لَّكُمُ الْمَرْثَةُ بِمَا كُنْتُمْ تُعْمَلُونَ﴾ [الأحزاب: 58] منطبق على من قذفها؛ لأن في قذفها إيذاء لله تعالى، فقد برأها سبحانه من فوق سبع سماوات وهؤلاء الشيعة يقذفونها بما برأها الله منه فقذفها «كيفما كان بوجب تكذيب الله تعالى في إخباره عن تبرئتها عما يقول القاذف فيها»⁽²⁾ «ومن كذب الله فقد كفر»⁽³⁾.

وإيذاء لرسوله عليه الصلاة والسلام في اتهامه في عرضه. وإيذاء لزوجها عائشة رضي الله عنها في قذفها، وهي امرأة مؤمنة غافلة.

فسب عائشة رضي الله عنها وقذفها خروج عن الدين لأنه تكذيب بالقرآن، فإن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زُجَرَ آبَائِكُمْ مَا كَانَ بَيْنَ أَبْنٍ وَأَبِيٍّ ذَلِيلٌ بِكُفْرَانٍ وَلَئِن لَّمْ يَكُنِ ابْنُ زَوْجِكُمْ وَالِيًّا لَّكُمَا فَاصْطَبِذُوا عَلَاقَةً لَّكُمُ الْمَرْثَةُ بِمَا كُنْتُمْ تُعْمَلُونَ﴾ [النور: 17]. قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: «من قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف، وقد حكي الإجماع على هذا غير

«إسناده صحيح» وأخرجه الحاكم في مستدركه (10/4) وقال: «الحديث حسن، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(1) «عين العبرة في غبن العترة» لأحمد آل طاوس (47).

(2) «رسالة في الرد على الرافضة» لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (24، 25).

(3) المصدر السابق، والموضع نفسه.

(4) أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد الفراء، أبو الحسين القاضي أبو علي، برع في الفقه وأفتى وناظر، ولد سنة (451) وتوفي سنة (526)، وله مصنفات كثيرة منها: «المجموع في الفروع» و«المفردات في الفقه» وانظر ترجمته: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (391/1) وما بعدها و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (399/2).

واحد وصرّح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم»⁽¹⁾.

فقد روي عن الإمام مالك رحمه الله أن من سب أبا بكر جلد، ومن سب عائشة قتل، قيل له: لم؟ قال: «من فعلها فقد خالف القرآن، لأن الله

تعالى قال: ﴿وَوُحِّىَ بِهِ بِمَا تُحْسِنُ الْعَمَلُ ۚ﴾ [النور: 17].

وروي عن محمد بن زيد بن علي بن الحسين ⁽³⁾ أنه «لما قدم عليه رجل من العراق فذكر عائشة بسوء فقام إليه بعمود فضرب به دماغه فقتله، ف قيل له: هذا من شيعتنا ومن بني ⁽⁴⁾ الآباء فقال: هذا سمى جدي ⁽⁵⁾

قرنان (5)، ومن سمى جدى قرنان استحق القتل» (6).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن رمى عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه فقد مرق من الدين...» (7).

وقال ابن حجر الهيتمي ⁽⁸⁾ - رحمه الله - بعدما ذكر حديث الإفك: «عُلِمَ من حديث الإفك المشار إليه أن من نسب عائشة إلى الزنا كان كافراً. وقد صرح بذلك أئمتنا وغيرهم؛ لأن في ذلك تكذيب النصوص القرآنية، ومكذبها كافر بإجماع المسلمين، وبه يعلم القطع بكفر كثير من غلاة الروافض؛ لأنهم ينسبونها إلى ذلك، قاتلهم الله أنى يؤفكون» ⁽⁹⁾.

(1) «الصارم المسلول» (571).

(2) «تفسير ابن كثير» (32/6).

(3) محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأبو عبد الله الهاشمي كان من أفصح رجال بني هاشم لساناً وبيئاً.

(4) یعنی به: النبی[ؐ].

(5) قرآن: لم أعثر على معناه في كتب المعاجم واللغة.

(6) «الصارم المسلول» (566).

(7) «المصدر السابق» (568).

(8) أحمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، أبو العباس، فقيه ، من علماء بلاد مصر، ولد سنة (909) وتوفي سنة (974) بمكة. له مؤلفات منها: «تحفة المحتاج لشرح المنهاج» و«الإمداد في شرح الإرشاد للمقري». انظر ترجمته: «الأعلام» للزركلي (2233/1).

(9) «الصواعق المحرقة» لابن حجر الهيتمي (101).

فقدفها « الآن فهو كفر وارتداد، ولا يكفي فيه الجلد؛ لأنه تكذيب لسبع عشرة آية من كتاب الله عز وجل كما مر فيقتل ردة؛ وإنما اكتفى بجلدهم أي من قذفها في زمنه مرة أو مرتين لأن القرآن ما كان أنزل في أمرها فلم يكذبوا القرآن، وأما الآن فهو تكذيب للقرآن، أما نتأمل في قوله تعالى: **وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ** (1) **الَّذِينَ كَفَرُوا** لا السيف وضرب العنق».

(1) «رسالة في الرد على الرافضة» (25).

ط - دعواهم استحقاقها اللعن رضي الله عنها

اللعن و السب والشتم للصحابة وأقرب الناس للنبي ^{هـ} هو معتقد الإمامية الاثني عشرية، وقد تقدم بيان حكمهم على كبار الصحابة ودعواهم استحباب لعنهم وسبهم والحكم بتكفيرهم. ولم يقتصر الأمر عليهم، بل تناول أزواجه عليه الصلاة والسلام وخاصة أحب أزواجه إليه. فادعوا أن عائشة رضي الله عنها مستحقة للعن واستدلوا بما نسبوه كذباً إلى النبي ^{هـ} من قوله لعلي رضي الله عنه: «يا علي، من أحبك ووالاك سبقت له الرحمة، ومن أبغضك وعاداك سبقت له اللعنة». وعائشة رضي الله عنها عندهم ممن يبغض علياً رضي الله عنه ويعاديه، ولذا فهي تستحق اللعن بحسب زعمهم ⁽¹⁾.

والسبب الذي يمكن أن يجمع جميع الصحابة تحت معتقد التبرؤ عند الإمامية الاثني عشرية هو ارتباطهم بقضية الخلافة وأحداث معركتي الجمل وصفين، أو اغتصاب حق الإمامة كما يدعون. وقد بلغ من شدة حقدهم عليها رضي الله عنها أن لقبوها بألقاب سيئة، فأبدلوا لقبها بـ «أم المؤمنين» بلقب: «أم الشرور» ⁽²⁾ وبـ «الشیطانة» ⁽³⁾ وزعموا أن أهل السنة هم من لقبها بأم المؤمنين. وأنها «ناصبية» نصبت العداء لآل البيت ⁽⁴⁾.

وفي هذا معاندة لله تعالى الذي أكرم نساء نبيه ^{هـ} بلقب أمهات المؤمنين، فحازت كل واحدة منهن هذا الشرف العظيم. فبدلاً من تعظيمها وإنزالها منزلتها والاعتراف بمكانتها نالوا منها بألوان القدح والذم.

ووصفوها بسيئ الأوصاف ففي كتاب «سبعة من السلف» عقد مؤلفه فيه عدة أبواب ملأها بالسب والذم فقال: «في بيان ما يختص بعائشة وفيه أبواب:

229 1- باب في سوء أدب عائشة مع النبي ^{هـ} وسوء تعبيرها

للرؤيا.

(1) انظر: «الخصال» (2/ 556).

(2) انظر: «الصراط المستقيم» (3/ 161).

(3) انظر: المصدر السابق (3/ 135).

(4) «النصب والنواصب» لمحسن المعلم (337).

- 233 2- باب في شدة حسد عائشة وبخلها.
- 337 3- باب في احتيال عائشة مع النبي ^أ.
- 240 4- باب أن عائشة تحدث الرجال بما جرى بينها وبين النبي ^أ مما يقبح ذكره.
- 245 5- باب في الأباطيل التي تنسبها عائشة إلى النبي ^أ.
- 250 6- باب أن عائشة تبغض علياً وتحسده وقد سرت بقتله.
- 253 7- باب أن فاطمة عليها السلام أوصت أنها إذا ماتت لا تدخل عليها عائشة ولا غيرها.
- 255 8- باب أن الله ورسوله قد أمرا نساء النبي ^أ بلزوم البيت.
- 258 9- باب في نهى النبي ^أ عائشة عن قتال علي عليه السلام.
- 262 10- باب في إخبار النبي ^أ أن الفتنة ورأس الكفر من بيت عائشة.
- 263 11- باب أن عائشة قد ندمت على خروجها على علي عليه السلام وتمنت أن تكون جيفة ملقاة» ⁽¹⁾.

(1) «سبعة من السلف» لمرتضى الحسيني الفيروزآبادي (163-227).

ي - الرد على دعواهم استحباب لعن عائشة وسبها رضي الله عنها

نهى النبي ^{هـ} عن سيئ الأخلاق والنطق بها حتى مع أشد الناس كفراً فقال «ليس المؤمن بطعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء» ⁽¹⁾. وقال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ⁽²⁾. وقال: «أقربكم مني منزلة أحاسنكم أخلاقاً» ⁽³⁾.

وقد تواتر حب النبي ^{هـ} لها وثبت من طرق عدة أنها زوجه في الدنيا والآخرة.

فعن عائشة رضي الله عنها أن جبريل عليه السلام جاء بصورتها في خرقة حرير خضراء إلى النبي ^{هـ} فقال: «إن هذه زوجتك في الدنيا والآخرة» ⁽⁴⁾.

فإذا كانت زوجته في الدنيا والآخرة، فكيف تستحق السب والطعن ويحكم عليها بالكفر وبأنها من أهل النار؟ ولما سئل عليه الصلاة والسلام: «أي الناس أحب إليك؟ قال: (عائشة)» ⁽⁵⁾.

فكيف يمكن أن يحب النبي ^{هـ} كافرة أو مستحقة للعن؟ وقد أمر النبي ^{هـ} ابنته فاطمة رضي الله عنها أن تحب عائشة رضي الله عنها، فابتدأها بسؤاله عليه الصلاة والسلام لها: «أي بنية! أأست تحبين ما أحب؟» فقالت: بلى. قال: «فأحبي هذه» ⁽⁶⁾ وأشار إلى عائشة.

(1) تقدم تخريجه ص (263).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الإيمان»، باب «خَوْفُ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ»، حديث رقم (48).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «أَبْوَابُ الْبِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ^{هـ}»، باب «مَا جَاءَ فِي مَعَالِي الْأَخْلَاقِ» حديث (2018).

(4) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «المناقب» باب «فضل عائشة رضي الله عنها» برقم (3880) (704/5) وقال: «هذا حديث حسن غريب» وقال الألباني: «صحيح».

(5) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي ^{هـ}» قول النبي ^{هـ}: «لو كنت متخذاً خليلاً» برقم (3662) «الفتح» (18/7) وبرقم (4358).

(6) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «من فضائل عائشة

ونهي أم سلمة رضي الله عنها عن إيدائه في عائشة رضي الله عنها بقوله: «يا أم سلمة، لا تؤذيني في عائشة، فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها»⁽¹⁾.

ولما سئل الإمام أحمد - رحمه الله - عن يشتتم أبا بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم قال: «ما أراه على الإسلام»⁽²⁾.

ويقول الإمام ابن حزم - رحمه الله - مبيئاً مكانة الصحابة رضوان الله عليهم: «وكلهم عدل إمام فاضل، فرض علينا توقييرهم وتعظيمهم، وأن نستغفر لهم ونحبهم، وتمرة يتصدق بها أحدهم أفضل من صدقة أحدا بما يملك، وجلسة من الواحد منهم مع النبي ^أ أفضل من عبادة أحدا دهره كله»⁽³⁾.

فأهل السنة يتولون جميع الصحابة ويقفون منهم موقف الوسط بـ لا إفراط ولا تفريط.

يقول الإمام الطحاوي⁽⁴⁾ - رحمه الله -: «ونحب أصحاب رسول الله ^أ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بالخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»⁽⁵⁾.

ويقول ابن أبي العز الحنفي⁽⁶⁾ في شرحه لكلام الإمام الطحاوي: «قوله: ولا يفرط في حب أحد منهم» أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد

رضي الله عنها» حديث رقم (2442) (1891/4).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل أصحاب النبي ^أ» باب «فضائل عائشة رضي الله عنها» برقم (3775) «الفتح» (107/7).

(2) «السنة» للخلال (557/2).

(3) «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (89/5).

(4) أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي، أبو جعفر، كان إماماً فقهياً ورعاً بصيراً بـ التصنيف، محدث الديار المصرية وفقهها في زمانه. توفي سنة (321). انظر ترجمته: «السير» (27/18) و«الشذرات» (311/2).

(5) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (689/2).

(6) صدر الدين علي بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الصالحي اشتغل قديماً بالعلم، ومهر ودرس وأفتى وخطب ثم ولي القضاء توفي سنة (792). انظر ترجمته: «الشذرات» (326/3).

منهم كما تفعل الشيعة فنكون من المعتدين...

«ولا نتبرأ من أحد منهم» كما فعلت الرافضة فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي: لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأهل السنة يوالونهم كلهم وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُونُوا سُلُوكًا لَكُمْ وَهَؤُلَاءِ سُلُوكًا لَكُمْ﴾ [البقرة: 175].⁽¹⁾

قال الإمام القحطاني⁽²⁾ في نوبته المشهورة مبيئاً فضل عائشة رضي الله عنها ومكانتها من النبي^أ:

«أكرم بعائشة الرضا من حرة	بكر مطهرة الإزار حصان
هي زوج خير الأنبياء وبكره	وعروسه من جملة النسوان
هي عرسه هي أنسه هي إلفه	هي حبه صدقاً بلا إدهان
أوليس والدها يصافي بعلمها	وهما بروح الله مؤتلفان» ⁽³⁾

رضي الله عنها وعن جميع أمهات المؤمنين.

ومن بركتها رضي الله عنها أنها كانت السبب في نزول آية التيمم فعنها رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فضاعت «فأقام رسول الله^أ على الناس وأقام الناس معه، وليسوا على ماء فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله^أ والناس ليسوا على ماء وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر ورسول الله^أ واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله^أ والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فقالت عائشة: فعاتبني أبو بكر، وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله^أ على فخذي، فقام رسول الله حين أصبح على غير ماء، فأنزل الله آية التيمم فتيمموا، فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر.

(1) «شرح العقيدة الطحاوية» (697/2).

(2) عبدالله بن محمد بن عبدالله الأندلسي القحطاني المالكي، أبو محمد، كان فقيهاً حافظاً، جمع تاريخاً لأهل الأندلس، توفي سنة (383). انظر

ترجمته: «تاريخ مدينة دمشق» (270/53).

(3) «نونية القحطاني» (14).

قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فأصبنا العقد تحته» (1).
وأما قولهم وتلقيهم عائشة رضي الله عنها بأنها «أم الشرور» و
«الشیطانة» فإنه يبين ما هم عليه من حقد وما تخفي صدورهم أكبر.
فإن الله تعالى سماها أم المؤمنين قال تعالى: ﴿ثَوِّثْ وَثَرًا وَقَدْ حَازَتْ
كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ أَزْوَاجِهِ بِهَذَا الشَّرَفِ الرَّفِيعِ﴾.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رادًا على من زعم أن لقب
أم المؤمنين من وضع أهل السنة فسموها بذلك ولم يسموا غيرها فقال -
رحمه الله -: «من المعلوم أن كل واحدة من أزواج النبي ^أ يقال لها أم
المؤمنين: عائشة، وحفصة، وزينب بنت جحش، وأم سلمة، وسودة بنت
زمعة، وميمونة بنت الحارث الهلالية، وجويرية بنت الحارث المصطلقية،
وصفية بنت يحيى بن أخطب الهارونية رضي الله عنهن، وقد قال الله
تعالى: ﴿ثَوِّثْ وَثَرًا وَقَدْ حَازَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ أَزْوَاجِهِ بِهَذَا الشَّرَفِ الرَّفِيعِ﴾ [الأحزاب: 6] وهذا أمر معلوم للأئمة علمًا عامًا.
وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موته ^أ على غيره، وعلى
وجوب احترامهن، فهن أمهات المؤمنين في الحرمة والتحريم» (2).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «التيمم» الباب رقم (1) برقم (334)
«الفتح» (431/1) وبرقم (336، 3672، 3773، 4583، 4607، 5164، 5250،
5882، 6844، 6845).

(2) «منهاج السنة» (198/2).

ك - دعواهم دخول عائشة رضي الله عنها النار

بعد أن حكم الإمامية الاثني عشرية بكفر عائشة رضي الله عنها في الدنيا رأوا أنه من الضروري بيان حالها في الآخرة ليكتمل لهم ما يتمنون، فزعموا أنها في الآخرة من أهل النار.

واستدلوا بأحاديث مكذوبة مصنوعة عن النبي ^{هـ} أنه قال لعائشة رضي الله عنها: «أما تستحين أن تحاربي من رضي الله عنه، إنه عهد إلي أنه من خرج على علي فهو من أهل النار» ⁽¹⁾.

وأيدوا ذلك بقول أم أوفى العبدية ⁽²⁾ لها: «ما تقولين فيمن قتلت ابناً لها؟ قالت: في النار. قالت: فيمن قتلت عشرين ألقاً من أولادها؟ فقالت: خذوا بيد عدوة الله» ⁽³⁾.

وعلقوا على هذه القصة المكذوبة بقولهم: «وهذا شأن المجبرين إذا أعجزهم الخطاب أمروا بالعذاب ^{ز ع ز [الأنبياء: 68]} ^{ث پ پ پ پ پ} ⁽⁴⁾ [النحل: 56].. إلخ» ⁽⁴⁾.

فكل من قال بإمامة الأئمة الاثني عشرية وجب عليه أن يعتقد بكفر عائشة رضي الله عنها واستحقاقها النار. وزعموا أنه: «مما يدل على إمامة أئمتنا الاثني عشر أن عائشة كافرة مستحقة النار، وهي مستلزمة لأحقية مذهبنا وأحقية أئمتنا الاثني عشر، وكل من قال بإمامة الاثني عشر قال باستحقاقها اللعن و العذاب» ⁽⁵⁾.

(1) «الصراط المستقيم» (162/3).

(2) لم أعثر على ترجمتها.

(3) «الصراط المستقيم» (166/3) وانظر: «شرح إحقاق الحق» للمرعشي (411/32) و«أحاديث أم المؤمنين» لمرتضى العسكري (363/1). وقد زعموا أنه ما أهرق دم إلا وإثم ذلك في عنقها وعنق طلحة والزبير انظر: «دلائل الإمامية» لابن رستم الطبري (121).

(4) «الصراط المستقيم» (166/3).

(5) «الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين» لمحمد بن حسين النجفي القمي (615).

ل - الرد على دعواهم دخولها النار رضي الله عنها

ويرد على قولهم: إنها من أهل النار أن النبي ^أ بشرها بالجنة في قوله: «إن هذه زوجتك في الدنيا والآخرة»⁽¹⁾. ولا شك أن في سبهم لها وتكفيرهم وزعمهم أنها من أهل النار مخالفة لرسول الله ^أ ولإمامهم علي رضي الله عنه الذي يدعون أنهم يوالونه. إن في قولهم بكفرها وأنها من أهل النار إيذاء لها، وإيذاؤها إيذاء لرسول الله ^أ. وكيف تكون من أهل النار وقد روي أنها زوجته في الدنيا والآخرة أيضا؟!

(1) تقدم تـخريجه ص(510).

المبحث الثاني
موقف الإمامية الاثني عشرية من أبناء النبي^أ

المطلب الأول

موقف الإمامية الاثني عشرية من أبناء النبي ^أ

أقر فريق من الإمامية الاثني عشرية بوجود أبناء للنبي ^أ، وهم عبد الله والقاسم وإبراهيم، إلا أنهم لم يثبتوا كونهم من آل البيت، فلم يعترفوا بحقهم ومكانتهم، وقدموا عليهم الحسن والحسين مع أنهم أبناء النبي ^أ مباشرة، لكن لما كان التفريط في الصحابة منهمجهم، والإفراط في أبناء علي رضي الله عنه والمغالاة فيهم أصلاً من أصولهم أنكروا حق غيرهم حتى وإن كانوا أبناءً للنبي ^أ.

فنسبوا إلى ابن عباس كذباً أنه قال: «كنت عند النبي ^أ وعلى فخذة الأيسر إبراهيم، وعلى فخذة الأيمن الحسين بن علي، وهو تارة يقبل هذا، وتارة يقبل هذا، إذ هبط جبريل بوحى من رب العالمين، فلما سرى عنه قال: أتاني جبريل من ربي فقال: يا محمد، إن ربك يقرأ عليك السلام ويقول: لست أجمعهما فافد أحدهما بصاحبه، فنظر النبي ^أ إلى إبراهيم فبكى، ونظر إلى الحسين فبكى، وقال: إن إبراهيم أمه أمة، ومتى مات لم يحزن عليه غيري، وأم الحسين فاطمة، وأبوه علي ابن عمي لحمي ودمي، ومتى مات حزنت ابنتي وحزن ابن عمي وحزنت أنا عليه، وأنا أؤثر حزني على حزنهما، يا جبريل، اقبض إبراهيم فديته للحسين، قال: فقبضه بعد ثلاث فكان النبي ^أ إذا رأى الحسين مقبلاً قبله وضمه إلى صدره ورشف ثناياه وقال: فديت من فديته بابني إبراهيم» (1).

فهذه هي منزلة أبناء النبي ^أ عند الإمامية الاثني عشرية الذين زعموا أنهم يتولون النبي ^أ وآل بيته، فالحسين أفضل من إبراهيم رضي الله عنهما وبالتالي استحق أن يفدى، وفي هذا إثبات أن الحسين، وهو من أبناء علي رضي الله عنه أفضل من ابن النبي ^أ، فنسل علي رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية أفضل من نسل النبي ^أ؛ ولذا كانوا هم آل البيت دون غيرهم.

(1) انظر: «إثبات الوصية» للمسعودي (175).

المطلب الثاني

الرد على موقف الإمامية الاثني عشرية من أبناء النبي

٨

منهج الإمامية الاثني عشرية في آل البيت إما الإفراط أو التفريط، وقد تبين مما تقدم أنهم يرون خروج كل أبناء وبنات النبي^٨ من آل البيت وقصر هذا المصطلح على أصحاب الكساء الخمسة، وبالتالي فإن أبناءه وبناته عليه الصلاة والسلام ليسوا من آل البيت، فيتناولهم التكفير و الطعن والانتقاد.

وقد تقدم من رواياتهم السابقة تفضيل الحسين رضي الله عنه على إبراهيم بن النبي^٨، وأن إبراهيم فداه بنفسه، واختار النبي^٨ قبضه لابنه علي الحسين؛ لأن الحسين عند الإمامية الاثني عشرية من آل البيت فهو ابن علي رضي الله عنه.

وبهذا تبين أن المراد بآل البيت هم ذرية علي رضي الله عنه، لا آل بيت النبي^٨. ولو كانوا يريدون بهم آل بيت النبي^٨ لضموا في تعريفهم لهم أزواجه وأبنائه وبناته، مثلما ضموا في التعريف أبناء علي وزوجه فاطمة رضي الله عنهم.

ومن المعلوم أن ابن النبي أفضل من ابن بنته فإنه منتسب إليه مباشرة حتى وإن كان ابن أمة، بينما ابن البنت بخلاف ذلك. والرواية التي يستشهدون بها على فضل الحسين رواية ضعيفة مكذوبة لم ترد إلا في كتب الإمامية الاثني عشرية.

المطلب الثالث

موقف الإمامية الاثني عشرية من بنات النبي ^أ

تقدم أن الإمامية الاثني عشرية يرون أن آل البيت هم أصحاب الكساء الخمسة، وأضاف إليهم بعضهم الأئمة الاثني عشرية، ولم يدخل أحد منهم بنات وأبناء النبي ^أ إلا فاطمة رضي الله عنها.

وهذا مخالف للغة والأصطلاح كما تقدم.

فإن الآل يضم الولد والزوج في الأصل.

لكن الشيعة الإمامية الاثني عشرية وقفوا تجاه بنات النبي ^أ، خلا فاطمة رضي الله عنها على قولين:

القول الأول: إنكار أن يكون للنبي ^أ بنات سوى فاطمة رضي الله عنها. فزينب ورقية وأم كلثوم لسن من بناته عليه الصلاة والسلام ولا من ولد خديجة رضي الله عنها وإنما دخلت الشبهة على أهل السنة لقلة معرفتهم بالأنساب. وإنما هما (زينب ورقية) ابنتان من قرابة خديجة تربتا في حجرها وحجر رسول الله ^أ (1).

وأشاروا إلى أن رقية وأم كلثوم اللتين تزوجهما عثمان رضي الله عنه لم تكونا ابنتي رسول الله ^أ بل هم ابنتا أخت خديجة (2).

وهناك من زعم أنهما أي - رقية وأم كلثوم - ابنتا خديجة من زوجها الأول «فلما تزوجت النبي ^أ صارتا في حجره والعرب تسمي الربيبة ابنة فنسبهما إليه بذلك لا بالولادة» (3).

وأيدوا ذلك بما: «ذكر المؤرخون أن للنبي أربع بنات، ولدى التحقيق في النصوص التاريخية لم نجد دليلاً على ثبوت بنوة غير الزهراء عليها السلام منهن؛ بل الظاهر أن البنات الأخريات كن بنات خديجة من زوجها الأول قبل محمد ^أ» (4).

لكن منهم من أنكر وجود رقية وأم كلثوم أصلاً، وأن وجودهما من

(1) انظر: «الاستغاثة في بدع الثلاثة» للكوفي (76-64/1) ويريد بالثلاثة الخلفاء الراشدين أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم و«إحقاق الحق» للتستري (250، 251) و«الأنوار النعمانية» للجزائري (81/1).

(2) «عقائد الإمامية» للزنجاري (43/3).

(3) «الصراط المستقيم» (83/3) و«البرهان» (463/4، 464).

(4) «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية» (27/1) نقلًا عن «الشيعة وأهل البيت» لإحسان إلهي ظهير (268).

صنع الوضاعين فهم من أضافوهما إلى النبي ^أ وزعموا زواجهما من عثمان رضي الله عنه ⁽¹⁾.

القول الثاني: التسليم بأن للنبي ^أ أربع بنات وهن زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة.

فيروون عن جعفر الصادق أنه نسب إلى النبي ^أ قوله: «إن خديجة رحمها الله ولدت مني طاهراً وهو عبد الله وهو المطهر، وولدت مني القاسم وفاطمة ورقية وأم كلثوم وزينب» ⁽²⁾ وصرح بذلك عدد من علمائهم ⁽³⁾.

إلا أنهم حاولوا التلبيس وإبطال كونهن تزوجن من عثمان وأبي العاص رضي الله عنهما ليتوافق مع معتقدهم الباطل؛ وهو تكفيرهم لهن ونفي أن يكون عثمان رضي الله عنه قد صاهر النبي ^أ.

(1) انظر: «سيرة الأئمة الاثني عشر» لهاشم معروف الحسيني (76-66/1).

(2) «الخصال» للصدوق (404/2).

(3) انظر: «مروج الذهب» للمسعودي (398/2) و«تفسير العياشي» (207/1) و«أعلام الوري» (146).

المطلب الرابع الرد على موقف الإمامية الاثني عشرية من بنات النبي^أ

الثابت في كتب السنة الصحيحة أن للنبي^أ من الولد القاسم ثم أربع بنات وهن زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة. ثم ولد له عبد الله، وهل هو الطيب و الطاهر، أو هما غيره على قولين، والصحيح أنهما لقبان له. وهؤلاء كلهم من خديجة رضي الله عنها، ولم يولد له من زوجة غيرها⁽¹⁾.

وولد له إبراهيم من سريته مارية القبطية⁽²⁾ سنة ثمان ومات طفلاً⁽³⁾.

وكلهم توفوا قبل وفاة النبي^أ إلا ابنته فاطمة فإنها توفيت بعده بستة أشهر. وجميعهم عند أهل السنة من آل البيت، ولهم ما لآل البيت من الاحترام والتقدير والاعتراف بحقهم، فهم صحابة وأبناء لرسول الله^أ وآل بيته.

فكانت زينب تحت أبي العاص، ورقية تحت عتبة⁽⁴⁾ بن أبي لهب وأختها أم كلثوم تحت عتيبة⁽⁵⁾ بن أبي لهب فلما نزلت رُذِّدَتْ رُزَّزَ [المسد:1] قال: لهما أبوهما لهب وأمهما حمالة الحطب⁽⁶⁾ فارقا ابنتي محمد،

(1) «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (16) و انظر: «زاد المعاد» (103/1) و «مجمع الزوائد» (217/9).

(2) مارية بنت شمعون القبطية رضي الله عنها أهداها المقوقس القبطي حاكم الإسكندرية ومصر إلى النبي^أ سنة سبع للهجرة. توفيت سنة (16) ودفنت بالبقيع. انظر ترجمتها: «الإصابة» (391/4).

(3) «جمهرة أنساب العرب» (16) وانظر: «زاد المعاد» (103/1).

(4) عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلب ابن عم النبي^أ أسلم هو وأخوه معتب يوم الفتح، فسر النبي^أ بإسلامهما ودعا لهما وشهدا معه حنيناً والطائف، ولم يخرجوا من مكة، انظر ترجمته: «الاستيعاب» (177/2) و «الإصابة» (448/2) و (423/3).

(5) عتيبة بن أبي لهب بن عبد المطلب ابن عم النبي^أ، مات كافراً حيث دعا عليه النبي^أ بأن يسلط الله عليه كلباً، فعدا عليه أسد فقضم رأسه فقتله. انظر: «الذرية الطاهرة» للدولابي (57) و «مجمع الزوائد» (18/6، 19).

(6) أم جميل، أروى بنت حرب بن أمية أخت أبي سفيان. انظر: «تفسير ابن كثير»

وقال أبو لهب: رأسي من رأسيكما حرام إن لم تفارقا ابنتي محمد ففارقاهما»⁽¹⁾.

وقد أبدل الله عثمان رضي الله عنه بهما فتزوج رقية رضي الله عنها، وهاجرت معه إلى الحبشة وكانت وفاتها يوم بدر في السنة الثانية من الهجرة.

يقول ابن كثير رحمه الله: «وماتت رقية ورسول الله ^أ بدر، ولما قدم زيد بن حارثة بالبشارة وجدهم قد ساووا عليها التراب، وكان عثمان قد أقام عندها يمرضها فضرب له رسول الله ^أ بسهمه وأجره»⁽²⁾. ثم تزوج بعدها أم كلثوم بنت النبي ^أ.

«وكان عثمان رضي الله عنه إذ توفيت رقية قد عرض عليه عمر بن الخطاب حفصة ابنته ليتزوجها فسكت عثمان عنه لأنه قد سمع رسول الله ^أ يذكرها فلما بلغ ذلك رسول الله ^أ قال: (ألا أدل عثمان على من هو خير له منها وأدلها على من هو خير لها من عثمان) فتزوج رسول الله ^أ حفصة وزوج عثمان أم كلثوم»⁽³⁾.

وقد توفيت رضي الله عنها سنة تسع من الهجرة وصلى عليها النبي ^أ وكفي لها منقبة وفضيلة أن دعا لها بالرحمة والمغفرة في صلاته عليها»⁽⁴⁾.

وأما فاطمة رضي الله عنها وهي أصغر بنات النبي ^أ على أحد الأقوال فقد تزوجها علي رضي الله عنهما، وقال عنها النبي ^أ: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»⁽⁵⁾.

وقال ^أ: «حسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية امرأة فرعون»⁽⁶⁾.

(515/8).

(1) «الطبقات» (36/8) و«السير» (251/2).

(2) «البداية والنهاية» (256/5) وانظر: «الطبقات» (36/8).

(3) «الاستيعاب» (464/4).

(4) انظر: «العبر» للذهبي (9/1) و«الإصابة» (366/4).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضائل قرابة الرسول ^أ» حديث رقم (4173) «الفتح» (78/7).

(6) أخرجه الترمذي في سنته كتاب «المناقب بفضل خديجة» باب «فضل خديجة

لكن أهل السنة لا يرفعونها إلى مرتبة فوق مرتبة الصحبة؛ بل يعترفون بمكانتها التي فضلها بها النبي ^أ ولا يدعون لها العصمة. والإمامية يخصوصونها من دون أخواتها بأنها من آل البيت. وقد اعترف بحقها الصحابة، وأمّهات المؤمنين رضي الله عنهم، فعن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا ذكرت فاطمة بنت النبي ^أ قالت: «ما رأيت أحداً كان أصدق لهجة منها إلا أن يكون الذي ولدها» ^(١). وفي هذا منقبة لها رضي الله عنها فقد وصفتها أم المؤمنين رضي الله عنها بأنها كانت أشبه الناس بالنبي ^أ في هيئته وطريقته ولهجته.

رضي الله عنها» حديث رقم (3778) (703/5) وقال الترمذي: «حديث صحيح» وقال الألباني: «صحيح».

(1) «المستدرک» (160/3، 161) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم

ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

المبحث الثالث
موقف الإمامية الاثني عشرية من علي وأبنائه
رضي الله عنهم

المطلب الأول

موقف الإمامية الاثني عشرية من علي وأبنائه رضي الله عنهم

يزعم الإمامية الاثنا عشرية أنهم يتولون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبنائه وآل بيته، وقد عادوا الصحابة حتى حكموا عليهم بالكفر لتوليتهم الخلافة قبله بعد نص النبي ^أ على إمامته من بعده، وأنه استخلفه وفرض طاعته ⁽¹⁾.

فإن من أنكر إمامته بعد النبي ^أ كان كمن أنكر نبوة النبي ^أ ؛ بحسب زعمهم.

فيروون كذباً عن النبي ^أ أنه قال: «من أنكر إمامة علي من بعدي كان كمن أنكر نبوتي في حياتي، ومن أنكر نبوتي كان كمن أنكر ربوبية ربي عز وجل» ⁽²⁾.

فإنكار إمامة علي رضي الله عنه كإنكار نبوة النبي ^أ ، وبالتالي فإن منكرها كافر وخالد في النار، لا ينفعه صوم ولا صلاة. وقد علل ابن أبي الحديد ذلك بقوله: «لأن المعرفة بذلك من الأصول الكلية التي هي أركان الدين» ⁽³⁾.

فلا ينفع الإقرار بالتوحيد مع جحد إمامة علي؛ حيث فسروا قوله تعالى: رُؤُوفٌ وَوُؤُؤٌ يَّيُّ [البقرة: 209] «عن السلم والإسلام الذي تمامه باعتقاد ولاية علي عليه السلام لا ينفع الإقرار بالنبوة مع جحد إمامة علي عليه السلام، كما لا ينفع الإقرار بالتوحيد مع جحد النبوة» ⁽⁴⁾.

ويعتقدون أنه أفضل البشر وأن من شك في ذلك فقد كفر، فرووا كذباً عن النبي ^أ أنه قال: «علي خير البشر ومن أبى فقد كفر» ⁽⁵⁾.

(1) انظر: «بحار الأنوار» (279/37).

(2) «أمالى الصدوق» (39).

(3) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (373/18).

(4) «تفسير الإمام العسكري، المنسوب إلى الإمام العسكري» (629) وانظر: «بحار الأنوار» (110/36).

(5) «الصراط المستقيم» (68/2) و«بحار الأنوار» (306/26) و«كتاب الأربعين» لمحمد طاهر القمي (456)، (507) والحديث ضعيف قال الخطيب البغدادي: «هذا حديث منكر لا أعلم رواه سوى العلوي بهذا الإسناد وليس ثابتاً» «تاريخ بغداد»

لكن المتأمل في كتب القوم يجد أنهم يكفرون علياً رضي الله عنه رغم زعمهم صحة إيمانه وولايتهم له ومحبتهم إياه ورفع بعضهم له فوق مرتبة العبودية وكذا ابنه الحسن والحسين. ويدل على تكفيرهم لهم أمور:

الأمر الأول: استدلالهم على كفر الصحابة وردتهم بعد وفاة النبي ^{هـ} بالرواية التي يروونها عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان الناس أهل الردة بعد النبي ^{هـ} إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، أبوذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمر المؤمنين مكرهاً فبايع» (1).

ففي هذا النص تكفير لجميع الصحابة إلا ثلاثة، ولم يذكر من ضمن هؤلاء الثلاثة علي رضي الله عنه وابناه الحسن والحسين كانا موجودين في عهد النبي ^{هـ} ففي قوله: «كان الناس أهل الردة بعد النبي ^{هـ} إلا ثلاثة» فيه إخراج كل صحابي من دائرة الإسلام إلا من استثناهم النص وهم هؤلاء الثلاثة، فعلي رضي الله عنه وابناه من ضمن من ارتد بنص هذه الرواية عند الإمامية الاثني عشرية.

وقد اختلفت الروايات بينهم، فتارة يستثنون ثلاثة وتارة سبعة، وتارة ثلاثة عشر، وتارة يكفرون من أقروا بإسلامه في هذه الرواية، ففي رواية عن أبي جعفر أنه قال: «ارتد الناس إلا ثلاثة، فأردف قائلاً: إن أردت الذي لم يشك، ولم يدخله شيء فالمقداد، فأما سلمان فإنه عرض في قلبه عارض أن عند أمير المؤمنين عليه السلام اسم الله الأعظم لو تكلم به لأخذتهم الأرض، وهو هكذا فلبب ووجئت عنقه حتى تركت كالسلسلة، فمر به أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: يا أبا عبد الله هذا من ذاك بايع، فبايع، وأما أبو ذر فأمر أمير المؤمنين عليه السلام بالسكوت، ولم يأخذه في الله لومة لائم فأبى، إلا أن يتكلم فمر به عثمان فأمر به» (2).

فحتى هؤلاء الثلاثة الذين استثنوهم ممن ارتد بعد وفاة النبي ^{هـ} لم يسلموا من الحكم بكفرهم، وقد أضافوا إليهم أربعة فصاروا سبعة، وفي

(421/7) وقال ابن حجر «عبد الله بن جعفر الثعلبي شيخ لأبي الحسين بن المظفر ليس بثقة انفرد بخبر «من لم يقل علي خير البشر فقد كفر» فرواه بإسناد انفرد به وهذا باطل». «لسان الميزان» (268/3).

(1) رجال الكشي (6) و«الكافي» مع شرح جامع المازندراني كتاب الروضة (322، 321/12).

(2) رجال الكشي (11) و«بحار الأنوار» (440/22).

رواية ثلاثة عشر، لكن لم تذكر رواية منها من ثبت على إيمانه حيث تفاوتت أخبارهم في تعيينهم؛ فالرواية التي تحكم بكفر شخص تنص الرواية التي تليها بصحة إيمانه، كما اختلفوا في تحديد العدد، فبينما تؤكد رواية على أن العدد لم يزد على سبعة، وأن قول أبي جعفر: «وكانوا سبعة، فلم يكن يعرف حق أمير المؤمنين عليه السلام إلا هؤلاء السبعة» (1).

تأتي رواية أخرى لتنقض ذلك العدد على أنهم ثلاثة كما تقدم. فهم وإن عدّوه في منزلة أعلى من منزلة الصحابة، وهي منزلة الإمامة إلا أنهم يقرّون معاصرتهم النبي صلى الله عليه وسلم فقول: «كان الناس أهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة» دليل على دخول علي وابنيه رضي الله عنهم ضمن هؤلاء الناس ولا بد.

الأمر الثاني: أن نصوص الإمامية الاثني عشرية تنص على كفر كل من بايع أبا بكر رضي الله عنه.

وقد ثبت في كتبهم مبايعة علي رضي الله عنه لأبي بكر رضي الله عنه مختاراً راضياً.

ففي «بحار الأنوار» مانصه: «فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا والله، ولا أحد من بني هاشم حتى يبايعه علي، وفي حديث عروة: فلما رأى علي عليه السلام انصراف وجوه الناس عنه ضرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر: ائتنا ولا تأتينا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر لما علم من شدة عمر....»

إلى أن قال: وقال علي: موعداً للبيعة العشية، فلما صلى أبو بكر الظهر أقبل على الناس يعذر علياً ببعض ما اعتذر به، ثم قام علي فعظم من حق أبي بكر وذكر فضيلته وسابقته، ثم قام إلى أبي بكر فبايعه..» (2).

فهذه الرواية تثبت مبايعة علي رضي الله عنه لأبي بكر رضي الله عنه راضياً مختاراً، وعليه، فإنه في اعتقاد الإمامية الاثني عشرية يعتبر كافراً لأنه بايع أبا بكر، وكل من بايعه يعد كافراً عندهم؛ لأنه نقض ركناً من أركان الدين عندهم، وهو أحقية علي بالخلافة بعد النبي ^أ بنصه. ولم يصح في القول أنه كان مرغماً لدليل، وعلى ذلك لزم تكفيرهم له.

الأمر الثالث: أن قولهم بالإمامة يلزم منه الطعن في علي رضي الله

(1) المصدر السابق (11، 12).

(2) «بحار الأنوار» (202/29، 203) وانظر: «شرح نهج البلاغة» (46/6). وقد أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «المغازي» باب «غزوة خيبر» برقم (4241/4240) «الفتح» (439/7) وبرقم (3092، 3093).

عنه والحكم عليه بالكفر والردة. حيث حكموا على مخالف عقيدة الإمامة بأنه كافر مرتد.

ولأنه نقض عقيدة الإمامة حين قال: «دعوني والتمسوا غيري، فإني لكم وزيراً خيراً لكم مني أمير»⁽¹⁾
وقال: «والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها وحملتُموني عليها»⁽²⁾.

فهذان النصان يدلان على أن علياً رضي الله عنه لم يكن يرغب في الإمامة التي هي عندهم أعظم أركان الدين، وأن من أنكر إمامته بعد النبي^أ فكأنما أنكر نبوة النبي^أ في حياته، وأن منكرها كافر مخلد في النار.

ولو كانت بنص من النبي^أ لما قال «ولكنكم دعوتُموني إليها وحملتُموني عليها» بل امتثل لأمره عليه الصلاة والسلام وطالب بها. لكن لما لم يحدث ذلك - وقد أقرت بذلك كتب الإمامية الاثني عشرية - تبين كذب هذه الدعوى وبطلانها والتي بسببها كفروا إمامهم الذي ادعوا عصمته.

وقد كنوا الحسن بـ «مذل المؤمنين» مع زعمهم أنه إمامهم الثاني، ففي «بحار الأنوار» قال: «اعلم أن الحسن بن علي عليهما السلام لما طعن واختلف الناس عليه سلم الأمر لمعاوية فسلمت عليه الشيعة عليك السلام، يا مذل المؤمنين، فقال عليه السلام: «ما أنا بمذل المؤمنين ولكني معز المؤمنين، إني لما رأيتمكم ليس بكم عليهم قوة سلمت الأمر لأبقي أنا وأنتم بين أظهرهم، كما عاب العالم السفينة لتبقى لأصحابها، وكذلك نفسي وأنتم لنبقى لهم»⁽³⁾.

والرواية لم ترد إلا في كتب الشيعة، لكنها تدل على عدم احترامهم والتماسهم العذر وتقديرهم لأئمتهم الذين زعموا عصمتهم، إذ كيف يدعون عصمتهم وتفضيلهم على غيرهم، ثم يطلقون عليهم هذه الألفاظ وينتقدون أفعالهم التي ظاهرها الصلاح ولا ملحظ فيها للعاقل.

أما موقفهم من ولد علي رضي الله عنه من غير فاطمة فهو كموقفهم من أولاد وبنات النبي صلى الله عليه وسلم، فرووا ما يثبت كفر محمد بن الحنفية ابن علي رضي الله عنه برواية مكذوبة أنه بعد

(1) نهج البلاغة (181، 182).

(2) المصدر السابق (322).

(3) «بحار الأنوار» (287/75).

استشهاد الحسين بن علي رضي الله عنه في كربلاء اختلف مع ابن أخيه علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فادعى محمد بن الحنفية أن الأُمّ مر أفضى إليه بعد أخيه الحسين فقال علي بن الحسين: «إن أبي صلوات الله عليه قد أوصى إليّ قبل أن يتوجه إلى العراق وعهد إليّ في ذلك قبل أن يستشهد بساعة».. وعندما لم يرض محمد بن الحنفية بقول ابن أخيه ذهبوا واحتكما إلى الحجر الأسود ليحكم بينهما، فشهد الحجر الأسود بإمامة علي بن الحسين (1).

وقد أكد الكليني كفره في باب سماه: «باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جحد الأئمة أو بعضهم ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل» وروى فيه «أن أبا جعفر سئل عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [الزمر: 60] قال: من قال: إني إمام وليس بإمام، قال: قلت: وإن كان علويًا؟ قال: وإن كان علويًا، قلت: وإن كان من ولد علي بن أبي طالب؟ قال: وإن كان» (2).

وفي رواية عن أبي عبد الله: «وإن كان فاطميًا علويًا؟ قال: وإن كان فاطميًا علويًا» (3).

ففي هذه الرواية الحكم بكفر كل من ادعى الإمامة من غير ولد الحسين، ومحاولة حصر الإمامة بولد فاطمة رضي الله عنها وقصرها على ولد الحسين لتأييد مدعاهم الباطل. ورووا عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: «من ادعى الإمامة وليس من أهلها فهو كافر».

قال شارح هذا النص: «قوله «فهو كافر» أي: كافر خارج عن دين الإسلام، كمن ادعى النبوة وليس من أهلها، ومن أنكر إمامة من هو من أهلها» (4).

والحق أن الروايات الكثيرة التي دسوها في كتبهم تظهر آل البيت ضعفاء جبنا، ولم يؤيدهم على ذلك أحد من المسلمين.

(1) «الكافي» (348/1).

(2) المصدر نفسه (372/1).

(3) المصدر والموضع نفسه.

(4) «شرح أصول الكافي» للمازندراني (355/6).

المطلب الثاني

الرد على موقف الإمامية الاثني عشرية من علي وأبنائه رضي الله عنهم

وقف أهل السنة والجماعة من علي رضي الله عنه وأبنائه رضي الله عنهم موقفًا وسطًا بين الإفراط والتفريط، فاعترفوا بقدرهم وأنزلوهم المنزلة التي أنزلهم إياها الله تعالى ورسوله ^أ. فأقروا بأن عليًا رضي الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصحاب الشورى، وقد توفي النبي ^أ وهو راض عنه، ورابع الخلفاء الراشدين وأفضل الخلق بعد عثمان رضي الله عنه ⁽¹⁾. وأنه لم يرد لأحد من أصحاب النبي ^أ ما جاء له من الفضائل. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قال الإمام أحمد وإسماعيل القاضي ⁽²⁾ والنسائي وأبو علي النيسابوري ⁽³⁾ لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي ⁽⁴⁾». وشهادة النبي ^أ له بالجنة، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يدخل

(1) انظر: «البداية والنهاية» (233/7، 234) و«الباعث الحثيث» (183) و«الإمامة والرد على الرافضة» للأصفهاني (106).

(2) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي القاضي، أبو إسحاق، أحد العلماء الثقات، توفي سنة (282). انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (158/2) و«تاريخ بغداد» (284/6).

(3) الحسن بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، أبو علي، الحافظ الإمام العلامة أحد النقاد. توفي سنة (349). انظر ترجمته: «السير» (5951/16).

(4) «الفتح» (71/7) وعلل ذلك ابن حجر بتأخر وفاته ووقوع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه، فكان ذلك سببًا لانتشار مناقبه بكثرة من بينها من الصحابة ردًا على من خالفه فكان الناس طائفتين، لكن المبتدعين قليل جدًا، ثم كان من أمر علي ما كان فنجمت طائفة أخرى حاربت، ثم اشتد الخطب فتنقصوه، واخذوا لعنه على المنابر سنة، ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه، كما حكموا بكفر عثمان رضي الله عنهم، فصار الناس في حق علي ثلاثة أصناف: أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمحاربين لهم من بني أمية وأتباعهم، فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك، وإلا فالذي في نفس الأحرار من الأربعة من الفضائل إذا حرر بميزان العدل لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلًا.

النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»⁽¹⁾ وثبتت شهادة علي رضي الله عنه لبيعة الرضوان وبدر التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر في قصة حاطب: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»⁽²⁾ دليل على صحة إسلام علي رضي الله عنه، وأنه من أهل الجنة والإيمان بأن الله قد غفر له، وهذا يناقض تكفيرهم له مع باقي الصحابة.

كما أن النبي ^{هـ} قد شهد على محبته لله ورسوله، فقد قال يوم خيبر: «لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» فبات الناس يدعون ليلتهم أيهم يعطاها فقال: «أين علي بن أبي طالب؟»

فقالوا: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه فأتى به فبصق رسول الله ^{هـ} في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع فأعطاه الراية، فقال علي: يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم ما يجب عليهم من حق الله؛ فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»⁽³⁾.

ففي هذا الحديث فضيلة عظيمة ومنقبة لأمر المؤمنين رضي الله عنه حيث شهد له ^{هـ} في قوله «يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله». وقد قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ﴾ [ج ٢٠ آ ٢٠] «وكان في هذا إشارة إلى أن علياً رضي الله عنه تام الاتباع برسول الله ^{هـ} حتى اتصف بصفة محبة الله له»⁽⁴⁾. وقال عليه الصلاة والسلام مبيئاً مكانة علي حين استخلفه على

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «من فضائل أصحاب الشجرة...» برقم (2496) (1942/4).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الجهاد والسير» باب «إذا اضطرَّ الرجلُ إلى النظر في شعور أهل الدِّمة، والمؤمنات إذا عصين الله، وتجزيدهن»، حديث رقم (3081).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «مناقب علي رضي الله عنه» حديث رقم (3701) «الفتح» (70/7) و(2942) ومسلم برقم (3406) (1872) وللفظ له.

(4) «الفتح» (72/7).

المدينة في غزوة تبوك «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»⁽¹⁾

قال الإمام النووي نقلًا عن القاضي عياض في رده على ما تعلقت به الشيعة من «أن في هذا الحديث حقًا لعل في الخلافة بعد النبي^أ وأنه أفضل من سائر الصحابة قال: «وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم بل فيه إثبات فضيلة لعل، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلاف بعده لأن النبي^أ إنما قال هذا لعل حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى بل توفي في حياة موسى، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة والله أعلم»⁽²⁾

وقال الطيبي⁽³⁾: «معنى هذا الحديث أنه متصل بي نازل مني منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه بهم بيته بقوله (إلا أنه لا نبي بعدي) فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة، بل من جهة ما دونها وهو الخلافة، ولما كان هارون المشبه به، وإنما كان خليفة في حياة موسى، ودل على تخصيص خلافة علي للنبي^أ بحياته والله أعلم»⁽⁴⁾ وقد جعل النبي^أ محبة علي دليلًا على الإيمان وبغضه دليلًا على النفاق؛ فقد روي عنه رضي الله عنه أنه قال: «والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي^أ إلا أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»⁽⁵⁾

وفي هذا دليل على أن بغضه دليل على النفاق، ومحبته علامة على الإيمان، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على محبته وموالاته والاعتراف

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «مناقب علي رضي الله عنه» حديث رقم (3706) «الفتح» (71/7) (2404) ومسلم برقم (1870/4).

(2) «شرح صحيح مسلم» للنووي (184/15).

(3) الحسين بن عبد الله شرف الدين الطيبي، أحد علماء الحديث والتفسير، كان شديدًا على المبتدعة قويًا على الحق. توفي سنة (743). انظر ترجمته: «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر (68/2)

(4) «الفتح» (74/7).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الإيمان» باب «الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان» حديث رقم (78) (86/1).

بقدره، بخلاف الشيعة من الإمامية الاثني عشرية الذين زعموا موالاته ثم حكموا بكفره ضمن أقوالهم وافتراءاتهم التي زعموا أنهم يريدون بها رفعه فوق قدره والمغالاة فيه فوقوعوا فيما حذروا منه.

وأما دعواهم كفر كل من لم يقر بإمامة علي رضي الله عنه لأنها وردت بنص من النبي ^أ فإنه بلازم نصوصهم، وجب أن يحكموا بكفر علي رضي الله عنه وجميع الصحابة رضوان الله عليهم وهذا باطل.

[illegible]

ولو كتم الصحابة مسألة النص عليه لكتموا فضائل علي رضي الله عنه ومناقبه ولم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع فعلم أنه لو كان شيء من ذلك لنقل لأن «النص على الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهاؤها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعرفها المخالف و الموافق، وحيث لم يصل خبرها النص إلى أحد من الفقهاء والمحدثين علمنا أنه كذب»⁽¹⁾.

وإنما تفرد بنقله الشيعة «وهم فيه مدعون وفيما نقلوه متهمون لا سيما مع ما ظهر من كذبهم وفسقهم وبدعتهم وسلوكهم طرق الضلال و البهت بادعاء المحال ومخالفة العقول، وسب أصحاب الرسول^أ»⁽²⁾.

والصحابه رضوان الله عليهم نقلوا إلينا ما صدر عن النبي ^أ من قوله وفعله وأمره ونهيه وسائر أحواله، فكيف يتصور أن ينص النبي ^أ على علي بالخلافة ولا ينقل ذلك بأي حال من الأحوال، وأن يتنازل عنها على رضي الله عنه بلا سبب ظاهر.

يقول ابن حزم - رحمه الله -: «وبرهان ضروري وهو أن رسول الله
^٨ مات وجمهور الصحابة رضوان الله عليهم حاشاً من كان منهم في
النواحي، يعلم الناس الدين فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها
أن رسول الله ^٨ نص عليه.

(1) «أصول الدين» للرازي (137).

(2) «غاية المرام» للآمدي (377).

ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة اتفاق أكثر من عشرين ألف إنسان متنازعي الهمم والنيات والأنساب على طي عهد عهده رسول الله ^{هـ} إليه، وما وجدنا قط رواية عن أحد في النص المدعى إلا رواية واهية عن مجهولين إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا يعرف من هو في الخلق»⁽¹⁾.

وكيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله ^{هـ} في علي، «فكيف يحتمل عقل عاقل، أو يشتبه على بر أو فاجر أن المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أن رسول الله ^{هـ} قد نص على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوا وتركوا أمر الرسول ^{هـ}، وأمرهم أبو بكر رضي الله عنه أن يولوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاتبعوه وأطاعوه، وأمرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يولوا الستة فلم يخالفوه ولم يعصوه»⁽²⁾.

ولو كان النص على علي رضي الله عنه ثابتاً وعلم به لم يجز له أن يدخل مع الستة الذين نص عليهم عمر رضي الله عنه، وهم أصحاب الشورى، ولم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، كما لا يجوز أن يمسك عن ذكر النص تقية وهو الشجاع ولو طلب من آل البيت أن يطالبوا بولايته للنص عليه لكانوا معه لو فرضنا بحسب مدعى الشيعة أن الصحابة أرادوا أخذ الإمامة من آل البيت، فكونه تركها بلا عذر طعن في نصهم عليها.

وقد روي عنه رضي الله عنه النهي عن تقديمه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقال: «لا يفضلني على أبي بكر وعمر، أو لا أجد أحداً يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري»⁽³⁾.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بأن من الطرق التي نعلم منها بالاضطرار أن النبي ^{هـ} لم يبلغ شيئاً من إمامة علي أنه لما مات

(1) «الفصل» لابن حزم (161/4).

(2) «إمامة أبي بكر الصديق»، لأبي بكر بن زنجون، مخطوط غير مرقم الصفحات.

(3) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (575/2) برقم (1219) والأثر صحيح رواه ثقات غير أبو عبيد بن الحكم قال عنه الذهبي: «لا يعرف» ورمز لاسمه ب (صح) وبقية رواته:

الحكم بن حجل وثقه يحيى بن سعيد وابن حجر، انظر: «الجرح والتعديل» (114/3) والتقريب (174/1)، ومحمد بن طلحة وثقه الإمام أحمد، انظر «السير» (338/7)، وحبان بن هلال وثقه يحيى بن معين والإمام أحمد. انظر: «الجرح والتعديل» (297/3)، وأبو موسى محمد بن المثنى وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (95/8).

عليه الصلاة والسلام وطلب بعض الأنصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير⁽¹⁾ فأنكروا ذلك عليه وقالوا: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»⁽²⁾ وروى الصحابة في متفرقة الأحاديث عن النبي^ﷺ أن الإمامة في قريش ولم يرو واحد منهم، لا في ذلك المجلس ولا غيره، ما يدل على إمامة علي، وبايع المسلمون أبا بكر رضي الله عنه وكان أكثر بني عبد مناف من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه يختارون ولايته ولم يذكر أحد منهم هذا النص، وهكذا جرى الأمر في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما في عهده أيضاً لما صارت له ولاية لم يذكر هو ولا أحد من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص.

ولو كان للنص وجود ما حصل الاختلاف في عهده، وإذن لم تتفق الأمة فيه لا عليه ولا على غيره⁽³⁾.

وأما دعوى النص على إمامة الأئمة الاثني عشر فهي أعظم استحالة، والنصوص التي ينقلها الاثنا عشرية تعارض نصوص القائلين بإمامة غير الاثني عشر من فرق الشيعة الأخرى.

وأهل السنة أضعاف الشيعة، ويعلمون أن هذا كذب وافتراء، والمنقول بالتواتر عن أهل البيت يكذب ذلك، فمع أن أهل السنة لم تذكر النص على إمامة الحسن والحسين إلا أنهم يتولونهما ويحبونهما ويؤمنون بقول النبي^ﷺ ^أ «لحسن» ^ب «اللهم إني أحبه فأحبه»⁽⁴⁾ وفي رواية «اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه»⁽⁵⁾.

(1) وقد أقر بهذا الإمامية الاثنا عشرية، انظر: «نهج البلاغة» خطب الإمام علي عليه السلام (116/1). و«الصراط المستقيم» (107/3).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الإمارة» باب «الناس تبع لقريش والخلافة في قريش» حديث رقم (1818، 1820) (1451/2، 1452).

(3) «منهاج السنة» بتصرف يسير (14/4، 15).

(4) أخرجه البخاري في كتاب «فضائل الصحابة»، باب «مناقب الحسن والحسين

رضي الله عنهما» حديث رقم (3749) «الفتح» (94/7) و «مسلم» برقم (2422) (1883/4).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضائل الحسن و

الحسين رضي الله عنهما» حديث رقم (2421) (1882/4).

وقول النبي ^{هـ} له وهو على المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى الناس مرة وإليه مرة ويقول: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين» ⁽¹⁾ وإخبار النبي ^{هـ} بأنه سيد مفخرة عظيمة له. وقد تحققت نبوءة جده عليه الصلاة والسلام فأصلح الله على يديه بين المسلمين وحقن دماءهم حيث نزل عن حقه في الخلافة لمعاوية رضي الله عنه وسمى هذا العام عام الجماعة، فكان في هذا الأمرتصديق لما أخبر به النبي ^{هـ} بقوله: «لعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين» ⁽²⁾.

ولو كان الأمر في الإمامة كما يدعي الإمامية الاثنا عشرية لما تنازل عنها الحسن لمعاوية رضي الله عنهما طائعا غير مكره لغير ضرورة، مع أن معه أزيد من مائة ألف عتّان يموتون دونه، وكان في سعة من إسلا مها له ⁽³⁾.

وما روي عن النبي ^{هـ} من قوله: «حسين مني وأنا من حسين، أحب الله من أحب حسينا، حسين سبط من الأسباط» ⁽⁴⁾. ففي هذا الحديث منقبة ظاهرة للحسين رضي الله عنه فقد حث عليه الصلاة والسلام على محبته وجعله هو وإياه كالشيء الواحد في وجوب المحبة فكأنه عليه الصلاة والسلام علم بنور الوحي ما سيحدث بينه وبين القوم فخصه بالذكر وبين أنهما كالشيء الواحد في وجوب المحبة وحرمة التعرض والمحاربة، وأكد ذلك بقوله «أحب الله من أحب حسينا»، فإن محبته محبة الرسول، ومحبته الرسول محبة لله ⁽⁵⁾. وفي رواية عن النبي ^{هـ} أنه قال: «من أحب الحسن والحسين فقد

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «مناقب الحسن و الحسين رضي الله عنهما» حديث رقم (3746) «الفتح» (94/7).

(2) انظر: «البداية والنهاية» (20/8) و«السير» (144/3، 145).

(3) انظر: «الفصل» لابن حزم (172/4، 173).

(4) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «المناقب» باب «الحسن والحسين» حديث رقم (3775) (658/5) وقال: «هذا حديث حسن» وسنن ابن ماجه برقم (144) (51/1). وقال الألباني: «حسن».

(5) «تحفة الأحوذى» للمباركفوري (279/10).

والإمامية الاثنا عشرية يعتقدون إمامتهما حيث يعدون الحسن الإ
مام الثالث والحسين الإمام الرابع من أئمتهم المعصومين، فقد رووا كذبًا
عن أبي عبد الله - رحمه الله - أنه كان ينادي بأعلى صوته يوم عرفة
يقول: «أيها الناس، إن رسول الله ^أ وآله كان الإمام، ثم كان علي بن أبي
طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي
عليهم السلام»⁽³⁾.

وقد قال تعالى: زأ ب بب پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ ن ن ن ن ن ت
ت ت ت ت ت ت ت ت ت ق ق ق ق ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج
چ چ چ چ چ چ ی ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت [الفتح: 29].

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، باب «فضل الحسن والحسين رضي الله عنهما» حديث رقم (143) (51/1) وقال الألباني: «حديث حسن».

(2) أخرجه الترمذي في سننه كتاب «المناقب»، باب «مناقب الحسن والحسين» حديث رقم (3768) و(3781) (5/656، 660) وقال: «هذا الحديث حسن صحيح» وابن ماجه برقم (118) (1/44) وقال الالباني: «صحيح».

(3) «الكافي» (466/4).

(4) «الإبانة» لابن بطة (41).

قلبه غيظ منهم فهو من الكفار⁽¹⁾.

وأما ما زعموه من كفر محمد بن الحنيفة ومطالبته بالإمامة بعد مقتل الحسين رضي الله عنهما فكذب ظاهر؛ فإن الثابت في كتب أهل السنة، وفي كتب الإمامية الاثني عشرية، يناقض ذلك، فقد نصت كتب الإمامية الاثني عشرية على موالاتهم له رضي الله عنه، واعترفهم بقدره بل الغلو فيه بمنزلة غلوهم بآل البيت لم يختلف عنهم في ذلك، فزعموا أن الحسين بن علي رضي الله عنه أوصى إليه قبل خروجه إلى مكة في شعبان سنة ستين، فكتب وصية ودفعها إليه⁽²⁾. ولو كان بينهما خلاف أو كفر محمد بن الحنيفة لما دفع الحسين رضي الله عنه الوصية إليه رضي الله عنه، ولما تولاه قومهم حيث زعموا أن جماعة خرجوا إليه حتى قدموا مكة يسألونه أن يرخص لهم الخروج مع المختار⁽³⁾ فيما يدعوههم إليه وسماحه لهم وسيرهم على أمره⁽⁴⁾.

وقد روت كتب الإمامية الاثني عشرية أقوالاً عن محمد بن الحنيفة في اعترافه بفضل الحسن والحسين حيث قال: «وكنتم أعرف لهم فضلهم ونسبهم وقرابتهم من الرسول^أ، وقد كانوا يعرفون لي من الحق مثل ذلك وما قطعوا أمراً دوني منذ عقلت»⁽⁵⁾.

فإذا كان هذا موقفه من أخويه اللذين يزعم الإمامية الاثنا عشرية إمامتهم عصمتهم وموقفهم منه ومشاورتهم له في جميع أمورهم منذ عقل، كما نصت على ذلك كتبهم، فيستحيل أن يشاور معصوم كافراً، وهذا من أعظم الخطأ، إذ لو كان كافراً لتبرؤوا منه ولدعوه إلى الإسلام. وقد روى محمد بن الحنيفة أحاديث عن أبيه منها ما أخرجه البخاري

(1) انظر: «التبصير في الدين» للأسفراييني (25) وتفسير القاسمي (104/15).

(2) انظر: «مقتل الحسين وقيام المختار» لابن أعثم الكوفي (32).

(3) المختار بن أبي عبيد الثقفي مدعي النبوة الكذاب، أظهر الانتصار للحسين رضي الله عنه حتى قتل قاتله وتقرّب بذلك إلى محمد بن الحنيفة وأهل البيت ثم ادعى النبوة وأن جبريل يأتيه. وقد ثبت في صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سيخرج من ثقيف كذاب ومبير فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد وكان المبير هو الحجاج بن يوسف الثقفي. انظر ترجمة: «السير» (538/2). ومابعداها و «المغني في الضعفاء» للذهبي (647/2).

(4) انظر: «مقتل الحسين وقيام المختار» (35).

(5) المصدر السابق (258).

في صحيحه عنه أنه سأل أباه «أي الناس خير بعد رسول الله ^أ؟ فقال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول: عثمان قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين» ⁽¹⁾.

ولو كان كافرًا ووجب عليه أن يقر بإمامة والده علي رضي الله عنه لأمره بذلك، وبين له أنه أفضل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أو بعدهم في المرتبة الثالثة ولما قال: «ما أنا إلا رجل من المسلمين» بل أقر بإمامته ودعاه إليها فلما لم يحصل ذلك تبين كذب وافتراء هؤلاء القوم على إمامهم وابن إمامهم وجمعهم بين المتناقضات والغلو والتفريط؛ إذ يزعمون عصمة علي رضي الله عنه وإمامته، وكفر ابنه الذي روى عنه بعض أقواله، وما هذا إلا لفساد معتقد هؤلاء القوم وبطلان مذهبهم وكذب أقوالهم وزور معتقداتهم، نعوذ بالله من الخذلان. ولو كان لإمامة علي رضي الله عنه أصل لنقلت كما نقلت أحاديث النبي ^أ «لا سيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلغ للناس، ولأن النبي ^أ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه» ⁽²⁾.

(1) تقدم تـخريجه (220).

(2) «منهاج السنة» (14/4).

المبحث الرابع
موقف الإمامية الاثني عشرية
من أعمام النبي [^] وأبنائهم

المطلب الأول

موقف الإمامية الاثني عشرية من أعمام النبي ^{هـ} وأبنائهم

لما حكم الإمامية الاثنا عشرية بكفر جميع الصحابة إلا العدد القليل كان من الطبيعي أن يحكموا بكفر أعمام النبي ^{هـ} حتى وإن كانوا من آل البيت، بحسب بعض تعريفاتهم، فلم يستثنوا في الرواية التي تنص على كفر وردة الصحابة، بعد وفاة النبي ^{هـ}، أحداً من أعمام النبي ^{هـ} أو آل بيته. وفي الرواية التي رووها عن أبي جعفر - رحمه الله - أنه قال: «إن رسول الله ^{هـ} لما قبض صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي و المقداد وسليمان وأبو ذر، فقلت - الراوي -: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة» (1).

وفي رواية عن حمran بن أعين قال: قلت لأبي جعفر: «جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفيناها! فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك؟ المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة» (2). قال شارح الحديث في الرواية: «ولعل المراد بالثلاثة (سليمان وأبو ذر والمقداد)» (3).

فالحكم بالردة شامل لجميع الصحابة ويدخل فيهم أهل البيت من أزواج النبي ^{هـ} وأبنائه وبناته وأعمامه وأبناء عمه من آل عقيل وآل جعفر وآل العباس. وبالتالي لم يسلم هؤلاء من الكفر مع أنهم يزعمون توليهم ويعادون الصحابة لأجلهم.

بل إنهم خصوا بعض آل البيت بمزيد طعن وتكفير فخصوا عم النبي ^{هـ} العباس بذلك حتى زعموا أنه نزل فيه قوله تعالى: **ثُمَّ كُذِّبَتْ** (4) [الإسراء: 72].

وقد بلغ به الكفر درجة الامتناع عن قبول النصح فزعموا أن قوله تعالى: **ثُمَّ كُذِّبَتْ** [هود: 34] «أنها نزلت في العباس بن عبدالمطلب» (5).

(1) «تفسير العياشي» (199/1) و«البرهان» (319/1).

(2) «أصول الكافي» (244/2).

(3) المصدر السابق (188/9).

(4) «رجال الكشي» (127).

(5) المصدر السابق والموضع نفسه.

فكفره أشد من كفر غيره إذ لا يمكن به أن يقبل نصح النبي ^أ، وهذا دلالة واضحة من كتبهم على كفره رضى الله عنه.

فرووا كذباً وزوراً عن أبي جعفر الباقر - رحمه الله - أنه قال: «جاء رجل إلى أبي علي بن الحسين عليهما السلام فقال: إن ابن عباس يزعم أنه يعلم كل آية نزلت في القرآن أي يوم نزلت، وفيمن نزلت، فقال أبو علي عليه السلام: سله فيمن نزلت ﴿كُذِّبَتْ﴾ وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَوُصِّي الْقَوْمُ [هود:34] إلى أن قال: فانصرف الرجل سراً: [72]: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ مَخْلُوفًا وَلَا مُنْقَرَبًا﴾ وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَوُصِّي الْقَوْمُ [هود:34] إلى أبي، فقال أبي: فهل أجابك بالآيات؟ فقال: لا، فقال أبي: لكن أجيئك فيها بعلم ونور غير مدبح ولا منتحل، أما قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ مَخْلُوفًا وَلَا مُنْقَرَبًا﴾ ففيه نزلت وفي أبيه وأما قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ مَخْلُوفًا وَلَا مُنْقَرَبًا﴾

أبيه..»⁽¹⁾

وقد وصفوه بالذل والحقارة فرووا كذاً عن علي رضي الله عنه أنه قال: «أما حمزة فقتل يوم أحد، وأما جعفر فقتل يوم مؤتة، وبقيت بين حفيين جافين ذليلين حقيرين العباس وعقيل، وكانا قريبي العهد بكفر فأكرهوني وقهروني»⁽²⁾.

وعلق المجلسي على هذه الرواية بعد أن ذكرها فقال: «إنه يثبت من أحاديثنا أن عباساً لم يكن من المؤمنين الكاملين وأن عقيلاً كذلك» (3).

وأما ابنه عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس فلم يختلف حكمهما عن حكم أبيهما، إذ حكموا بكفرهما وأن علياً رضي الله عنه دعا عليهما فقال: «اللهم العن ابني فلان - يعني عبد الله وعبيد الله ابني العباس - وأعم أبصارهما كما أعميت قلوبهما واجعل عمى أبصارهما دليلاً على عمى قلوبهما» (4).

فالعداء لهم كان من علي رضي الله عنه، إذ كان عند الإمامية الاثني عشرية من أشد المعادين لهم، وكان يدعو عليهما بهذا الدعاء ويلعنهما. وأن عبد الله بن عباس رضي الله عنه جحد ولاية علي، والمتقرر

(1) تفسير القمي (23/2، 72) و«تفسير العياشي» (305/2) و«الاختصاص» (71، 72) وقال المجلسي في «حياة القلوب» (865/2) «سندھا معتمد».

(2) کتاب «سليم بن قيس» (128) وانظر: «علم اليقين» للکاشاني (717/2)،

(718) و«البرهان» للبحراني (24/3).

(3) «حياة القلوب» للمجلسي (846/2).

(4) «رجال الكشي» (36).

عند الإمامية الاثني عشرية أن من جحد ولاية علي فقد كفر كما تقدم.
فهذا حكمهم على أعمام النبي ^أ وأبناء عمومته من آل البيت الذين
زعموا أنهم يتولونهم ويعادون الصحابة لظلمهم إياهم بحسب زعمهم،
ومع ذلك فإنهم من أشد الناس بغضاً لهم حتى حكموا بكفرهم، واتهموهم
بما اتهموا به الصحابة من غير آل البيت فلم يبق لهم خصوصية على
غيرهم، فالجميع داخلون في الكفر عند الإمامية الاثني عشرية لم يسلم
منه أحد من الصحابة لا آل البيت ولا غيرهم.

المطلب الثاني الرد على موقفهم من أعمام النبي ^أ وأبنائهم

اعترف أهل السنة بفضل آل البيت وشهدوا لهم بسابقة من سبق إلى الإسلام وأقروا بصلاحهم وحسن صحبتهم للنبي ^أ وفضائلهم التي قَالَهَا فِيهِمْ، وأنكروا على الشيعة الإمامية الاثني عشرية ما زعموه في حقهم من تكفيرهم لهم فيمن كفروه بلا دليل صحيح ولا ثابت، ومعارضتهم للتفسير الصحيحة والأحاديث الثابتة عن النبي ^أ في الدعاء لهم والشهادة لبعضهم بالجنة.

فإن ما رَوَاهُ من تكفيرهم للعباس وابنيه كذب مفترى وبهتان واضح، إذ لم ترد هذه الروايات والتفسير إلا في كتبهم.

كما أنه مخالف للثابت في كتب السنة الصحاح من مكانتهم وفضلهم. وعن أبي هريرة قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل: منح ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي عليّ ومثلها معها ثم قال: يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه⁽¹⁾) وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «يا أيها الناس من آذى عمي فقد آذاني فإنما عم الرجل صنو أبيه»⁽²⁾.

وهذا ينطبق على الإمامية الاثني عشرية فقد آذوا العباس رضي الله عنه. وكيف يثني النبي ^أ عليه ويمنع من إيذائه وهو كافر، فإنه من المعلوم أن النبي ^أ لا يمكن أن يثني على كافر حتى وإن كان من أقاربه، إذ لم يرد عنه عليه الصلاة والسلام ثناء على أبي طالب ولا انتساب إليه. كما يتعارض مع ثباته مع النبي ^أ وملازمته له يوم حنين فعنه رضي الله عنه أنه قال: «شهدت مع رسول الله ^أ يوم حنين، فلقد رأيت

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الزكاة» باب «في تقديم الزكاة ومنعها» حديث رقم (983) (676).

(2) أخرجه الترمذي في سنة كتاب «المناقب» باب «مناقب العباس بن

عبدالمطلب رضي الله عنه» برقم (3758)، (652/5) وقال الترمذي: «هذا حديث

حسن صحيح» و صححه الألباني.

رسول الله [^] وما معه إلا أنا وأبو سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب ⁽¹⁾
فلزمنا رسول الله [^] فلم نفارقه وهو على بغلة شهباء.
قال العباس: فأنا آخذ بلجام بغلة رسول الله [^] أكفها وهو لا يألو ما
أسرع نحو المشركين» ⁽²⁾.

وقد اعترف الصحابة بفضله ومكانته فكانوا يتوسلون بدعائه، فعن
أنس رضي الله عنه أنهم كانوا إذا قحطوا استسقى عمر بالعباس بن عبد
المطلب رضي الله عنهما فقال: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيننا،
وإننا نتوسل إليك بعم نبينا فأسقيننا، قال: فيسقون» ⁽³⁾.
قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وفيه فضل العباس وفضل
عمر لتواضعه للعباس ومعرفته حقه» ⁽⁴⁾.

وكذا ما رواه من كفر ابنيه عبد الله وعبيد الله رضي الله عنهما
فإنه كذب ظاهر وافتراء إذ يخالف ما ثبت من فضلها ومكانتهما عند
النبي [^] ومناقضة رواياتهم للروايات الصحيحة الثابتة عند أهل السنة.
فقد ثبت من فضله أن النبي [^] دعا له، فعنه رضي الله عنه «أن
النبي [^] دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً قال: من صنع هذا؟ فأخبر، فقال:
اللهم فقه في الدين» ⁽⁵⁾.

قال ابن المنير ⁽⁶⁾ - رحمه الله -: «مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه

(1) أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم رسول الله [^] وأخوه من الرضاعة،
أرضعتها حليلة السعدية، أسلم عام الفتح، وشهد حنيناً وأبلى بلاءاً حسناً، وقد شهد
له رسول الله [^] بالجنة، توفي سنة (20) للهجرة. انظر ترجمته: «الاستيعاب» (84/4)،
85) و«السير» (202/1).

(2) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (924/2، 925) حديث رقم (1769) وأخرجه
مسلم برقم (1775) (1398/3) مطولاً.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «الاستسقاء» حديث رقم (1010)
«الفتح» (494/2).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب «الوضوء» باب «وضع الماء عند الخلاء»
حديث رقم (143) «الفتح» (244/1) ومسلم برقم (2477) (1927).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب «الوضوء» باب «وضع الماء عند الخلاء»
حديث رقم (143) «الفتح» (244/1) ومسلم برقم (2477) (1927) ..

(6) عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المنير الإسكندراني، فخر الدين ابن شرف الدين

على وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور: إما أن يدخل إليه بـ الماء إلى الخلاء، أو يضعه على الباب ليتناوله من قرب، أو لا يفعل شيئاً، فرأى الثاني أوفق لأن الأول تعرضاً للإطلاع، والثالث يستدعي مشقة في طلب الماء والثاني أسهلها، ففعله يدل على ذكائه فناسب أن دعى له بـ التفقه في الدين ليحصل به النفع وكذا كان»⁽¹⁾.

وفي رواية عنه رضي الله عنه قال: «ضمني رسول الله ^{هـ} وقال: اللهم علمه الكتاب»⁽²⁾.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «والمراد بالكتاب القرآن؛ لأن العرف الشرعي عليه، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه»⁽³⁾.

ففي هذه الأحاديث بيان فضل عبد الله بن عباس رضي الله عنه وقد استجاب الله هذا الدعاء من نبيه عليه الصلاة والسلام، ولو كان كافراً كما يزعم الإمامية الاثني عشرية لدعى له النبي ^{هـ} بالدخول في الإسلام أو الهداية، لكن الثابت خلاف ذلك، وبهذا تبين كذب رواياتهم وضعفها.

وأما ما افتروه في حق عبيد الله بن العباس رضي الله عنهما فكيف به ما ورد عنه رضي الله عنه من فضله ومكانته عند الصحابة رضوان الله عليهم، فقد «استعمله علي رضي الله عنه على اليمن وأمره على الموسم فحج بالناس سنة ست وثلاثين وسنة سبع وثلاثين وسنة ثمان وثلاثين»⁽⁴⁾.

ولو كان كافراً لم يأمره علي رضي الله عنه - الذي يزعمون موالاته - على اليمن إذ كيف يؤمر كافراً، ولما أمره علي موسم الحج، والكافر لا يقبل منه حج فكيف يؤمر عليه، وعلي رضي الله عنه عند الإمامية الاثني عشرية معصوم فكيف يصدر من معصوم أن يؤمر كافراً على أمر

المالكي، من كبار علماء المالكية وفقهائهم، ولد سنة (651) وتوفي سنة (723). انظر ترجمته: «الدرر الكامنة» (36/3).

(1) «الفتح» (244/1، 245).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «العلم» باب «قول النبي ^{هـ}: «اللهم علنه الكتاب» حديث رقم (75) «الفتح» (169/1).

(3) «الفتح» (170/1).

(4) «الاستيعاب» (1009/3).

المسلمين خاصة في أمور تعبدية؟!

وبهذا تبين ضعف وبطلان ما ذهب إليه الإمامية الاثني عشرية فإن أدلتهم تناقض ما ثبت في كتب السنة الصحيحة، كما تنافى ما أثر عن السلف فضل ومكانة الصحابة رضوان الله عليهم، فإن ما زعموه من ولايتهم لآل البيت غير صحيح، إذ كيف يزعمون ولايتهم وهم يكفرونهم، فإما أن يقرّوا بإيمانهم وحسن صحبتهم للنبي ^أ ويقرّوا بفضل الصحابة رضوان الله عليهم، أو يحكموا بكفر جميع الصحابة حتى من زعموا أنه إمامهم المعصوم وهو علي رضي الله عنه لأنه أثنى وأمر بعض آل البيت وبعض الصحابة فإن كان معصوماً حسب زعمهم فوجب أن لا يفعل إلا ما هو الصواب، وبالتالي كان هؤلاء كفؤاً لأن يتولوا إمرة المسلمين لفضلهم وحسن إمرتهم وصدق إسلامهم.

وما روه من تكفير الصحابة إلا العدد القليل فكذب وافتراء فإن جميع الصحابة كانوا على ما كان عليه النبي ^أ قبل وفاته إذ لم يرتد بعد وفاته عليه الصلاة والسلام إلا أهل الردة من بني حنيفة وغيرهم الذين قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، أما الصحابة خاصة من شهد لهم النبي ^أ الجنة فلم يرتد منهم أحد.

وقد اعترف الصحابة رضوان الله عليهم بحق آل النبي ^أ وامتلوا أمره وحفظوا وصيته عليه الصلاة والسلام. فكان أبو بكر رضي الله عليه يقول: «ارقبوا محمداً ^أ في أهل بيته» (1).

قال الإمام النووي - رحمه الله -: «ومعنى (ارقبوا) راعوه واحترموا وأكرموا» (2).

وقد أكد رضي الله عنه ذلك بقوله لعلي رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده لقراة رسول الله ^أ أحب إليّ أن أصل من قرابتي» (3). فإن من علامات محبة النبي ^أ محبة آل بيته المتبعين لسنته السائرين على نهجه.

يقول ابن كثير - رحمه الله -: «ولا تنكر الوصاة بأهل البيت والأمر بـ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «مناقب قراة رسول الله ^أ» حديث رقم (713) «الفتح» (87/7).

(2) «رياض الصالحين» للنووي (171).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب «فضائل الصحابة» باب «مناقب قراة النبي ^أ» (3712) «الفتح» (78/7) ومسلم رقم (1759) (322/12).

الإحسان إليهم واحترامهم إكرامهم، فإنهم من ذرية طاهرة من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخراً وحسباً ونسباً ولاسيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجليلة كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنيه، وعلي وأهل بيته وذريته رضي الله عنهم أجمعين»⁽¹⁾.

(1) «تفسير ابن كثير» (201/7) وانظر: «الصواعق المحرقة» (344).